جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة بعنوان:

أثر الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجـــزائر

مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

إعداد الطالبة:
بغداوي جميلة

إشراف الأستاذ الدكتور:
بريش عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د البشير عبد الكريم	أستاذ	حسيبة بن بوعلي–الشلف	رئيسا
أ.د بريش عبد القادر	أستاذ	المدرسة العليا للتجارة–الجزائر	مقررا
أ.د بوشنافة الصادق	أستاذ	يحي فارس–المدية	ممتحنا
د. بن سفطة كمال ماليك	أستاذ محاضر"أ"	حسيبة بن بوعلي–الشلف	ممتحنا
د. حمداني محي الدين	أستاذ محاضر "أ"	يحي فارس–المدية	ممتحنا
د. طرشي محمد	أستاذ محاضر"أ"	حسيبة بن بوعلي–الشلف	ممتحنا

السنة الجامعية: 2016–2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

(وَمَا تَوْفِيقِي إِلاّ بِاللهِ عليهِ توَ كلْتُ وَإِليهِ أُنِيبُ) (سورة : هود، الآية[88])

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات على أن وفقني، وفتح علي في كتابة أطروحتي هذه، فيا رب لك الحمد حمداً يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك، ولك الشكر والثناء على توفيقك لي، اللّهم افتح لنا من خيري الدنيا والآخرة إنك أنت الفتّاح العليم.

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر لكل من:

- **الأستاذ الفاضل:الأستاذ الدكتور بريش عبد القادر الذي قدم لي كل العون، والتوجيه والنصح ولم يبخل عليا أبدا في ذلك؛**
- **الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة؛**
- **وكل أساتذتي بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف؛**
- **والى جميع الزملاء والأصدقاء، وأخص بالذكر الأستاذين الفاضلين محمد ترقو وهدى عبو في التحليل القياسي.**

جزاكم الله عني جميعا خير الجزاء،،،

الإهداء

إلى:

- روح والدتي الطاهرة رحمها الله وأسكنها فسيح جنّاته؛
- أبي العزيز أطال الله في عمره؛
- بناتي خديجة وتقوى؛
- إخوتي وأخواتي، وفقهم الله في عملهم، وأنار الطريق أمامهم؛
- زوجي الغالي وكل أقربائه؛
- الأصدقاء والأحباب؛
- كل أساتذتي في مختلف الأطوار؛
- زملائي الأساتذة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشلف؛
- كل من يعرفني من بعيد أو من قريب.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

الملخص:

إن سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر كانت متداولة في نظر السياسيين من خلال العمليات الدورية لتقييم أداء الاقتصاد الوطني خاصة مع مطلع الثمانينات، والشروع في الإصلاحات الاقتصادية على مستوى المؤسسات الاقتصادية العمومية، ولكن ذلك لم يكن ليعلن صراحة إلا بعد لجوء الحكومة الجزائرية لصندوق النقد الدولي، ووفق البرنامج المقدم من طرف هذا الصندوق تبين أن الجزائر تمضي قدما نحو التخلي عن احتكار تسيير التجارة الخارجية وكذا الاقتصاد الموجه، لتتبنى اقتصاد السوق كبديل عن الاقتصاد الموجه، وتشرع في سياسة الانفتاح التجاري والتي بدأت بشكل فعلي مع مطلع سنة 1994.

ومما لاشك فيه هو حصول آثار في كامل الاقتصاد بسبب هذا الانفتاح، وتأسيسا على ما سبق تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى تأثير سياسة الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولتحقيق هذا الهدف استخدمت هذه الدراسة أسلوب التحليل الوصفي وأسلوب التحليل القياسي الإحصائي، حيث استخدمت الجداول والرسومات التوضيحية لتحليل نموذجين إقتصاديين هما: نموذج عام "أثر الانفتاح التجاري على أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجسدا بـالقيمة المضافة الإجمالية لهذا القطاع" ونموذج رئيسي" أثر الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" لبيانات سلاسل زمنية سنوية تمتد للفترة 2000-2014.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لسياسة الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث توسع حجم التشغيل، ولكن بالمقابل كان لها أثر سلبي من حيث انتقال العمالة من القطاعات المنتجة كالفلاحة مثلا إلى القطاعات الطفيلية (الخدمات).

Abstract:

The trade policy of openness in Algeria were in circulation in the view of politicians through regular operations to assess the performance of the national economy, especially with the early eighties, and embark on economic reforms at the level of general economic institutions, but that was not going to be declared only after resorting Algerian government to the International Monetary Fund. According to the program submitted by the fund, it showed that Algeria is moving forward towards giving up the monopoly of the conduct of foreign trade, as well as the command economy, to adopt a market economy as an alternative to the command economy, and embark on the commercial policy of openness, which began in earnest with the start of the year 1994.

And undoubtedly, many implications have been on the entire economy because of this openness, Based on the above, this study aims to show the extent of the impact of trade openness policy on employment in small and medium enterprises sector. To achieve this objective, this study used the method of descriptive analysis in the theoretical aspect of the study, especially those related framework theoretical of the policy of openness to trade, analyze and assess the implications of this policy on the Algerian economy as well as the status of small and medium enterprises sector analysis in general and the status of operating within this sector, specifically. As, we have used also a method of quantitative benchmark analysis in the practical side of the study, in dealing with the data for the two models economists namely: "the impact of trade liberalization on the performance of small and medium enterprises sector embodying the model value of the total added to this sector" and the major model "impact of trade liberalization on employment in enterprise sector small and medium-sized "for the annual time series data for the period 2000-2014.

The study concluded that there is a positive impact of the policy of trade liberalization on employment in small and medium enterprises sector in terms of the expansion of the size of operation, but in return had a negative impact in terms of movement of labor from the productive sectors as agriculture to parasitic sectors (services.)

فهـرس المحتويـــات	
العنوان	**الصفحة**
كلمة شكر	
الإهداء	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ- ذ
الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة الانفتاح التجاري	01
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية والسياسة التجارية	03
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية	03
المطلب الثاني: مفهوم السياسة التجارية	05
المطلب الثالث: أهداف سياسات التجارة الخارجية	06
المبحث الثاني: مفهوم الانفتاح التجاري ومؤشراته	08
المطلب الأول: تعريف الانفتاح التجاري ومظاهره	08
المطلب الثاني:العلاقة بين سياسة الانفتاح التجاري والعمالة	12
المطلب الثالث: الحجج المؤيدة لسياسة الانفتاح التجاري	17
المطلب الرابع: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري	20
المبحث الثالث: سياسة الانفتاح التجاري في الفكر الاقتصادي	26
المطلب الأول: سياسة الانفتاح التجاري عند الكلاسيك	26
المطلب الثاني: سياسة الانفتاح التجاري عند النيوكلاسيك	31

المطلب الثالث: سياسة الانفتاح التجاري في الفكر الاقتصادي الحديث	34
خلاصة الفصل الأول	41
الفصل الثاني: تحليل وتقييم سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر	43
تمهيد	44
المبحث الأول: مداخل الانفتاح التجاري في الجزائر	45
المطلب الأول: الانفتاح التجاري في إطار مساعي الانضمام لمنظمة التجارة العالمية	45
المطلب الثاني: الانفتاح التجاري في إطار الاتفاقيات الإقليمية والدولية	49
المطلب الثالث: الانفتاح التجاري في إطار الشراكة الاقتصادية الأورو- جزائرية.	52
المبحث الثاني: دوافع وأهداف الانفتاح التجاري في الجزائر	56
المطلب الأول: دوافع الانفتاح التجاري في الجزائر	56
المطلب الثاني: تطور سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر	62
المطلب الثالث : أهداف سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر	66
المبحث الثالث: تقييم سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر	67
المطلب الأول: تحليل وضعية الميزان التجاري	67
المطلب الثاني: التوزيع السلعي للصادرات والواردات	68
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات	70
المطلب الرابع: تحليل تطور مؤشرات الانفتاح التجاري	77
خلاصة الفصل الثاني	81
الفصل الثالث: ***تحليل وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري في ظل الانفتاح التجاري***	85
تمهيد	86
المبحث الأول:مدخل نظري حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	87
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	87
المطلب الثاني: أهمية ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	90
المطلب الثالث: معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	95

المبحث الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكانتها في الاقتصاد الجزائري	98
المطلب الأول: دراسة تاريخية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	98
المطلب الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 1994 – 2014	102
المطلب الثالث: الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	106
المبحث الثالث: انعكاسات الانفتاح التجاري على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	114
المطلب الأول: أثر تطبيق اتفاقية الشراكة على المؤسسات ص و م	114
المطلب الثاني: إجراءات تأهيل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	116
المطلب الثالث: التعاون الدولي لتأهيل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	119
خلاصة الفصل الثالث	126
الفصل الرابع: تحليل وضعية التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانفتاح التجاري	128
تمهيد	129
المبحث الأول: مدخل عام حول مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل	130
المطلب الأول: مدخل نظري حول البطالة والتشغيل	131
المطلب الثاني: انعكاسات العولمة على البطالة والتشغيل	135
المطلب الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل ببعض الدول	138
المطلب الرابع: العوامل المؤدية لزيادة التوظيف في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	141
المبحث الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر	143
المطلب الأول: دراسة تاريخية للتشغيل في الجزائر	143
المطلب الثاني: تطور مؤشرات التشغيل في الجزائر خلال فترة الانفتاح التجاري	146
المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر في ظل الانفتاح التجاري	150

المبحث الثالث: تقييم فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث والمحافظة على الوظائف بالجزائر	154
المطلب الأول: تحليل تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثره على حجم عمالتها وعلى العمالة الإجمالية في الجزائر	154
المطلب الثاني: تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل حسب طبيعتها القانونية وحسب قطاعات النشاط	159
المطلب الثالث: تقييم مساهمة أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل	164
خلاصة الفصل الرابع	173
الفصل الخامس: التحليل القياسي لأثر الانفتاح التجاري على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	174
تمهيد	175
المبحث الأول: قياس أثر الانفتاح التجاري على أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	176
المطلب الأول: الإطار النظري للاختبارات والنماذج القياسية	176
المطلب الثاني: اختبار استقرارية سلاسل المتغيرات المدروسة	182
المطلب الثالث: التكامل المتزامن لـجوهانسن (JOHANSEN)	188
المطلب الرابع: تقدير العلاقة الانحدارية واختبار ملاءة النموذج	189
المبحث الثاني: قياس أثر الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	192
المطلب الأول: الطرق المعتمدة في دراسة أثر الانفتاح التجاري على سوق العمل	192
المطلب الثاني: دراسة الخصائص الإحصائية للمتغيرات	195
المطلب الثالث: اختبار استقرارية سلاسل المتغيرات المدروسة	200
المطلب الرابع: تقدير العلاقة الانحدارية واختبار ملاءة النموذج	211
خلاصة الفصل الخامس	214
خاتمة	215
قائمة المراجع	222

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-2	تطور نسب البطالة في الجزائر 2000 - 2004 (%)	60
02-2	تطور نسب البطالة في الجزائر 2005 - 2008 (%)	60
03-2	تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2009- 2014%	61
04-2	تطور التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2013-2014	71
05-2	تطور مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2014	78
01-3	تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية	88
02-3	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري	89
03-3	دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المتقدمة في أواخر التسعينات	91
04-3	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاع القانوني خلال الفترة 1994 – 2014	102
05-3	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2000-2014	104
06-3	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم خلال السنوات 1999، 2002، 2013	106
07-3	تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 1994 – 2012	107
08-3	تطور الناتج الداخلي الخام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع القانوني خلال الفترة 1999-2012	109

09-3	تطور قيمة المنتجات المصدرة خلال السداسي الأول 2014 مقارنة بالسداسي الأول 2013	***111***
10-3	تطور مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات خلال السداسي الأول من سنة 2014 مقارنة بالسداسي الأول 2013	***112***
01-4	نسبة اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي اليد العاملة ببعض الدول المتقدمة والنامية	***138***
02-4	معدل صافي التوظيف حسب حجم المؤسسات ببعض الدول المتقدمة	***141***
03-4	تطور عدد العمال المسرحين خلال فترة التعديل الهيكلي	***144***
04-4	تزايد عدد البطالين ونسبتهم خلال الفترة 1990-2000	***145***
05-4	تطور اليد العاملة النشطة والمشغلة ومعدل التشغيل، و معدل الناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال الفترة 2000 – 2014	***146***
06-4	تطور التشغيل بحسب القطاعات خلال الفترة 2000- 2014	***148***
07-4	تطور مناصب الشغل المصرح بها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2014) حسب الفئات.	***151***
08-4	حركية المؤسسات الخاصة حسب فئة الأجراء نهاية السداسي الثاني 2013	***152***
09-4	نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الوظائف للفترة : 2000 - 2014.	***154***
10-4	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد مناصب الشغل فيها للفترة 2000-2014	***156***
11-4	تطور متوسط عدد المناصب لكل مؤسسة خلال الفترة 2000 – 2013	***156***
12-4	تطور عدد المؤسسات وعدد المناصب بها حسب طبيعتها القانونية بين السداسي الأول 2012 والسداسي الأول 2013	***159***
13-4	مساهمة القيمة المضافة المحققة في القطاع العام والقطاع الخاص في توفير مناصب العمل لسنة 2012.	***160***
14-4	التوزيع القطاعي للتشغيل على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	***161***

	للسنوات 2002، 2005 و2013	
15-4	مساهمة أهم القطاعات في استحداث مناصب العمل لكل مليون دينار مستثمر خلال السداسي الأول 2014.	***163***
16-4	مساهمة ANSEJ في التشغيل حسب قطاعات النشاط إلى غاية 30 جوان 2014	***164***
17-4	مساهمة ANGEM في التشغيل إلى غاية 30 جوان 2014	***166***
18-4	توزيع مشاريع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب عدد العمال إلى غاية 30 جوان 2014	***167***
19-4	مساهمة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في التوظيف حسب قطاعات النشاط إلى غاية 30 جوان 2014	***168***
20-4	توزيع الملفات المعالجة من طرف (FGAR) حسب قطاعات النشاط منذ 2004 إلى غاية جوان 2014	***169***
21-4	قيمة القروض المضمونة من طرف CGCI-PME وعدد مناصب الشغل المنشأة حسب قطاع النشاط نهاية جوان 2014	***170***
22-4	ملخص مساهمة أجهزة التشغيل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الوظائف المستحدثة إلى غاية 30جوان 2014	***171***
1-5	نتائج اختبار ديكي فولر المطور ADF لسلسلة LNVA عند المستوى	***182***
2-5	نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة LNOUV عند المستوى	***183***
3-5	نتائج اختبار ديكي فولر المطور ADFلسلسلة LNM عند المستوى	***184***
4-5	نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة D(LNVA) بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى	***185***
5-5	نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة D(LNOUV) بعد إجراء	***186***

	الفروق من الدرجة الأولى	
6–5	نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة D(LNM) بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى	***187***
7–5	تحديد درجة التأخير المثلى	***188***
8–5	نتائج اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن	***189***
9–5	نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة LNLP عند المستوى	***200***
10–5	نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة LNTO عند المستوى	***201***
11–5	نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة LNTO_a	***202***
12–5	نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة LNK عند المستوى	***203***
13–5	نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة LNK_a	***205***
14–5	نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة LNCT عند المستوى	***206***
15–5	نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة D(LNLP) بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى	***207***
16–5	نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة D(LNK_a) بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى	***208***
17–5	نتائج اختبار ديكي فولر المطورADF لسلسلة D(LNTO_a	***209***
18–5	نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة D(LNCT) بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى	***210***

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-1	تطور التجارة الدولية حسب نموذج دورة حياة المنتج	38
01-2	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014	61
02-2	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمركي واليورو 2001-2013	65
03-2	تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2005-2014	68
04-2	التركيب السلعي لصادرات الجزائر خلال سنة 2013	69
05-2	التركيب السلعي للواردات خلال سنة 2014	70
06-2	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية نحو مناطق العالم خلال سنة 2014.	73
07-2	تطور الصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة 2013-2014	74
08-2	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية نحو مناطق العالم خلال سنة 2014	75
09-2	تطور الواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة 2013-2014	76
10-2	التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية خلال سنة 2014	76
11-2	تطور الصادرات، الواردات والناتج الداخلي الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة 2000-2014	77
12-2	تطور أهم مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2014	79
01-3	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر حسب القطاع القانوني خلال الفترة 2001 – 2014	103
02-3	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 2000-2014	105
03-3	تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع	108

	القانوني خلال الفترة 1994-2012	
04-3	تطور الناتج الداخلي الخام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع القانوني خلال الفترة 1999-2012	***110***
05-3	تطور الصادرات الجزائرية خلال السداسي الأول 2014 مقارنة بالسداسي الأول 2013	***112***
06-3	تطور مناصب الشغل حسب الفئات خلال السداسي الأول 2014 مقارنة بالسداسي الأول 2013	***113***
07-3	مخطط يوضح المسار العام لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	***117***
01-4	توزيع اليد العاملة حسب حجم المؤسسة الصناعية مئويا بمنظمة التعاون والتنمية OCDE	***140***
02-4	تطور اليد العاملة النشطة والمشغلة خلال الفترة 2000-2014	***147***
03-4	تطور معدل التشغيل ومعدل نمو اليد العاملة المشغلة ومقارنتهما بتطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة 2000 – 2014	***147***
04-4	تطور التشغيل بحسب القطاعات خلال الفترة 2001 –2014	***149***
05-4	تطور عدد مناصب الشغل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000-2014	***152***
06-4	مقارنة بين العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمالة الإجمالية	***155***
07-4	مقارنة تطور العمالة و تطور عدد المؤسسات ومتوسط عدد المناصب للفترة 2000-2014.	***157***
08-4	توزيع التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط للسنوات 2002 و2005 و2013	***162***
09-4	التوزيع القطاعي للمشاريع الممولة من طرف ANDI سنة 2012	***166***
10-4	مساهمة أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل إلى غاية 30 جوان 2014	***173***

1-5	السلسلة الزمنية لمتغير القيمة المضافة لقطاع المؤسسات ص و م خلال الفترة (2000-2014)	***183***
2-5	السلسلة الزمنية لمتغير درجة الانفتاح التجاري خلال الفترة (2000-2014)	***184***
3-5	السلسلة الزمنية لمتغير المستوردات خلال الفترة (2000-2014)	***184***
4-5	السلسلة الزمنية لمتغير العمالة الإجمالية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2014)	***200***
5-5	السلسلة الزمنية لمتغير درجة الانفتاح التجاري لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2014)	***201***
6-5	السلسلة الزمنية لمتغير مستوى التغير التكنولوجي خلال الفترة (2000-2014)	***202***
7-5	السلسلة الزمنية لمتغير التكوين الرأسمالي الثابت خلال الفترة (2000-2014)	***203***
8-5	السلسلة LNTO بعد إزالة مركبة الاتجاه العام	***206***
9-5	السلسلة LNK بعد إزالة مركبة الاتجاه العام	***209***

مقدمة

مقدمة :

تؤدي التجارة الخارجية دورا مهما في التنمية الاقتصادية، إذ تعتبر إحدى الركائز الأساسية في النهوض باقتصاديات الدول، فهي تساهم وبشكل فعال في رفع مستوى المعيشة والرفاهية للمجتمعات، وقد تسارعت وتيرة تحرير التجارة الخارجية في الدول النامية في ظل القبول الواسع بأن التجارة الخارجية تشكل محركا للنمو الاقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى خلق فرص العمل للأعداد المتزايدة من القوى العاملة فيها.

ولقد ساهم في هذا الاتجاه عدد من العوامل الخارجية المواتية، كالقبول الواسع لتحرير التجارة الخارجية في إطار الإصلاح الاقتصادي وتحول معظم الدول النامية التي اتبعت استراتيجية إحلال الواردات إلى استراتيجية التوجه إلى التصدير والانفتاح المتزايد في النظام التجاري العالمي منذ بداية تنفيذ إتفاقيات جولة الأورجواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية وانضمام أغلب دول العالم إليها أو سعيها للانضمام، وما ترتب عنها من زيادة حدة المنافسة الدولية في الأسواق العالمية، وهذا ما أدى إلى ظهور التكتلات الاقتصادية ومناطق التجارة الحرة فيما بين دول الشمال- شمال (الاتحاد الأوروبي) ودول الشمال جنوب (الشراكة الأورومتوسطية)، وهو ما ساهم في تدهور كفاءة اقتصاديات الدول التي تتخلّف عن تبني سياسة الانفتاح التجاري، ولكن من جهة أخرى قد ينتهي أثر الانفتاح التجاري إلى تصاعد الواردات بمعدلات كبيرة وتراجع الصادرات بسبب عدم قدرة المؤسسات المحلية بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة على منافسة المؤسسات الأجنبية لافتقارها للميزة التنافسية، وهو ما ترتّب عليه زوال العديد من المؤسسات المحلية وبالتالي تفاقم ظاهرة البطالة.

أما بالنسبة للجزائر فقد أدى انفتاحها الاقتصادي ودخولها التدريجي في اقتصاد السوق خلال السنوات الأخيرة إلى زيادة معتبرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تشير الاحصائيات المتاحة، أن هذه الأخيرة تشكل أكبر نسبة في النسيج الاقتصادي، بحيث أنها تمثل النسبة الأكبر من إجمالي المؤسسات الناشطة في الجزائر و تساهم بما يعادل 40 % من اجمالي القيمة المضافة التي تولدها مجمل القطاعات الاقتصادية، هذا وتعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عنصر أساسي في خلق مناصب الشغل، حيث أصبح في الجزائر البحث في دينامكية سوق العمل من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تبنيها لسياسة الانفتاح التجاري مع بداية التسعينات من القرن الماضي، أمرا ضروريا وحتميا لضمان التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال الحد من البطالة خاصة عند فئة الشباب التي تمثل نسبة 21,5% حسب إحصائيات 2014، وعلى هذا الأساس فقد قامت الجزائر في السنوات الأخيرة بتوجيه مزيدا من الاهتمام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثّل في اتخاذها لجملة من السياسات والإجراءات المشجّعة لإنشاء وترقية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ولكن بالرغم من هذه الجهود فإن ما تشهده الجزائر حاليا من انفتاح كبير على العالم الخارجي من خلال عدّة مداخل- الاتفاقيات الاقليمية و الدولية (الشراكة الأورومتوسطية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) بالإضافة إلى الإصلاحات التي تقوم بها في إطار مساعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة- قد يصعّب من

مقدمة :

مهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث والمحافظة على مناصب الشغل. وتأسيسا على ماسبق تتبادر إلينا إشكالية بحثنا التي يمكن صياغتها في **السؤال الرئيسي** التالي:

مامدى تأثير الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟

ولغرض الإلمام بموضوع الدراسة والإحاطة بجوانبه المختلفة ندرج الأسئلة الفرعية التالية:

- إلى أي مدى يمكن اعتبار الاقتصاد الجزائري منفتح تجاريا ؟ وما هي مؤشرات ذلك؟
- هل يوجد تأثير للانفتاح التجاري على نسبة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة ؟
- هل يوجد تأثير للانفتاح التجاري على نسبة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل؟
- كيف تؤثر التكنولوجيا المستوردة عن طريق الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

- **فرضيات الدراسة:**

بالرجوع إلى الدراسات العلمية السابقة، وبناءا على واقع الاقتصاد الجزائري، وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، فإن الباحثة قد قامت بصياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الأولى: يعتبر الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات المنفتحة تجاريا نظرا لإعتماده على صادرات المحروقات.

الفرضية الثانية: يوجد أثر إيجابي للانفتاح التجاري على نسبة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة.

الفرضية الثالثة: يوجد أثر إيجابي للانفتاح التجاري على نسبة مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل.

الفرضية الرابعة: يوجد أثر إيجابي للتحول التكنولوجي المتنقّل عن طريق الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **أهمية البحث:**

تعد هذه الدراسة من الدراسات الفريدة من نوعها- حسب علم الباحثة – بسبب ندرة الدراسات التي تناولت أثر الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى العالمي وانعدامها تماما في الجزائر، حيث أن أغلب الدراسات السابقة كانت تتمحور حول تقييم أثر الانفتاح التجاري على النمو

الاقتصادي أو على تنافسية الاقتصاد بشكل عام. وعلى هذا الأساس فسوف توفر هذه الدراسة معلومات مهمة تساعد الجهات المعنية ومتخذي القرار في تقدير الآثار المترتبة على قراراتهم فيما يخص العلاقات التجارية الدولية وما سوف ينعكس عنها على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائري بشكل عام وعلى مساهمة هذا القطاع في التشغيل بشكل خاص.

– أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تقييم الانفتاح التجاري في الجزائر من خلال تسليط الضوء على الإنعكاسات الإيجابية والسلبية لهذه السياسة على الاقتصاد الجزائري.
- إبراز أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري بشكل عام وفي امتصاص البطالة بشكل خاص.
- تقدير وتفسير العلاقة بين الانفتاح التجاري وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساهمة هذا الأخير في القيمة المضافة وفي التشغيل على وجه الخصوص، للخروج بنتيجة محدّدة لتكون قاعدة أساس يهتدى بها، وذلك من خلال النموذج القياسي الذي سيتم تطبيقه على الاقتصاد الجزائري لبيانات السلاسل الزمنية السنوية للفترة (2000-2014).

– مبررات اختيار الموضوع:

تتمثل أهم الأسباب التي جعلتنا نختار الموضوع والبحث فيه ما يلي:

- حداثة هذا الموضوع كونه أصبح موضوع بحث الكثير من الملتقيات والندوات والمؤتمرات.
- التعمّق في دراسة سياسة الانفتاح التجاري كونها أصبحت خيارا لا رجعة فيه لكل دول العالم.
- الكشف عن التحديات التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في ظل تبني سياسة الانفتاح التجاري.
- التعرف على الأثر الذي يحدثه الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– حدود الدراسة:

وقد تمثلت حدود الدراسة في:

الإطار المكاني: تمّ الاهتمام في معالجة هذه الإشكالية على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائري كإطار مكاني لها.

الإطار الزماني: اقتصرت الدراسة النظرية على الفترة الممتدّة من بداية التسعينات و التي تزامنت مع تحرير التجارة الخارجية في إطار الإصلاحات الاقتصادية إلى غاية سنة 2014، أما الدراسة التطبيقية فقد اقتصرت على الفترة الممتدّة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2014، وذلك حسب توفر البيانات على مستوى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– منهج البحث: قمنا بمعالجة إشكالية البحث باعتماد المنهجية المتعارف عليها في العلوم الاجتماعية، حيث مزجنا بين المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل فيما يتعلق بتحليل الجانب النظري من الدراسة خاصة فيما يتعلق بالإطار النظري لسياسة الانفتاح التجاري وتقييم الانفتاح التجاري في الجزائر من خلال عرض مداخله واستعراض دوافعه وأهدافه، وكذلك من خلال تحليل وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضعية التشغيل في هذا القطاع بالجزائر في ظل الانفتاح التجاري، كما اعتمدنا أيضا على المنهج الاستقرائي الكمي في التعامل مع البيانات وكان ذلك في الجانب التطبيقي من الدراسة، من خلال قياس أثر الانفتاح التجاري على أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة وقياس أثره على التشغيل في هذا القطاع من جهة أخرى.

–الدراسات السابقة:

يوجد العديد من الدراسات السابقة التي استفدنا منها وأهمها:

دراسة Zouhir MRABET,(2010) : تناولت هذه الدراسة أثر الانفتاح التجاري على سوق العمل في الأقطار النامية دراسة حالة تونس، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراة بجامعة باريس–شرق، تطرق فيها الباحث إلى محورين أساسيين، فبحث في المحور الأول مختلف الآثار التي تحدثها التبادلات التجارية على سوق العمل، وقام في المحور الثاني بدراسة الدور الذي يلعبه التحول التكنولوجي المتولد بالانفتاح التجاري، وقد تعرض في الدراسة إلى تفصيل نظري وتطبيقي لمختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع. وفي دراسة الحالة حول تونس قام بتقدير معادلات العمل الكلي، العمل الكفء، العمل غير الكفء، العمل النسبي بين هذين الصنفين من العمالة، وكذا الأجر الحقيقي. ومن أهم النتائج التي توصل إليها: هي أن الانفتاح التجاري يلعب دورا هاما في إحداث تغير هيكلي في سوق العمل في تونس، كما أن ما سجل في الاقتصاد التونسي في هذا الشأن يشبه تماما ما حدث في العديد من الأقطار النامية على غرار دول أمريكا اللاتينية وشرق آسيا، وتظهر هذه التطورات من خلال ارتفاع معدل التحول النسبي بين صنفي العمل الكفء وغير الكفء، كما بينت الدراسة أن اللامساواة في الأجور أصبحت في تصاعد مستمر. كما أن التكنولوجيا المنقولة بالانفتاح التجاري من خلال التجهيزات والعتاد المستورد رفعت من المعدل النسبي للعمل الكفء.

مقدمة :

دراسة (Gilbert NIYONGABO, 2010) : تناولت الدراسة سياسات الانفتاح التجاري والتنمية الاقتصادية، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه بجامعة **Auvergne, Clermont-Ferrand** بفرنسا، قام الباحث في هذه الدراسة بتقديم مختلف الآثار التي يحدثها الانفتاح التجاري على التنمية الاقتصادية، فميّز بين الانفتاح الطبيعي الذي يتحدد بالهيكل الاقتصادي والوفرة من الموارد الطبيعية وسياسات الانفتاح التي تتأثر بهذه المتغيرات. كما قام بتقدير قياسي لهذين المتغيرين، حيث توصل إلى أن النمو الاقتصادي يكون مرتفعا في الأقطار التي قامت بوضع سياسة انفتاح تجاري أكثر منه بالنسبة للأقطار المنفتحة بسبب مواردها الطبيعية، وتوصل في النهاية إلى أن تبني سياسات الانفتاح التجاري يصاحبها تنمية اقتصادية.

دراسة: (عبد القادر قديد 2016): والتي تناولت أثر الانفتاح التجاري على سوق العمل الجزائري، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه بالمدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، جاءت هذه الدراسة في ثلاث أجزاء حيث تطرق في الجزء الأول إلى كل المفاهيم المتعلقة بسياسة الانفتاح التجاري مع تطبيق على الاقتصاد الجزائري أما الجزء الثاني فقد تناول من خلاله تقديم نظري لسوق العمل في الجزائر مع نظرة حول مؤشراته، أما الباب الثالث فقد خصص لإجراء دراسة تحليلية قياسية لأثر الانفتاح التجاري على سوق العمل في الجزائر، وقد كان الهدف من هذه الدراسة هو تقدير أثر الانفتاح التجاري على سوق العمل في الجزائر باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي ممثلة بنماذج الجاذبية، وقد كان من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو أن سياسة الانفتاح التجاري من الناحية النظرية تؤدي إلى إضعاف قدرة الحكومة على التأثير في النشاط الاقتصادي عند تدخلها من خلال سياساتها المالية أو النقدية، كما تؤثر على النمو الاقتصادي والتنمية وما ينجم عنها من اختلالات في توزيع الدخل بين مختلف الفئات، ومن أبرز النتائج التطبيقية التي توصلت إليها الدراسة هو أن الأثر الذي يحدثه الانفتاح التجاري على العمل في الجزائر هو أثر إيجابي، في حين لا يمكن أن تؤثر الواردات السلعية على العمالة تأثيرا إيجابيا إلا إذا كانت السلع المستوردة عبارة عن سلعا وسيطية فإنها تثير عندها احتياجات الجهاز الإنتاجي إلى العمالة.

دراسة (عبدوس عبد العزيز 2011) : تناولت الدراسة سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه بجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، وقد جاءت هذه الدراسة في جزئين: الجزء الأول تناول الإطار النظري لسياسة الانفتاح التجاري والتنافسية الدولية، والجزء الثاني تطرق لسياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2009، وقد كان الهدف من هذه الدراسة هو تقدير درجة الانفتاح الاقتصادي للاقتصاد الجزائري، ومعرفة مدى تأثير تلك السياسة على قدرة الجزائر من احتلال مواقع تنافسية جيدة في الأسواق الدولية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد منفتح انفتاحا طبيعيا بحكم أنه يمتلك ميزة نسبية كبيرة في الموارد الطبيعية (النفط

والغاز)، وأن مستويات النمو المرتفعة التي حققتها الجزائر خلال فترة الدراسة كان سببها ارتفاع الصادرات النفطية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط والغاز،كما توصلت الدراسة إلى خلاصة مفادها أنه بالرغم من التوازن الكلي للاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة كانخفاض معدل التضخم، ارتفاع احتياطي الصرف، انخفاض حجم المديونية، وارتفاع الناتج الداخلي الخام إلا أن ذلك لم ينعكس بتاتا على وضعية الجزائر التنافسية، بل بقيت في مؤخرة الترتيب عن دول قد لا تملك الإمكانيات البشرية والمادية التي تتوفر عليها الجزائر.

- **مصادر جمع البيانات:**

نظرا لنقص وعدم توفر البيانات بصفة كاملة حول الموضوع فقد اعتمدنا على عدد من المصادر، فقد اعتمدنا في جل الجزء الذي يخص تحليل وصفي للتجارة الخارجية ومؤشرات التشغيل على المستوى الكلي للجزائر على بيانات كل من الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر ووزارة المالية، أما بالنسبة للجزء الذي يخص التحليل القياسي لأثر الانفتاح التجاري على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد اعتمدنا بالأساس على نشريات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي قمنا بزيارتها ميدانيا في عدد من المرّات.

- **الإطار العام للبحث:**

بغية الوصول إلى الأهداف المشار إليها سابقا، قمنا بتقسيم البحث إلى خمسة فصول:

– من خلال الفصل الأول والذي عنوناه **بالإطار النظري لسياسة الانفتاح التجاري** حاولنا الإلمام بكل الجوانب النظرية لسياسة الانفتاح التجاري من خلال التعرّف أوّلا على ماهية التجارة الخارجية والسياسة التجارية وفي المبحث الثاني حاولنا تقديم أهم تعاريف الانفتاح التجاري وأهم مؤشرات قياسه، كما قمنا باستعراض أهم مظاهره وقمنا أيضا بتقديم أهم الدراسات النظرية التي فسّرت العلاقة السببية بين سياسة الانفتاح التجاري والعمالة، وقد أنهينا هذا المبحث بتقديم أهم الحجج الداعمة لتيار الانفتاح التجاري، وفي مبحثه الثالث حاولنا إبراز المكانة التي تحظى بها سياسة الانفتاح التجاري في الفكر الاقتصادي، وذلك كما يلي:

- **المبحث الأول** : ماهية التجارة الخارجية والسياسة التجارية؛
- **المبحث الثاني**: مفهوم سياسة الانفتاح التجاري ومؤشرات قياسه؛
- **المبحث الثالث**: سياسة الانفتاح التجاري في مدارس الفكر الاقتصادي.

– أما الفصل الثاني فقد استعرض **تحليل وتقييم سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر** عبر ثلاث مباحث: اختص الأول بدراسة مداخل الانفتاح التجاري في الجزائر، من خلال عرض أهم الاتفاقيات الإقليمية والدولية التي تتوافر أمام الجزائر للاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد والمبحث الثاني تناول دوافع وأهداف الانفتاح التجاري في الجزائر، وفي المبحث الثالث قمنا بمحاولة تقييم انفتاح الاقتصاد الجزائري تجاريا على الخارج من خلال

مقدمة :

تحليل تطور كل من التجارة الخارجية وأهم مؤشرات الانفتاح التجاري خلال فترة الانفتاح، وذلك على النحو التالي :

المبحث الأول: مداخل الانفتاح التجاري في الجزائر؛

المبحث الثاني: دوافع وأهداف الانفتاح التجاري في الجزائر؛

المبحث الثالث: تقييم انفتاح الاقتصاد الجزائري على الخارج.

– أما الفصل الثالث فقد خصصناه **لتحليل وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري في ظل الانفتاح التجاري**، حيث تطرقنا في مبحثه الأول إلى كل الجوانب النظرية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعريفها، أهميتها ومميزاتها بالإضافة إلى أهم المشكلات التي تواجهها، وفي مبحثه الثاني تطرقنا إلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري بناءا على عدد من المؤشرات: المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، المساهمة في القيمة المضافة والمساهمة في التشغيل، وفي مبحثه الأخير تطرقنا إلى أهم انعكاسات الانفتاح التجاري على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عرض أهم انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورو– جزائرية على هذا القطاع، كما تطرقنا أيضا إلى متطلبات تأهيل هذا القطاع والتعاون الدولي الجزائري بهذا الخصوص، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول : تعريف وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المبحث الثاني : واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري؛

المبحث الثالث: انعكاسات الانفتاح التجاري على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

– وفي الفصل الرابع حاولنا **تحليل وضعية التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في ظل الانفتاح التجاري**، حيث تطرقنا في مبحثه الأول إلى: تعريف البطالة والتشغيل، أهمية وأنواع التشغيل، كما قمنا بعرض أهم انعكاسات العولمة على البطالة والتشغيل، وفي آخر المبحث تطرقنا إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف ببعض الدول المتقدمة والنامية، أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى دراسة تاريخية للتشغيل في الجزائر، كما قمنا كذلك بعرض تطور مؤشرات التشغيل خلال فترة الانفتاح، وأنهينا هذا المبحث بإبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التشغيل، وفي المبحث الثالث من هذا الفصل حاولنا تقييم فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التوظيف بناءا على عدد من المؤشرات: مؤشر نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الوظائف، مؤشر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثره على حجم عمالتها مؤشري مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث والمحافظة على المناصب حسب طبيعتها القانونية

مقدمة :

وحسب قطاعات النشاط وفي آخر هذا المبحث قمنا بتقييم مساهمة أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: مدخل عام حول مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل؛

المبحث الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر؛

المبحث الثالث: تقييم فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في استحداث والمحافظة على الوظائف.

– أما الفصل الخامس والأخير، والذي عنوناه بـ : **التحليل القياسي لأثر الانفتاح التجاري على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** فقد قمنا من خلاله بإجراء تحليل قياسي لإبراز طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري و أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام معبرا عنه بمؤشر القيمة المضافة الإجمالية لهذا القطاع وهذا في مبحثه الأول، وفي مبحثه الثاني قمنا بتحليل قياسي لإبراز طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والتشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وذلك على النحو التالي:

– **المبحث الأول**: قياس أثر الانفتاح التجاري على أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– **المبحث الثاني**: قياس أثر الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

واختتمت الدراسة بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الأول:

الإطار النظري لسياسة الانفتاح التجاري

تمهيد :

في مطلع القرن السابع عشر تبنى رواد المدرسة التجارية في أوروبا السياسة التجارية الحمائية، من أجل الحفاظ على رصيد البلد من المعادن النفيسة، وبعدما ظهرت المدرسة الكلاسيكية في منتصف القرن الثامن عشر اهتمت بالتوسع في الإنتاج، وانتهاج الحرية الاقتصادية وحرية التبادل كأساس لزيادة الثروة وتوسيع حجم السوق.

ومن هنا بدأ الفكر الاقتصادي في مجال التجارة الخارجية يتطور وظهرت سياسات التجارة الخارجية، والتي تنقسم إلى اتجاهين، اتجاه يطالب بتقييد التجارة الخارجية واتجاه يدعو إلى تحريرها من كافة القيود ويكمن هدف الدولة من وراء هذه السياسات في تحقيق المزيد من الاستقرار والنمو الاقتصادي ودعم برامج التنمية وتحقيق التشغيل الكامل واستقرار الأسعار.

وفي النصف الثاني من القرن العشرين ظهرت الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة كمنظمة تعمل على تحرير التجارة الدولية والحد من استخدام الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي تعيق حركة التبادل التجاري الدولي وفي مطلع التسعينات تم استبدالها بمنظمة التجارة العالمية، والتي تعتبر أكثر شمولية وأكثر صرامة في إدارة وتنفيذ مختلف الاتفاقيات التجارية. وبناءا على ما سبق سوف نتناول من خلال هذا الفصل ما يلي:

- **المبحث الأول** : ماهية التجارة الخارجية والسياسة التجارية
- **المبحث الثاني**: مفهوم سياسة الانفتاح التجاري ومؤشرات قياسه
- **المبحث الثالث**: سياسة الانفتاح التجاري في الفكر الاقتصادي

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية والسياسة التجارية

تؤدي التجارة الخارجية دورا هاما في الحياة الاقتصادية سواء بالنسبة للدولة المتقدمة أو النامية، ويعتبر التخصص أو التقسيم الدولي للعمل والذي يرجع إلى اختلاف البلاد من حيث مدى وفرة عوامل الإنتاج في كل منها، وما يترتب عليه من اختلاف في أثمان المنتجات هو السبب الأساسي لقيام التجارة الخارجية بين الدول. وهنا يتحدد موقف الدولة من التبادل التجاري الخارجي بالنسبة لها عن طريق سياستها للتجارة الخارجية، والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف وطنية مختلفة ومتعددة. وانطلاقا من هذا تقوم الدولة برسم معالم سياستها للتجارة الخارجية تماشيا مع مصالحها الوطنية، الإقليمية والدولية. وهذا ما سنحاول أن نفصل فيه من خلال هذا المبحث

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم التعاريف التي وردت بشأن التجارة الخارجية، ثم نقوم بتوضيح أهمية هذه الأخيرة في اقتصاديات الدول.

أولا: تعريف التجارة الخارجية

استعمل لفظ التجارة الخارجية لأول مرة في الفترة التي سادت فيها نظرية التجارة الحرة، عندما كانت البلدان الصناعية تبحث عن منافذ خارجية لمنتجاتها، وعن مصادر للمواد الأولية في المستعمرات أو في البلدان الأجنبية. وتشكل التجارة الخارجية مسألة مركزية في العلاقات بين الدول، ففي الماضي كانت سببا من أسباب الحروب، أما اليوم فإنها تعد أهم أسباب التقارب بين الدول، كما أنها تسمح لهذه الدول بأن تستهلك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة إضافة إلى توسيع منافذ التوزيع لبيع إنتاجها.[1]

ويقصد بالتجارة الخارجية " عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.[2]

كما يمكن أن نعرفها بأنها مجموعة القواعد القانونية المنظمة للأعمال التجارية، والقائمة على أساس التدفقات المالية والمادية والخدماتية المتبادلة بين الدول، حيث جانب الصادرات يعبر عن القدرة الإنتاجية للاقتصاد والقابلة للتحول إلى دول أخرى، بينما تعبر الواردات عن العجز المسجل على مستوى الاقتصاد الوطني في تغطية جزء من الطلب الكلي، كما أنها بصفة مختصرة تعبر عن كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة[3]. أو بطريقة أخرى هي التي تتم بين الدول خلال عمليات الاستيراد والتصدير، حيث يتم انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى.

---

[1] LASARY, le commerce international à la portée de tous, ouvrage imprimé à compte d auteur, 2005, p12.

[2] حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر 1996، ص13.

[3] الصادرات والواردات المنظورة تمثل السلع، أما الصادرات والواردات غير المنظورة فتمثل الخدمات.

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية

تكمن أهمية التجارة الخارجية في أنها تلعب دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية، فهي توفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد، وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير، وتؤثر هذه النشاطات الإستيرادية والتصديرية بدورها على الأسواق المادية السلعية (الإنتاج، الدخل والعمالة) وعلى الأسواق النقدية والمالية (أسواق النقود والصرف الأجنبي).[4]

لقد ساهمت اتفاقيات تحرير التجارة الدولية والإقليمية على مدى الخمسة عقود الأخيرة في زيادة درجة الترابط بين دول العالم وإلى تعاظم كبير في حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الدول مما ضاعف من تأثير التجارة على اقتصاديات مختلف دول العالم، وعلى العموم يمكن أن نلخص أهمية التجارة الخارجية في النقاط التالية:

- تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول، وتربطها مع بعضها البعض.
- تساعد في زيادة رفاهية البلد عن طريق توسيع مجالات الاستهلاك والاستثمار.
- تعد مؤشرا هاما على قدرة الدولة الانتاجية والتنافسية في السوق الدولية وذلك لارتباط هذا المؤشر بالامكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما لها من آثار على الميزان التجاري.
- هناك علاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي ومستواه.
- نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز التنمية الشاملة.

وكخلاصة يمكن القول أن التجارة الدولية ساهمت في السابق في ميلاد وتطوير الرأسمالية وتساهم حاليا في تقدم العديد من الدول الصناعية الجديدة (دول جنوب شرق آسيا مثلا)، التي تطورت بفضل حجم صادراتها بالأساس، فكلما تطورت التجارة الخارجية للدولة ارتفعت مداخيلها من العملة الصعبة ومن وسائل الإنتاج الأخرى، مما ينعكس إيجابيا على اقتصادها الداخلي.

[4] طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات، دار وائل للنشر، الأردن 2004، ص14.

المطلب الثاني: مفهوم السياسة التجارية.

يخضع نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم إلى مجموعة من التشريعات واللوائح التي تصدر من طرف أجهزة الدولة المختصة، والتي تعمل على تقييد النشاط التجاري أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي أو الإقليمي، فكل هذه التشريعات واللوائح المنظمة لحركة التبادل التجاري للدولة بغية تحقيق أهداف معينة يمكن أن تسمى"بالسياسة التجارية".

وهكذا فالإجراءات المتعلقة بضبط الواردات والصادرات مثل نظام الحصص والرسوم الجمركية والإعانات تعتبر جزء من السياسة التجارية، وتشمل كذلك الإجراءات المتعلقة بالصرف الأجنبي وهذه الأخيرة تدخل في ما يسمى" بأدوات السياسة التجارية"[5].

أولا: تعريف سياسة التجارة الخارجية

يمكن تعريف سياسة التجارة الخارجية بأنها:

" برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات أو الأساليب التي يمكن أن تؤثر على التجارة الخارجية خلال فترة معينة، بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة، يصعب أو يتعذّر الوصول إليها طبقا لآلية السوق الحرة[6].

ويتضح من التعريف أن سياسة التجارة الخارجية هي جزء من كل وهو السياسة الاقتصادية[7]، التي هي بصفة عامة همزة الوصل مابين المذاهب الاقتصادية والنظم الاقتصادية، كما أن سياسة التجارة الخارجية تعدّ أيضا همزة الوصل ما بين مذاهب التجارة الخارجية والنظّم التي تطبق فعلا في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية.

هذا وتلجأ الدولة في سبيل تنظيم تجارتها الخارجية إلى مجموعة من الأدوات أو الأساليب التي ترى الدولة فيها أكثر ملائمة لتحقيق الأهداف المرجوة، هذه الأدوات ليست من طبيعة واحدة، فقد تكون نقدية (كسعر الصرف، أسعار الفائدة) أو مالية (كالدعم والرسوم الجمركية) أو تجارية (كتجارة الدولة، ونظام الحصص) أو إدارية (كالاشتراطات الصحية والفنية).

ثانيا: أنواع سياسات التجارة الخارجية

تنقسم سياسات التجارة الخارجية لأيّة دولة من حيث نطاق تطبيقها إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

1- **سياسات التجارة الخارجية القومية (الوطنية):**

وتتمثل فيما تتخذه الدولة بمفردها من سياسات للتأثير على تجارتها الخارجية.

---

[5] أحمد جامع وصفوت عبد السلام عوض الله، دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة 1993، ص 119.

[6] عبد الباسط وفا سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة 2000، ص 12.

[7] سلوى علي سليمان السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت 1973، ص ص :65- 81.

2- **سياسات التجارة الخارجية الإقليمية:**

ويقصد بها تلك السياسات التي تتخذها مجموعة من الدول لتحقيق مصالح تجارية واقتصادية مشتركة مثل السياسات المتخذة في إطار الاتفاقيات الثنائية، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كمناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، الاتحادات الاقتصادية وغيرها...

3- **سياسات التجارة الخارجية الدولية:**

وهي السياسات التي لا تتخذ في إطار محلي أو إقليمي، وإنما في إطار منظومة عالمية لتنظيم التبادل التجاري للمجتمع الدولي عموما، وأشهرها على الإطلاق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي ترمي إلى تحرير التجارة العالمية من مختلف القيود التي تعيقها على اختلاف أنواعها. ويمكن التمييز بين نوعين من السياسة التجارية. الأولى: هي سياسة الحماية التجارية، حيث تتدخل الدولة للتأثير على أوضاع المبادلات التجارية سواء من حيث حجمها أو اتجاهها أو طرق تسويتها.

أما الثانية: فهي سياسة الانفتاح التجاري، حيث يتم إطلاق حرية للمبادلات التجارية الدولية دون تدخل من جانب الدولة، وهذا ما سوف نفصّل فيه أكثر من خلال المبحث الثاني من هذا الفصل لكونه موضوع بحثنا.

المطلب الثالث: أهداف سياسات التجارة الخارجية.

تختلف أهداف سياسات التجارة الخارجية باختلاف درجة النمو الاقتصادي، إذ يتمثل الهدف الرئيسي للسياسة التجارية في الدول المتقدمة في تحقيق التشغيل الكامل، بينما نجد أن الهدف الرئيسي لهذه السياسة في الدول النامية هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[8]، والملاحظ بصفة عامة أن الدولة تسعى بصفة عامة من خلال سياسة التجارة الخارجية التي تطبقها إلى تحقيق عدة أهداف يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أولا: تحقيق التوازن النقدي لميزان المدفوعات

ويحدث التوازن النقدي لميزان المدفوعات عندما يتساوى عرض الصرف الأجنبي مع الطلب عليه، وفي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات، تلجأ الدولة لتحقيق هذا التوازن عن طريق التقليل من الطلب على الصرف الأجنبي وزيادة المعروض منه. وقد يكون ذلك من خلال قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها[9]، مما يؤدي إلى زيادة صادراتها وانخفاض في الواردات، نظرا لانخفاض أسعار الصادرات بفعل تخفيض العملة وارتفاع أسعار الواردات بالمقابل لنفس السبب مما يؤدي إلى كبح الطلب المحلي على السلع الأجنبية.

[8] العشري حسين درويش، التجارة الخارجية، مكتبة عين شمس، القاهرة 1976، ص 136.

[9] - Josette PEYRARD, Gestion financière Internationale, 4éme édition, ed- Vuibert, Paris 1999, pp 47-48.

كما أن الدولة بإمكانها اللجوء إلى استخدام القيود التعريفية وغير التعريفية على وارداتها للحد من تدفقها وسيتبع ذلك رفع أسعار السلع الأجنبية المستوردة، وتشجيع السلع المحلية المشابهة[10].

ثانيا: تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي

إن المتتبع لتجارب التنمية في الدول النامية يجد أنها انتهجت إما إستراتيجية التصنيع ذات التوجه الداخلي، أو إستراتيجية التصنيع ذات التوجه الخارجي.

فالإستراتيجية الأولى تعني إقامة صناعات الإحلال محل الواردات والتي يقصد بها تطوير أو إدخال بعض الصناعات بما يؤدي إلى زيادة عرض السلعة محليا لمواجهة زيادة الطلب عليها، وعلى النحو الذي يحدّ من إجمالي الواردات من هذه السلعة، وفضّلت من خلالها الدول النامية البدء أولا بالصناعات الاستهلاكية الغذائية والصناعات البسيطة، ثم تطوّرت لتشمل إنتاج السلع الوسيطية والرأسمالية.

ويتم تنفيذ هذه السياسة من خلال الرقابة و التحكم المباشر في التجارة الخارجية وذلك باستخدام القيود التعريفية وغير التعريفية لحماية الصناعة المحلية من خطر المنافسة الأجنبية.

أما الإستراتيجية الثانية فهي تقوم على سياسة تنمية وتشجيع الصادرات الصناعية، بحيث تقوم الدولة في البداية بإقامة صناعات بسيطة لا تتضمن فنونا إنتاجية معقّدة أو مكلّفة كثيرا، وبمضي الوقت يزداد الطلب ويرتفع مستوى الدخل فتنشئ الدولة صناعات تجميعية في مرحلة تالية، ثم صناعات لبعض الأجزاء الكاملة من صناعات معينة أو إقامة بعض الصناعات الإلكترونية ذات المستوى التكنولوجي غير المعقّد والمتاح بدون قيود كبيرة[11].

وتقوم الدولة بدعمها عن طريق خفض تكاليف الإنتاج بواسطة الإعانات والإعفاء من الضرائب الجمركية بما يحقق زيادة في قدرتها التنافسية في أسواق التصدير.[12]

ثالثا: التشغيل الكامل

تسعى سياسة التجارة الخارجية مع غيرها من السياسات الاقتصادية إلى تحقيق هدف التشغيل الكامل عن طريق زيادة الصادرات مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة. كما أن بعض الدول تسعى إلى فرض قيود جمركية وغير جمركية على واردات السلع المنافسة لمنتجات بعض قطاعات الاقتصاد الوطني بغية الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل فيها.

رابعا: استقرار الأسعار

يمكن أيضا لسياسة التجارة الخارجية المساعدة في تحقيق استقرار الأسعار من خلال توفير السلع للاستهلاك المحلي، وذلك بفرض القيود التجارية على تصدير بعض السلع لزيادة العرض منها في السوق المحلي

---

[10] عمر صقر، سياسات التجارة الخارجية، مكتبة عين شمس، القاهرة 1993، ص 29.

[11] رمضان صديق، محاضرات في مشكلات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة 1999، ص 31.

[12] مصطفى عز العرب، سياسات وتخطيط التجارة الخارجية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 1988، ص 165.

حتى لا ترتفع أسعارها في الداخل نتيجة انخفاض المعروض منها بسبب التصدير- هذا من جهة- ومن جهة ثانية تسعى سياسة التجارة الخارجية إلى توفير السلع للاستهلاك المحلي من خلال الاستيراد من الخارج، وذلك عن طريق إزالة الحواجز وتقليل القيود المفروضة على التجارة الخارجية مما يؤدي إلى تدفق السلع الأجنبية في السوق المحلي وهذه الزيادة في العرض تؤدي إلى استقرار الأسعار محليا.

وتجدر الإشارة إلى أن أهداف سياسة التجارة الخارجية قد تكون متكاملة مع بعضها، فزيادة معدلات التنمية يسهم في تحقيق معدلات تشغيل عالية. وقد تتعارض هذه الأهداف مع بعضها أحيانا، كأن نجد أن معالجة العجز في ميزان المدفوعات يتطلب التقليل من الواردات وزيادة الصادرات مما يؤدي إلى تخفيض السلع المتاحة للاستهلاك المحلي، في نفس الوقت فإن استقرار الأسعار يتطلب التوازن بين العرض المحلي والطلب المحلي من السلع، ومن هنا نجد أن هدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بفرض قيود على الواردات سوف يسهم في زيادة التضخم المحلي وذلك بسبب انخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي، ومن ثم فهو يتعارض مع هدف تحقيق الاستقرار في الأسعار.

ومهما يكن من أمر فإنه يمكن القضاء على ذلك التعارض والتضارب في الأهداف باستخدام توليفة متناسقة من الأساليب والإجراءات الفنية للسياسة التجارية في الدولة.

المبحث الثاني: مفهوم الانفتاح التجاري ومؤشراته

تعددت اللآراء حول إيجاد مفهوم شامل للانفتاح التجاري، كما تعددت اللآراء حول مدى استفادة الدول من تحرير التجارة الخارجية، وتضاربت اللآراء بين مؤيد ومعارض لفكرة الانفتاح التجاري، وبين مؤيد ومعارض زاد توجه اللآراء الاقتصادية في اللآونة الأخيرة نحو الانفتاح التجاري، و لاقت هذه السياسة إقبالا كبيرا من مفكري الاقتصاد ومن الدول العظمى متمثلا في السعي نحو تحرير التجارة من خلال اتفاقية الجات والمنظمة العالمية للتجارة، حيث يؤكد الداعون لتحرير التجارة على وجود علاقة إيجابية بين تحرير التجارة و التنمية الاقتصادية، وفيما يلي سوف نتطرق إلى أشهر التعاريف لسياسة الانفتاح التجاري بالإضافة إلى استعراض أهم مظاهره، علاقته بالعمالة ثم نختم المبحث بأهم مؤشرات قياسه:

المطلب الأول: تعريف الانفتاح التجاري ومظاهره

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم التعاريف الواردة بخصوص الانفتاح التجاري وبعد ذلك نستعرض أهم المظاهر المرافقة لتبني برامج الانفتاح التجاري.

أولا: تعريف الانفتاح التجاري

تجدر الإشارة في هذا السياق أنه قد تعددت محاولات تعريف الانفتاح التجاري أو التحرير التجاري وفقا للتوجهات الاقتصادية للتجارة من جهة، ومن جهة أخرى انتشرت مفاهيم خاطئة لتعريف الانفتاح التجاري، والتي

انتشرت لدى غير المتخصصين بشكل كبير فهناك فهم خاطئ لكثير من المصطلحات المرتبطة بالانفتاح التجاري وكثيرا ما نجد أن أشخاص يخلطون بين سياسة الانفتاح التجاري وسياسات أخرى تتخذها الحكومة مثل سياسات سعر الصرف أو سياسة الانفتاح المالي على سبيل المثال[13]، و سوف نتطرق من خلال ما يلي إلى أشهر هذه التعاريف:

1- تعريف الانفتاح التجاري حسب صندوق النقد الدولي:

يقصد بالانفتاح التجاري تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية، أي الانفتاح على تدفقات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود و العقبات، و التي تتمثل في الضرائب الجمركية و القيود الكمية و الإدارية و الفنية، وهذا التعريف هو نفسه تعريف الانفتاح الاقتصادي[14].

2-تعريف الانفتاح التجاري حسب Bhagawati-Krueger :

هي تلك السياسة التي من شأنها تقليل درجة التجهيز ضد الصادرات، و يركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم و تراخيص الاستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية ويرتبط هذا التعريف بخاصية هامة تتمثل في أن تحرير التجارة لا يستلزم بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفرا أو حتى مستوى متدن جدا، و بالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن يوجد اقتصاد مفتوحا و محررا في نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية[15].

3-تعريف الانفتاح التجاري حسب M,Michelaly,Papar georgion,A,M,Choksi :

الانفتاح التجاري يعرف حسب درجة تحرره من خلال دليل الأرقام (1-20) حسب درجة تحرير التجارة، بحيث (1) هي أقل درجة تحرير، و (20) هي أكبر درجة تحرير، كما عرفوا تحرير التجارة أنه أي تغيير يؤدي بنظام تجارة الدولة إلى الحيادية، بمعنى أن يصل الاقتصاد إلى وضع يكون هو الوضع السائد و الذي لا يكون فيه أي تدخل من الحكومة، و في ظل هذا التعريف استخدموا أربعة مناهج يفسرون من خلالها تحرير التجارة من خلال الوصول لوضع الحيادية (منهج تقليل استخدام القيود الكمية، تغيير الأدوات السعرية، تغيير سعر الصرف، تغيير السياسات)[16].

---

[13] أحمد فاروق غنيم ، حول تحرير التجارة، مركز المشروعات الدولية، واشنطن، 2006، ص 01.

[14] عزة فؤاد نصر إسماعيل، أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة، 2004 - 2005، ص 09.

[15] Sebastian Edwards, openness, Trade liberalization and growth Developing countries, journal of economic literature, london, 1993, p 1367.

[16] عزة فؤاد نصر إسماعيل، مرجع سابق، ص 8.

4- تعريف الانفتاح التجاري حسب نوعيته

يفرق الاقتصاديون بين نوعين من الانفتاح التجاري على غرار الانفتاح على السلع و الانفتاح على الخدمات:[17]

أ- **الانفتاح التجاري السطحي**: يركز هذا الانفتاح على إزالة الحواجز التقليدية كالتعريفة الجمركية، وهو أسلوب كما قلنا غير كاف للتمتع بمزايا الانفتاح التجاري.

ب- **الانفتاح التجاري العميق** : ويقصد به بالإضافة إلى إزالة الحواجز التقليدية، السماح بحرية تنقل الأشخاص، و يشمل تقريب و توحيد القوانين ذات الصلة بالتجارة، و يشمل أيضا إزالة العوائق البيروقراطية المتعلقة بإجراءات الجمارك، وقد أصبحت مقومات أو عناصر التكامل العميق ذات أهمية قصوى بعد انتشار العوائق غير الجمركية و التي تعيق جهود تحرير التجارة، ولم يعد الانفتاح التجاري السطحي كافيا لإقامة العلاقات التجارية الدولية، وخير الشواهد على ذلك الانفتاح التجاري بين الدول العربية أو ما يسمى بمنطقة التجارة العربية، الذي مني بالفشل، كون هذا الانفتاح سطحي أزيلت فيه كل التعريفات الجمركية منذ 2005، ولكنه لم يرقى إلى المستوى المطلوب بفعل غياب قواعد ونصوص موحدة وعوامل التكامل الناجحة، ونفس المشاكل مطروحة بالنسبة لإقامة تكاملات إقليمية، خاصة تكامل أو انفتاح الدول النامية على الدول المتقدمة، فكثيرا ما تفشل هذه التكاملات بفعل التكامل السطحي وغياب التكامل العميق، فلطالما طالبت العديد من الدول النامية بتوفيق القوانين التي تتعلق بالتجارة، وخاصة في مجال العمل والبيئة وانتقال الأفراد و الهجرة، مع قوانين الدول المتقدمة و التي على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي إلا وقوبلت هذه القوانين بالرفض التام وعدم القبول بسبب ضعف الكفاءات والقدرات الفنية و البشرية للدول النامية، وبسبب مخاوف الدول المتقدمة و مراعاة مصالحها.

ولكن هل يشترط نجاح التكاملات الإقليمية و العالمية بتوفير متطلبات الانفتاح العميق؟ ليس بالضرورة أن يؤدي الانفتاح العميق إلى أحسن النتائج، فتوحيد وتقريب القوانين و الإجراءات قد يضر بالتجارة الخارجية، ومثال ذلك القوانين والإجراءات التي يفرضها الإتحاد الأوروربي وحتى الو م أ فيما يتعلق بالسياسة الحمائية للزراعة والتي تعتبرها شرط للتبادل التجاري، مما يدل أن هذه القوانين تضر بمبدأ تحرير التجارة، وقد تؤثر سلبا على الطرف اللآخر من عملية الانفتاح الاقتصادي، كما لا يمكن فرض شروط وإجراءات صارمة ليست في مقدور الدول النامية أن تطبقها، كما تفعل الو م أ و الإتحاد الأوروبي فيما يخص الشروط البيئية و الصحية، فعلى هذه الدول أن تراعي قدرات الدول النامية و تراعي مصالحها وتتفهم الجهود التي تبذلها في مراحل تنميتها.

[17] أحمد فاروق غنيم، مرجع سابق، ص 12.

من التعاريف السابقة يمكننا استخلاص أن الانفتاح التجاري هو الرفع التدريجي لكافة القيود بمختلف أنواعها أمام حركة السلع والخدمات، بهدف كسر الاحتكارات وتوليد منافسة تمكن المنتجين المحليين من تطوير منتجاتهم عن طريق التحول التكنولوجي المتنقّل عن طريق الانفتاح التجاري.

وتشير الأدبيات إلى أن الانفتاح التجاري مرّ بثلاثة مراحل[18]:

المرحلة الأولى (1870–1941) : وقد شهدت هذه الفترة الأحداث الرئيسية التالية : الحرب العالمية الأولى والثانية والكساد الكبير، وارتفعت نسبة الاندماج الاقتصادي بين الدول بسبب انخفاض تكاليف النقل والاتصال وبدأ تطبيق السياسات التجارية بين فرنسا وبريطانيا.

المرحلة الثانية (1945– 1980) : وفي هذه الفترة انخفضت تكاليف النقل وبدأت الدول المتقدمة بتقليل القيود الجمركية وتحرير التجارة وإلغاء القيود على أسواق رأس المال.

المرحلة الثالثة (1980 حتى الآن) : وشهدت هذه الفترة ارتفاع في موجة تحرير اقتصاديات الدول النامية من خلال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتوقيع مجموعة من الاتفاقيات التجارية وإلغاء القيود على انتقال رؤوس الأموال، وتحول شركات متعددة الجنسية إلى المناطق ذات التكلفة المتدنية.

ثانيا: مظاهر الانفتاح التجاري

يمكن تقسيم مظاهر الانفتاح التجاري إلى مجموعتين رئيسيتين[19]: الأولى تتعلق بالمظاهر الأساسية والقوى المحركة للعولمة والتحرّر، والثانية المعززة للعولمة والتحرر أو المنبثقة عنها والمرافقة لها.

1– المظاهر الأساسية للانفتاح التجاري

- تحرير النشاط التجاري من القيود والحواجز الاقتصادية، وما يرافق ذلك من نمو في التجارة الدولية استيرادا وتصديرا.
- تحرير الأنشطة الاستثمارية، ورفع القيود عن الاستثمار الأجنبي، وتوفير الحوافز لجذب هذا الاستثمار.
- نمو حركة رؤوس الأموال عبر الحدود.
- تذبذب سعر الصرف عن مستواه التوازني.

[18] ألاء فؤاد الدويك، أثر الانفتاح التجاري على سوق العمل في قطاع الصناعات التحويلية الأردني، رسالة ماجستير تخصص إقتصاد الأعمال، الجامعة الأردنية 2015، ص ص: 11-12.

[19] معاوية عبد الرؤوف عطيات، أثر الانفتاح التجاري على قطاع الصناعة التحويلية في الأردن، رسالة ماجستير ، تخصص إقتصاد أعمال، الجامعة الأردنية، 2014، ص ص: 14-15.

2- المظاهر المرافقة للانفتاح التجاري:

- نمو دور الشركات المتعددة الجنسيات، وإعادة تشكيل الشبكات الإنتاجية.
- تقليص الحواجز الجمركية والحماية للمنتجات المحلية.
- نمو عنصر التنافسية في الاستثمار وكسب الأسواق.
- تزايد أهمية ارتفاع المستويات الإنتاجية في العمل.
- التحول إلى اقتصاد السوق الذي يتميز بالتنافسية وتفعيل دور القطاع الخاص.
- الخصخصة وتحرير الاقتصادات الوطنية من التدخلات الحكومية المباشرة، وتراجع سلطة الدولة وقدرتها على رسم السياسة الاقتصادية.
- التوسع في الاتفاقيات والمعاهدات الإقليمية والدولية، ذات الأبعاد الاقتصادية.
- نمو الاعتماد المتبادل بين الدول وخاصة في المجال الاقتصادي.
- تزايد التوجهات نحو تكوين التجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية، سواء للإندماج في حركة العولمة والانفتاح، أو الحماية منها، أو التعامل الرشيد معها.
- انتشار نمط استهلاكي جديد، لا ينسجم بالضرورة مع المتطلبات والمصالح والأولويات الاقتصادية والاجتماعية المحلية.
- تطور الأساليب والمعايير والممارسات في إدارة المؤسسات، بما في ذلك معايير الشفافية والإفصاح، بما يحول دون التكلم على الأوضاع التي تهم المساهمين.
- نمو قطاع الخدمات الذي يرافق تحرر الأنشطة التجارية والاستثمارية وحركة رؤوس الأموال، وذلك مقابل تراجع القطاع الصناعي في كثير من دول العالم.
- التوجه نحو الاقتصاد المعرفي، وزيادة الاعتماد على رأس المال البشري ورأس المال المعرفي، وانتقال مركز الثقل في النظام الاقتصادي من اقتصاد الموارد إلى اقتصاد المعرفة، الذي يكون السبق فيه لمن يملك خزائن العلم والمعرفة.

المطلب الثاني: العلاقة بين سياسة الانفتاح التجاري والعمالة

أفادت بعض الدراسات أنه يمكن لسياسة الانفتاح التجاري أن توسع من فرص العمالة عن طريق خلق وظائف عمل جديدة، ولقد كان خير مثال على ذلك الاستراتيجيات الإنمائية لبلدان شرق آسيا، حيث تم التركيز في هذه السياسات على الأنشطة القائمة أصلا على كثافة اليد العاملة، بحيث نجحت هذه البلدان في تحقيق معدلات نمو عالية وتوفير العمالة الكاملة وزيادة الأجور، ولكن لا ينبغي أن يقتصر الهدف من ذلك على توليد فرص عمل فقط، بل يجب أن يكون الهدف متمثلا في تحسين الأجور والإنتاجية عن طريق الأخذ بالتكنولوجيا

الحديثة والانتقال إلى القطاعات التي تتطلب مهارات أعلى، حيث أن فرص العمل الجديدة يجب أن تصاحبها مهارات جديدة، كما يترتب على سياسة الانفتاح التجاري ممارسة الضغوط على العمالة من حيث تخفيض أجورها وتقليص الخدمات الاجتماعية الموجهة لها مع إهمال العناية بالقوى العاملة تدريبا وتأهيلا، وذلك بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج، وقد يصل الأمر في بعض القطاعات الاقتصادية للاستغناء عن أعداد كبيرة من العمال مما يتطلب معه إعادة تأهيلهم وتدريبهم لإعادة إدماجهم في سوق العمل مرة أخرى، حيث أصبح حتميا لمواجهة تحديات سياسة الانفتاح التجاري تقليل الفجوة بين المهارات والمؤهلات التي يفرزها النظام التعليمي وتلك التي يتطلبها النظام الإنتاجي وسوق العمل بالفعل، وأن سرعة التكيف والمرونة مع حركة سوق العمل هو التحدي المطلوب من القوى العاملة المؤهلة والمدربة في عصر الانفتاح التجاري، الذي قلّ فيه التركيز على العمالة غير الماهرة وتعززت فيه الوظائف التي تعطي الأولوية للتعليم والمهارات، بفعل قوى العولمة المتمثلة في ثورة المعلومات وسياسات التخصيص وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات.

العامل الرئيسي الآخر وراء اتجاهات العمالة هو تغير نظم الإنتاج وأسواق العمل فالضغط المتزايد الذي يمارسه كل من المنشآت والعمال تأييدا للتكيف يؤدي إلى تغير قواعد استحداث الوظائف، فقد تأثرت قطاعات عديدة تأثرا جذريا بفعل سياسة الانفتاح التجاري حيث نشأت مهن جديدة مبعثرة جغرافيا بفعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حين اختفت مهن أخرى[20].

وتعتبر العلاقة بين العمالة ونظام التجارة العالمية صميم السياسة الاقتصادية للتنمية في السنوات الأخيرة فأغلبية الأعمال النظرية تصرّ على أن لسياسة الانفتاح التجاري آثارا إيجابية على الأجور والعمالة في المدى الطويل على الأقل، بيد أن بعض الدراسات التطبيقية تثبت العكس، حيث تصرّ على أن تحرير التجارة على النحو الذي دعت إليه المؤسسات المالية الدولية اتجاه البلدان النامية ، قد يؤثر سلبا على سوق العمل، مما يؤدي إلى انخفاض في مستويات العمالة أو الأجور. وسنستعرض أهم هذه الدراسات فيما يلي:

أولا: الدراسات النظرية لتفسير العلاقة السببية بين سياسة الانفتاح التجاري والعمالة

من الناحية النظرية هناك دراسات قليلة أجابت على العلاقة السببية بين سياسة الانفتاح التجاري والعمالة ومن أبرزها:

1- الدراسات التابعة للبنك الدولي: تعتبر الدراسات التي يقوم بها البنك الدولي من أنجح الدراسات في جميع المجالات لكونها غير متحيزة، على عكس بعض الدراسات الفردية التي يقوم بها بعض الباحثين، ومن أهم هذه الدراسات:

[20] عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول – دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2011/2010، ص177.

أ–دراسة للبنك الدولي عام 1980 [21]: شملت هذه الدراسة 50 دولة نامية، وقد أثبتت الدراسة أن نسبة البطالة الانتقالية بعد تحرير التجارة انخفضت بنسب كبيرة في معظم الدول النامية التي شملتها الدراسة إن هي عملت على تسهيل عملية التكيف مع سياسة الانفتاح التجاري، كما أكّدت الدراسة أن العمالة في القطاع الصناعي ترتفع مباشرة في السنة الأولى من تنفيذ برامج التكييف مع التحرير التجاري، وقد كشفت الدراسة أيضا أن السبب الرئيسي وراء صعوبة تطبيق برامج التكييف مع سياسة الانفتاح التجاري في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة هو عدم مرونة أسواق العمل.

ب–دراسة للبنك الدولي عام 1995[22]: تعتبر من أشهر الدراسات التي سلطت الضوء على العلاقة بين سياسة الانفتاح التجاري والعمالة،حاولت هذه الدراسة إثبات أن البلدان النامية التي اختارت الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتبنت قوى السوق أدت إلى تحسين أداء أسواق أعمالها من حيث الأجور والطلب على العمالة، وقد استندت هذه الدراسة على العديد من التجارب الملموسة في بعض البلدان من آسيا وإفريقيا وأوروبا وقد أظهرت الحقائق الاقتصادية بوضوح الصلة القوية بين سياسة الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي ودور النمو الاقتصادي في رفع الأجور وتشجيع العمال على السعي إلى تحسين وظائف مدفوعة الأجر ومنتجة أكثر وهو ما يؤدي إلى تغير في هيكل العمالة، هذه التغيرات تحدث تدريجيا مع زيادة تكلفة العمالة والتقدم التكنولوجي والتشجيع على اعتماد أساليب جديدة، وقد أكدت الدراسة أنه بفعل هذه التغيرات يتم انتقال العمالة من القطاع الزراعي إلى قطاعات الصناعة والخدمات والهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية والانتقال من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

كما أكدت الدراسة أيضا أن التوجه نحو الاعتماد على سياسة التصنيع عن طريق إحلال الانتاج المحلي واختيار الانتاج المكثف للعمالة خاصة في القطاع الزراعي والعمل في إطار السياسات الاقتصادية المنغلقة مكلفة في كثير من الأحيان وتضر بالقوى العاملة.

وعموما ترى هذه الدراسة أن سياسة الانفتاح التجاري وسيلة لتحسين أوضاع العمال خاصة في الدول النامية، وعليه يتوجب على هذه الدول فتح أسواقها الداخلية وتبني سياسة تشجيع الصادرات، وهو ما سيكون له الأثر الإيجابي المباشر على النمو الاقتصادي، ومن ثم إحداث زيادة في الطلب على العمل الذي بدوره سينعش سوق العمل لديها، كما سيؤدي إلى تحويل تركيبة الشغل لديها وتدعيم العمل الأكثر إنتاجية ومردودية.

وتتضح هذه النتائج من خلال تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم في عام 1995، الذي يشير إلى أن سياسات إحلال الواردات المطبقة في بعض الدول النامية كانت على حساب الأجور والعمالة وعلى عكس

[21] World Bank (1980) Education Sector Policy Review, Washington: World Bank.

[22]Workers In An Integrating World Development Report 1995.

ذلك، فالبلدان التي اتجهت نحو التصدير كبلدان شرق آسيا مثل كوريا وماليزيا وتايلاندا عرفت نمو كبير في الأجور والعمالة بالرغم من زيادة عدد سكانها.

أما على مستوى ترقية العمالة وتأهيلها، خاصة عند المستويات التي يحدث فيها فائض في التجارة الخارجية،[23] فسترتفع نسبة التأهيل لدى العمال وذلك من خلال توجههم للعمل في القطاعات الإنتاجية الموجهة للتصدير، في حين أن نسبة اليد العاملة المؤهلة تنخفض في القطاعات الإنتاجية الموجهة للإستيراد، ويكمن السبب في ذلك إلى أن هذه الأخيرة لا تعتمد بدرجة كبيرة على التكنولوجيا، ومن ثم على يد عاملة مؤهلة عل عكس الصادرات، وبالتالي سيظهر اختلال أو تناقض في سوق العمل، ففي الوقت الذي يزداد الطلب على العمل المؤهل في القطاعات التصديرية سيزداد أيضا معه عرض العمل غير المؤهل في القطاعات المعتمدة على الواردات، أما من جهة الأجور فسيقبل العامل غير المؤهل بأجور منخفضة في حين سيطالب العامل المؤهل بأجور مرتفعة، ومن ثم تتباين الفروقات في مستويات الأجور.

الواقع أن تبني العديد من الدول النامية لسياسة الانفتاح التجاري يسهم في تحقيق منافع كثيرة بفضل مشاريع مصممة بعناية لتحسين المرافق الأساسية للمجتمع، ولا تقتصر المشاريع التي تستخدم طرائق كثيفة العمالة على ذلك فقط، بل تخلق كذلك وظائف من أجل أعداد كبيرة من الفقراء وكثيرا ما تسخر لهذه الغاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتركز فيها عدد كبير من الفقراء، وتتضاعف آثارها في مجال الحد من الفقر.

2–دراسة Feliciano, Zadia M (2001) [24] : أجريت هذه الدراسة على عدد كبير من الدول المتقدمة، وقد خلصت إلى أن الدول التي تبنت سياسة الانفتاح التجاري تنخفض فيها معدلات البطالة كما ترتفع فيها مستويات الأجور الحقيقية، وحسب هذه الدراسة يعزى السبب وراء ذلك إلى تمتع الدول المتقدمة بميزة التخصص القوي في الإنتاج على العكس من ذلك بالنسبة للدول النامية.

3 –دراسة Hoekman, B and Winters, L.Alan(2005) [25]: تعتبر هذه الدراسة من أحدث الدراسات التي أكدت على وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري والعمالة على الأقل في المدى الطويل، فمن المتوقع أن عملية تحرير التجارة سوف تؤدي إلى إنكماش لبعض القطاعات والتوسع في قطاعات أخرى، ولكن المشكلة تنبع من حقيقة أنه يمكن لعملية التوسع المضي قدما بمعدل أبطأ مقارنة مع عملية الانكماش.

[23] Cardebat Jean Marie, Ouverture commerciale ET le Marché de Travail, centre Thucydide, 2001, p03.
[24] Feliciano, Zadia M(2001), Workers and Trade liberalization : The Impact of Trade Reforms in Mexico on Wages and Employment, Industrial and Labor Relations Review, Vol 55, N0 .1 ,PP 95-115.
[25] Hoekman, B and Winters L. Alan, 2005, Trade and Employment: Stylized Facts and Research Findings, DESA Working, p7.

ثانيا: تأثيرات الانفتاح التجاري بين توليد وتسريح الوظائف

إن تبني سياسة الانفتاح التجاري يؤثر على سوق العمل من خلال توليد فرص عمل جديدة من جهة وإزالة فرص عمل من جهة أخرى، ذلك أن تحرير التجارة بمفهومه الواسع يعني تخفيض أو إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وإزالة الاحتكارات وخصخصة مؤسسات القطاع العام العاملة في مختلف القطاعات الإنتاجية والتي قد تؤدي كلها إلى تسريح عدد من الوظائف في القطاع العام من جراء تنفيذ برنامج الخصخصة، بالإضافة فإن زيادة المنافسة في السوق المحلية من جراء تخفيض وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية قد تدفع بالمنتجين المحليين إلى تحسين كفاءة الإنتاج وتعويض أساليب التقنية الحديثة على حساب تشغيل العمالة.

وفي المقابل، فإن انفتاح الأسواق العالمية يؤدي إلى التخصص الدولي في الإنتاج والتصدير على أساس الميزة النسبية، وبالتالي فقد تقوم صناعات جديدة كثيفة العمالة في الدول النامية مثل صناعة الملابس والأغذية، والتي بدورها تولد وظائف جديدة على الرغم من أن بعض الوظائف التي تتولد من جراء تحرير التجارة الخارجية، خاصة الصناعات الموجهة للتصدير، تتسم بنوعية أدنى من التخصص من حيث المستوى التعليمي والرواتب وذلك مقارنة بالوظائف التي يتم الإستغناء عنها في القطاعات المحمية سابقا، وبما في ذلك وظائف القطاع العام، إلا أن توليد الوظائف في إطار إنشاء صناعات تصديرية كثيفة العمالة توظف عادة العمالة من المناطق الريفية، وبوجه خاص الإناث وبالتالي تحقيق زيادة صافية في فرص العمل في القطاعات المختلفة[26].

ولقد أثبتت الشواهد المنبثقة عن تجارب تحرير التجارة في بعض الدول النامية الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تزايد الانفتاح على الخارج صاحبه توسع في التشغيل وبالتالي إنخفاض في معدلات البطالة. ويذكر في هذا الصدد تجربة سنغافورة التي تمكنت من تحقيق انفتاح تجاري ملحوظ مقاس بإجمالي الصادرات والواردات كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالية، حيث قفزت هذه النسبة من224% إلى298% خلال الفترة 1966 – 2000، غير أن علاقة الانفتاح بالتشغيل تبدو أكثر وضوحا في الدراسات القطاعية لتجارب الدول النامية، فمثلا في المكسيك فإن تحرير التجارة الخارجية في إطار الإصلاح الاقتصادي والانضمام لاتفاقية التجارة الحرة(النافتا) أدى إلى زيادة ملحوظة في توظيف العمالة في قطاع التصدير في المناطق الحرة، وفي دراسة عن تجربة دول شرق آسيا، فقد اتبعت دول مثل ماليزيا سياسة تنويع الصادرات في ظل تحرير التجارة، بما أدى إلى الإنتقال من التخصص في الصناعات كثيفة العمالة وقليلة المهارات إلى صناعات أكثر كثافة للمهارات، مما ساعد ماليزيا إلى التميز عن بقية دول شرق آسيا، التي استمرت قدرتها التنافسية تتركز في الصناعات كثيفة العمالة وقليلة المهارات مثل الصين والهند.

[26] جمال الدين زروق، تحرير التجارة الخارجية والتشغيل في الدول العربية، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ضبي الإمارات العربية المتحدة، العدد 1، 2007، ص03.

المطلب الثالث: الحجج المؤيدة لسياسة الانفتاح التجاري

تمكن أنصار الحرية التجارية من تأييد اتجاههم بحجة اقتصادية أساسية دائمة، فضلا عن حجج أخرى ثانوية تدعم موقفهم من ضرورة تحرير التجارة الدولية. ويمكن عرض بشكل وجيز أهم هذه الحجج على النحو التالي:

أولا: الاستفادة من منافع تقسيم العمل والتخصص الدولي في الإنتاج وتخفيض الأسعار الدولية

تعتبر هذه الحجة هي الأساس الذي يستند عليه أنصار هذا الاتجاه في تحرير التجارة الدولية، فطبقا لانتشار مبدأ تقسيم العمل والتخصص الدولي فإن حرية التجارة الخارجية تؤدي إلى تخفيض أسعار السلع المستوردة التي لا يمكن إنتاجها في الداخل إلا بنفقات مرتفعة، وفي هذا وفرة للدولة وزيادة لدخلها الحقيقي، ويعود ذلك بالمنفعة، كما أن المستهلك يستطيع الحصول على أجود أصناف السلع بأحسن الأثمان، أما المنتج فيمكنه التوسع إلى أقصى حد في نواحي الإنتاج الأخرى التي توفر له أسباب التفوق، فينتفع بمزايا التخصص انتفاعا كاملا، وينتج عن ذلك استغلال الموارد في العالم على أحسن وجه[27].

ويعتبر أدم سميث أول اقتصادي أشار إلى أن تطبيق سياسة الانفتاح التجاري ستجر معها منافع كبيرة من أهما التخصص في الإنتاج في نظريته "الميزة المطلقة"، ثم وسع دافيد ريكاردو هذه الأفكار التي جاء بها سميث فيما يخص فضائل التخصص في نظريته " الميزة النسبية "، فقد بين ريكاردو أنه حتى لو وجدت دولة ما أفضل من البلدان الأخرى في إنتاج كل شيء سيصبح على الرغم من ذلك أحسن حالا، إذا ركز على إنتاج السلع التي تعد من الأفضل نسبيا في إنتاجها والمتاجرة فيها بالمقارنة مع السلع الأخرى.

ينتقد أنصار حرية التجارة كل الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وأبرزها التعريفات الجمركية التي تفرض على السلع المستوردة ، والتي يتحملها في النهاية المستهلك و يترتب عليها العديد من الآثار السلبية على الإنتاج و الاستهلاك من السلع الصناعية و الرفاهية الاقتصادية مثل انخفاض درجة التخصص وتقسيم العمل، كما أن الحماية قد تحصن الشركات الاحتكارية من المنافسة الأجنبية، مما يجعلها تقوم برفع الأسعار داخل البلد، ولهذا فإن أنصار الانفتاح التجاري يرون أن هذه الأخيرة تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة التي لا يمكن إنتاجها في الداخل إلا بتكاليف مرتفعة، وهذه الميزة تعود بالمنفعة على المستهلك و المنتج على حد سواء، وبهذا تتم الاستفادة من مزايا التخصص.

[27] عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية : دراسة لمظاهر ومشكلات الاقتصاد الدولي وفقا للتطورات الطارئة على النظام الاقتصادي الجديد والمستجدات ذات العلاقة بمعالمه النقدية والمالية والتجارية، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية 2000، ص 216.

ويقوم التبادل الخارجي على أساس مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي[28]، حيث أن اختلاف الأسعار النسبية هو الحافز أو المحرك الأساسي للتجارة و الذي يعكس بدوره تغيرات في التكاليف، ولهذا برزت نظريات التجارة الدولية التي تدعو إلى تطبيق مبدأ الحرية التجارية، وتحليل الأسس التي تقوم عليها التجارة الخارجية وكذلك تحليل المكاسب التي تأتي بها وهدف هذه النظريات الاقتصادية هو التنبؤ ومن ثم التوضيح[29].

وسوف نتطرق إلى هذه النظريات بشيء من التفصيل من خلال المبحث الثالث من هذا الفصل.

ثانيا: تطوير فنون الإنتاج

حيث أنه بفضل تحرير التجارة يؤدي إلى قيام تنافس قوي بين مختلف الصناعات الوطنية والأجنبية، مما يحفز كل صناعة على تطوير نفسها حتى تستطيع أن تصمد في السوق التي لا بقاء فيها إلا للأقوى. بينما تقييد التجارة وحماية الصناعة الوطنية يجعل الإنتاج الوطني في منأى عن الاحتكاك بالسلع الأجنبية، حيث يطبعها الجمود وتقتل فيها روح التجديد والابتكار، خاصة إذا طالت مدة الحماية.

ثالثا: تحقيق مصلحة المستهلكين

يؤدي تحرير التجارة إلى تحقيق مصلحة ظاهرة للمستهلكين تتمثل في حرية الاختيار بين بدائل السلع الوطنية والأجنبية، مما يعطي لهم فرصة تعظيم منافعهم باختيار السلعة الأجود والأقل ثمنا[30]. أما في حالة تقييد التجارة، فهذا يحقق إضرارا بمصلحتهم، حيث يضطرهم إلى تقبّل وضع المنتجات الوطنية من حيث الكمية والسعر والجودة، وهو لا يشبع رغباتهم ولا يعظّم منافعهم.

رابعا: تقوية المنافسة والحد من الاحتكارات

إن إعادة هيكلة النظام التجاري وتحرير التجارة الخارجية سمح لمختلف الدول بعرض وترويج منتجاتها في مختلف الأسواق العالمية، وخاصة بعد اهتمام الدول النامية بالتنمية الصناعية، وهو ما أدى إلى زيادة المنافسة والتي كان البقاء فيها للأقوى سواء من حيث الصادرات أو الواردات، وهو ما أدخل بعض التغيرات على مستوى الإنتاج والتوزيع، وذلك بإدماج بعض الدول النامية في النظام الرأسمالي وزيادة حصتها من التجارة الدولية وخاصة في المواد الصناعية. بما أن المنافسة تعتبر عنصر حيوي لضمان أن يكون للشركات حافز على إنتاج السلع والخدمات بأقل تكلفة، لذلك فقد كانت من أهم الأسباب التي دفعت الدول لتطبيق سياسة الانفتاح التجاري، خاصة أن هذا الأخير يستطيع تعزيز المنافسة التي قد تكون ضعيفة في الداخل، وبذلك تساعد على تحقيق منافع الأسعار الأقل وارتفاع مستوى الإنتاجية وزيادة القدرة الشرائية للأفراد نتيجة انخفاض الأثمان التي تعدّ بها قوانين مكافحة

---

[28] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2003، صً 57.

[29] علي عبد الفتاح، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، عمان2007، ص 23.

[30] عبد الباسط وفا، سياسة التجارة الخارجية، مرجع سابق الذكر، ص 37.

الاحتكار في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إذ يرى أنصار الانفتاح التجاري أن تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج التكنولوجية الأكثر حداثة سعيا منهم لتحقيق وفرات في الإنتاج، أي أن الإنتاج في ظل المنافسة سيخضع لقانون تزايد الغلّة،[31] أما بالنسبة للمستهلكين فالمنافسة تحول دون قيام الاحتكارات ويعتمد التوسع في حجم المشروعات الجديدة على الاتساع الذي تتيحه حرية التجارة بفضل الميزات التي تمتلكها هذه المشاريع، فإن عوائد هذه الأخيرة تكون مرتفعة، ومن هنا فإن حدة المنافسة هي الأخرى ستعرف ارتفاعا[32].

ومن مزايا حرية التجارة أيضا أنها تمنع قيام الاحتكارات أو على الأقل تصعب من قيامها، ففي السنوات الأخيرة تم وضع فرضية مفادها أن المؤسسات الأجنبية تنشط في الأسواق التي تتميز باحتكار القلة[33] ، فشدّة المنافسة التي تفرضها المؤسسات الأجنبية تدفع المؤسسات المحتكرة إلى البحث عن الكيفية التي تمكنها من حماية حصصها في السوق المحلية، مما يؤدي إلى تحسين وتطوير نوعية المنتج ، إضافة إلى رفع الطاقة الإنتاجية وتخفيض الاحتكار في البلد. إن الانفتاح التجاري من شأنه تحسين المؤسسات من خلال توسيع دور قطاعات التصدير التي لا تعتمد على امتيازات ريعية، وتقوم هذه القطاعات الأكثر إنتاجية وفعالية في الاقتصاد بالمطالبة بتعميم المؤسسات الأفضل على كافة الأصعدة موفرة في ذلك لمجالات أخرى من الإصلاح[34].

خامسا : حجج أخرى مؤيدة لسياسة الانفتاح التجاري

- تؤدي الرسوم الجمركية إلى نقص ملموس في التجارة الدولية، فتقليل الواردات يؤدي بالضرورة إلى نقص في الصادرات، وحتى إذا اتبعت الدولة سياسة تشجيع الصادرات، كون أن التجارة هي عملية مقايضة فواردات الدولة الأولى هي التي تمكن الدول الأخرى من شراء السلع الوطنية، كما أن إتباع دولة ما أو مجموعة من الدول لسياسة تقييد التجارة يؤدي إلى تعميم هذا على باقي الدول استنادا لمبدأ المعاملة بالمثل، مما يؤدي إلى تقلص التجارة الدولية وبالتالي تقل معها المنافع المشتركة للدول.
- يترتب عن إجراءات حماية الصناعات الوطنية من خطر المنافسة الأجنبية انخفاض في الدخل الوطني واتجاه عوامل الإنتاج إلى العمل في فروع لا تتمتع فيها الدولة بإنتاجية مرتفعة، وإلى انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد، نتيجة اضطرارهم لشراء السلع المنتجة محليا بأثمان مرتفعة، أضف إلى ذلك أن الأفراد

[31] زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، بيروت ، 2004، ص195.

[32] Lionel Fontagné, Mondher Mimouni, Openness , Trade performance and Economic Development, CEPII, Paris, 2000, p05

[33] Barnard Hugonnier, Investissements directs coopération international et firmes multinationales, (Economica, PARIS, 1984), p204.

[34] سعود البريكان وآخرون، المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي 2006، ص 40.

يحصلون على السلع المستوردة بثمن أقل مما لو كانوا يدفعون لشراء هذه السلع إذا تم إنتاجها محليا على خلاف ما يقتضيه مبدأ تقسيم العمل والتخصص الدولي[35].

هذا علاوة على أن تقييد التجارة يشيع نمو روح العداء بين الدول، ويقضي إلى تفكيك روح التعاون والتضامن بين الاقتصاديات الوطنية، ونشوب حروب تجارية مثل ما وقع بين الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الثمانينات وكذا بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية. ولا شك أن مثل هذه الروح العدائية بين الدول تضر إضرارا بالغا بالتجارة الدولية، فهي تفرز أحجاما من التجارة الخارجية تقع في أدنى مستوياتها، كما أنها قد تؤدي إلى فقدان الهدف النهائي من التبادل التجاري الدولي، وهو تعظيم المنفعة الكلية للمجتمع الدولي كما خلص إليه (A. Smith) من خلال تبيان وظائف التجارة الخارجية.

المطلب الرابع: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري

أنشأت مقاييس الانفتاح التجاري لقياس ظاهرة التبعية الاقتصادية والتي تعتبر ظاهرة وثيقة الصلة بالتخلف في الإطار الرأسمالي، فمن الناحية النظرية تقوم غالبية التحاليل التي تعنى بسياسة الانفتاح التجاري على القيود التعريفية وغير التعريفية للحواجز التجارية، ونظريا كذلك لم يتم إثبات فرضية تعادل أسعار عوامل الإنتاج واعتبار الانفتاح التجاري عامل مسرّع للتقارب في الأسعار هو الآخر يثير جدلا، وعلى هذا الأساس يقوم الجدل حيال نظرية الانفتاح التجاري كمحفز للنمو[36]. وقد تم تشكيل أهم مؤشرات الانفتاح التجاري بسبب بحث العلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية، وقد أورد الباحثون خمس مجموعات من المؤشرات[37] يمثل كل منها بمؤشر فرعي مركب لقياس التبعية الاقتصادية، وهذه المجموعات الفرعية هي:

1- مجموعة مؤشرات الصادرات؛
2- مجموعة مؤشرات الواردات؛
3- مجموعة مؤشرات الانفتاح الاقتصادي؛
4- مجموعة مؤشرات خاصة بالاستثمارات الخارجية؛
5- مجموعة مؤشرات تماسك الهيكل الاقتصادي.

وبحسب بعض الباحثين يعتبر اقتصاد أي بلد منفتح على الخارج إذا ما شكلت الواردات فيه نسبة تزيد عن 20% من الناتج الداخلي الخام، ويعتبر بعض الباحثين أيضا أن تجاوز مؤشر نسبة التجارة الخارجية

---

[35] بوشنافة الصادق، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية – حالة مجمع صيدال- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تخطيط، جامعة الجزائر 2006 / 2007، ص 86.

[36] Gilbert, Niyongabo : POLITIQUES D'OUVERTURE COMMERCIALE ET DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE, Université d'Auvergne, Clermont-Ferrand I, Centre d'Etudes et de recherches sur le Développement International, Thèse Doctorat en Sciences Economiques, 2010, page 13.

[37] العيسوي ابراهيم، قياس التبعية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة الأمم المتحدة، 1989، ص176.

(الصادرات + الواردات) إلى الناتج الداخلي الخام لمعدل 45% مؤشرا على الانفتاح التجاري ويعتبر العيسوي أن ارتفاع نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي إلى 25% فأكثر مؤشرا على الانفتاح التجاري. ونحن في بحثنا هذا سنورد بعض المؤشرات الأكثر استعمالا في الأوساط الاقتصادية[38].

أولا: مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس درجة الانفتاح على الاقتصاد الدولي، بحيث يبين هذا المؤشر الأهمية النسبية للتجارة الخارجية و التي تتمثل في مجموع الصادرات والواردات الوطنية منسوبا إلى الناتج الداخلي الخام، كما يبين أيضا درجة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به، ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني، والذي نعبر عنه رياضيا كما يلي:

$$TI = \frac{(X+M)_i}{PIB_i}$$

حيث: M الواردات؛

X الصادرات؛

PIB الناتج الداخلي الخام.

تبرز أهمية هذا المؤشر في كونه يوضح لنا مدى مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج الداخلي الخام بمعنى أخر فهو يعبر عن مدى اعتماد اقتصاد الدولة أو مدى تأثره بالظروف السائدة في الأسواق الدولية (أسواق التصدير والاستيراد).

ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته وللحصول منها على حاجته من سلع وخدمات استهلاكية واستثمارية، والتبعية للخارج.[39]

ثانيا: مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية

يقيس هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة في صادراتها على سلعة واحدة أو على عدد قليل من السلع وتتصف صادرات الدول النامية باحتوائها على عدد قليل من السلع التي هي في الغالب لا تزيد عن المواد الأولية[40]، ومن مظاهر التبعية التي تربط اقتصاديات الدول النامية باقتصاديات الدول المتقدمة، هو اعتماد الدول النامية على المنتجات الأولية في توليد الجزء الأكبر من دخلها القومي، حتى أصبحت تشكل المصدر الرئيسي لهذه

---

[38] قديد عبد القادر، أثر الانفتاح التجاري على سوق العمل – دراسة تحليلية قياسية مطبقة على حالة الجزائر– أطروحة دكتوراه تخصص إقتصاد وإحصاء تطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر 2015، ص10.

[39] Romain Wacziarg, Karen Horn Welch Trade Liberalization And Growth: New Evidence, National Bureau Of Economic Research 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, December 2003, p19.

[40] خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج، عمان 2006، ص59.

المواد للدول المتقدمة، عندما تبلغ نسبة هذا المؤشر أكثر من 60 % في دولة ما، تصبح هذه الدولة أكثر عرضة لمخاطر تقلبات الأسعار في صادراتها مما ينعكس على حصيلة تلك الدولة من العملات الصعبة.

يقاس مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية باستخدام مؤشر جيني هيرشمان كما يلي:

$$cc = \sum_{i=1}^{n} (x_{it}/x_t)^2$$

حيث أن:

cc : مؤشر التركيز السلعي للصادرات

x_{it} : صادرات الدولة من السلعة (t) خلال السنة (i)

x_t: مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة (i)

ثالثا: مؤشر الأسعار النسبية لـ(Dollar,1992)

نظرا لتعقد مؤشرات الانفتاح التجاري فقد قدّم الباحث **Dollar** مؤشرا مبسطا يرتكز على مستوى الأسعار النسبية لمختلف الأقطار، فهو يعتمد على مقارنة مستوى القيود التجارية وذلك باعتبار مستوى أسعار الولايات المتحدة الأمريكية كمرجع للمقارنة، فالمؤشر يرتكز على عنصرين هما: التغير في الأسعار وسعر الصرف حيث يعطي مستوى الأسعار النسبية بالعلاقة التالية:

$$P_r = 100 \times \varepsilon(P_i/P_{usa})$$

وتمثل P_r مؤشر سعر الصرف الحقيقي، ε هو سعر الصرف الاسمي للعملة المحلية بالدولار الأمريكي، P_i يمثل مؤشر أسعار الاستهلاك في البلدi، بينما يمثل P_{usa} مؤشر الأسعار في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى ذلك يعتمد هذا المقياس على مستوى الأسعار النسبية بين مختلف البلدان.

ويقدم هذا المؤشر أيضا سعر الصرف الحقيقي الثنائي بين دولة ما والولايات المتحدة الأمريكية مع افتراض أن هذه الأخيرة هي الشريك التجاري الوحيد لهذا البلد، فبالنسبة للبلدان المنفتحة تكون قيمة هذا المؤشر لها مساوية أو تقترب من 100% أي نفس مستوى أسعار الولايات المتحدة الأمركية، بينما تتميز البلدان التي يتجاوز هذا المؤشر فيها النسبة السابقة بغياب سياسة الانفتاح التجاري فيها[41].

رابعا:مؤشر التعريفة الفعلية

قام كل من الباحثين **(Pritchett & Sethi 1994)** بتعيين مؤشر للتعريفة الجمركية الفعلي في دراسة تم فيها ملاحظة مستوى الإيرادات ومعدل التعريفات الرسمي، وقد توصلا إلى أن المعدل الفعلي يرتبط بالمعدل الرسمي ولكن العلاقة بينهما تتغير في اتجاه عكسي وقد شملت هذه الدراسة عينة من ثلاث دول نامية وهي جمايكا، كينيا

[41] قديد عبد القادر، مرجع سابق، ص12.

وباكستان، وفي هذا التحليل تمت البرهنة على أن المعدل الفعلي يختلف تدريجيا عن المعدل الاسمي أو الرسمي مع أن هذا الأخير يتزايد. وقد تم في هذا التحليل البحث عن قيمة للعتبة المثلى t^* والتي من أجلها يتساوى كل من المعدل الاسمي (TN) والمعدل الفعلي(TE) وهذا من خلال المعادلة التالية:

$$TE = a + bTN + \varepsilon$$

حيث: $a = 0, b = 1$

ومع ذلك اكتشف الباحثان أن هذه العلاقة ليست خطية. كما استنتجا أن الاضطرابات في التجارة من الممكن أن تكون موهمة أثناء الممارسة بتطبيق معدل فعلي أقل من المعدل الرسمي، هذا الاستنتاج عزّز الفرضية التي ينبني عليها منحنى لافر، حيث تتسبّب معدلات الضريبة المرتفعة في قلب العلاقة الطردية القائمة بين مجموع الايرادات المتزايدة ومعدلات الضريبة المتزايدة، وهذا عند بلوغ هذه الأخيرة مقدار يؤدي إلى انتشار التهرب والامتناع عن دفع الضريبة.

خامسا: المؤشر الثنائي لـ(Sachs, Warner 1995)

تعتبر الدراسة التي قام بها الاقتصاديان **Sachs, Warner**[42] من بين أهم الدراسات المعتمدة في تصنيف درجة انفتاح البلدان، واللّذان استعملا المتغيرة الصورية لتسجيل إمكانية انفتاح بلد ما وذلك في حالة احترامه للمعايير التالية كما هي[43]:

1- معيار الحواجز التعريفية وغير التعريفية إذ لا يجب أن تفوق40% من قيمة المنتج؛
2- معيار سعر الصرف، إذ يجب أن لايختلف سعر الصرف في السوق السوداء بأكثر من 20% عن سعر الصرف الرسمي؛
3- معيار تدخل الدولة، إذ يجب أن لا تحتكر الدولة قطاع التصدير؛
4- معيار النظام السياسي، إذ يجب أن لايكون نظام اشتراكي.

يقدم هذا المؤشر مجموعة من المعايير المحددة لسياسات الدول بشأن الانفتاح التجاري، فضلا عن ذلك فهو يصنف الدول إلى مجموعتين، الأولى هي مجموعة الدول المنفتحة على الخارج والثانية هي مجموعة الدول المنغلقة، ففي عينة من 117 دولة تم تحليل سياستها التجارية خلال الفترة 1980-1995، اكتشف الباحثان أن 15 دولة فقط تصنف في فئة " منفتح بانتظام" وهذا بحسب المعايير السابقة، كما أن 74 دولة تم تصنيفها في فئة " غير منفتح دوما"، بالإضافة إلى ذلك فقد قدم هذا التحليل إثبات بأن الدول المنفتحة عرفت معدلات

[42] Romain Wacziarg, Karen Horn Welch, op cit, page 06.
[43] Gilbert, Niyongabo , op cit, page 19.

نمو مرتفعة، حيث عرفت 11 دولة من بين 15 دولة منفتحة معدل نمو يتجاوز 3% بينما 70 دولة من الفئة الثانية لم يتعدى فيها معدل النمو هذه النسبة.

سادسا: مؤشر التبادل التجاري

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى زيادة انفتاح هذا البلد من خلال تحسين معدل التبادل التجاري، وانخفاضه يشير إلى تدهور معدلات التبادل التجاري لهذا البلد ومن ثم تراجع درجة انفتاحه في فترة معينة،[44] ويفسر هذا المؤشر عدد الوحدات المستوردة التي يتم مبادلتها بوحدة من الصادرات، فارتفاعه عن 100 يعني أن هذه الدولة قادرة على الحصول على وحدات إضافية من المستوردات مقابل وحدة من الصادرات وتراجعه عن المائة يعني أن الدولة تحصلت على كميات قليلة من المستوردات مقابل وحدة واحدة من الصادرات، وبالتالي تتراجع درجة انفتاحها على التجارة الخارجية.

رياضيا يعبر مؤشر التبادل التجاري عن نسبة الرقم القياسي لوحدة سعر صادرات دولة ما إلى الرقم القياسي لسعر وحدة مستورداتها مضروبة في مائة[45]:

مؤشرالتبادل التجاري = (الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات/ الرقم القياسي لسعر وحدة الواردات) × 100

سابعا: مؤشر البواقي

اقترح كل من **Guillaumont(1984), Syruin et Chenery(1989)** طريقة لمراقبة وقياس تدفقات التبادل التجاري بواسطة متغيرات هيكلية مستقلة عن السياسة التجارية، حيث تكمن هذه الطريقة في تقييم الفارق بين حجم التجارة الحالية وحجمها في المستقبل ابتداءا من نموذج مرجعي يصبح كمؤشر انفتاح، فإذا كان الفارق أو الباقي موجب دلّ ذلك على أنّ البلد منفتح والعكس صحيح، ويعتمد في تحديد الفارق في هذا المؤشر على عدد معين من المتغيرات الهيكلية كمتغيرات الحجم والناتج الداخلي الخام والدخل الفردي ومتغير الحجم الفيزيائي للبلد (المساحة والنمو الديموغرافي) ومتغيرات خاصة بدرجة انعزال البلد، والمسافة بينه وبين بقية البلدان الأخرى وغيرها.[46]

ثامنا: المؤشر المركب لـ"Edwards, 1998"

نظرا لتعدد المؤشرات المستعملة في قياس درجة القيود الجمركية، قام **Edwards** باقتراح طريقة لقياس درجة الانفتاح التجاري لكل قطر انطلاقا من فرضية أن سياسة الانفتاح التجاري تصاحبها زيادة في إنتاجية العوامل

[44] خالد محمد السواعي، مرجع سابق، ص51.

[45] خالد محمد السواعي، مرجع سابق، ص48.

[46] Jean, Marc Siroen, " L'ouverture commerciale est-elle mesurable ? " CERESA, Université Paris Dauphine, Colloque Ouverture économique et développement, Tunis, 22-23-24 juin 2000, p09.

وتعتمد هذه الطريقة على استعمال مجموعة من المؤشرات لتشكيل مقياس مركب، يتكون من تسع مؤشرات تتوزع كما يلي[47]:

1- المؤشر الثنائي لـ(**Sachs, Warner–(1995** .
2- مؤشر تقرير التنمية في العالم (1987)؛
3- مؤشر البواقي لـ**Leamer(1988)**؛
4- مؤشر علاوة الصرف للسوق السوداء؛
5- التعريفة المتوسطة على الواردات؛
6- المستوى المتوسط للحواجز غير الجمركية؛
7- مستوى التوترات يقيس الاضطرابات الناجمة عن تدخل الدولة؛
8- معدل فرض الضرائب المتوسطة على التجارة الخارجية؛
9- مؤشر القيود على الواردات تم إعداده من طرف**(Wolf.1993).**

تتعلق المؤشرات الثلاث الأولى بوجود سياسات الانفتاح، بينما تقيس الستة الباقية مستوى التفاوتات التجارية، ومن أجل دراسة معدل النمو الاقتصادي مع استعمال هذه المؤشرات التسع استنتج (**Edwards**) أن غياب الحواجز التعريفية يصاحبه زيادة في النمو مع ارتفاع مستوى الإنتاجية، كما لاحظ أيضا أن بعض عوائق التبادل التجاري لا تتعلق بالإرادة السياسية، ذلك أنها تتعلق بالخصائص الطبيعية للدولة مثل الموقع الجغرافي للدولة بالنسبة للأسواق أو صعوبة الوصول إلى الساحل أو غير ذلك.

[47] عبدوس عبد العزيز، مرجع سابق، ص81.

المبحث الثالث: سياسة الانفتاح التجاري في الفكر الاقتصادي.

برزت نظريات التجارة الدولية التي تدعو إلى تطبيق مبدأ الحرية التجارية وتحليل الأسس التي تقوم عليها التجارة الخارجية، وكذلك تحليل المكاسب التي تأتي بها وهدف هذه النظريات الاقتصادية هو التنبؤ[48] ومن ثم التوضيح، وقد اقتصرنا في دراستنا هذه على أهم النظريات التي كان لها الفضل في تفسير كيفية التبادل الخارجي بين الدول وأثاره الإيجابية على اقتصاديات الدول، ونخص بالذكر:

المطلب الأول: سياسة الانفتاح التجاري في الفكر الكلاسيكي.

تعتبر النظرية الكلاسيكية السباقة في الدعوة إلى حرية التجارة الدولية التي تسمح في نظرهم لكل بلد من تحقيق مزايا مكتسبة من جراء عملية الإنتاج والتبادل[49]، وسوف نحاول من خلال هذا المطلب أن نتطرق إلى أهم الحجج التي جاء بها رواد هذه المدرسة في تأكيدهم على ضرورة تحرير التجارة الخارجية وذلك من خلال دراسة كل من نظرية النفقات المطلقة، نظرية النفقات النسبية ونظرية القيم الدولية.

أولا: نظرية النفقات المطلقة

يعتبر آدم سميث**(Adam Smith)** أوّل من أكّد على أهمية الانفتاح التجاري، حيث هاجم بشدّة أنصار المدرسة التجارية فيما يخص نظرتهم للتجارة الخارجية والسياسة التي كانوا يطبقونها في هذا المجال، ودعا بدلا منها إلى حرية التجارة باعتبارها أحسن سياسة بالنسبة لأقطار العالم[50]. نظرا لأن فكرة التجاريين فيما يخص التجارة الدولية ترتكز على محورين أساسيين هما[51]:

– المحور الأول يتمثل في ضرورة تقييد الواردات من خلال إخضاعها للقيود الجمركية أو غير الجمركية بغية الحفاظ على ميزان تجاري متوازن.

– أما المحور الثاني فيتمثل في ضرورة تشجيع الصادرات، من خلال تقديم كل صور الدعم اللازمة، كإعانات التصدير مثلا، والهدف من ذلك هو تغليب كفة الصادرات عن الواردات بغية الحصول على المعادن النفيسة.

وقد انتقد سميث كل ما من شأنه إعاقة تقسيم العمل سواء داخل الدولة الواحدة أو ما بين مختلف الدول، وذهب إلى أنه مثلما يحاول الأفراد إتباع مبدأ الاكتفاء الذاتي وإنتاج كل شيء هم في حاجة إليه، من شأنها الحكم عليهم بمستويات من المعيشة منخفضة للغاية بالنظر إلى انعدام فوائد تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج في هذه الحالة، فكذلك الأمر تماما إذا ما حاولت مختلف الدول مبدأ الاكتفاء الذاتي وليس تقسيم العمل

---

[48] علي عبد الفتاح، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، عمان2007، ص 23.

[49] Bernard Guillochons, Théories de l'échange international, P.U.F, 1976- p 11.

[50] دو منيك سلفاتور، نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، سلسلة ملخصات شوم في الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص10.

[51] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الأول الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 1993، ص80.

والتخصص في الإنتاج[52]. فتقسيم العمل الدولي الناتج عن اتساع نطاق السوق، يتيح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي يكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها، ثم تبادل فائض إنتاجها عن استهلاكها منها بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من السلع التي تتمتع في إنتاجها بنفس الميزات المطلقة[53].

ومهما يكن من أمر فإن مبادئ سميث في حرية التجارة الدولية يؤخذ عليها أنها لا تبين السبيل إلى هذا التخصص بالنسبة للدولة التي لا تتمتع بأي مزايا مطلقة، فكيف يمكن للدول التي لا تحض بأي تفوق مطلق في إنتاج سلعة ما دفع قيمة وارداتها من الدول ذات التفوق المطلق طالما ليست لديها قدرة على التصدير؟

ومن ما سبق نجد أن هذا يعني اتجاه الدول المتخلفة إلى الانعزال عن التجارة الدولية لضعف مقدرتها على الدفع، وفي نفس الوقت عدم إيجاد منافذ إلى أسواق الدول التي لديها تفوق مطلق في تصريف فائض إنتاجها ومن ناحية أخرى لا يرى سميث داعيا للتفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية،[54] فالثانية تعد امتداد للأولى وكلاهما وسيلة للتخلص من الإنتاج الفائض وتطبيق مبدأ تقسيم العمل والتخصص، في حين أن نوعي التجارة مختلف كل الاختلاف في خصائصه ونظرياته، وقد كان ريكاردو أول من أوضح هذا الفارق فيما أسماه بقانون النفقات النسبية، فإذا كان المبدأ الذي يحكم التجارة الداخلية هو مبدأ النفقات المطلقة، فإن النفقات النسبية هي التي تحكم التجارة الدولية، وهو ما سنحاول معرفته من خلال ما يلي.

ثانيا: نظرية النفقات النسبية

حاول المفكر الاقتصادي دافيد ريكاردو **(David Ricardo)** معالجة النقائص التي احتوت عليها نظرية النفقات المطلقة، حيث انتهى في تحليله الاقتصادي الدقيق إلى أن الأساس في ظاهرة التخصص الدولي هو التفوق النسبي في نفقات الإنتاج وليس المطلق على النحو الذي قدمه أستاذه آدم سميث، فطبقا لهذه النظرية فإنه في ظل ظروف التجارة الحرة، فإن كل دولة ستتخصص في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات أقل نسبيا، أي السلع التي تتمتع بميزة نسبية فيها، وستقوم باستيراد السلع التي تتمتع دولة أخرى بميزة نسبية فيها.

وقد اعتمد ريكاردو في بناء نظريته على جملة من الفروض هي:[55]

– أن التبادل يقوم بين دولتين فقط منعزلتين عن باقي العالم ويقع التبادل على سلعتين فقط.[56]

---

[52] أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، درا النهضة العربية، القاهرة 1980، ص16.

[53] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1992، ص37.

[54] زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق الذكر، ص 16.

[55] محمد عبد العزيز عجمية ومدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت 1980، ص 330.

[56] هاتين السلعتين متجانستين غير متكاملتين وتستخدمان نفس عناصر الإنتاج.

– أن عناصر الإنتاج قادرة على الانتقال داخل حدود الدولة مما يؤدي إلى تسوية العائد في جميع الصناعات ولكنها غير قادرة على الانتقال بين مختلف الدول مما يؤدي إلى إمكانية اختلاف عناصر الإنتاج من دولة إلى أخرى.

– إن تكلفة إنتاج الوحدة لا تتغير تبعا لحجم الإنتاج، بمعنى أن قوانين الغلّة غير مطبّقة، وأن الإنتاج يخضع لقانون ثبات الغلة.

إن نظرية النفقات النسبية أو كما تسمى " نظرية المزايا النسبية" تسهب في بيان المكاسب التي يمكن أن تنجم عن التخصص والتقسيم الدولي للعمل وذلك بالنسبة لكل بلد مشترك في التبادل الدولي، كما أنها كذلك تعتبر حصنا منيعا للدفاع عن سياسة الحرية التجارية، فليس من السهل بما كان مهاجمتها (النظرية) من ناحية هيكلها التحليلي، باعتبار أنها تقوم على أساس فروض علمية محددة، ثم تقرر أنه إذا تحققت هذه الفروض فإن ثمة نتيجة معينة سوف تتحقق.[57]

وبالرغم من سلامة ومنطقية الهيكل التحليلي للنظرية فإنها لم تسلم من التورط في بعض المآخذ والثغرات العلمية، مما كان محلا لانتقادات كشف عنها العديد من الاقتصاديين الحديثين، فالنظرية تهمل إمكانية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول مع أنها تنتقل خاصة رأس المال، كما أنها تفرض ثبات النفقة ومدى تأثرها بالإنتاج الكبير أو كما يعرف باقتصاديات الحجم، إضافة إلى أنها تهمل نفقات النقل، مع أنه من غير المعقول إهمال عنصر كهذا والذي يعتبر بمثابة محدد للتجارة باعتبار أن هناك بلدان ولشساعة مساحتها فإن تكلفة النقل المحلية لما بين الجهات قد تكون أكبر بكثير من تكلفة النقل الدولية فيما بين البلدان.

علاوة على أن النظرية تفترض حالة التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج، كون أن قوى السوق كفيلة دائما بإصلاح أي خلل في توازن الاقتصاد الوطني وبطريقة تلقائية وسريعة، إلا أن أحداث الأزمة الاقتصادية العالمية في أوائل الثلاثينات من القرن العشرين قد أثبتت خطأ افتراض التوظيف الكامل وكذلك عدم قدرة النظام الرأسمالي على استعادة التوازن في حالة الاختلال بصورة تلقائية، بالإضافة إلى هذا فلا يمكن الادعاء بتوافر ظروف التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية في البلدان المتخلّفة اقتصاديا.

ضف إلى ذلك فالنظرية تستند إلى مفهوم نظرية القيمة– عمل(**la Théorie de la valeur-Travail**) والتي تبيّن قصورها عن مطابقة الواقع،[58] فمن المؤكد أن عنصر العمل ليس الوحيد الذي يساهم في إنتاج السلعة. كما تجدر الإشارة هنا إلى أن القصور الرئيسي للنظرية إنما يكمن في الطابع السكوني لها، فهي لا تأخذ عنصر الزمن بعين الاعتبار، حيث ما يمثل ميزة نسبية اليوم قد لا يكون كذلك غدا، كما أن النظرية لا تولي أي اعتبار

[57] أحمد جامع وصفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص 38.

[58] زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق الذكر، ص20.

لتأثيرات التخصص على البنية الإنتاجية في المدى الطويل، كما أن قانون الميزة النسبية ليس ظاهرة عفوية للتبادل الحر، وقد استعملها ريكاردو مبدئيا ليمنح التجارة الخارجية معناها الحقيقي المتمثل في تخصص بعض البلدان في إنتاج سلع معيشية (منتجات زراعية) وتخصص البعض الآخر في إنتاج السلع الصناعية ذات التكنولوجية الحديثة فالتخلي عن التكنولوجية يعني عدم قيام التنمية والتطوير وعدم الاستفادة من مزايا ارتفاع الإنتاجية المحصل عليها في البلدان الأخرى.

ثالثا: نظرية القيم الدولية.

حاول الاقتصادي الكلاسيكي جون ستيوارت ميل[59](**J. S. Mill**)، في تحليله لقانون النفقات النسبية وعلاقته بنسبة التبادل الدولي، وذلك استكمالا لما جاء به ريكاردو أن يبرز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولي (معدل التبادل الدولي)، فوفقا لهذه النظرية فإن الشيء المحدد لمعدل التبادل الدولي هو الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية، على أن البلد لا يصدر إلا إذا كان في حاجة إلى الاستيراد.[60]

وهذا ما يعني أن النظرية تحاول استكمال ما عجزت عنه نظرية ريكاردو عن طريق تحديد معدل التبادل الفعلي وليس المحتمل الذي ستتم عنده التجارة طبقا لقوى العرض والطلب بين الدولتين، وحتى يتمكن من الوصول إلى هدفه، فإن ميل (**J.S- Mill**) نجده على العكس من ريكاردو يركز على فكرة الميزة النسبية بدلا من النفقة النسبية، [61] فريكاردو كي يوضح مفهوم النفقة النسبية فإنه يثبت كمية الإنتاج لإظهار الفروق في النفقة أما ميل فقد نبّه إلى ضرورة التفرقة بين حالة التبادل الداخلي والتبادل الخارجي، أي أنه في الحالة الأولى يتحدد معدل التبادل طبقا لنفقة الإنتاج النسبية.

أما في الحالة الثانية (التبادل الدولي) فلا تنطبق القاعدة السابقة، لهذا فهو(**J.S-Mill**) يقوم بتثبيت النفقة وهي كمية العمل طبقا كذلك لنظرية القيمة يعمل ليظهر الفروق في الإنتاج أو في المردودية، وهو بذلك يرفض التفسير السابق والقائم على افتراض أن إنتاجية العمل واحدة بين مختلف الدول أطراف التبادل، ليعوضه باختلاف إنتاجية العمل بين مختلف البلدان. والسؤال المطروح هو:

كيف تتحدد النسب الفعلية التي يتم التبادل الدولي على أساسها ؟

---

[59] john Stuart Mill: Principles of political economy , London,1929.

[60] سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق الذكر، ص106.

[61] P .A .SAMUELSON: les Grands courants de la pensée économique, O.P.U . ALGER 1993-P119.

وجواب هذا السؤال هو جوهر نظرية ميل كون أن معدل التبادل الفعلي يتحدد طبقا لقوة ومرونة طلب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى وهو ما يفي الطلب المتبادل، والذي يبين أنه ما على الدولة أن تصدره (قيمة الصادرات) التي تكفي لدفع قيمة وارداتها من الخارج.

وقد قام ميل بتحليله لا على أساس الأثمان النقدية للسلعتين والقيم النقدية للكميات المتبادلة منها، وإنما على أساس ثمن كل سلعة مقوما في شكل وحدات من الأخرى، وقيمة كل كمية متبادلة منها مقومة في شكل وحدات من السلعة الأخرى،[62] ومنه فالقيم الكلية للسلع المتبادلة ستتساوى تماما عندما يكون:

عرض السلعة (أ) = ثمن السلعة(ب) معبرا عنه بالسلعة(أ).

عرض السلعة(ب)

عرض السلعة (ب) = ثمن السلعة (أ) معبرا عنه بالسلعة(ب).

عرض السلعة (أ)

وعلى العموم تعتبر أراء جون ستيوارت ميل إضافات حقيقية في مجال التجارة الخارجية إلا أنها هي الأخرى لم تسلم من الانتقادات وكان أبرزها:

- تعود المكاسب الكبيرة من تحرير التجارة إلى صاحب الطلب الأصغر، والمكاسب الأقل إلى صاحب أكبر طلب، إذ يتحدد معدل التبادل على قوة طلب الدولتين على السلعتين، ومرونة هذا الطلب، وبالتالي فإن الدولة الصغيرة يمكن أن تحقق مكاسب أكبر من الدولة الكبيرة وهذا لكون طلبها أقل.
- اهتمامات الأسواق الرخيصة ومحاولة التوسع في الخارج باسم الكسب الدولي.

[62] زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق الذكر، ص21.

المطلب الثاني: سياسة الانفتاح التجاري في الفكر النيوكلاسيكي.

تعتبر النظرية النيوكلاسيكية مكملة للنظرية الكلاسيكية وليست بديلا لها، فقد جاءت النظرية النيوكلاسيكية لمعالجة النقائص التي احتوت عليها النظرية الكلاسيكية، وذلك من خلال الإضافات التي جاء بها هكشر-أولين.

أولا: نظرية هيكشر – أولين

ترجع نظرية هكشر- أولين السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية إلى الاختلاف في مدى الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج ما بين البلدان المختلفة. فهذا الاختلاف يؤدي إلى اختلاف الأسعار النسبية لهذه العناصر الإنتاجية، ويؤدي هذا بدوره-في ظل الفرض الثاني. الأساسي للنظرية وهو إنتاج السلع المختلفة بنسب متفاوتة من عناصر الإنتاج- إلى اختلاف الأسعار النسبية للسلع بين البلدان المختلفة، ومن ثم قيام التجارة الدولية فيما بينها، وطبقا لهذا الفرض فالسلع تتفاوت من حيث كثافة استخدامها لعناصر الإنتاج المختلفة، فهناك سلع ذات كثافة في عنصر الأرض، وسلع ذات كثافة في رأس المال وسلع أخرى ذات كثافة في عنصر العمل. وعلى ذلك فالبلاد الغنية بعنصر الأرض ستكون لها ميزة نسبية في إنتاج سلع مكثفة بهذا العنصر، والبلاد الغنية بعنصر رأس مال تكون لها ميزة نسبية في إنتاج سلع مكثفة به، والبلاد الغنية بعنصر العمل تكون لها ميزة نسبية في إنتاج السلع المكثفة بعنصر العمل.

وفي حالة البلدان النامية والمتميزة بوفرة اليد العاملة غير المؤهلة، يزيد فيها الانفتاح التجاري من الطلب على هذا العامل، بسبب اتساع قطاع الصادرات، كما يقلّص الطلب على العامل غير المتوفّر نسبيا (العمل المؤهل).

بالتالي الانفتاح على المبادلات يؤدي للتخصص في إنتاج السلع كثيفة عامل الإنتاج الأكثر توفر محليا ومنه فالتجارة الدولية سوف تقوم على أساس هذا الاختلاف في المزايا النسبية بين البلاد المختلفة، تلك المزايا النسبية التي تتوقف بدورها على اختلاف توافر عناصر الإنتاج بين البلدان المختلفة، ومن هنا سميت النظرية"بنظرية نسب عناصر الإنتاج".[63]

بالنسبة للمؤسسات المنتجة في قطاعات مهددة بالمنافسة الخارجية، فإنه يتوجب عليها التأقلم مع الشروط الجديدة الخاصة بالأسعار والمنافسة أو التحول نحو إنتاج السلع المخصصة للتصدير على عكس الصناعات التصديرية التي ستتواجد في وضعية أحسن، حيث لن يكون هذا السوق مهددا باعتبار إمكانية التصدير نحو الخارج، مما يحفز الإنتاج وفي نفس الوقت التشغيل والذي يمكن أن يكون سلبي في بعض التخصصات وإيجابي في أخرى.

[63] Jean – louis Mucchielli : Principes d'économie Internationale, Ed. Economica, Paris 1985, P112.

وكنتيجة لهذا التحليل يمكننا أن نقول بأن هذه النظرية تقول بأن التخصص الدولي يتم على أساس الوفرة لعوامل الإنتاج، وأن التبادل الدولي ما هو إلا عملية مبادلة عناصر متوفرة مقابل عناصر نادرة بصورة ضمنية، والتي تعكسها حركة السلع ما بين البلدان على اعتبار أن عوامل الإنتاج ثابتة ولا تنتقل فيما بين البلدان، بينما هذه الحركة تعكسها عملية انتقال السلع على المستوى الدولي.

ثانيا: نموذج ستولبر ساموسلن

يقوم نموذج " ستولبر ساموسلن " بتحليل العلاقة بين أسعار السلع وعوائد عوامل الإنتاج، حيث يبين أن العوائد النسبية الخاصة بالعوامل تتجه للزيادة أو الانخفاض وذلك تبعا لتخفيض أو حذف حواجز التبادل الدولي.

في حالة البلدان النامية يثبت النموذج انخفاض في التفاوت بين الأجور(بالنسبة لعمل مؤهل وعمل غير مؤهل) هذا الانخفاض المتأتي بسبب الانفتاح التجاري والذي بدوره يحفز أسعار السلع كثيفة العمل المؤهل.[64] بالتالي هذا الارتفاع في الأسعار يؤدي لتغيير نشاط القطاعات كثيفة اليد العاملة المؤهلة، حيث يصبح الإنتاج أقل مردود نحو قطاعات أخرى تعتبر كثيفة اليد العاملة الأقل تأهيلا. ومنه فمسار هذا التخصص يعبر عنه بارتفاع الطلب النسبي على العمل الأقل تأهيلا وانخفاض التفاوت بين الأجور.

ثالثا: لغز ليونتيف

سر لغز ليونتيف يكمن حول الدراسة التي أجراه على الصناعات المطبقة في الاقتصاد الأمريكي، حيث استخدم فيها جدول المدخلات والمخرجات الأمريكي لسنة 1948 وقام بحساب معدلات رأس المال/ العمل أي (K/L) في بعض صناعات التصدير الهامة وفي بعض الصناعات الهامة التي تنتج سلعا بديلة لبعض الواردات الهامة. وقد تم حساب معدلات رأس المال/ العمل للدلالة على درجة كثافة العنصرين، وذلك وفق ثلاث خطوات هي[65]:

1- تم حساب رأس المال الجديد (K) اللازم لبناء طاقة صناعية كافية لإنتاج ما قدره مليون دولار في السنة في كل من صناعات التصدير والصناعات المنتجة لسلع بديلة للواردات.

2- تم حساب كمية العمل (مقدرة بالأيام بالنسبة للفرد) اللازمة لإنتاج ما مقداره مليون دولار في السنة لنفس الصناعات المذكورة.

3- بالربط ما بين معامل رأس المال بمعامل العمل، يتحدد معامل رأس المال/ العمل بالنسبة للصناعات محل الدراسة في حدود إنتاج ما قيمته مليون دولار سنويا.

والجدول التالي يبين ذلك:

---

[64] J .François, Nelson, R. Douglas, Trade, technology and wages : General Equilibrium Mechanics, The Economic journal, VOL 108 , 1998, p 21.

[65] أحمد جامع وصفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق الذكر، ص 112.

	صناعات التصدير	بدائل الواردات
كمية رأسمال (K)	2.550.780	3.091.339
كمية العمل(L)	182.313	170.004
رأسمال/العمل(K/L)	14	18

ومن الجدول يتضح أن وحدة الصادرات تحتاج إلى حوالي 14ألف دولار من رأس المال لكل عامل، بينما تحتاج وحدة الواردات من السلع المنافسة إلى 18ألف دولار، وهو ما يوضح أن صادرات الولايات المتحدة هي سلع كثيفة العمل وارداتها من السلع المنافسة هي مكثفة بعنصر رأس المال. وبذلك استنتج ليونتيف أن اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية في العمل إنما يقوم على أساس تخصصها في فروع الإنتاج كثيفة العمل لا كثيفة رأس المال، ويستطرد بذلك الرأي الشائع أن اقتصاد هذه الدولة يتميز بوفرة نسبية في عنصر رأسمال مقارنة بعنصر العمل، وأثبت خطأه، وهو ما عرف بمتناقضة ليونتيف. ولقد حاول ليونتيف شرح اللغز الذي توصل إليه بمهارة وكفاءة، وذلك أن العامل الأمريكي يتميز بكفاءة عالية تفوق أي عامل آخر، فكفاءته تعادل ثلاثة عمال آخرين من بلد آخر، وهذا ما يعرف برأس المال البشري.

ولقد أدى هذا التفسير الذي قدّمه ليونتيف إلى قيام جدل كبير بين الاقتصاديين نظرا للشك الذي أثارته نظرية هيكشر– أولين، ولم يلقى هذا التحليل قبولا منهم، وأرجعوه إلى أن تفسيره قائم على أساس افتراضي خاطئ بين معدل رأس المال/ العمل في بعض صناعات التصدير مع معدل رأس المال / العمل في بعض الصناعات المنتجة لسلع بديلة للواردات، حيث كان من المفروض أن يقارن بين معدل رأس المال / العمل في كل من سلع التصدير والإستيراد في مكان صناعتها خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

أثار التناقض الذي توصّل إليه ليونتيف عدة دراسات نظرية وتطبيقية وهذا ما سوف نتطرق إليه في المطلب الثالث من هذا المبحث :

المطلب الثالث: سياسة الانفتاح التجاري في الفكر الاقتصادي الحديث.

من خلال هذا المطلب سوف نركز تحليلنا ودراستنا على تلك الاتجاهات التي أعادت بعث النموذج النيوكلاسيكي وأضافت عليه نوع من الواقعية في الفروض، معتمدة على عنصر الزمن كما ركّزت على جانب الطلب، وكذا التطور التكنولوجي وما يحدثه من ميزات نسبية مكتسبة تتيح للبلد القدرة على إنتاج وتصدير السلع إلى حين ظهور بلدان أخرى مقلّدة له. وهو ما اصطلح على تسميته بنظرية المناهج التكنولوجية.

أولا: طبيعة الاتجاهات الحديثة في نظرية التجارة الدولية.

بينت الدراسة التي جاء بها ليونتيف أن هناك خلل ما يشوب نظرية هكشر- أولين خاصة في جانبها التطبيقي بالنظر إلى طبيعة الفروض التي بنيت عليها. وهنا ظهرت وجهتا نظر متعارضتان هما:

1- **وجهة النظر الأولى:** حاولت إقامة نموذج بديل يرتكز على فرضيات أكثر واقعية وتماشيا مع حقيقة التبادل الدولي، رافضة بذلك نموذج هكشر- أولين ومعه كل النظريات الكلاسيكية. وتشتمل وجهة النظر هذه على المناهج الرئيسية الثلاثة التالية:

أ- الدراسات التطبيقية التي أجراها الاقتصادي منهاس[66] (B.S.MENHAS)

لإثبات أن دالة الإنتاج كثيفة العمل يمكنها أن تصبح بعد مستوى معين من الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج دالة كثيفة رأس المال، وبالتالي يتبدل نمط الصادرات من سلع كثيفة العمل إلى سلع كثيفة رأس المال، وينعكس هيكل الواردات بالتبعية من سلع كثيفة رأس المال إلى سلع كثيفة العمل، وفي هذه الحالة يتم حل لغز ليونتيف من خلال هدم الأساس الذي يعتمد عليه نموذج هكشر-أولين في تحديد نمط التجارة الخارجية. فطبقا لهذه النظرية فإنه يصعب القول بأن هناك نمط واضح ومحدد ودائم للتجارة الخارجية لأي دولة من الدول المشتركة في التبادل الدولي[67].

ب- **دراسة ليندر:**

كمحاولة أخرى لحل لغز ليونتيف أجرى الاقتصادي ليندر[68] **(S.B.LINDER)** دراسة حول تشابه هيكل الطلب بين الدول الصناعية المتقدمة وتنوعها فيما بينها من ناحية والدول النامية من ناحية أخرى، وتتجه هذه النظرية إلى محاولة إثبات خطأ الاعتماد على جانب العرض في تفسير ظواهر التبادل الدولي، وأن الأصح هو الاعتماد على جانب الطلب. وتغيّر هذه النتيجة بطبيعة الحال من طبيعة التحليل الاقتصادي المستخدم

[78] B.S.MINHAS: An international comparison of factor costs and factor use, North Holland publishing company, Amsterdam 1963.

[67] سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق الذكر، ص182.

[68] S. B .linder : An Essay on trade and transformation , Almquist and Wicksell, Stockholm, 1967.

حيث يتم الأخذ بالتحليل الديناميكي بدلا من التحليل الإستاتيكي (الساكن) الذي تعتمد عليه المدرسة الكلاسيكية في تحليلها لظواهر التبادل الدولي[69].

2- **وجهة النظر الثانية:** وتضم مجموعة المناهج والنظريات التي تعمل على إسقاط العديد من الفروض غير الواقعية المرتكز عليها نموذج هكشر- أولين، والأخذ بفروض أخرى أكثر واقعية وانسجاما مع حقائق الواقع الاقتصادي العالمي، خاصة بعد الثورة التكنولوجية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية.

ويضم هذا الاتجاه المناهج والنظريات التالية:

أ-نظرية نسب عناصر الإنتاج الجديدة: قدمت هذه النظرية من طرف الاقتصادي كيسنغ[70] **(D.B.Keessing)** سنة 1961، وجوهر هذه النظرية يتمثل في إسقاطها للفرض الكلاسيكي الخاص بتجانس عنصر العمل، وتحل محله فرض انقسام هذا العنصر إلى مجموعات غير متجانسة حيث أثبتت أن العمل غير متجانس وأوجدت ثمانية أصناف من التأهيل مرتبطة بثمانية أصناف من النشاط، حيث أخذ الصادرات بالنسبة لـ 46 قطاع و14 بلدا وجد فيها أن الولايات المتحدة الأمريكية لها أعلى نسبة مئوية فيما يخص الفئات الثلاثة الأولى أي العلماء والمهندسون، التقنيون والرسامون الصناعيون وفئة الإطارات. وهي العناصر التي تعتمد على إنفاق كبير في مجال البحث العلمي، وأوضح كيسنغ أنه في الولايات المتحدة الأمريكية هناك علاقة ارتباط وثيق بين النفقات المخصصة للبحث العلمي في أي مؤسسة أو قطاع وبين قدرته التصديرية[71].

والنتيجة المتوصل إليها هي أن تميز الولايات المتحدة الأمريكية بكون صادراتها الصناعية كثيفة العمل يرجع إلى ما تحضى به هذه الدول من وفرة نسبية في عنصر رأس المال البشري المؤهل أي الذي يتم الإنفاق عليه وهو بالتالي يدخل في رأس المال العام للدولة، ومنه إذا جمعنا رأس المال البشري مع رأس المال المادي في الولايات المتحدة الأمريكية لوجدنا أن صادراتها في النهاية هي كثيفة رأس المال، وهو ما يسمح بقلب لغز ليونتيف وتصحيح نموذج هكشر- أولين في نسب عناصر الإنتاج.

ب-النظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية: تعتبر هذه النظرية كمحاولة جادة وأكثر اقترابا لحل لغز ليونتيف، بحيث نجدها تتفق مع النظريات البحتة في التجارة الخارجية في أن المدخل الأساسي لتحليل نمط وشروط التبادل الدولي لا زال يقبع في جانب العرض، وأن الأمر يتطلب فقط إعادة النظر في غالبية الفروض التي ارتكز عليها النموذج الأساسي المقدم من طرف هكشر- أولين في نسب عناصر الإنتاج.

وفي هذا المنطق فقد أدخلت النظرية التكنولوجية تعديلات جذرية على كافة الفروض التي قام عليها التحليل الكلاسيكي، وأحلّت محلها فروضا جديدة مخالفة لفروض النماذج السابقة وتعتبر هذه الفروض أكثر

---

[69] سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق الذكر، ص183.

[70] D.B. KEESSING: The impact of research and dev .on us-trade. Journal of political Economy. fev 1967.

[71] André GREJEBINE : la nouvelle économie internationale, éd PUF, Avril 1982 ,P 29.

واقعية ومتماشية مع حقائق الاقتصاد العالمي، مثل مشكلة النمو والتنمية الاقتصادية الدولية، إدخال قضية الدول الآخذة في النمو في التحليل الاقتصادي، وتسليط الضوء على طبيعة نشاط الشركات المتعددة الجنسيات ومركزها في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى الطبيعة الديناميكية للتحليل الاقتصادي.

وتتكون النظرية التكنولوجية في التجارة الدولية- طبقا للتعريف الذي قدمه الاقتصادي هاري جونسن"**H.G.Johnson**"[72]،من ثلاث نماذج رئيسية وهي:

- نموذج اقتصاديات الحجم.
- نموذج الفجوة التكنولوجية.
- نموذج دورة حياة المنتج.

ب-1. نموذج اقتصاديات الحجم: تنشأ وفورات الحجم الكبير نتيجة لانخفاض نفقات الإنتاج مع توسع العمليات الإنتاجية.[73] فوفقا لهذه النظرية يعتبر توافر سوق داخلي ضخم شرطا أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم.

وتعد التفرقة بين المنتجات الصناعية التامة الصنع (السلع الاستهلاكية) والمنتجات النصف المصنعة (السلع الوسيطة) في جانب، والدول الصناعية الصغيرة (ذات السوق الداخلي الصغير) والدول الصناعية الكبيرة (ذات السوق الداخلي الكبير) في جانب آخر، عنصرا أساسيا من عناصر هذه النظرية. فالمجموعة الأولى من الدول تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع النصف مصنعة أو الوسيطية وذلك لعدم قدرتها على التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى.

على العكس من ذلك تحصل الدول الصناعية الكبيرة الحجم على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في إنتاج السلع التامة الصنع والسلع الاستهلاكية بسبب قدرتها على التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول لأخرى.

من هنا يمكن حل لغز ليونتيف باستخدام نظرية اقتصاديات الحجم التي تشكل مصدرا لاختلاف النفقات النسبية وبالتالي قيام التجارة الخارجية من خلال توسيع دائرة المصادر المؤدية إلى اختلاف المزايا النسبية بدلا من التركيز على عامل واحد فقط وهو عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج كما قام بذلك هكشر- أولين في نسب عناصر الإنتاج.

---

[72] ظهرت دراسة المؤلف في كتاب بعنوان:

H.G. Johnson: Comparative costs and commercial policy: theory for a developing world economy, Stockholm, wicksell lectures, 1968.

[73] سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية، مطبعة الإسراء، الطبعة 3، مصر 2003، ص 206.

ب-2. نموذج الفجوة التكنولوجية: تعرف الفجوة التكنولوجية على أنها تلك الفترة الزمنية بين بداية تصدير المنتج وبداية تقليده من طرف مؤسسات في دول أخرى[74]، كما عرّفها صاحب النموذج بوسنر "**M.V.Posner**" الذي يركز في نظريته هذه على فكرة الاحتكار التكنولوجي، الذي يعطي لبلد ما ميزة نسبية في إنتاج سلع حديثة تسمح له (البلد) من احتكار السوق العالمي لفترة زمنية معينة، وقد أوضح أن الاختراعات والتجديدات التي تتم في بلد معين تكسبه ميزة نسبية جديدة في التجارة الدولية تستمر إلى حين انتقال استخدام هذه التكنولوجية الحديثة إلى العالم الخارجي، فالاختراع الحديث يؤدي في الواقع إلى نشأة فجوة تقنية (تكنولوجية) لصالح هذا البلد مقارنة مع غيره من البلدان، وتستمر هذه الفجوة مدة معينة قد تقصر وقد تطول.

ومن خلال النظرية نجد أن هناك تفسيرا جديدا للمزايا النسبية يختلف عن تفسير هكشر-أولين، فتلك المزايا لا ترجع فقط للوفرة في عوامل الإنتاج ولكن قد ترجع للتفوق التكنولوجي الذي تحوزه بعض الدول وتحتل به موقعا متميزا في التجارة الدولية دون أن تكون بالضرورة تتمتع بوفرة نسبية في عوامل الإنتاج.

ب-3. نموذج دورة حياة المنتج: يوضح النموذج المراحل التي يمر بها المنتج الجديد في مسيرة تطوره، والتغيرات التي تحدث في ميزته النسبية خلال هذه المراحل، وقد أوضح المفكر الاقتصادي فرنون "**R.vernon**[75]" من خلال نظريته المعروفة باسم دورة حياة المنتج، أن المنتجات الصناعية وخاصة سلع الإنتاج والسلع التي يستهلكها أصحاب الدخول المرتفعة تمر حسب هذا المفكر بثلاث مراحل منذ ظهورها للوجود، ويقدمها على النحو التالي كما يظهر في الشكل رقم (1-1):

[74] المرجع أعلاه، ص87.

[75] ظهرت الدراسة في مؤلف قدمه المفكر بعنوان:

*R. Vernon: International investment and International Trade in the product cycle, the quarterly journal of economic, 1966.

الشكل رقم (1-1): تطور التجارة الدولية حسب نموذج دورة حياة المنتج

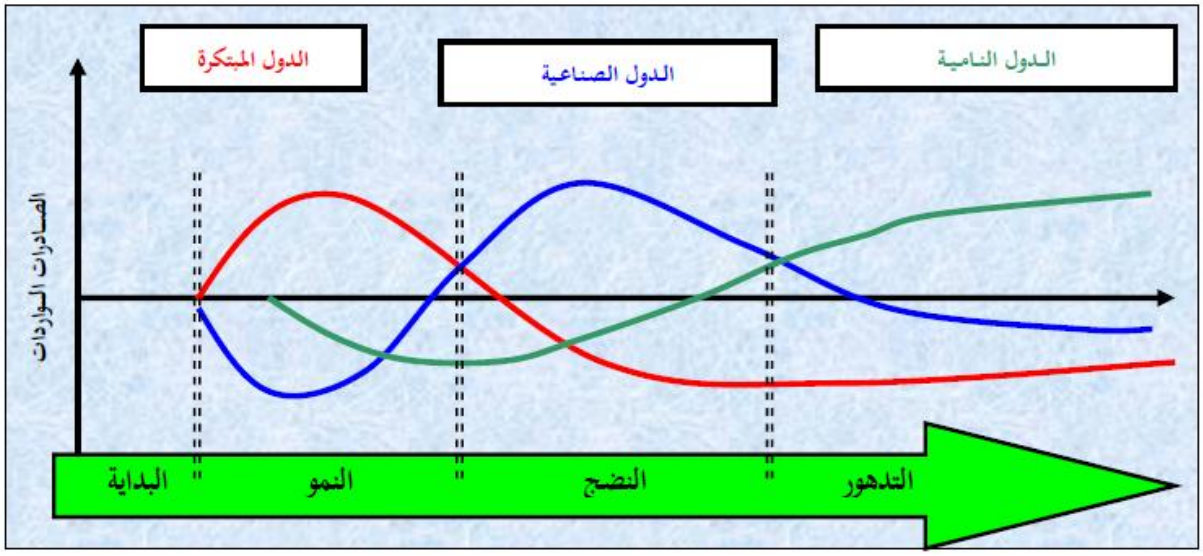

Source : Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld, Achille Hannequart, Économie internationale, Traduit par Achille Hannequart, Fabienne Leloup, Edition: 4, De Boeck Université, 2003.

يوضح الشكل السابق كيف تطورت تجارة السلعة المبتكرة بين مجموعة دول العالم: الدول المبتكرة، الدول الصناعية والدول النامية، حيث تبدأ الدولة المبتكرة في التصدير عند بداية مرحلة النمو لأنه وحسب تفسير فرنون فإن هذه المرحلة تأتي مباشرة بعد اكتساب المنتج حصة من السوق المحلية ويبدأ التصدير إلى مجموعة الدول الصناعية المشابهة وهو ما يسمى بالتجارة النمطية، ثم تبدأ عملية إنتاج هذه السلعة وتصديرها من طرف الدول الصناعية إلى كل من: الدولة المبتكرة التي تحولت تدريجيا إلى مستورد والدول النامية التي تتحول في المرحلة الأخيرة إلى مصدر لهذه المنتجات وذلك خلال مرحلة تدهور هذه السلعة.

- **مرحلة المنتج الجديد:**

يتطلب ظهور منتج جديد توافر شروط عديدة، أهمها

كفاءة تقنية مادية وبشرية عالية، ومستوى متقدم من البحوث النظرية والتطبيقية أي ما يعرف بالبحث والتطوير **(R&D).**

وكذا توافر سوق داخلي قادر على استيعاب المنتجات الجديدة، إضافة إلى ضرورة توافر طاقة تكنولوجية تسمح بإيجاد منتجات جديدة أو تحسين جودة المنتجات القائمة، وهو ما يعرف بالإبداع التكنولوجي.[76]

ومن هنا يفترض فرنون أن بلدا كالولايات المتحدة الأمريكية يكون مؤهلا قبل غيره من البلدان الصناعية لظهور المنتجات الحديثة، ومن أبرز خصائص هذه المرحلة أن إنتاج السلع الجديدة يقتصر عادة على السوق

[76] م. سعيد أوكيل، اقتصاد وتسيير الإبداع التكنولوجي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 32.

الداخلي، كما أن نفقات الإنتاج تكون مرتفعة، ويسود هناك احتكار للسوق من طرف المنتجين نتيجة احتكار التكنولوجية.

- **مرحلة المنتج الناضج:**

يزداد انتشار المنتج تدريجيا وتتحسن نوعيته كما يكتسب مزيدا من التطوير والتنويع، ويلاحظ في هذه المرحلة تطور الطلب على المنتج من خارج الدولة المبتكرة له، وتنخفض في ذات الوقت نفقات الإنتاج بفعل التحسن في وسائل الإنتاج الفنية، وظهور المنافسة المحلية بسبب تقليد التكنولوجية من طرف شركات أخرى.

هنا يبدأ عدد من الظواهر الاقتصادية الهامة في الظهور منها: الاستثمارات الأجنبية، الحركات الدولية لرؤوس الأموال وكذا تزايد دور الشركات المتعددة الجنسيات في تسويق المنتجات دوليا.

وهنا تبدأ الشركات الأمريكية في تصدير بعض الكميات من السوق المحلي إلى السوق الخارجي، وتستمر في إنتاج هذا المنتج إلى الدول الصناعية ولا تتردد في استيراده إذا كانت وفورات الحجم تفوق تكاليف النقل.

- **مرحلة المنتج النمطي:**

في هذه المرحلة يصبح المنتج نمطيا بدرجة كبيرة، كما أن سوقه أصبحت معروفة بالكامل، وهنا يبدأ التفكير في إقامة المشاريع في بعض الدول النامية، وذلك بسبب انخفاض مستويات الأجور فيها رغم ارتفاع تكاليف الصيانة، يرى مفكرو المناهج التكنولوجية أن هذه المرحلة تشهد عددا من التطورات الهامة:[77]

- تماثل دوال الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين مختلف الدول، أي أن التكنولوجية تصبح نمطية وشائعة الاستعمال.
- اختفاء ظاهرة اقتصاديات الحجم وخضوع الإنتاج لقانون الغلة الثابتة والمتناقصة.
- سيادة المنافسة الكاملة في أسواق السلع وخدمات عناصر الإنتاج، لذلك يصبح السعر هو الأداة التنافسية الرئيسية.
- تشابه ظروف الطلب نظرا لوجود شكل واحد ونهائي للسلعة في جميع الدول.
- يترتب على نمطية السلعة استبعاد إمكانية حدوث انعكاس لدوال الإنتاج.

ومن خلال هذا التحليل، يخلص فرنون إلى تقديم تفسير جديد للغز ليونتيف يخالف ما أشرنا إليه سابقا من وجود تفوق بارز في إنتاجية العمل في الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة مع الدول الأخرى فالواقع أن الصادرات الصناعية الأمريكية تتشكل في معظمها من السلع الحديثة التي تكون فيها نفقة العنصر البشري مرتفعة بالاعتماد على العلماء والمهندسين والباحثين والفنيين المتخصصين، أما الواردات فهي تتشكل من السلع الناضجة والنمطية التي تكون فيها كثافة عنصر رأسمال أعلى نسبيا من كثافة عنصر العمل.

[77] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق الذكر، ص 232.

وفي الأخير نخلص إلى أن كل هذه التيارات الفكرية السابقة قد نشأت في الدول الغربية والمتقدمة على وجه الخصوص، وهي تدافع بقوة عن حرية التجارة والتخصص في الإنتاج. فهل هذا يعتبر فقط مبرر نظري مقنع يؤمن استمرار المنافع التي تعود على بلادهم من وراء تبني الدول المختلفة لمبدأ التخصص الدولي؟ أم أن هناك حقائق أخرى نجهلها في معادلة الاقتصاد الدولي بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة (النامية) ؟

خلاصة الفصل

إن على جميع الاقتصاديات أن تستجيب لمبدأ تحرير التجارة الخارجية، وقد استجابت أغلبيتها فأدت تلك الاستجابة إلى زيادة مواردها الاقتصادية، فارتفعت صادراتها وارداتها بمعدلات مرتفعة واستفادت من فرص فتح الأسواق العالمية.

لكن بالرغم من فوائد الانفتاح التجاري، فإنه من المهم الاعتراف بأن سياسة الانفتاح التجاري تخلق رابحين وخاسرين على حد سواء، فالانفتاح يعرض الدول النامية أو الدول التي لم تبذل مجهودات كافية لتأهيل اقتصاداتها ومؤسساتها أو أنها تسرعت في عملية الانفتاح، إلى خسائر ضخمة وعلى رأسها تعريض العمال إلى التسريح نتيجة عدم قدرة المؤسسات التي يعملون فيها على مواجهة المنافسة الشرسة للشركات الأجنبية، أو على الأقل قبول هؤلاء العمال تخفيضات دائمة في الأجور، وكذلك من بين مخاطر سياسة الانفتاح التجاري ارتفاع ونمو الواردات بمعدلات مرتفعة وتقليص الصادرات وهي النتيجة التي عانت منها الدول النامية حيث تزايد العجز في موازينها التجارية نتيجة اتساع الفجوة بين الواردات والصادرات.

وفي الأخير نطرح السؤال التالي: ما هي مداخل الانفتاح التجاري في الجزائر؟ وإلى أي مدى يمكن اعتبار الاقتصاد الجزائري منفتح تجاريا؟ وماهي ظروف ودوافع هذا الانفتاح؟ والإجابة ستكون من خلال الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

تحليل وتقييم سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر

تمهيد:

تعرف الجزائر تفتح أكثر على العالم الخارجي بتطبيق سياسات كل من البنك العالمي و صندوق النقد الدولي، التي نتج عنها نتائج إيجابية تمثلت في تحقيق التوازنات الكبرى، و في المقابل نتائج سلبية والمتعلقة بالجانب الإجتماعي والمتمثل في ارتفاع معدل البطالة كنتيجة لتسريح العديد من العمال وتدهور المستوى المعيشي. إن محاولة تحديد الأثار الناجمة عن تحرير التجارة الخارجية في توليد فرص عمل جديدة أو تسريحها يتطلب استعراض المداخل التي تبنتها الجزائر في مسيرتها لتحرير التجارة مع بقية العالم، فقد اعتمدت على ثلاث مداخل رئيسية لتحرير تجارتها الخارجية، استهدفت تحريك النمو الاقتصادي فيها وتسريع الاندماج في الأسواق العالمية وتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها ومع شركائها التجاريين.

فما هي أهم مداخل الانفتاح التجاري في الجزائر؟ وإلى أي مدى يمكن اعتبار الاقتصاد الجزائري منفتح تجاريا على الخارج؟.

والإجابة ستكون من خلال هذا الفصل والذي قسمناه إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مداخل الانفتاح التجاري في الجزائر؛

المبحث الثاني: ظروف وأهداف الانفتاح التجاري في الجزائر؛

المبحث الثالث: تقييم انفتاح الاقتصاد الجزائري على الخارج.

المبحث الأول : مداخل الانفتاح التجاري في الجزائر

إن مداخل الانفتاح التجاري في الجزائر تتمثل في الخيارت العديدة التي تتوافر أمامها للإندماج أكثر في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، منها خيارات إقليمية وخيارات دولية، فعلى المستوى الإقليمي إتحاد المغرب العربي و منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، و على المستوى الدولي إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى مساعي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما سوف نفصّل فيه من خلال هذا المبحث .

المطلب الأول: مساعي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة كمدخل للانفتاح التجاري في الجزائر

لقد كانت الجزائر قبل الاستقلال تابعة للإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية GATT، لكن انطلاقا من مارس 1965 استفادت الجزائر من التطبيق الفعلي لقواعد هذه الاتفاقية من خلال نظام الملاحظ شأنها في ذلك شأن الدول النامية، تطبيقا للمادة 26 من الاتفاقية، ولم تتقدم بطلب التعاقد في الاتفاقية إلاّ في 30 أفريل 1987. وانطلاقا من ذلك تم تشكيل فوج عمل في جويلية 1987لدراسة ملف الجزائر، وشاركت الجزائر في جولة الأورغواي كعضو ملاحظ ووقّعت على القرار النهائي بمراكش في 01 جانفي 1995، وفي جوان 1996 قدمت الجزائر رسميا طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة[78].

ومما لاشك فيه أن سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، يقف وراءه مجموعة من الأهداف التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا. دوافع الانضمام : سارعت الجزائر بتقديم طلب العضوية للمنظمة العالمية للتجارة بغية تحقيق جملة من الأهداف والتي تعتبر في حد ذاتها دوافع للانضمام للنظام التجاري المتعدد الأطراف، ويمكن تحديد هذه الدوافع والأهداف في النقاط التالية:

1- **إنعاش الاقتصاد الوطني**: حيث أن عملية تحرير التجارة الخارجية وربط التعريفة الجمركية والتخلي عن نظام الحصص من شأنه أن يرفع من قيمة وحجم المبادلات من وإلى الخارج، مما سينتج عنه زيادة المدخلات خاصة التكنولوجية والمعرفة العلمية المستخدمة في الإنتاج، مما يؤدي إلى تحسين الأداء والتحكم في تكاليف الإنتاج والارتقاء بمستوى المنتج الوطني إلى مستوى العالمية، ومن جهة ثانية فإن فتح السوق الوطني أمام المنتجات الأجنبية سيفتح مجال المنافسة واسعا أمام المنتجين الجزائريين مما سيؤدي إلى تنويع المنتجات وتحسينها ومنه الدخول إلى الأسواق الأجنبية.

[78] فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، عدد 11 / 2012، ص116.

2- **تحفيز وتشجيع الاستثمارات:** في هذا المجال قامت الجزائر من خلال قانون النقد والقرض 90-10 بمنح مزايا وتفضيلات هامة للمستثمرين الأجانب، كذلك الحال بالنسبة للمستثمرين المحلين الجزائريين تسمح لهم بتحويل رؤوس أموالهم إلى الخارج[79].

وعليه فإن الاستثمار الأجنبي من شأنه تحقيق المزايا التالية:

- خلق مناصب شغل جديدة.
- ترقية وتأهيل اليد العاملة الجزائرية الموجودة.
- حيازة الوسائل التقنية والخبرات المعرفية الجديدة واستثمارها داخل الوطن في مختلف قطاعات الإنتاج.
- الاستفادة من براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية الممنوحة في الجزائر وفق القوانين والاتفاقيات الدولية.

هذه المزايا يمكن تحقيقها في الجزائر من خلال قواعد المنظمة العالمية للتجارة التي تمنحها للدول الأعضاء.

3- **الاستفادة من المزايا الممنوحة للدول النامية الأعضاء:** أن هذه المزايا والإعفاءات الممنوحة من طرف المنظمة العالمية للتجارة للدول الأعضاء خاصة الدول النامية تعتبر بمثابة دوافع وحواجز للانضمام إليها، ، وهذه المزايا والتفضيلات جاءت مفصّلة في كل الاتفاقيات سواء القطاعية أو غير القطاعية، ومن بينها حق الدول النامية في حماية منتجها الوطني من المنافسة في المدى القصير بإمكانية إبقائها على تعريفة جمركية مرتفعة نوعا ما،[80] كذلك مدة التحرير والتي تعتبر بمثابة فترة انتقالية للبلد للتأقلم مع قواعد المنظمة، حتى لا يتضرر اقتصادها ويسمح له بالدخول التدريجي في التقسيم الدولي للعمل وفق مبدأ الميزة النسبية.

4- **مسايرة التطورات العالمية:** بما أن هذا النظام الجديد للتجارة هو خيار لا بديل له وآثاره سوف تنعكس سلبا أو إيجابا على مختلف الدول سواء كانت أعضاء فيه أو لا، فقد سارعت الجزائر كغيرها من الدول النامية بتقديم طلب العضوية للمنظمة على الأقل للاستفادة من المزايا والتفضيلات الممنوحة للدول النامية في مجال نقل التكنولوجية والتدفقات الرّأسمالية والمساعدات الفنية، وكذا تحقيق أفضل استخدام وتخصيص ممكن للموارد المتاحة في ظل مبدأ المزايا النسبية، وهو ما يعني رفع مقدرة هذه الصناعات على مواجهة المنافسة، وهو ما تحتاجه الجزائر حاليا للتحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع.

[79] DEBBOUB YOUCEF, le Nouveau Mécanisme Economique en Algérie, O.P.U. Alger, 1995 , p161.

[80] عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2003، ص310.

5- **التأكيد على إرادة الجزائر في الانفتاح على التجارة العالمية:** وهو ما يعتبر في نفس الوقت وسيلة تسهل تحقيق الركائز الأساسية للسياسة التجارية الخارجية والمتمثلة في تنويع الصادرات من خلال ترقية الصادرات خارج المحروقات، الرفع من مستوى التنافسية في القطاع الصناعي، والتحكم في واردات الجزائر من المواد الغذائية وبالتالي تقليص حجم فاتورة الواردات الغذائية[81].

ثانيا. إجراءات ومفاوضات الانضمام للمنظمة:

1- **إجراءات الانضمام:**

لقد تم تقديم طلب انضمام الجزائر رسميا إلى الجات (G.A.T.T) في 1987/06/03، وفي 1987/06/17 تم تشكيل مجموعة العمل (**group de travail**)، ولما كانت هناك صعوبات اقتصادية ومالية أدّت إلى مشاكل اجتماعية، وصدور دستور 1989 ثم المشاكل السياسية مع بداية التسعينات لم ينجح ذلك المسعى، وفي سنة 1995 طلبت الجزائر من المنظمة (O.M.C) أن تأخذ طلبها بعين الاعتبار وأن يحول الفوج المتكفّل بالانضمام من الجات إلى (O.M.C)[82]. وقد قامت الجزائر بتقديم مذكرة السياسة التجارية (**Aide-mémoire**)، وهي مذكرة شاملة ومفصلة حول النظام الاقتصادي والتجاري في الجزائر، وكان ذلك في 1996/06/11.

2- **مفاوضات الجزائر للانضمام:** ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى:1996-1998:

تميزت هذه الفترة بتلقي الجزائر لسلسة من الأسئلة المطروحة من البلدان المشكلة لفريق العمل والموكلة له مهمة دراسة طلب الجزائر للانضمام، حيث بلغ عدد الأسئلة المطروحة نحو 500 سؤال.[83] وفي 23 أفريل 1998 اجتمع رسميا ولأول مرة الفوج المكلف بانضمام الجزائر للمنظمة مع الوفد الجزائري في جينيف (**Genève**) لدراسة المذكرة والردود على الأسئلة، وبعد هذا الاجتماع وجه من جديد 120 سؤالا، ثم ظهرت صعوبات اقتصادية ومالية سنة 1998 مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى تأجيل المفاوضات إلى غاية 2001.

المرحلة الثانية: 2001- 2002:

تقرر استئناف المفاوضات حيث وضع في جويلية 2001 هيكل لتسيير وتفعيل ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة، وفي شهر فيفري 2002 قدمت الجزائر لأول مرة عروضا أولية فيما يخص السلع الصناعية والتجارية والخدمات، ثم عقد اجتماع مرة ثانية مع فوج العمل، وبعد الاجتماع تلقت الجزائر سلسلة من 353 سؤال

---

[81] كمال رزيق، مسدور فارس، انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، 20-21 ماي 2002.

[82] نور الدين بوكروح: النظام التجاري المتعدد الأطراف وملف انضمام الجزائر إلى (OMC)، مجلة الفكر البرلماني، العدد 4، أكتوبر 2003، ص 138.

[83] نور الدين بوكروح: مرجع سابق، ص139.

تتمحور حول دراسة المنظومة القانونية الخاصة بالبلد في كل الميادين، وفي شهر أفريل 2002 قدمت الجزائر وثائق استكمالية خاصة بالهيكل الجديد للتعريفة الجمركية، ووثائق أخرى حول مطابقة التشريعات القانونية الجزائرية مع أحكام المنظمة[84].

المرحلة الثالثة: ما بعد 2002

شهدت المفاوضات في هذه الفترة تقدما ملحوظا، حيث تميزت بانتهاء مرحلة توجيه الأسئلة في جوان 2002، وانتهت المفاوضات المتعددة الأطراف، وانتقلت الجزائر إلى مرحلة المفاوضات البينية (الثنائية) والتي تخص التجارة في السلع الزراعية والصناعية وكذا الخدمات وتحرير الأسعار.

إلا أنه ورغم مساعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتنازلات التي قدمتها منذ سنة 1996 تاريخ تقديمها ملف الانضمام، لم تفتح هذه الأخيرة الأبواب لها رغم انضمام العديد من الدول التي باشرت المفاوضات بعد الجزائر ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب يمكن حصرها فيما يلي:

ثالثا: أسباب تأخر الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

تعددت الأسباب التي حالت دون انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والتي يمكن تلخيصها في ثلاث مجموعات رئيسية كما يلي:

1- أسباب متعلقة بمصداقية الملف الجزائري: تتمثل في غياب استراتيجية واضحة، وارتكاز الجزائر على نفس النمط من المفاوضات التي جرت مع الاتحاد الأوروبي على الرغم من الرهانات والمعطيات المختلفة بالإضافة إلى :

- عدم تفويض المفاوض الجزائري صلاحيات كبيرة، وتضييق مساحات التفاوض وهوامش الحركة لديه، وتبني النظرة المعتمدة على تغليب السياسة على الخبرة، وهو ما يحول التفاوض إلى عمل سياسي أكثر منه اقتصادي.
- عدم تحديد أي رزنامة أو برنامج واضح، وعدم دقة المعطيات المقدمة خاصة منها الإحصائية، فتغيير الحكومات وتعاقب القوانين وتضارب المعطيات المقدمة من كل هيئة جزائرية أفقد الملف الجزائري مصداقيته.
- البطء المسجل في تجسيد الإصلاحات والتعهدات المقدمة، قلّل من وزن الملف الجزائري للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

2- أسباب متعلقة بشروط الانضمام الخاصة بالدول النامية: إن الدول التي لم تنظم بعد تدفع ثمنا باهضا لأن الانضمام في السابق كان أيسر وبشروط أسهل، حيث تشترط الدول الصناعية أن يكون مستوى الالتزامات للدول الطالبة للعضوية أعلى من تلك الالتزامات التي تعهدت بها الدول المؤسسة للمنظمة، راغبة في إبقاء سيطرتها على التجارة العالمية، وهو ما يزيد من صعوبات انضمام الجزائر، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على صفة

[84] نور الدين بوكروح، مرجع سابق الذكر، ص 139.

الدولة النامية أو الأقل نموا، حيث أصبحت هذه الصفة لاتمنح بسهولة حتى ولو كانت الدولة نامية فعلا كما حدث مع الصين والمملكة العربية السعودية.

3- أسباب متعلقة بطبيعة الاقتصاد الجزائري : وتتعلق أساسا بالأزمة السياسية والأمنية في الجزائر خاصة في فترة التسعينات أين عانت الجزائر من ظاهرة الإرهاب، والتي أدت إلى التغيير المستمر للحكومات والقوانين واختلاف المعطيات المقدمة إلى المنظمة، وكذلك عدم قدرتها على تحديد خيارات اقتصادية دقيقة، بالإضافة إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية، والأسعار الداخلية للغاز، قضية المؤسسات التجارية التابعة للدولة وحماية حقوق الملكية الفكرية، إعادة النظر في بعض الضرائب المفروضة على عمليات الاستيراد واحتكار الدولة لقطاع الخدمات.

لهذه الأسباب وغيرها ورغم المجهودات التي بذلتها ومازالت تبذلها الجزائر لظفر بالعضوية في المنظمة العالمية للتجارة، إلا أنه من الواضح أن الخطوات التي قامت بها لم ترق بعد إلى مستوى المعايير الدولية المقدمة، والتي مكّنت من انضمام العديد من الدول والتي منها من باشر المفاوضات بعد الجزائر.

من خلال العرض السابق نستطيع القول بأن عملية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة لم تعد محل نقاش باعتبار أن كل البلدان غير الأعضاء تسعى جاهدة للحصول على العضوية، ولكن المشكلة القائمة تكمن في كيفية تعظيم الاستفادة من عملية الانضمام وتفادي مختلف الآثار السلبية.

المطلب الثاني: الانفتاح التجاري في إطار الإتفاقيات الإقليمية و الدولية

في وقت لم يعد فيه مرحب بالاقتصاديات القزمة، تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال توقيعها على العديد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية، كما سنوضح ذلك من خلال هذا المطلب.

أولا: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى AFTA

قامت الجزائر بالمصادقة على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في أوت 2004 ودخلت هذه المنطقة حيز التنفيذ في جانفي 2005، وقد أعلن رئيس الجمهورية في قمة الرياض 2007 عن انضمام الجزائر رسميا لهذه المنطقة ، وتم إرسال ملف الانضمام في ديسمبر 2008 إلى الجامعة العربية. و انطلقت الجزائر في تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في جانفي 2009.

و بالنسبة للجزائر التي انضمت مؤخرا إلى منطقة التجارة الحرة لم تتعد وارداتها من بلدان منطقة التجارة العربية الحرة خلال سنة 2014، 4 بالمائة، في حين لم تتعدى نسبة صادراتها 2 بالمائة خلال نفس السنة. هذه الأرقام تبين بوضوح مدى هشاشة هذه المنطقة، وكذلك مدى الاهتمام العربي المشترك لتنمية التبادلات والتكتل لمواجهة أي طارئ قد يحدث من الدول الصناعية الكبرى. ويأتي الكشف عن هذه النسبة، في وقت تتواصل

المفاوضات الخاصة بالقائمة السلبية ل 1260 منتوج تريد الجزائر الحد من استيرادها من البلدان الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

هذه القائمة قدمت للجنة التنفيذية والمكلفة بالمتابعة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية منذ حوالي خمس سنوات "تم إعدادها وفقا لأحكام المادة 15 من اتفاق انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى". وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية، في دورته ال 86 التي انعقدت في سبتمبر 2011 بالقاهرة، قد أجل إلى ديسمبر 2011 ثم إلى جوان 2012، دراسة هذه القائمة التي أعدتها الجزائر من جانب واحد. و قد قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بطلب تبرير وجاهة القائمة و الجزائر حاليا بصدد تقديم الحجج الضرورية لكل منتوج منها". وكانت غرفة التجارة والصناعة الجزائرية قد أعدت بالتشاور مع متعاملين اقتصاديين، قائمة منتجات مصنوعة محليا ينبغي حمايتها، وافق عليها رئيس الحكومة.

ثانيا. إتحاد المغرب العربي (UMA)

أعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي في 1989/2/17 بمدينة مراكش من قبل خمس دول هي: المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا. يهدف الاتحاد المغاربي إلى فتح الحدود بين الدول الخمسة لمنح حرية التنقل الكاملة للأفراد والسلع، والتنسيق الأمني، ونهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين، والعمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

وتعتبر تنمية التجارة المغاربية البينية من الأهداف الأساسية التى سعى إلى تحقيقها اتحاد دول المغرب العربي منذ تأسيسه عام 1989، حيث تم رسم "استراتيجية للتنمية المشتركة" ترمى أولا إلى إقامة منطقة للتبادل الحر بين الأقطار المغاربية ثم إلى وحدة جمركية، وصولا إلى سوق مغاربية مشتركة.

كما تم ضمن إطار هذه الإستراتيجية، اعتماد اتفاقيات ترمى إلى توزيع النظام التجاري بين دول الاتحاد منها الاتفاقية التجارية والتعريفية، واتفاقية تبادل المنتجات الزراعية، واتفاقية النقل البرى للأفراد والبضائع، واتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية الذي حدد رأس ماله بنحو 500 مليون دولار، وذلك بهدف تنمية التجارة البينية، وتشجيع استقطاب وانسياب رؤوس الأموال في المنطقة المغاربية.

ورغم هذا الإطار القانوني والمؤسساتي، فإن آخر الإحصائيات تشير إلى أن المبادلات التجارية المغاربية سواء على الصعيد الثنائي مع الأسواق الخارجية أو على مستوى التجارة البينية المغاربية مازالت ضعيفة جدا، ولم تتجاوز بعد نسبة 4 بالمائة من الحجم الإجمالي لمبادلات دول المغرب العربي مع باقي دول العالم. وفى المقابل لم تتجاوز حصة المنطقة المغاربية من الاستثمارات العالمية نسبة 2 بالمائة من إجمالي الاستثمارات في العالم، وذلك على الرغم من أهمية الموارد الطبيعية الكبيرة لهذه المنطقة التي تحتوى على 2.5 بالمائة من الاحتياطي العالمي للنفط

و4 بالمائة من احتياطي الغاز الطبيعي، وأكثر من 50 بالمائة من احتياطي الفوسفات، بالإضافة إلى الإمكانات الزراعية الكبيرة، والسوق الاستهلاكية الهائلة التي تقدر بنحو 80 مليون مستهلك.

وبالنسبة للجزائر التي تعتبر عضو في الاتحاد المغاربي لم تتعدى وارداتها من دول الاتحاد 1.5% حسب إحصائيات 2014 في حين كانت صادراتها خلال نفس السنة إلى دول الاتحاد في حدود 5 %، وهذا التدهور في التجارة المغاربية البينية إنما يعود إلى التشابه بين الهياكل الاقتصادية لدول الاتحاد.

ثالثا. الإتحاد الإفريقي

أدركت الدول الإفريقية أهمية مشروعات التكامل الاقتصادي، فأنشات عددا من التجمعات الاقتصادية الإقليمية. لكن الأوضاع الاقتصادية للقارة لم تشهد تحقيق النقلة الاقتصادية المطلوبة، فقد شهد العقد الثامن من القرن العشرين ظروفا سياسية واقتصادية غير مواتية، حيث تفاقمت مشكلات الديون الخارجية، وتسارع تدفق الموارد البشرية والمادية والمالية خارج القارة الإفريقية بشكل لم يسبق له مثيل، وتزايد نزيف العملات الصعبة نتيجة تراجع حجم الصادرات وتزايد حجم الواردات، بالإضافة إلى تدهور شروط التبادل التجاري.

ومع الإعلان عن تأسيس الاتحاد الأفريقي في سبتمبر 1999، أخذ الاتحاد على عاتقه تفعيل الاتفاقية المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية، كآلية رئيسة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالقارة، والتصدي بصورة أكثر فاعلية للتحديات التي تفرضها العولمة، رغم هذه الجهود لا تزال التجارة البينية الأفريقية في حدود 10% من إجمالي التجارة الخارجية لدول القارة، حسب ما تشير إليه آخر الإحصائيات وهي نسبة تقل كثيرا عن المستويات السائدة في العديد من التجارب الأخرى، إذ تصل هذه النسبة إلى حوالي 60% في أوروبا، و40% في أميركا الشمالية، و30% في دول جنوب شرق آسيا. وتتجه صادرات أفريقيا، بشكل عام، إلى شركائها التجاريين التقليديين في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، والتي تستوعب في المتوسط حوالي 57% من صادرات دول القارة.

وبالنسبة للجزائر التي تعتبر عضو في الاتحاد الإفريقي، لم تتعدى وارداتها من الدول الإفريقية 1% حسب إحصائيات 2014، ولم تتعدى صادراتها إلى نفس دول المنطقة وخلال نفس السنة 0.5%، ويعود السبب في تدهور التجارة الإفريقية البينية إلى التشابه الكبير بين الهياكل الاقتصادية لدول القارة من ناحية، واستمرار اعتمادها على الأسواق الخارجية لسد الطلب المحلي على السلع المصنعة من ناحية أخرى.

المطلب الثالث :الشراكة الاقتصادية الأورو– جزائرية.

من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق إلى مضمون اتفاق الشراكة الأورو– جزائرية، لنخلص في الأخير إلى تقييم هذا الاتفاق وتوضيح ما ينطوي عليه من إيجابيات ومن سلبيات بالنسبة للجزائر.

أولا. مضمون اتفاق الشراكة الأورو– جزائرية:

لقد شاركت الجزائر في مؤتمر برشلونة سنة 1995 ووقعت على إعلانه الخاص بالشراكة الأورو– متوسطية وبعد مفاوضات طويلة مع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوربي تم التوقيع على اتفاق الشراكة في بروكسل **(Bruxelles)** في 19 ديسمبر 2001، ثم في فلونسيا **(Valence)** بإسبانيا في 22 أفريل 2005، ثم صدر بخصوصه مرسوم رئاسي رقم 05-159 الصادر في 27 أفريل 2005، وقد دخل اتفاق الشراكة الأورو جزائرية حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005.

يشمل اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية المحاور الآتية[85]:

1– الحوار السياسي: وذلك في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ودعم المسار الديمقراطي بالجزائر والاستقرار والسلم (النصوص 3– 5).

2– حرية انتقال السلع: حيث يضع اتفاق الشراكة مدة زمنية انتقالية من 12 سنة لإقامة منطقة للتبادل الحر[86]، وعليه فإن الرسوم الجمركية والرسوم المطبقة على الواردات القادمة من بلدان الاتحاد سيتم تفكيكها تدريجيا لتصل إلى حالة الانعدام وفق (النصوص 6– 29).

3–التجارة في الخدمات: والتي جرى الاتفاق بشأنها وفق نصوص المنظمة العالمية للتجارة في الاتفاقيات العامة للخدمات (G.A.T.S)، ويشمل الاتفاق تأدية الخدمات الحدودية، الحضور التجاري، النقل والحضور الظرفي للأشخاص الطبيعيين وفق (النصوص 30– 37).

4– المدفوعات، رؤوس الأموال والمنافسة: ويشمل هذا البند على حرية حركة رؤوس الأموال الأجنبية في الجزائر، تطبيق الإجراءات المشتركة للمنافسة، الابتعاد التدريجي عن التمييز بين المتعاملين في مجال التموين والتجارة في السلع بين الأجانب (من الاتحاد) والجزائريين. حماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية، حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والتحرير التدريجي للصفقات العمومية وفق (النصوص 38– 46).

5–التعاون الاقتصادي: ويغطي ذلك المجالات الآتية: التعاون الجهوي، العلوم التقنية والتكنولوجية، البيئة الصناعة، تأهيل الهياكل الاقتصادية، حماية وترقية الاستثمارات، التقييس والمطابقة، تقارب التشريعات، الخدمات المالية، الفلاحة والصيد، النقل، الاتصالات، مؤسسات الإعلام، الطاقة والمناجم، السياحة والصناعة التقليدية

---

[85] عزة فؤاد نصر إسماعيل، أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة،2004– 2005، ص 64.

[86] في هذا المجال تم إنشاء لجنة تقنية للمتابعة والتقييم من طرف وزير التجارة في 23 أوت 2005 ويرأسها المدير العام للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI).

الجمارك، الإحصاء، حماية المستهلكين، وحوار حول السياسة الاقتصادية الكلية **(Macroéconomique)** ووسائل تطبيق هذه الإجراءات وفق (النصوص 47- 66).

6- التعاون الاجتماعي والثقافي:يهدف هذا إلى ترقية الحوار الثقافي وتعاون يشمل كل المجالات، تشجيع تبادل الشباب، الصحافة والسمعي البصري، حماية الإرث الثقافي، التكوين(النصوص 67- 78).

7-التعاون المالي: ويشمل على: تحديث الاقتصاد، ترقية الاستثمارات، تأهيل المنشآت، الإجراءات المصاحبة لعملية إقامة منطقة للتبادل الحر، وتشريعات للمنافسة وفق (النصوص 79- 81).

8-التعاون في مجال القضاء والشؤون الداخلية: ويرمي هذا إلى تعزيز مؤسسات الدولة، حرية انتقال الأفراد إعادة الإدماج والتعاون في المجال القضائي حول الوقاية من الجريمة المنظمة، مكافحة الإرهاب، مكافحة عملية تبييض الأموال، مناهضة العنصرية، ومكافحة الرشوة وفق (النصوص 82- 91).

9-الإجراءات المؤسساتية العامة والنهائية: ويرمي إلى إحداث مجلس للشراكة يشرف على فحص المشاكل الهامة المطروحة في إطار الاتفاق وكذا كل المواضيع ذات الاهتمام المشترك، وإنشاء لجنة الشراكة التي ستكلف بتسيير الاتفاق في حدود الكفاءات المخصصة أو المخولة لمجلس الشراكة وفق (النصوص 92- 110).

كما هو معروف وبموجب المادة (6) من الاتفاق، سيتم إقامة منطقة للتبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوربي في غضون أثنى عشر (12) سنة التي تلي تاريخ 1 سبتمبر 2005 (التطبيق الفعلي للاتفاق) طبقا للعنوان منه، وعليه يلتزم الجانبين بالتخفيض الجمركي المتوالي أو التخفيض الفوري، وذلك على السلع الصناعية وكذا المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة، فقد منحت الجزائر مهلة زمنية في حدود خمسة إلى عشرة سنوات حتى تتخلص من الرسوم الجمركية المفروضة على وارداتها القادمة من الاتحاد الأوربي، سواء كانت سلع مصنعة أو منتجات زراعية، وبالمقابل فإن الاتحاد الأوربي قد أعفى تقريبا كل وارداته القادمة من الجزائر من الرسوم الجمركية، وعليه هل يمكن في هذا الإطار أن تجد المنتجات الجزائرية مكانا لها في السوق الأوربية، أم أنها لن تقوى على المنافسة حتى في سوقها المحلي؟

ثانيا. تقييم اتفاق الشراكة الأورو- جزائرية.

إن تطبيق اتفاق الشراكة دخل حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005، وعليه لا نستطيع تقديم حوصلة دقيقة للآثار السلبية والإيجابية، لكن يمكن توضيحها من خلال البرامج والمساعدات المقدمة من طرف الاتحاد الأوربي للجزائر والتي تعتبر كإيجابيات يجب الاستفادة منها لتطوير الاقتصاد الوطني، كذلك نحاول تبيان الصعوبات والمعوقات التي تواجه الاقتصاد الجزائري للتماشي مع اتفاق الشراكة.

1- **إيجابيات الاتفاق**: ويمكن توضيحها في النقاط التالية[87]:

[87] الصادق بوشنافة، مرجع سبق ذكره، ص230.

أ- الاستفادة من المساعدات المالية حسب برنامج (PIN)[88] والذي قدر بمقدار 150 مليون أورو لسنوات 2002- 2004، والذي يعني بـ:

- تعزيز الحريات الفردية وحقوق الإنسان.
- تقوية المؤسسات الاقتصادية في إطار اقتصاد السوق.
- تنمية المواد البشرية، بما فيها دعم التعليم العالي.

أما بالنسبة للبرنامج الثاني (PIN) (2005- 2006) والذي يقدر الغلاف المالي له بـ106 مليون أورو ويشمل المجالات التالية:

- دعم الإصلاحات الاقتصادية وإدارة الاقتصاد.
- دعم الهياكل والمنشآت القاعدية (النقل والمياه).
- تثمين الموارد البشرية.
- دعم وتطوير القطاع الخاص في إطار برنامج (FEMIP)[89].

إضافة إلى المساعدات الخاصة للجمعيات والمنظمات غير الحكومية.

ب- الاستفادة من الإعفاءات الجمركية والمزايا المقدمة للصادرات الجزائرية خاصة السلع الصناعية ومنتجات الصيد البحري نظرا لأنها لا تتحمل أي رسم جمركي ابتداء من تاريخ نفاذ الاتفاقية.

ج- الاستفادة من الخبرات والتكنولوجية والمعارف العلمية التي يمنحها اتفاق الشراكة للجزائر.

د- الاستفادة من تدفق الاستثمار الأوربي نحو الجزائر في مختلف المجالات خاصة صناعة النفط والغاز وما يرتبط بها.

2- **سلبيات الاتفاق:**

ويمكن توضيحها في النقاط التالية:

أ- **انخفاض الموارد الجبائية:** نظرا لما ينص عليه الاتفاق فإن تفكيك الرسوم الجمركية يؤدي إلى تقلص الإيرادات الجمركية والتي قدرت بحوالي 02 مليار دولار سنويا[90]، وهو ما سيعرض السياسة الميزانية لخطر العجز الموازني وما سيلحق به من آثار على نسب التضخم إلى جانب التأثير على أسعار المنتجات.

ب- **التأثير على تنافسية المنتجات الجزائرية:** نظرا لعدم وجود استغلال أمثل للموارد المتوفرة وما يسببه من ضغط للتكاليف فإن الشراكة الأوربية ستؤدي إلى وجود منافسة حادة في السوق الجزائري لصالح المنتجات

[88] (PIN) : Programme Indicatif National (de l'Algérie).

[89] ('FEMIP) : la Facilite Euromed d'Investissement et de Partenariat.

[90] أحمد باشي، الآثار المختلفة لاتفاق الشراكة الأوربية الاقتصادية الجزائرية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، 2004، ص 26.

الأوربية، نظرا لتفوقها التكنولوجي وتحكمها في نفقات الإنتاج ووجود إنفاق كبير على البحث والتطوير، وهو غير متوفر لدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تعتمد على التقليد ورخس الاستغلال.

ج- **عدم القدرة على إنعاش وهيكلة القطاعات الإنتاجية في ظرف وجيز**: حتى تتمكن من مجابهة المنافسة الأجنبية، خاصة وأن الاتفاق دخل حيز التنفيذ وتم تخفيض الرسوم الجمركية، والمؤسسات الجزائرية غالبا مازالت تراوح مكانها وتتخبط في نفس المشكل الذي نعرفه منذ القديم، وهو عدم وجود عنصر بشري مؤهل، وكذا ضعف التكنولوجية المستخدمة وقدمها في بعض الأحيان إضافة إلى سوء التسيير وسوء استغلال الموارد المتاحة، وهو ما سيؤدي إلى غلق المؤسسات غير المجدية ومنه تفاقم مشكلة البطالة.

د-التأثير على الميزان التجاري: حيث أن التفكيك الجمركي يؤدي إلى زيادة تدفق السلع الأجنبية إلى السوق الوطني نظرا لضعف جودة المنتجات الوطنية ووجود متعاملين في التجارة الخارجية لا يهمهم إلا تحقيق مصالحهم الشخصية وتعظيم أرباحهم على حساب المنتوج الوطني والمؤسسات القائمة.

إضافة إلى ذلك فإن تبعية تموين الجهاز الإنتاجي بالمدخلات الضرورية يأتي من الاتحاد الأوربي، وعليه فإن كل زيادة في الإنتاج أو الاستثمار سوف تؤدي إلى زيادة الواردات، وفي المقابل تبقى الصادرات ثابتة وتعتمد على المحروقات فقط، ويبقى معها مصير الجزائريين مرهون بأسعار النفط في السوق العالمي.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الشراكة الأورو- متوسطية هي شراكة غير متكافئة بين الجانبين، تفتح من خلالها أسواق الضفة الجنوبية لمنتجات بلدان الضفة الشمالية ذات الاقتصاد الموحد (25 دولة) والعملة الموحدة والتقدم العلمي والتكنولوجي الذي لم تبلغه أي دولة في جنوب المتوسط، وتهدف هذه الشراكة إلى تعزيز الأمن في المنطقة ومحاربة الهجرة والسيطرة على الأسواق.

كما أن اتفاق الشراكة الأورو- جزائرية (كما رأيناه سابقا) يوضح جليا ذلك، حيث أن الصادرات الصناعية الجزائرية معفاة من الرسوم الجمركية لأنها لا تقوى على المنافسة في السوق الأوربي، وبالمقابل إعفائنا لسلعهم المصنعة من الرسوم الجمركية يعني فتح السوق لهم لدحر وتدمير الصناعة المحلية التي اعتادت على الحماية وهي الآن لا تقوى على المنافسة.

إلى أن المساعدات المالية المقدمة في البرنامجين (PIN1) و(PIN2) مقدرة بـ(150+ 106 مليون أورو) أي (256. M أورو) بينما ما تفقده الجزائر من عوائد جبائية نتيجة الرسوم الجمركية يقدر بـ(02مليار دولار) وهو فرق شاسع وخسارة كبيرة للاقتصاد الوطني كان بالإمكان استغلالها في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة للقضاء على البطالة.

بعد استعراضنا لمداخل الانفتاح التجاري سوف نحاول من خلال المبحث الموالي تسليط الضوء على الظروف الدافعة للانفتاح التجاري في الجزائر، ومن ثمّ التطرق إلى مراحل تطور هذه السياسة ثم نختم المبحث باستعراض أهم الأهداف المتوخاة من انتهاج هذه السياسة.

المبحث الثاني : دوافع وأهداف الانفتاح التجاري في الجزائر

سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى أهم الدوافع التي أدت إلى الانفتاح التجاري في الجزائر، ثم نتطرق بعد ذلك إلى تطور هذه الأخيرة من خلال عرض تطور سياسات التجارة الخارجية وكذلك سياسات الصرف الأجنبي، ثم نختم المبحث بالتطرق إلى أهم الأهداف المتوخاة منها.

المطلب الأول: دوافع الانفتاح التجاري في الجزائر

لقد بدأت التحولات الاقتصادية نحو الليبرالية في الجزائر قبل لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، من خلال إعادة الهيكلة الاقتصادية والمالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية، والإجراءات التي رافقتها كتشجيع القطاع الخاص الوطني والاستثمار الأجنبي وتحرير أسعار السلع الزراعية والتنازل عن أملاك الدولة والتي اعتبرت كلها بوادر التوجه نحو اقتصاد السوق[91].

بعد الأزمة النفطية الثانية والتي تراجع فيها سعر النفط الخام في سنة 1986، تدهورت عائدات الجزائر من المحروقات على اعتبار أنها ذات اقتصاد يعتمد على هذه السلعة فقط ولا يوجد تنوع سلعي للصادرات، فقد عجزت الجزائر عن تلبية احتياجاتها من السلع والخدمات الأساسية، إضافة إلى عدم قدرتها على تسديد ديونها الخارجية، وأصبح من الضروري اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لتقديم المساعدة المالية، بعدما ارتفعت خدمة الدين الخارجي إلى نحو78% وتدهور المستوى المعيشي للسكان، وأصبحت الندرة في السلع من سمات المجتمع.

ولذلك دخلت السلطات الجزائرية في مفاوضات مباشرة مع الصندوق **(FMI)** للحصول على قروض بغية التخفيف من حدة العجز في الميزان التجاري، وتم إبرام العقد **(Accord Stand-bay)** في 30ماي 1989 والذي كان ينص صراحة على تحرير التجارة الخارجية، ثم بعد ذلك تم توقيع اتفاق ثاني مع الصندوق سنة 1991 وأخيرا الاتفاق الثالث في أفريل 1994 والمدعم من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير **(BIRD)** يتضمن برنامج التصحيح الهيكلي والاستقرار الكلي للاقتصاد، والذي يعتبر نقطة البداية في التحرير الشامل للاقتصاد وللتجارة الخارجية، وهذا ماسوف نفصّل فيه من خلال مايلي.

أولا: الإصلاحات الهيكلية

تعرف الاصلاحات الهيكلية على أنها جملة من الإجراءات و الترتيبات التصحيحية الواجب إدخالها على الاقتصاديات التي تعاني من أزمات هيكلية حادة داخلية وخارجية على حد السواء، باقتراح من خبراء بهذا الشأن

[91] عبد القادر العلالي، استقلالية المؤسسات العمومية عبر الإصلاحات الاقتصادية، مجلة جامعة الجزائر، مارس 1994، ص 41.

مدعومة من قبل هيئات دولية مختصة (صندوق النقد الدولي و البنك العالمي)، بهدف القضاء أو التقليل من حدة تلك الأزمات وتحقيق نمو قابل للاستمرار.

إن برامج التعديل الهيكلي قسمت في البداية إلى مرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولى تتعلق بإجراءات للمدى القصير وتسمى بإجراءات التثبيت الهيكلي، أما الثانية فتتعلق بالمدى المتوسط و الطويل وتسمى بالإجراءات الهيكلية. لكن وبعد أن حققت هاتين المرحلتين نتائج محتشمة، سارعت المؤسسات المالية و النقدية الدولية لاقتراح مرحلة ثالثة تتضمن إجراء إصلاحات سياسية.

حيث أن المؤسسات النقدية و المالية ترى أن سبب المديونية المرتفعة للبلدان النامية هو الإنفاق المفرط في ميزانية هذه البلدان.

وقد أبرمت الحكومة الجزائرية أول اتفاقية للتثبيت الهيكلي في 30 ماي 1989 بقيمة 200 مليون دولار ثم 360 مليون دولار لتعويض انخفاض أسعار البترول لسنة 1988 ولارتفاع أسعار الحبوب المستوردة. وكان من أهم محاور الاتفاقية:

- تحرير سوق العمل وجعلها مرنة، بهدف الحفاظ على أجور منخفضة تسمح للشركات المتعددة الجنسيات باستغلال اليد العاملة الرخيصة وتخفيض التكاليف لمواجهة المنافسة في السوق العالمية.

" الاتفاقية الثانية عقدت بتاريخ 03 جوان 1991، والمعروفة باتفاقية " **stand by** " بقيمة 400 مليون دولار على أربعة أقساط كل قسط بـ 100 مليون دولار (جوان، سبتمبر، ديسمبر 1991 ومارس 1992)، وكان الاتفاق يهدف إلى:

- تحرير التجارة الخارجية؛
- إصلاح عمل النظام المالي واستقلال البنك المركزي عن الخزينة العامة؛
- تحرير واسع النطاق للأسعار؛
- إصلاح النظام الضريبي و الجمركي؛
- تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة،كذلك خوصصة المؤسسات العمومية التي لا تحقق مردودية.

بالرغم من الأهداف المسطرة إلا أن الجزائر عجزت عن توفير السيولة اللازمة، وذلك راجع لتقهقر أسعار البترول سنة 1993 والذي وصل إلى حوالي 14 دولار للبرميل. مما أدى إلى عقد الاتفاقية الثالثة في أول أفريل 1994

والتي سمُيت ببرنامج الاستقرار الاقتصادي بهدف إعادة الاستقرار الاقتصادي بعد الفوضى الاقتصادية الناتجة عن بداية تطبيق إجراءات الانتقال إلى اقتصاد السوق.[92]

و من بين البنود المشروطة للبرنامج نجد:

- إلغاء قائمة الواردات السالبة (الممنوع استيرادها)؛
- تحرير التجارة الخارجية الخاصة ب 10 سلع وتعد كبداية تحول اقتصادي؛
- إدخال قانون المنافسة الذي يؤسس حرية تحديد الأسعار وإلغاء إجبار المنتجين على التصريح بأسعار منتجاتهم بالإضافة إلى تعديل الأسعار برفعها ب 98 % خاصة بالسلع المدعّمة؛

بهدف تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسة الصناعية، عقدت الجزائر مع صندوق النقد الدولي اتفاقية برنامج التعديل الهيكلي –وهي الاتفاقية الرابعة مع الصندوق– في ماي 1995، ومن بين الأهداف المسطرة حسب الصندوق لهذا البرنامج نجد:

- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية؛
- وضع إطار تشريعي للخوصصة؛
- تنمية الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات وخلق مناصب شغل.

إن برامج التكييف الهيكلي تضمنت تدابير تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على سوق العمل، من غلق مؤسسات بأكملها وتصفيتها و تسريح عمالها، وكذلك ما ترتب عن بعض السياسات الإصلاحية كسياسة تخفيض قيمة النقد من انخفاض الواردات من المواد الأولية و السلع الوسيطة و الاستثمارية و بالتالي انخفاض حجم الاستثمار و تعطّل الآلة الإنتاجية و ما لذلك من أثار بالغة على حجم العمالة[93]:

– تسارع ارتفاع البطالة؛
– ضياع عدد كبير من مناصب الشغل؛
– انخفاض الأجر الحقيقي.[94]

---

[92] كمال بوصافي، حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة (1990 – 2002)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر 2006، العدد 14، ص137.

[93] عبد الخالق بوعتروس، الانعكاسات الاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي في الدول العربية–حالة الجزائر– الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي والمسألة الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 29– 30 ماي 2000، ص ص: 9–10.

[94] Saib Musette, Nacereddine Hamouda, Evaluation des effets du PAS sur le marché du travail en Algérie, les cahiers du CREAD (centre de recherche en économie appliquée pour le développement), Alger, N°46/47, 1998/1999, P 171.

وقد ثبت تجريبيا أن آثار برامج التصحيح الهيكلي تكون وخيمة في المدى المتوسط لما ينتج من تدهور للشغل (نتيجة منطقية لتخفيض النفقات العمومية)، حيث صرحت وزارة العمل في11 ماي 1998 أن عدد مناصب الشغل المفقودة قدر بحوالي 637188 منصب شغل[95]. دون أن ننسى المركبة الأصلية للبطالة المتمثلة في الطلب الإضافي الناجم عن النمو الديموغرافي حيث يجب أن ننتظر ما يقارب 200 إلى300 ألف طلب جديد كل سنة في سوق الشغل[96]. وعلى العموم يمكن تلخيص أهم آثار هذه الاصلاحات على سوق العمل في النقاط التالية:

-تراجع معروض العمل في الاقتصاد الجزائري خلال سنوات الاصلاحات الى حوالي 50 %، حيث نجد أن القطاع العام يمثل القطاع الأول بنسبة 78 % في توفير مناصب شغل، يليه القطاع الخاص بنسبة 17.8 % ثم القطاع الأجنبي بنسبة 4.2%؛

- حدوث تحول في هيكل وطبيعة مناصب العمل المعروضة، حيث بلغت نسبة الوظائف المؤقتة 74.5 % سنويا؛

- ارتفاع معدل البطالة وذلك راجع الى العدد الكبير للمنضمّين الجدد لقوة العمل، إضافة إلى الأعداد الكبيرة للتسريحات العمالية خلال الفترة.[97]

وللتخفيف من حدة هذه الآثار السلبية سارعت الدولة في تنفيذ برامج لانعاش الاقتصاد الجزائري وقد ساعدها في ذلك ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية.

ثانيا: برامج الانعاش الاقتصادي

أدى ارتفاع الجباية البترولية المرتبطة بارتفاع أسعار البترول إلى رخاء مالي، سمح بوضع برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة بين (2001 – 2004) والذي بفضله عرف الاقتصاد الوطني نموا مستقراً في المتوسط قدر بنحو (4.7 %) للفترة (2000 – 2004) ودعم هذا البرنامج ببرامج أخرى وكانت النتيجة زيادة هامة في فرص التشغيل باستحداث حوالي (720 ألف منصب شغل جديد منها 230 ألف منصب مؤقت).[98]

---

[95] IBID, P.P 163-169.

[96] Medjkoun Mohamed, Ajustement structurel emploi et chômage en Algérie, les cahiers du Créad, N°46/47, 1998-1999, P 165.

[97] بن بوزيان محمد وآخرون، قياس أثر الاصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف الجزائر على مشكلة البطالة و التشغيل، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر، جوان 2008، ص ص: 118-119.

[98] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من السنة 2004 ، الدورة العامة العادية 25 ديسمبر2004 ، ص 120.

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004):

خصصت الدولة غلاف مالي قدره 525 مليار دينار على مدى أربع سنوات (2001-2004) للتخفيف من الوضعية الاجتماعية المتردية الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية الكلية. وقد كان لهذا البرنامج أثراً ايجابياً على سوق العمل، مما أدى إلى تقليص معدلات البطالة كما يظهر في الجدول رقم (01).

الجدول رقم(2-1) : تطور نسب البطالة في الجزائر 2000 – 2004 (%)

السنة	2000	2001	2003	2004
نسبة البطالة	28.89	27.3	23.72	17.65

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، نشرة 2005، ص 11.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009):

يهدف هذا البرنامج إلى استكمال المشاريع التي انطلقت في البرنامج الأول، رصد له 4200 مليار دينار، وقد مكّن من استحداث مليوني منصب عمل بمختلف أنواعها لامتصاص العرض الزائد من قوة العمل في السوق. ذلك ما أدى إلى الانخفاض الملموس في معدلات البطالة كما يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2) : تطور نسب البطالة في الجزائر 2005 – 2008 (%)

السنة	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**
معدل البطالة	**15.30**	**12.30**	**13.80**	**11.30**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال هذا البرنامج تقلصت معدلات البطالة بعدما كانت 17.65% سنة 2004 لتصل إلى 12.30% سنة 2006 وذلك بخلق 626380 منصب دائم و 186850 منصب مؤقت، لتصل النسبة إلى 11.30% سنة 2008.

3- برنامج التنمية الخماسي 2010 – 2014

خصص لهذا البرنامج مبلغ 21214 مليار د.ج أي ما يعادل 286 مليار دولار ويشمل شقين اثنين:

أ- استكمال المشاريع الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة والطرق و المياه، بمبلغ 9700 مليار د.ج ؛

ب - انطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج:[99]

[99] برنامج التنمية الخماسي 2010 – 2015، بيان اجتماع مجلس الوزراء، الجزائر24 ماي 2010.

– ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية، والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض؛

– خصص للتنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2.000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية.

وقد كان لبرامج الانعاش الاقتصادي إنعكاسا إيجابيا على مستويات التشغيل، وهذا ما يشير إليه التراجع المستمر لمعدل البطالة طيلة الفترة (2000 – 2010)، لتشهد بعد ذلك استقرارا نسبيا خلال المرحلة الأخيرة وفي حدود معقولة بمعدل 10.6% في سنة 2014، والجدول الموالي يوضح تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2009- 2014:

الجدول رقم (2–3): تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2009– 2014%

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة البطالة	10.2	10	10.7	9.7	9.3	10.6

المصدر: استنادا إلى بيانات وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والديوان الوطني للإحصائيات

الشكل الموالي يوضح تطور معدلات البطالة خلال هذه الفترة:

الشكل رقم (2–1): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000–2014

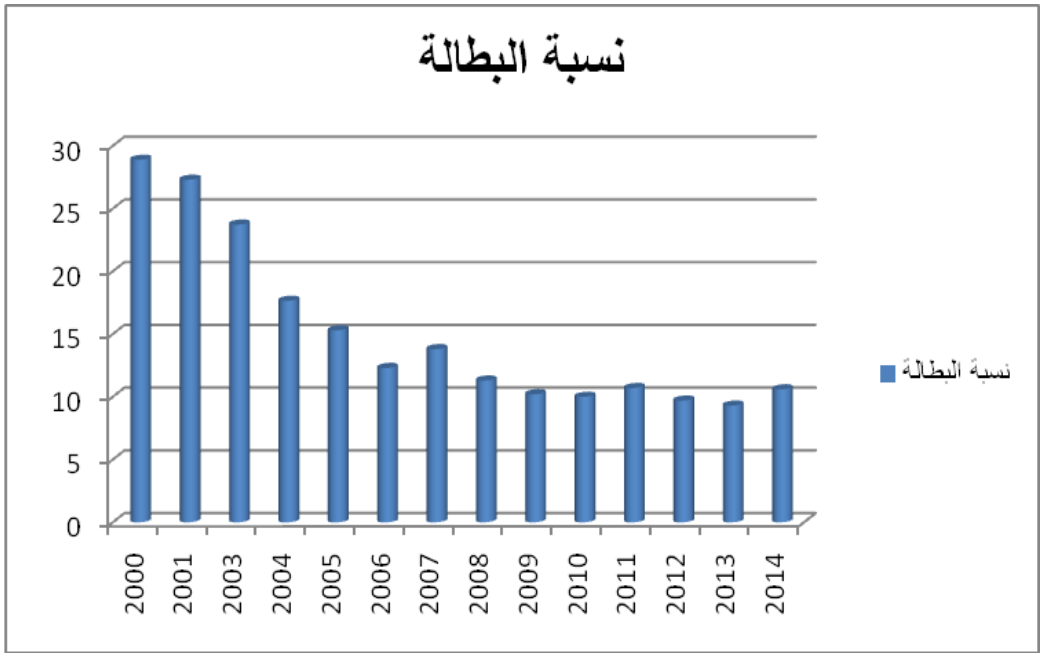

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات 2016.

من خلال المعطيات السابقة يتضح أن بوادر الانفتاح التجاري في الجزائر كانت في إطار الاصلاحات الهيكلية المتفق عليها مع المؤسسات المالية الدولية، وقد كان لهذه السياسة إنعكاسا سلبيا على مستويات التشغيل خلال سنواتها الأولى، وهذا ما يشير إليه الارتفاع المستمر في معدلات البطالة والتي عرفت أعلى مستوياتها في سنة 1999 بمعدل حوالي 29% ، إلا أنها عرفت تراجع مستمرا طيلة الفترة (2000 – 2010)، لتشهد بعد ذلك استقرارا نسبيا خلال المرحلة الأخيرة وفي حدود معقولة بمعدل 10.6% في سنة 2014، وهذا إنما يدل على الأثر الإيجابي لسياسة الانفتاح التجاري على التشغيل في المدى المتوسط والطويل.

المطلب الثاني: تطور سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى تطور كل من سياسات التجارة الخارجية وسياسات الصرف الأجنبي كما يلي:

أولا: تطور سياسات التجارة الخارجية

ابتداءا من سنة 1989 قامت السلطات بتنفيذ برنامج تدريجي لتحرير النظام التجاري، فقد ألغيت قيود الاستيراد المركزية وحل محلها نظام أكثر مرونة يقضي بتخصيص مبلغ محدد من النقد الأجنبي والائتمان لكل شركة لاستعماله حسب تقديرها الخاص، وأدخل قانون التمويل الإضافي في أوت 1992 نظاما يضم شركات الامتياز وشركات البيع بالجملة مما أسهم إلى حد ما في إلغاء إحتكارات الاستيراد، وأزيلت جميع القيود على تراخيص الاستيراد بالرغم من أن بعض الواردات ظلّت خاضعة للرقابة الإدارية بسبب القيود التجارية المحلية في حين ظلّت القيود على تجارة الخدمات ــ السياحة والمصروفات الصحية والتعليمية في الخارج ـ قائمة وفي سنة 1992 أدى تجدد الاختلالات المالية إلى قيام السلطات بتشديد القيود على النقد الأجنبي وتوسيع نطاق حظر الواردات.

وقد سعت الحكومة منذ أزمة النفط في سنة 1986 إلى غاية مارس 1992 إلى احتواء الواردات من خلال تطبيق القيود على التجارة والمدفوعات، فعلى ضوء هذه الاتفاقيات الموقعة مع صندوق (**FMI**) بدأت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، فبعد حدوث بعض الزيادات في الواردات عقب التحرير التجاري في سنة 1989 شددت الضوابط وقيود النقد مرة أخرى في سنة 1992 لكفالة خدمة الديون الخارجية ، فأحدث ترشيد الواردات أثرا سلبيا شديدا على قطاعي التصنيع والبناء وحرمها من المعدات والإمدادات اللازمة.

تضمن برنامج الاصلاح الاقتصادي 1994ــ1998 تدابير واسعة لتحرير التجارة ، وقد نفذت عملية إزالة القيود، التي بدأت في أفريل 1994 على مراحل، فقد ألغيت أولا القاعدة التي تقتضي بتمويل بعض الواردات الاستهلاكية بشكل مطلق بالنقد الأجنبي الخاص للمستورد، وتم تحرير الواردات من المعدات الصناعية والمهنية المستعملة.

وتقرر تطبيق تخفيضات جمركية بموجب اتفاق التجارة الحرة الذي أجرته الجزائر مع الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى إمكانية انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، وفي سنة 2009 بدأت الجزائر التي انضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 2008 بتطبيق الإعفاء الكامل على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل أمام السلع المستوردة وذات النشأ العربي، كما قامت الدول الأعضاء في المنطقة بالمثل بتنفيذ الإعفاءات الجمركية أمام الواردات من السلع الجزائرية المنشأ.

من خلال ماسبق نستنتج أن عملية تحرير التجارة الخارجية كانت تتم بطريقة تدريجية، حيث أن العملية بدأت برفع الحواجز غير التعريفية مع مطلع سنة[100] 1994، باستثناء قائمة واحدة للسلع المستوردة، بغية السماح للمنتج الوطني بالتأقلم مع ظروف المنافسة الخارجية، لكن مع مطلع سنة 1995 فإن عملية التحرير شملت كل الواردات.

وفيما يتعلق بالحواجز الجمركية، فإنها بدأت في الانخفاض بداية من سنة 1992، حيث خفضت التعريفة الجمركية من الحد الأقصى لها والمقدر بـ120% إلى 60%، وفي ظل المفاوضات الجارية مع المؤسسات المالية الدولية تم الاتفاق على تخفيض المعدل الأقصى للتعريفة إلى 50% سنة 1996، ليصل إلى 45% سنة 1997، ثم 40% سنة 1998.

وفي سنة 1997، بلغ معدل الحماية الاسمي 24.3%، والمعدل المتوسط المرجح نسبة 18%، وبقي معدل التعريفة 40% مرشحا للانخفاض خاصة في إطار المفاوضات الخاصة بالانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

ثانيا: تطور سياسات الصرف الأجنبي

قامت السلطات الجزائرية باعتماد نظام لصرف الدينار يرتكز على محورين هامين هما:

1- نظام الصرف الرسمي:

وهو المحدد رسميا من طرف إدارة البنك المركزي، وبموجب قانون المالية التكميلي لسنة 1990 والخاص بعمليات تمويل التجارة الخارجية للمؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة في مجال استيراد المواد الموجهة لتلبية الحاجات الأساسية للسكان، أو الموجهة لضمان تموين الجهاز الإنتاجي الوطني.

2- سعر الصرف الموازي

وهو متعلق بتسيير العملة الصعبة الحرة المخصصة لتمويل الواردات بدون دفع (Les importations sans paiement) أي استعمال العملة المتواجدة في السوق الموازي والتي تمثل المصدر الوحيد لتمويل مثل هذه العمليات.

[100] Nachida M Bouzidi: 5 essais sur l'ouverture de l'économie algérienne, ed- Enag alger,1998, p15.

هذا وتتبع الجزائر حاليا نظام التعويم المدار أو الموجه، بموجب هذا النظام الذي له مرونة أكبر في تحديد سعر صرف، حيث تحدد السلطة النقدية قيمة العملة المحلية مقابل سلة من العملات الرئيسية ويتدخل البنك المركزي في تحديد السقوف لأسعار الشراء والبيع.

وبدوره عرف سعر صرف الدينار الجزائري عدة مراحل: ففي المرحلة 1990ـ1996 وهي امتداد للمرحلة 1987ـ1990 والتي تم فيها التخفيض التدريجي لقيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي إلى غاية سنة 1991 ثم التخفيض الكبير لقيمة العملة إلى غاية سنة 1994 حيث انتقل سعر صرف الدينار الجزائري من 4.9 دج للدولار الأمريكي في نهاية سنة 1987 إلى 17.7 دج للدولار في مارس 1991 حيث بلغ تخفيض القيمة الفعلية للعملة بنسبة تزيد عن 60 %بين سنتي 1988 و1991، حيث بلغ سعر صرف الدينار الجزائري 18.7 دج للدولار بعد أن اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار.

وفي إطار إبرام الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في أفريل 1994 تم تخفيض قيمة العملة بنسبة 40.17% على ضوء هذا القرار الذي اتخذه مجلس النقد والقرض أصبح سعر صرف الدينار الجزائري 36 دج للدولار، ومرة أخرى في نهاية سبتمبر 1994 تم تخفيض قيمة الدينار الجزائري ثم جرى بعض التخفيض لقيمة الدينار في إطار سياسة مرنة لإدارة الصرف حتى منتصف سنة 1996 ليصبح سعر صرف الدينار 54.76 دج للدولار الأمريكي.

وفي الفترة 1996ـ2002 استمر سعر صرف الدينار في الارتفاع بمعدلات مستقرة مقارنة بالفترة السابقة مما جعله أكثر استقرار في الفترة 2000ـ2002، ومع بداية تراجع قيمة الدولار الأمريكي مقابل الأورو بدأت قيمة الدينار في التحسن مقابل الدولار خلال الفترة 2003ـ2008، حيث بلغ سعر صرف الدينار لمتوسط الفترة 64.58 دج للدولار ، وأثرت الأزمة المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي في 2008 على قيمة الدينار الجزائري، فأدى تحسن سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الأورو إلى تراجع قيمة العملات التي تتبع نظام التعويم المدار مقابل الدولار مثل الجزائر، حيث تراجعت قيمة الدينار مقابل الدولار بنسبة12.5 %و2.4 % في سنتي 2009 و2010 على التوالي، هذا وقد شهد متوسط المعدل السنوي لسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي انخفاض بنسبة 2.36 % سنة 2013، حيث بلغ متوسط التبادل السنوي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بـ 79.3809 دينار للدولار الواحد سنة 2013 مقابل 77.5519 دينار للدولار الواحد سنة 2012.

كما عرف متوسط المعدل السنوي لصرف الدينار الجزائري مقابل اليورو انخفاض بنسبة 3.21% عام 2013 مقارنة مع عام 2012، حيث انتقل من 102.1627 دينار لليورو الواحد سنة 2012 إلى 105.4374 دينار لليورو الواحد سنة 2013 كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(2-2): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمركي واليورو 2001-2013

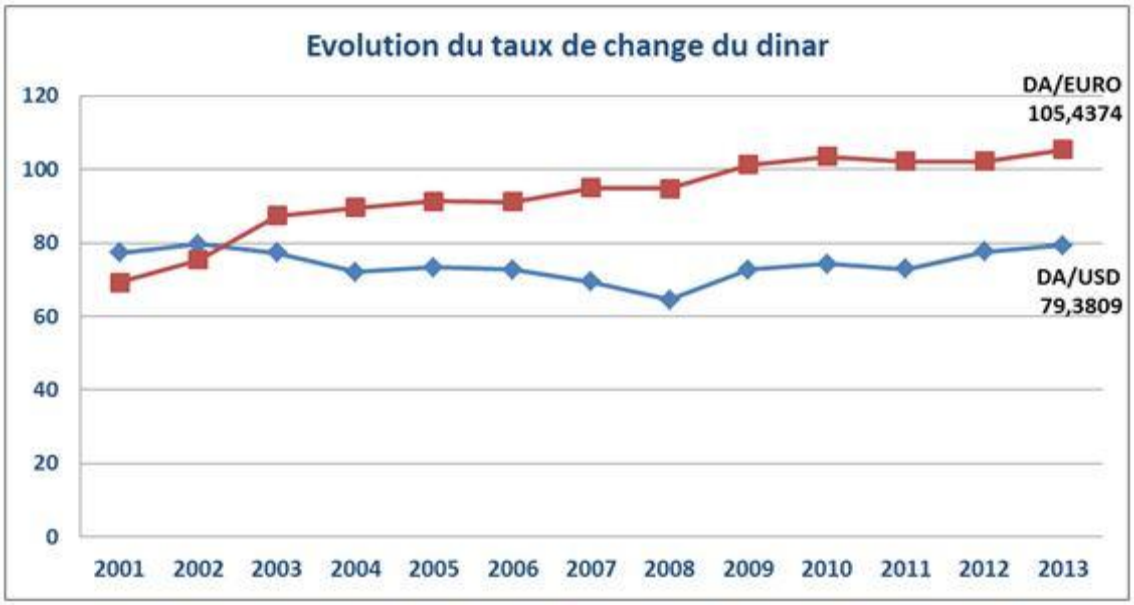

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS

المطلب الثالث : أهداف سياسة الانفتاح التجاري

إن عمليـة تحريـر التجـارة الخارجيـة كـان هـدفها الأساسـي هـو تـوفير المتاحـات اللازمـة للمؤسسـات الاقتصادية[101]، ومنه تحقيق اندماج تدريجي لمتطلبات الأعوان الاقتصاديين في تحقيق صفقاتهم بالخارج.

كمـا أن تحريـر الـواردات كـان يهـدف إلى تـوفير المـدخلات والتجهيـزات الضـرورية لضـمان سـيرورة الجهـاز الإنتاجي[102]. وبصفة عامة فإن السياسة التجارية المعتمدة وفق برنامج التصحيح الهيكلي ترتكز على تخفيض درجة الحماية للاقتصاد الوطني وتوسيع قطاع الصادرات عن طريق ترشيد نظام الرسوم الجمركية وتبسيط إجراءات الدفع بالخارج، ومن جهة أخرى تدعيم قطاع الصادرات خارج المحروقات، وهو ما يتجلى من خلال عملية تخفيض العملة الوطنية.

وتتضح الأهداف الحقيقية لعملية تحرير التجارة الخارجية فيما يلي:

أولا: في مجال الاستثمار الأجنبي: ونجد ثلاثة أهداف:[103]

- إحداث هيئة إدارية أكثر مرونة خاصة بتسيير حركة رؤوس الأموال.
- تشجيع الاستثمارات الضرورية ووضع حد للإجراءات المضادة لعملية الترشيد الاقتصادي.
- وضع تشريعات خاصة بالتحكيم الدولي والفصل في القضايا المتعلقة بالاستثمار الأجنبي.

ثانيا: في مجال تنظيم التجارة الخارجية ونجد ما يلي[104]:

- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية وإزالة العوائق الإدارية والتدخل المباشر للدولة.
- البحث عن الفعالية الاقتصادية والمردودية المالية بالنسبة لعمليات التجارة الخارجية، بتحمل الأعوان الاقتصاديون لمسؤولياتهم كاملة.
- ضمان تموين منتظم للجهاز الإنتاجي بكل مستلزمات الإنتاج (مواد أولية، قطع غيار، تجهيزات...إلخ) وهو ما يتطلب تدفق أكبر للواردات.
- ترشيد عمليات استعمال العملة الصعبة من الموارد عن طريق تخطي عقبة التسيير الإداري السابق الذي لم يجدي نفعا في السابق.
- توسيع عمليات السوق الحر خاصة في مجال الأسعار ليكون هناك تقارب بين السعر الداخلي والسعر في السوق الدولي، وهو ما يتطلب استعمال نظام صرف ملائم، وعمليات جارية بعملات قابلة للتحويل.

---

[101] Med E. BENISSAD: L'Ajustement structurel, objectifs et expériences, ALIM- ed, Alger 1994, p49.

[102] NACHIDA M. BOUZIDI : la Transition vers l'Economie de Marché- le cas commerce extérieur, Revue de I.S.E, N°4, 1992, p66.

[103] RABAH- BETTAHER : le Partenariat et la Relance des Investissements, ed- BETTAHER, Alger 1992 , p/p 50.51.

[104] الصادق بوشنافة، مرجع سبق ذكره، ص201.

- إضافة طابع المنافسة في السوق المحلي، لتحسين مستوى الأداء والجودة للمنتجات المحلية في السوق الدولي.

ومن خلال هذه الأهداف المرجوة من سياسة الانفتاح التجاري يتضح بأنه مشروع طويل الأمد وخيار لا رجعة فيه، الهدف منه اللحاق بركب الدول التي سبقتنا في هذا المجال والتماشي مع النمط الجديد للعولمة والتخصص والتقسيم الدولي الجديد للعمل.

المبحث الثالث: تقييم انفتاح الاقتصاد الجزائري على الخارج

بما أن تحرير التجارة الخارجية الجزائرية بدأ فعليا سنة 1994، بتطبيق برنامج صندوق النقد الدولي، سنحاول من خلال هذا المبحث اعتماد سنة 94 كسنة أساس في المقارنة بالنسبة لتحليل وضعية الميزان التجاري وكذا كل من التوزيع السلعي والجغرافي للصادرات والواردات، ثم نقوم بقياس وتحليل تطور أهم مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر.

المطلب الأول: تحليل وضعية الميزان التجاري:

بالنظر إلى الملحق الإحصائي رقم (2)، نلاحظ أن الميزان التجاري قد عرف عجزا في سنتي 94 و95 وهو تاريخ بداية تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي للاستقرار الكلي والذي مدته سنتين والذي كان الهدف منه استعادة التوازن لميزان المدفوعات، حيث بلغ العجز سنة 94 قيمة 1025 مليون دولار أي بمعدل 89.05% ليخفض هذا العجز في السنة الموالية 95 ليبلغ قيمة 299 مليون دولار أمريكي بمعدل تغطية 97.22%.

ويرجع سبب العجز إلى ارتفاع حصة الواردات من المواد الأولية وسلع التجهيز الصناعي، نتيجة الانفتاح الاقتصادي وتخفيض الرسوم الجمركية، وهو ما دفع بوجود مؤسسات الاستيراد والتصدير التابعة للخواص إلى تكثيف العمليات في مجال الاستيراد بهدف تعظيم الأرباح وبالمقابل لا يوجد نشاط للتصدير، وهو ما أدى لتراجع الاستثمار مقارنة بالتجارة، إضافة إلى عامل آخر يتمثل في تراجع أسعار النفط الخام في السوق الدولي، حيث قدرت نسبة التراجع في عائدات النفط الجزائرية بنحو 17%. إلا أنه بعد سنة 1996 عرف الميزان التجاري تحسنا، حيث بلغ رصيده سنة 96 قيمة 4.277مليار دولار أمريكي، وفي سنة 2000 بلغ 10.374 مليار دولار، وفي سنة 2003 قيمة الرصيد بلغت 10.828 مليار دولار، ولقد استمر في الارتفاع طيلة الفترة 2003 – 2012 ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولي بالدرجة الأولى، إضافة إلى تنظيم التجارة الخارجية وتدعيمها بقوانين وتشريعات جديدة في مجال عمليات الاستيراد والتصدير، وكذا تطوير نظام الجمارك وتحديثه للتحكم أكثر في عمليات التجارة الخارجية، إذا ما استثنينا سنة 2009 التي عرفت تراجع كبير في رصيد الميزان التجاري والذي تراجع إلى 5.9 مليار دولار، وذلك بسبب انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الجزائري، ثم عاود التراجع باستمرار خلال السنوات الأخيرة، حيث تراجع فائض الميزان

التجاري من 21.5 مليار دولار سنة 2012 إلى 9.946 مليار دولار سنة 2013 بانخفاض قدره48.51 % ثم تراجع إلى 4.626 مليار دولار سنة 2014 بانخفاض قدره 53.48 % بمعدل تغطية 108%[105] ، وهذا راجع إلى التدهور الكبير في أسعار البترول على المستوى الدولي وتراجع حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم(2-3): تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2005-2014

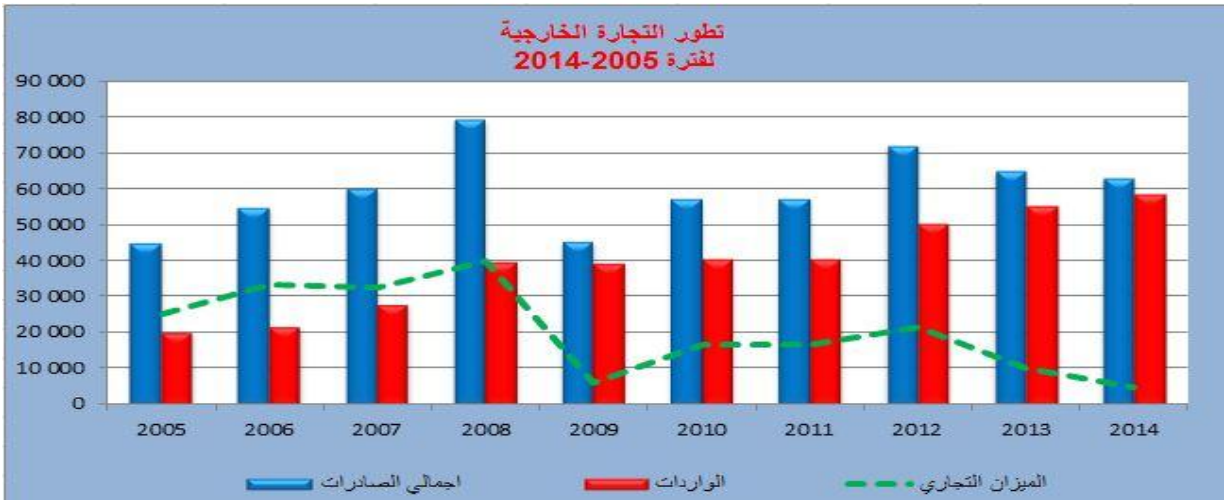

المصدر: المركز الوطني للإعلام الألي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

المطلب الثاني: التوزيع السلعي للصادرات والواردات

بما أن الجزائر لا تصدر سلعا مصنعة أو سلع زراعية بنسبة كبيرة، ويغلب عليها منتوج واحد في التصدير وهو النفط، بينما نجد في المقابل أنها تستورد بكميات كبيرة المواد الغذائية والمواد الخام والسلع النصف مصنعة وسلع التجهيز فإن دراسة اتجاه الصادرات والواردات يكون على النحو التالي:

أولا: بالنسبة للصادرات

يتضح من الملحق الإحصائي رقم (02) الخاص بالتوزيع السلعي للصادرات، سيطرة شبه كلية لقطاع المحروقات على مجمل الصادرات فنسبته تتراوح ما بين 93.11% سنة 1996 إلى 96.71% سنة 2013 و95.53 % سنة 2014، وهو ما يعني بأن الجزائر طيلة فترة تحرير التجارة الخارجية لم ترقى منتجاتها الصناعية على اختلافها إلى مستوى التصدير، بحيث نجد نسبتها من إجمالي الصادرات لا تتعدى 4.46% سنة 2014 .

وهو ما يدل على أن الاقتصاد الجزائري مازال يعتمد على عائدات النفط دون مساهمة غيره من القطاعات الإنتاجية لمختلف السلع في تمويل الاقتصاد، وهو ما من شأنه أن يعرض الاقتصاد الوطني لمخاطر عديدة في حالة تدهور أسعار النفط في السوق الدولي وهو ما نعيشه حاليا، وهنا يثور التساؤل حول جدوى الإصلاحات

[105] www.algérie- dz,com/ article 1802. html.

الاقتصادية المتبعة في الجزائر، وما هو مصير المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وعلى وجه الخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والشروع في تطبيق مختلف اتفاقياتها الإلزامية؟ وللتوضيح أكثر نورد الشكل البياني التالي:

الشكل رقم(2-4): التركيب السلعي لصادرات الجزائر خلال سنة 2013

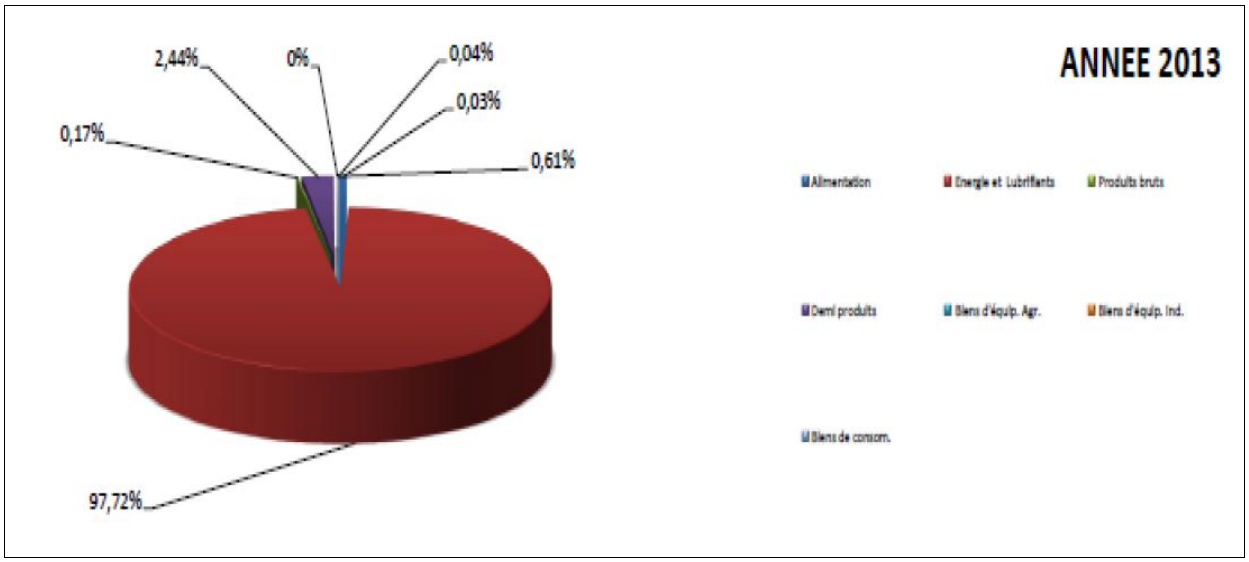

Source : Les Statistiques Du Commerce Extérieur De L'Algérie pour L'année 2013, Rapport Annuel du Centre National de L informatique et des Statistiques.

ثانيا: بالنسبة للواردات

من خلال الملحق الإحصائي رقم (03)، يتضح لنا أن هناك تطور مستمر في نسبة استيراد سلع التجهيز الصناعي والتي تتراوح ما بين 25.92% سنة 1994 ونسبة 33.18% سنة 1998 ونسبة 36.12% سنة 2003 ، لتعرف تراجعا طفيفا سنة 2014 بنسبة 32.4% ، وهو ما يدل على وجود نمو مخزون رأس المال ويأتي ذلك نتيجة اعتماد الدولة لقانون جديد للاستثمار فتح الباب واسعا أمام القطاع الخاص.

ونجد في المرتبة الثانية السلع الغذائية، حيث أن نسبتها بلغت 28.65% سنة 1994، ثم نسبة 26.94 سنة 1998، لتصل إلى 19.97% سنة 2003، لتعرف تراجعا طفيفا سنة 2014 بنسبة 18.87% ونلاحظ من خلال النسب ومنذ سنة 1994 أن واردات السلع الغذائية في تناقص مستمر، وهو راجع إلى تحسن الأوضاع الأمنية وعودة الفلاحين إلى القرى والأرياف، إضافة إلى تطبيق الدولة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحة (P.N.D.A) ومساهمة عامل المناخ الملائم لذلك، حيث سجل القطاع الفلاحي نموا سنة 2003 بنسبة 16.0%[106] .

وفي المرتبة الثالثة نجد المواد نصف المصنعة والتي سجلت نسبة 22.88% سنة 1994 ثم بدأت في التناقص لتصل سنة 1998 إلى نسبة 18.31% وفي سنة 2002 نسبة 19.95% لتنتقل إلى 21.84 %

[106] Perspectives Economiques en Algérie, OCDE, 2004.

سنة 2014، وهو يدل على النتائج السلبية التي ترتبت عن تحرير التجارة ودخول السلع الأجنبية المنافسة للسلع الوطنية وما صاحبه من غلق للمؤسسات الإنتاجية العامة والخاصة غير القادرة على المنافسة، وهو ما تؤكده كذلك واردات المواد الخام والتي في الغالب تدخل في الصناعة حيث تراجعت نسبتها على النحو التالي: سنة 1994 تقدر بـ6.29% وبلغت سنة 1998 نسبة 5.94% وفي سنة 2002 نسبة 4.61%، وفي سنة 2013 نسبة 3.35% و3.23%سنة 2014، بينما نجد في المرتبة الأخيرة كل من سلع التجهيز الفلاحي والطاقة والمحروقات فنسبها ضعيفة، ونحن في تقريرنا هذا نرجعها إلى وجود صناعة محلية تلبي احتياجات السوق الوطني من سلع التجهيز الفلاحي، كذلك هو الحال بالنسبة للطاقة والمحروقات.

الشكل رقم (2-5) : التركيب السلعي للواردات خلال سنة 2014

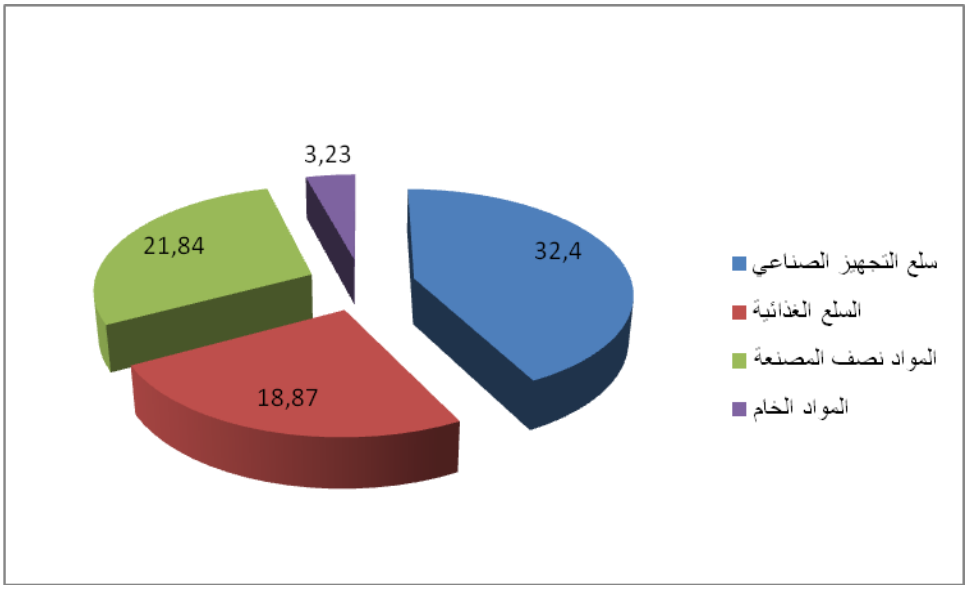

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات 2014.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات

للجزائر علاقات تجارية واقتصادية متنوعة خاصة بعد الانفتاح التجاري تمتد إلى أغلب بلدان العالم، وسيتم توضيح ذلك وفق البيانات العامة المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-4): تطور التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2013- 2014

المناطق الاقتصادية	الواردات (مليون دولار أمريكي)			الصادرات (مليون دولار أمريكي)		
	2013	2014	التطور%	2013	2014	التطور%
دول الاتحـــــاد الأوروبي	28724	29494	2.68	41277	40520	1.83-
دول منظمـــــة التعـاون والتنميـة الاقتصادية	6965	8443	21.22	12210	10482	14.15-
الـدول الأوروبيـة الأخرى	1213	886	26.96-	52	49	5.77-
دول أمريكـــــا الجنوبية	3466	3796	9.52	3211	3005	6.42-
آسيا	10623	12576	18.38	4697	4851	3.28
أوقيانوسيا	-	26	-	-	-	-
الدول العربية	2414	1958	18.89-	1958	721	9.54-
الدول المغاربية	1029	711	18.89-	2639	3248	23.08
الدول الإفريقية	594	440	25.93-	91	80	12.09-
المجموع	55028	58330	6.00	64974	62956	3.11-

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS

يتضح من خلال الجدول السابق أن معظم تجارتنا الخارجية لاتزال منحازة لشركائنا التقليدين، والواقع أن دول الاتحاد الأوروبي نالت النصيب الأكبر بـ 50.56 % من وارداتنا و 64.36% من صادراتنا.

أولا: بالنسبة للصادرات: وفقا للجدول رقم (2-4)، حيث نجد الصادرات الجزائرية تتوزع على مختلف المناطق الجغرافية عبر العالم على النحو التالي:

1.دول الاتحاد الأوربي:

وتمثل الشريك التجاري الأول للجزائر، وهي تحتل المرتبة الأولى بنسبة (64.36% سنة 2014)، وبالمقارنة مع سنة 2013 انخفضت الصادرات الجزائر إلى هذه البلدان بـ 757 مليار دولار أمريكي أي بنسبة 1.83% ، ونجد في مقدمة هذه الدول[107]:

- إسبانيا بنسبة 15%.- إيطاليا بنسبة 13.29%. – فرنسا بنسبة 10.71%.

وهو راجع إلى التقارب الجغرافي بين ضفتي المتوسط وإلى العلاقات الاقتصادية والتاريخية بين الجزائر والمجموعة الأوربية.

2–دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E):

تأتي في المرتبة الثانية حيث نجد أن نسبة صادرات الجزائر نحوها بلغت (16.65% سنة 2014)، مسجلة انخفاض بنسبة 14% ، حيث تراجعت قيمتها من 12.21 مليار دولار أمريكي سنة2013 إلى 10.48 مليار دولار أمريكي سنة 2014، كما نلاحظ أن صادرات الجزائر مع هذه المنطقة تتركز مع الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 7,45% ثم تليها تركيا بنسبة 4.61%[108].

3–المناطق الأخرى: إن مبادلات الجزائر مع المناطق الأخرى من العالم لا تزال تتسم بنسب منخفضة كما سيظهر فيما يلي:

- **البلدان الأوربية الأخرى:** نلاحظ من خلال الجدول تراجع الصادرات الجزائرية نحو هذه الدول من 52 مليون دولار أمريكي سنة 2013 إلى 49 مليون دولار أمريكي سنة 2014، أي بنسبة انخفاض تقدر بـ5.77% .
- **بلدان آسيا:** نلاحظ أن صادرات الجزائر نحو هذه الدول عرفت ارتفاعا طفيفا حيث انتقلت من 4.69 مليار دولار أمريكي سنة 2013 إلى 4.85 مليار دولار أمريكي سنة 2014 بنسبة ارتفاع تقدر بـ3.28% .
- **أمريكا الجنوبية:** عرفت الصادرات الجزائرية نحو هذه الدول تراجعا طفيفا من 3.21 مليار دولار أمريكي سنة 2013 إلى 3 مليار دولار أمريكي سنة 2014 بنسبة انخفاض تقدر بـ 6.42% .
- **بلدان المغرب العربي:** نلاحظ تحسن ملحوظ في الصادرات الجزائرية نحو دول المغرب العربي، حيث انتقلت من 2.64 مليار دولار أمريكي سنة 2013 إلى 3.25 مليار دولار أمريكي سنة 2014 بنسبة

[107] Missions Economique : Principaux indicateurs économiques et financiers de l'Algérie, Ambassade de France en Algérie, juin 2015.
[108] Missions Economiques : op.cit.

نمو قدرت بـ 23.08%، ومع ذلك فهي لم ترق إلى المستوى المطلوب بالنظر إلى وجود اتفاقية لإقامة تكتل اقتصادي مغاربي(U.M.A).

- **البلدان العربية:** عرفت الصادرات الجزائرية نحو الدول العربية تدهورا كبيرا خلال هذه الفترة من 1.95مليار دولار سنة 2013 إلى 0.72 مليار دولار سنة 2014، وهو ما يمثل أقل من نصف الصادرات المسجلة سنة 2013 نحو هذه الدول، بنسبة انخفاض 63.07%، رغم التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة العربية الكبرى AFTA إلا أن التجارة البينية العربية تبقى ضعيفة ودون المستوى.
- **باقي دول العالم:** وتبقى باقي الأقاليم وإفريقيا لا تستقبل الصادرات الجزائرية إلا بنسب ضعيفة جدا.

والشكلان المواليان يوضحان التوزيع الجغرافي وتطور الصادرات الجزائرية نحو مناطق العالم خلال الفترة 2013- 2014.

الشكل رقم (2–6): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية نحو مناطق العالم خلال سنة 2014.

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS

الشكل رقم (2-7): تطور الصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة 2013-2014

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول رقم(4)

ثانيا: بالنسبة للواردات

وفقا للجدول رقم (2-4) نجد أن الواردات الجزائرية تخطوا نفس خطوات الصادرات، حيث تتوزع جغرافيا على النحو التالي:

1- دول الاتحاد الأوربي:

وهي الشريك التجاري رقم واحد بالنسبة للواردات بنسبة (50.56% سنة 2014) مسجلة ارتفاع بنسبة 2.68% مقارنة بسنة 2013، حيث انتقلت من 28.72 مليار دولار خلال هذه السنة إلى 29.49 مليار دولار أمريكي سنة 2014 موزعة على النحو التالي[109]:

- فرنسا بنسبة 10.87%. - إيطاليا بنسبة 08.54%. - إسبانيا بنسبة 08.54% - ألمانيا 6.47 %.

2- دول آسيا:

وتأتي مجموعة الدول الآسيوية في المرتبة الثانية كمورد للجزائر، حيث بلغت قيمة الواردات منها (سنة 2013 مبلغ 10.62 مليار دولار)، وارتفعت إلى 12.57 مليار دولار سنة 2014، ونجد على رأس هذه الدول الصين[110] بمبلغ 8.197 مليار دولار، حيث تعتبر الصين ممون للجزائر خاصة في مجال السلع الإلكترونية والألبسة والأحذية وبعض التجهيزات الصناعية.

[109] Missions Economiques : op.cit.
[110] Missions Economiques : op.cit.

3- دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E):

تأتي هذه المجموعة في المرتبة الثالثة كممون للجزائر، وقد عرفت واردات الجزائر من هذه الدول تحسنا ملحوظا حيث ارتفعت من 6.96 مليار دولار أمريكي سنة 2013 إلى 8.44 مليار دولار أمريكي سنة 2014 مسجلة ارتفاعا بنسبة 21.22% ، كما نلاحظ أن واردات الجزائر من هذه المنطقة تأتي من الو.م.أ وتركيا بنسبة 4.9% ، و 3.64 % على التوالي.

4- باقي دول العالم:

- **باقي الدول الأوربية:** عرفت واردات الجزائر من هذه الدول تدهورا كبيرا بنسبة 26.96 % ، حيث انتقلت من 1.21مليار دولار أمريكي سنة 2013 إلى 0.88 مليار دولار سنة 2014.
- **دول أمريكا اللاتينية:** عرفت واردات الجزائر من هذه الدول تحسنا طفيفا حيث انتقلت من 3.46 مليار دولار سنة 2013 إلى 3.79 مليار دولار سنة 2014.
- **الدول المغاربية:** لا تزال واردات الجزائر من الدول المغاربية تعرف تراجعا مستمرا حيث انتقلت من 1.03 مليار دولار سنة 2013 إلى 0.71 مليار دولار سنة 2014، مسجلة نسبة انخفاض بـ18.89% وهذا راجع إلى تشابه البنية الإنتاجية في هذه الدول.
- **الدول العربية:** عرفت هي الأخرى تراجعا ملحوظا بنسبة 18.89% حيث انتقلت من 2.41 مليار دولار سنة 2013 إلى 1.96 مليار دولار سنة 2014. وللتوضيح أكثر نورد الشكلين التاليين:

الشكل رقم (2-8): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية نحو مناطق العالم خلال سنة 2014

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS

الشكل رقم(2-9): تطور الواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة 2013-2014

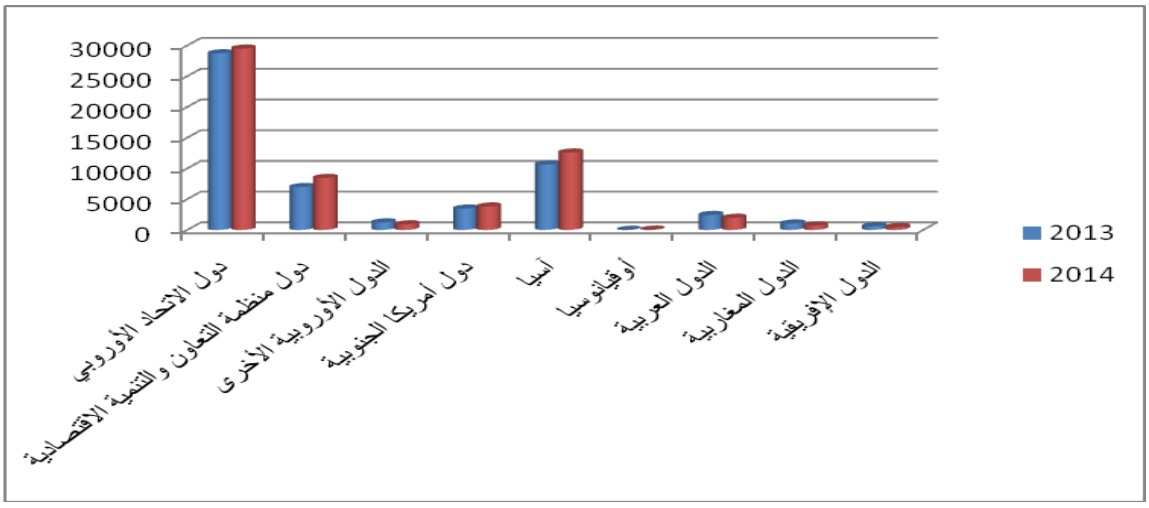

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول رقم(4)

من خلال البيانات الإحصائية السابقة والأشكال البيانية المجسدة لها يتضح لنا أن الجزائر تابعة شبه كليا للاتحاد الأوربي سواء في مجال الصادرات أو الواردات، وربما يرجع السبب في ذلك إلى العلاقات التاريخية الموجودة بين ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية، وكذا لقرب المسافة، حيث تعتبر مصاريف النقل محدد رئيسي لاتجاه المبادلات التجارية الدولية، وكذلك في نظرنا لعامل آخر وهو التوقيع على اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، والذي تم فعلا ودخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005،كما أشرنا سابقا في المبحث الأول من هذا الفصل.

والشكل الموالي يوضح التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية خلال سنة 2014:

الشكل رقم (2-10): التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية خلال سنة 2014

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS

المطلب الرابع: تحليل تطور مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر

يسمح قياس درجة الانفتاح التجاري في الجزائر بالوقوف عند المستوى الذي بلغته في تحرير تجارتها الخارجية وقد تم الاعتماد على أكثر من مؤشر للوقوف على درجة الانفتاح التجاري الذي شهده الاقتصاد الجزائري، ولكن قبل ذلك سوف نستعرض تطور أهم المتغيرات التي تستخدم في قياس درجة الانفتاح التجاري.

أولا: تطور الصادرات، الواردات والناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة 2000-2014

نورد فيما يلي تمثيل بياني للمتغيرات السابق ذكرها باستعمال القيم الجارية للدينار الجزائري، حيث تمثل X تطور قيمة الصادرات، M تطور قيمة الواردات وPIB تطور قيمة الناتج الداخلي الخام خلال فترة من الزمن ثم نقوم بتحليل طبيعة هذا التطور.

الشكل رقم (2-11): تطور الصادرات، الواردات والناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2014(مليون دينار)

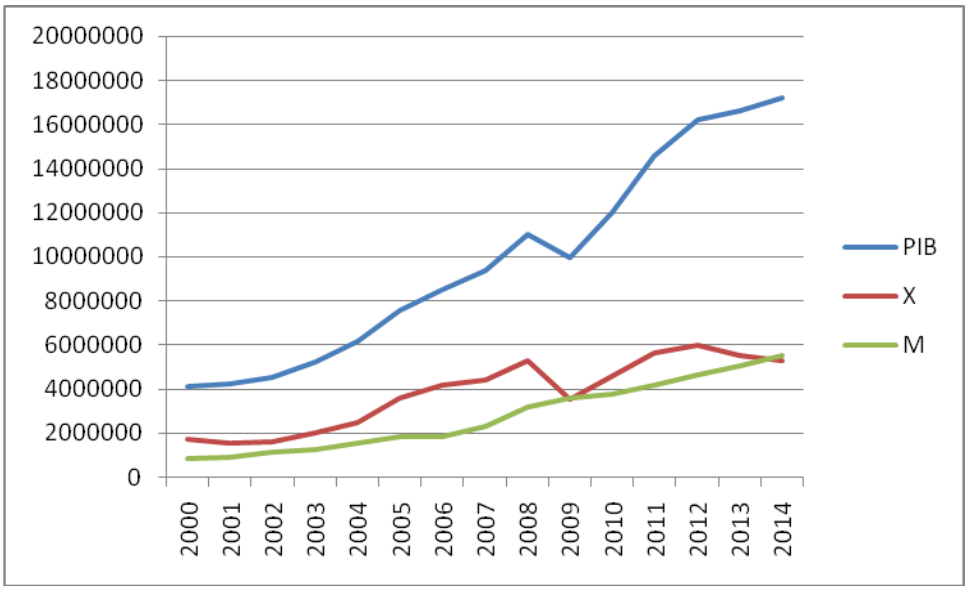

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات 2015 (الملحق رقم 1).

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن منحنيات المتغيرات الثلاث عرفت تصاعدا مستمرا على طول الفترة المدروسة، كما نلاحظ بأن منحنى الناتج الداخلي الخام أخذ شكلا مماثلا لمنحنى الصادرات التي هي بالأساس ترتبط بمبيعات النفط، وما يلفت الانتباه هو استمرار التصاعد في منحنى الواردات دون غيره من المتغيرات الأخرى سنة 2009، في حين سجل منحني كل من الناتج الداخلي الخام والصادرات هبوطا مفاجئا في القيمة الاسمية لهما خلال نفس السنة، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى تأثر عائدات الجزائر من النفط بالأزمة المالية العالمية 2008، ويمكن تفسير سلوك منحنى الواردات بلجوء السلطات العمومية إلى الاحتياطي النقدي في تغطية النقص الحاصل في مخصصات الاستيراد لسنة 2009، كما يؤكد ذلك على حدة الارتباط بين الناتج الداخلي الخام والصادرات.

ثانيا: قياس مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر

باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد نفطي، تشكل صادراته النفطية أكثر من 97% من إجمالي الصادرات، مما يعني أن لها تأثير على مؤشرات قياس الانفتاح التجاري خاصة مؤشر نسبة التجارة، لذا استخدمنا مؤشر1 نسبة التصدير من الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر2 نسبة الإستيراد من الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر3 نسبة التجارة1، الذي يحسب بنسبة مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي، أما المؤشر4 فيعبر عن نسبة التجارة 2 والتي تدرج فيها فقط الصادرات خارج قطاع المحروقات زائد الواردات من السلع والخدمات في حساب هذا المؤشر، كما استخدمنا مؤشر5 قيود التجارة ويحسب بمتوسط معدل الرسوم الجمركية على الواردات أما المؤشر6 فيمثل مؤشر قيود التجارة، ويحسب بنسبة الضرائب على التجارة الدولية إلى الإيرادات الجارية للحكومة والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2–5): تطور مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2014

مؤشرات الانفتاح	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المؤشر1%	42,069	36,689	35,504	38,248	40,053	47,205	48,810	47,068	47,973	35,371	38,44	38,788	36,892	33 ,218	30,529
المؤشر2 %	20,788	22,016	25,629	23,875	25,648	24,073	21,919	24,869	28,711	37,800	31,422	28,603	28,454	30,408	31,981
المؤشر3 %	62,858	58,706	61,143	62,124	65,701	71,278	70,730	71,938	76,684	71,324	69,866	67,392	65,346	63,626	62,510
المؤشر4 %	24.1	24.4	28.4	27	28.7	27.1	0.249	28	31.1	39	34.7	31.4	24.2	29	27
المؤشر5%	11.8	13.5	13.4	13.9	10.7	9.8	7.6	7.3	6.8	7	6	5.3	8.1	.....	....
المؤشر6%	5.5	7	8	7.4	6.3	4.7	3.2	3.6	3.2	4.6	3.9	3.8	.....	.....	.....

المصدر: – بالنسبة للمؤشر 1، 2، 3، 4، من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات 2015 (أنظر الملحق الإحصائي رقم 1).

- بالنسبة للمؤشر 5، 6، دريس رشيد، انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000- 2012، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 22 جانفي 2014، ص27.

لتوضيح تطور مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر أكثر نعرض الشكل التالي:

الشكل رقم (2-12): تطور أهم مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2014

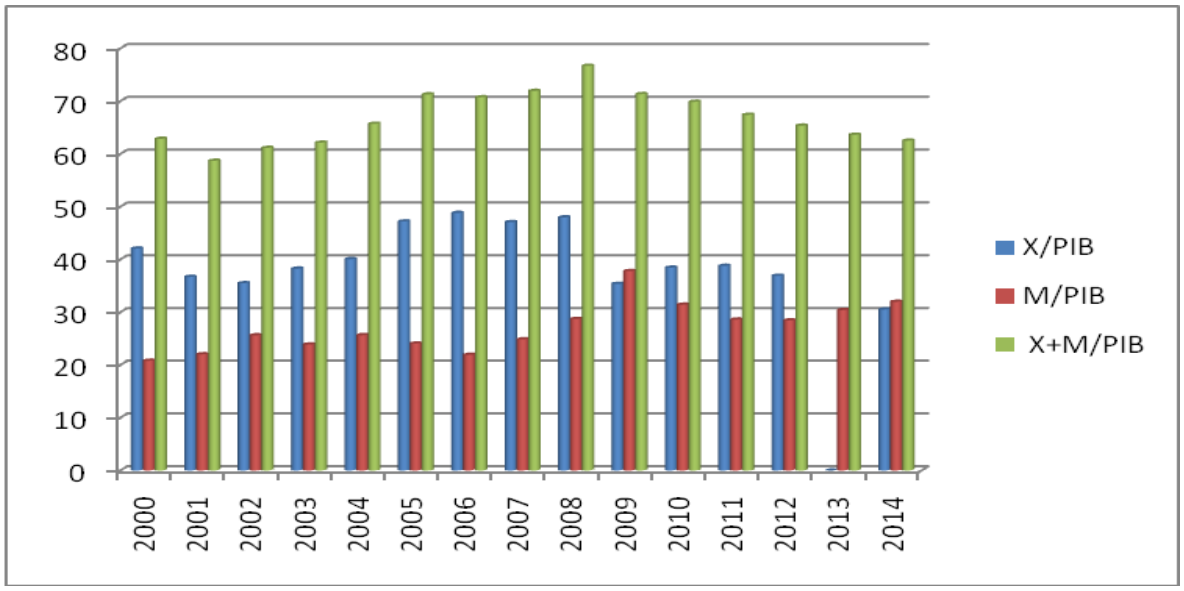

المصدر: من إعدد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-5) والشكل رقم (2-12) أن المؤشر1 $\left(\frac{X}{PIB}\right)$ عرف نموا متذبذبا طيلة فترة الدراسة، إلا أنه عرف انخفاضا ملحوظا انطلاقا من سنة 2010 ليسجل أدنى مستوى له في سنة 2014 بـ 30.529 % ، ولكن بالرغم من هذا الانخفاض فإنه وبالاعتماد على هذا المؤشر يمكن اعتبار الاقتصاد الجزائري منفتح تجاريا على اعتبار أن نسبة هذا المؤشر طيلة سنوات الفترة المدروسة كانت أكبر من 25% (العيسوي ابراهيم 1989)، أما بالنسبة للمؤشر2 $\left(\frac{M}{PIB}\right)$ عرف هو الآخر نموا متذبذبا إلا أنه عرف ارتفاعا ملحوظا انطلاقا من سنة 2010 ليسجل أعلى مستوى له خلال نفس السنة بـ 37.8%، واعتماد على هذا المؤشر كذلك يمكن اعتبار الاقتصاد الجزائري منفتح تجاريا لأن نسبته تجاوزت 20% (العيسوي إبراهيم 1989) طوال فترة الدراسة.

أما بالنسبة للمؤشر3 نسبة التجارة 1 $\left(\frac{X+M}{PIB}\right)$ خلال الفترة 2000 – 2014 كان أكبر من 45 % (العيسوي ابراهيم 1989)، وهو ما يعني كذلك أن الاقتصاد الجزائري منفتح تجاريا على الخارج، وقد استمر هذا المؤشر في الارتفاع طيلة فترة الدارسة، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع صادرات المحروقات خاصة بعد الارتفاع الكبير في أسعار النفط ابتداءا من سنة 2003 وإلى ارتفاع حجم الواردات خاصة في الفترة 2004 – 2008 حيث ازداد الميل المتوسط للواردات وتزامن مع دخول اتفاق الشراكة الأورومتوسطية حيز التنفيذ بالإضافة إلى

التقدم في مفاوضات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية. إلا أن هذا المؤشر عاد لينخفض خلال الفترة 2012-2014 التي تزامنت مع تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهو ما أدى إلى انخفاض صادرات المحروقات.

يتضح لنا من التحليل السابق وجود تأثير كبير لصادرات المحروقات على درجة الانفتاح التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسة، مما يعني أن الاقتصاد الجزائري منفتح انفتاحا تجاريا طبيعيا لامتلاكه ميزة تنافسية من حيث وفرة الموارد الطبيعية، فإذا استبعدنا صادرات المحروقات في حساب قيمة مؤشر نسبة التجارة، فإننا نلاحظ أن قيمة المؤشر4 (مؤشر نسبة التجارة 2) منخفضة جدا مقارنة بمؤشر نسبة التجارة1 وتقل عن 45% طيلة سنوات الفترة المدروسة، وهو ما يعني أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد منغلق بناءا على مؤشر نسبة التجارة 2 (استبعاد صادرات المحروقات)، إلى جانب أن واردات السلع والخدمات تؤثر بشكل كبير في قيمته مقارنة بحجم الصادرات خارج المحروقات التي لم تزد عن مليار دولار إلا ابتداءا من سنة 2006.

وبالنسبة للنوع الثاني من مؤشرات قياس الانفتاح التجاري في الجزائر، نلاحظ من نفس الجدول أن المؤشر5 (قيود التجارة1) بدأ في الانخفاض تدريجيا لتصل 5.3% من إجمالي الواردات في سنة 2011 نتيجة لاستمرار انخفاض الحدود القصوى للرسوم الجمركية على الواردات من 45% ابتداءا من جانفي 1997 ثم 40% في سنة 2001 ثم 30% في سنة 2003، كما تم خفض عدد معدلات التعريفة الجمركية من ستة درجات إلى أربعة درجات في سنة 1997 ثم ثلاثة في سنة 2003. وشهد المؤشر6 قيود التجارة2 في الفترة 2000- 2012 انخفاض تدريجي رغم ارتفاع حصيلة الضرائب على التجارة الدولية خلال هذه الفترة، إلا أنه نتيجة للارتفاع الكبير والمتواصل لحجم الإيرادات الحكومية الجارية نتيجة لارتفاع الجباية البترولية، فإن قيمة هذا المؤشر اتجهت نحو الانخفاض.

تقودنا مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر إلى خلاصة مفادها أن هذا الانفتاح كان تدريجيا إلا أنه غير متوازن سواء من حيث تركيز الانفتاح على جانب معين (انفتاح أحادي الجانب)، أو من حيث عدم التنويع خاصة بالنسبة للصادرات خارج المحروقات، وهو ما يعني أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد منفتح انفتاحا طبيعيا بحكم أنه يمتلك ميزة نسبية كبيرة في الموارد الطبيعية (النفط والغاز).

خلاصة:

من خلال ما سبق التطرق إليه يمكن القول بأن سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر كانت متداولة في نظر السياسيين قبل اصطدامها بالواقع، وذلك من خلال العمليات الدورية لتقييم أداء الاقتصاد الوطني خاصة مع مطلع الثمانينات، والشروع في الإصلاحات الاقتصادية على مستوى المؤسسات الاقتصادية العمومية، ولكن ذلك لم يكن ليعلن صراحة إلا بعد لجوء الحكومة الجزائرية لصندوق النقد الدولي، ووفق البرنامج المقدم من طرف هذا الصندوق تبين أن الجزائر تمضي قدما نحو التخلي عن احتكار تسيير التجارة الخارجية وكذا الاقتصاد الموجه، لتتبنى اقتصاد السوق كبديل عن الاقتصاد الموجه، وتشرع في سياسة الانفتاح التجاري والتي بدأت بشكل فعلي مع مطلع سنة 1994.

وكانت تهدف هذه السياسة إلى ترشيد استخدام الموارد المالية المتاحة، وضمان تموين مستمر ودائم للاقتصاد الوطني بكل مستلزماته، وإضفاء طابع المنافسة داخليا حتى تتمكن المؤسسات الوطنية من مسايرة التطور التكنولوجي، وتحمل مسؤولياتها كاملة في ظل قواعد السوق، وهذا كله لضمان وتسهيل عملية دمج الاقتصاد الوطني ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية الجديدة.

ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تطور الصادرات والواردات الجزائرية وتوزيعها الجغرافي عبر مختلف مناطق العالم والذي كان نتيجة التوجه نحو اقتصاد السوق وتحرير قطاع التجارة الخارجية ودخول القطاع الخاص لهذا المجال سواء في مجال الاستيراد أو التصدير.

ومن خلال قياس مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر اتضح لنا أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد منفتح انفتاحا طبيعيا بحكم أنه يمتلك ميزة نسبية كبيرة في الموارد الطبيعية (النفط والغاز).

وفي الأخير نطرح السؤال الخاص بوضعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل هذه الظروف، أي تحرير التجارة الخارجية، فما هو واقع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل تبني سياسة الانفتاح التجاري ؟ وما هي انعكاسات هذه السياسة على هذا القطاع؟

والإجابة على هذا السؤال تكون من خلال الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

تحليل وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري في ظل الانفتاح التجاري

تمهيد:

شهدت الجزائر منذ ثمانينات القرن الماضي تغيرات جذرية على المستوى الاقتصادي، الهدف منها هو الخروج من دائرة النظام الاشتراكي والتوجه إلى تبني النظام الرأسمالي المبني على فكرة الحرية الاقتصادية، ولأجل ذلك شرعت في القيام بجملة من الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى تحسين المناخ الاستثماري وتشجيع القطاع الخاص بغية تجسيد فكرة التحول إلى اقتصاد السوق رغبة منها في الاندماج في الاقتصاد العالمي، حتى لا تكون بمعزل عن التغيرات التي يشهدها العالم اليوم من تطور اقتصادي وتكنولوجي ومعلوماتي.

وبما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دورا رياديا في صناعة التنمية الاقتصادية وتحريك عجلة الاقتصاد كونها تشكل مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، فقد أولتها الجزائر اهتماما بالغا وذلك بداية بإصدار بعض التشريعات والتي تترجم التصور الجديد للسياسة الاقتصادية المتجهة نحو الانتقال من اقتصاد ممركز إلى اقتصاد السوق، يتبعها إنشاء وزارة منتدبة خاصة بهذا القطاع سنة 1994 وهي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية (**Le ministère de petite et moyenne entreprise et l'Artisanat**)، وبهذا أصبح ينظر لهذا النوع من المؤسسات كتوجه جديد وبديل، كونها كانت سببا في نهضة العديد من الدول المتقدمة حاليا، اعتبارا لخصائصها المتعددة والمتمثلة في سهولة تكيفها ومرونتها وهذا ما يجعل منها قادرة على الجمع بين العناصر التالية : النمو، توفير مناصب الشغل وجلب الثروة.

والسؤال المطروح هنا : ما هو واقع ومكانة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري في ظل الانفتاح التجاري ؟

والإجابة على هذا السؤال تكون ضمن هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول : تعريف وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المبحث الثاني : واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري؛

المبحث الثالث: انعكاسات الانفتاح التجاري على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

المبحث الأول: تعريف وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال هذا المبحث سوف نحاول التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم نتطرّق إلى أهميتها ومميزاتها في إحداث التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من دولة لأخرى حسب مستوى التنمية والنمو الاقتصادي ، وسوف نورد فيما يلي أهم هذه التعاريف.

أولا: تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD : تعتمد دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي **OECD** في أغلب الأحيان التعاريف التالية:

الصناعات المصغرة (Micro Industries): وتتمثل في الصناعات الفردية والتي تكون عادة بدون أجراء أو تشغّل أربعة أجراء على الأكثر.

الصناعات الصغيرة جدا (Very Small Industries): وهي تلك الصناعات التي تضم من5 إلى 19 عامل.

الصناعات الصغيرة (Small Industries): وتضم من (20) إلى (99) عامل.

الصناعات المتوسطة (Medium-Sized Industries) : وتضم من (100) إلى (499) عامل، وأحيانا تكون مقسمة إلى صنفين يضم الأول من (50) إلى (199) عامل والثاني من (200) إلى499) عامل.

الصناعات الكبيرة (Large Industries): وتضم أكثر من (500) عامل وأحيانا تضم (الصناعات الكبيرة جدا أكثر من (1000) عامل.[111]

ثانيا: تعريف الدول النامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

على عكس دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي لا تجتمع الدول النامية على تعريف موحد ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشير إحدى الدراسات إلى أن المؤسسة تعد صغيرة إذا كانت تشغل أقل من (6) عمال، بينما تعد الصناعة التي تضم من (10) إلى (25) أو حتى (100)عامل صناعة متوسطة وتعد الصناعة التي تضم أكثر من (100) عامل صناعة كبيرة في بعض الدول الأقل نموا.[112]

---

[111] مازن شيحا، تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 88 ، ديسمبر، 2001، ص88.

[112] J. S Juneja, Development of Small § medium Entreprises in the Indian Economy third Arab Conference on Small§ medium Entreprises, Feb, Muscat 2004, p 5.

ثالثا: تعريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

قام المجمع الأوروبي في سنة 1996 بتحديد تعريف جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي المؤسسات التي:

- تشغل أقل من 250 عامل.
- أو تلك التي رقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون أورو.
- والتي تراعي مبدأ الاستقلالية، وتضم كل المؤسسات التي لا تتجاوز نسبة التحكم في رأس مالها أو في حقوق التصويت 25 %.

رابعا: تعريف الدول العربية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية من دولة إلى أخرى، إلا أن الملاحظ أن كل الدول العربية تعتمد على معيار عدد العمال في التعريف، إضافة إلى معايير أخرى حسب كل دولة.

الجدول رقم (3-1) : تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

الدولة	نوع المؤسسة	عدد العمال	معايير أخرى
اليمن	- مؤسسات صغيرة - مؤسسات متوسطة	- أقل من 4 عمال - أقل من 10 عمال	
الأردن	- مؤسسات صغيرة - مؤسسات متوسطة	- بين 2 - 10 عمال - بين 10- 25 عامل	
السودان	- مؤسسات صغيرة	- أقل من 10 عمال	
سلطنة عمان	- مؤسسات صغيرة - مؤسسات متوسطة	- أقل من 10 عمال - بين 10-100 عامل	- رأس المال المستثمر أقل من 50 ألف ريال - رأس المال المستمر بين 50-100 ألف ريال
مصر	- مؤسسات صغيرة	- أقل من 50 عاملا	- رأس المال بين 50 ألف ومليون جنيه
السعودية	- مؤسسات صغيرة - مؤسسات متوسطة	- بين 1-20 عاملا - بين 21- 100 عاملا	رأس المال المستثمر لا يفوق 20 مليون ريال
الكويت	- مؤسسات صغيرة - مؤسسات متوسطة	- أقل من 10 عمال - بين 10- 50 عاملا	لا يتجاوز رأس المال 200 ألف دينار
البحرين	- مؤسسات صغيرة - مؤسسات متوسطة	- بين 5-19 عاملا - بين 20- 100 عاملا	
العراق	- مؤسسات صغيرة	- بين 1-9 عمال	رأس المال المستثمر للمؤسسات الصغيرة في

	– مؤسسات متوسطة	– بين 10-29 عاملا	حدود 100 ألف دينار
دول مجلس التعاون الخليجي	– مؤسسات صغيرة – مؤسسات متوسطة	– أقل من 30 عاملا – أقل من 60 عاملا	– لا يتجاوز رأس المال المستثمر 2 مليون دولار – رأس المال المستثمر بين 2-6 مليون دولار

المصدر: منظمة العمل العربي، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية**، مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة والثلاثون، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، 23 فيفري -1 مارس 2008، ص ص: 13-15.

خامسا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من أجل الانسجام مع المعطيات الجديدة في إطار التحضير لانضمام الجزائر إلى المشروع المتوسطي ومساعي الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أصدرت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01، وهذا بعدما صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا حول هذه المؤسسات سنة 2000، وهو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الإتحاد الأوربي سنة 1996 ويرتكز هذا التعريف على ثلاث معايير وهي عدد العمال، رقم الأعمال السنوي والحصيلة السنوية المحققة. حيث يعرف القانون18/01 المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كان وضعها القانوني بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من 01 إلى 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دينار جزائري أو لا تتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري وتستوفي معايير الاستقلالية.[113]

والجدول رقم (2) يوضح الحدود الفاصلة للمؤسسات الصغيرة جدا (المصغرة) والمؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة في الجزائر.

الجدول رقم (3-2): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع الجزائري.

نوع المؤسسة	عدد العمال	رأس المال	مجموع الأصول
مصغرة	01- 09	أقل من 20 مليون دج	لا يتجاوز 10 ملايين دج
صغيرة	10- 49	أقل من 200 مليون دج	100 مليون دج
متوسطة	50- 250	من 200 مليون دج – 02 مليار دج	100 – 500 مليون دج

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد77، ديسمبر 2001 ص06.

[113] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 05-07 من القانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 الذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77، 15 ديسمبر 2001، ص 06.

وهو نفس المفهوم تقريبا الذي أوردته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية" اليونيدو" لبعض أنواع تلك المؤسسات.

وخلاصة القول فإن الدول الصناعية والنامية تختلفان في تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مما يجعل من الصعوبة بمكان إجراء المقارنة بينهما فالصناعات التي تعتبر متوسطة في الدول النامية تعد صغيرة في الدول الصناعية، كما أن الصناعات الكبيرة في الدول النامية تعد متوسطة في الدول الصناعية.

ولكن نظرا للمتغيرات العالمية الجديدة والتي باتت فيها المؤسسات الصناعية قادرة على تسويق منتجاتها في أسواق العالم وما نجم عن ذلك من تدويل المشاريع الصناعية وعولمتها وتسابقها لامتلاك تقنيات عالية جدا وإقامة تحالفات واندماجات كبيرة للحصول على حصة أكبر من الأسواق في ظل الانفتاح التجاري و اشتداد المنافسة الدولية، فإننا نعتقد أنه لابد من وضع معايير جديدة خاصة بالمؤسسات الصناعية ويكون حجم الطاقة الإنتاجية والمستوى التكنولوجي أساس تصنيفها وفقا لكل قطاع من القطاعات وكل نشاط من الأنشطة.

حيث أنه لم يعد غريبا أن تكون هناك مؤسسات ذات عدد قليل من العمال، ولكنها تمتلك تقنيات عالية، مما يجعلها تستطيع أن تنتج وحدات كثيرة جدا، أكبر من مؤسسات صناعية تعمل في نفس النشاط ذات عمالة كثيفة أو رأس مال أكبر ولكن تكنولوجيا أقل وطاقة إنتاجية أقل.

المطلب الثاني: أهمية ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة المحرك الأساسي للتنمية والتطور الاقتصادي في جميع البلدان، ومن بين هذه المؤسسات برز بشكل جلي الدور الحيوي والأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. و الإحصائيات المتوفرة تدل على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الغالبة في اقتصاديات كل البلدان، وتعتبر بالتالي الركيزة الأساسية للاقتصاد في هذه البلدان. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تمثل هذه المؤسسات نسبة 99.6% من مجموع المؤسسات، و في ألمانيا 90%، اليابان 99.3 % وفي أوربا 99.8 %. وتدل الإحصائيات أيضا بأن القفزات والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية الكبرى تتم في إطار المؤسسات و الشركات الصغيرة. و حتى في المؤسسات الكبرى تحدث هذه التطورات في الوحدات والشركات الصغرى التابعة لها. ولهذه المؤسسات قدرة على التطور والنمو والاستمرارية بالرغم من تعرضها الدائم لعمليات الاختفاء والظهور نتيجة لعمليات الإفلاس والتكوين الملازمين لها.

ويمكن التأكيد على دور هذه المؤسسات من خلال التعرض إلى أهمية ومزايا هذه المؤسسات في ما يلي:

أولا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في الاقتصاديات المتقدمة، وتقاس أهميتها بمؤشرات عديدة منها نسبة مساهمتها في الاقتصاد الوطني في الميادين التالية[114]:

- ضمن العمالة الموظفة؛
- ضمن العدد الإجمالي للمؤسسات؛
- ضمن الناتج المحلي الإجمالي؛
- ضمن القيمة المضافة المحققة؛
- ضمن التركيب التكاملي للنسيج الاقتصادي.

فإذا تأملنا الأرقام والمعطيات المتعلقة بتلك المؤسسات في بعض الاقتصاديات المتقدمة، تتبين الأهمية الاستراتيجية لهذه المنظومة من المؤسسات في تحقيق التقدم الاقتصادي والجدول الموالي يبرز تلك المكانة.

الجدول رقم (3-3): دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المتقدمة في أواخر التسعينات.

الدولة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي المؤسسات	نسبة العمالة الموظفة	مساهمتها في PIB
الولايات المتحدة الأمريكية	%99.7	%53.7	%48
ألمانيا	%99.7	%65.7	%34.9
بريطانيا	%99.9	%67.2	%30
فرنسا	%99.9	%69	%61.8
إيطاليا	%99.7	%49	%40.5
اليابان	%99.5	%73.8	%27.1

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير : من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر جوان2002، ص110.

بينت تجارب الدول المتقدمة في قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة الصناعية أن هذه المؤسسات تساهم بحوالي 70 % من الناتج الداخلي الخام لسنة 2000 مثال ذلك فرنسا بـ61.8% واليابان بـ27.1 % حيث يبلغ عدد هذه المؤسسات في الاتحاد الأوروبي (15 دولة) بـ17 مليون مؤسسة أي ما نسبته 98 % من مجموع المؤسسات[115].

[114] صالحي صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 03 (2004)، ص25.

[115] www.PMEPMI.dz

بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي، فقد عرفت الفترة 1990-1998 ارتفاعاً محسوساً في نسب نمو الإنتاج من خلال التكيّف أكثر مع التغيرات الحاصلة لبعض دول الاتحاد مثل الدنمارك، اليونان، أيرلندا، لكسمبورغ الأرض المنخفضة.

إجمالاً عرف هذا القطاع تأثيراً ايجابياً على التنمية الاقتصادية داخل الاتحاد الأوروبي باعتبار المجموعات الاقتصادية الكبرى هي في الأصل مؤسسات صغيرة تقوم على التكامل الاقتصادي من خلال عملية المقاولة من الباطن.

أما فيما يخص نسبة العمالة المشتغلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي العمالة لكل دولة، نقف على ما يلي: فعلى سبيل المثال تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة نسبة 99.7 % من إجمالي المؤسسات وتساهم في توفير نسبة 53.7 % من العمالة، اليابان بلغت بها نسبة العمالة 73.8 % يشتغلون في مؤسسات تستخدم أقل من 100 عامل، أما فرنسا بلغت بها نسبة العمالة بـ 69 % من إجمالي اليد العاملة فقد جاء في تقرير المجلس الأعلى للقطاع العام بفرنسا لسنة 1991 أن تراجع الاستخدام في المشاريع الكبرى هو حقيقة واقعة وأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحدها هي التي تخلق فرص العمل الجديدة والقادرة على امتصاص البطالة.

تبقى هذه النتائج المحققة «الناتج الإجمالي، القيمة المضافة، التشغيل» التي من خلالها يتبين لنا مدى أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي خاصة في الدول المتقدمة التي تعتبر مثالاً حي وسابقة للدول النامية التي تتوفر على المواد الأولية والأيادي العاملة، في محاولة للاستفادة من تجربة هذه الدول.

أما على مستوى التصدير يكتسي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً من حيث تواجده في جميع المجالات الاقتصادية بالإضافة إلى مساهمته في التنمية المحلية وتكامله مع قطاع المؤسسات الكبرى، فباعتراف متزايد للسياسيين والعلماء على السواء بأن هذا القطاع يشكل قوة تنموية كبيرة، حيث حققت بعض الحكومات تقدما ملحوظاً في وضع سياسات من شأنها أن تدفع إلى الأمام نمو هذه المؤسسات[116].

فمعظم البلدان الصناعية المتطورة تساعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الدخول إلى الأسواق الخارجية عن طريق مساعدات مالية مباشرة من الدولة أو منح خدمات مجاناً أو عن طريق منح امتياز إقامة دراسات عن الأسواق، تقديم نصائح تجارية إقامة معارض ...الخ

فقد نجد في البلدان النامية توافر بعض الإحصائيات عن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث العدد، الإنتاج والتشغيل لكن نسجل ضعف هذه المعلومات حول الأسواق الخارجية وأسواق التصدير.

[116] ITC. "**Exportation des PME des PVD**" service de Développement du commerce, GENEVE, 1997, Page 35.

بالإضافة إلى افتقارها إلى رأس المال ومحدودية الجهات المانحة للقروض وضعف المعرفة عن الأسواق، فضلاً عن صعوبة توافقها مع الإجراءات الحكومية.

فقد نظم مركز التجارة الدولية في منتصف الثمانينات سلسلة ورشات عمل حول علاقة المؤسسات ص.م وعملية التصدير في سبع من الدول النامية فكانت النتيجة أن نسبة صغيرة جداً من المؤسسات ص.م تشارك في الصادرات. [117] و يعود ذلك إلى الأسباب التالية:

- غالباً لا يوجد الإدراك الكافي لأهمية آليات التسويق سواء المحلي أو الدولي وكيفية التعامل مع قنوات التوزيع.
- الافتقار إلى معلومات عن أسواق التصدير الممكنة وخدمات التأمين.

فالبرغم من أن نسبة ضئيلة من هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشارك في الصادرات لكن مساهمتها في إجمالي الصادرات تعدّ على قدر من الأهمية، وكثيراً ما تتجاوز 50% من الصادرات الوطنية. فعلى سبيل المثال بلغت صادرات المؤسسات ص.م في تونس نسبة 53.6 % لسنة 2001 من مجموع الصادرات أي ما قيمة 4.4 مليار دينار من مجموع 8.2 مليار دينار تونسي.[118]

ويكتسي قطاع النسيج والمنتجات النسيجية أهمية خاصة في هيكل الصادرات بالنسبة لتونس حيث بلغت صادرات منتجات الملابس الجاهزة بـ3 مليار دولار أي ما يعادل 68 % من مجموع صادرات منتجات المؤسسات ص.م والتي يتم تصنيعها بصفة أساسية تحت نظام السماح المؤقت أي بالاعتماد في تصديرها على مستلزمات إنتاج مستورد أغلبها من دول الاتحاد الأوروبي، ولاستكمال تصنيعها ثم إعادة تصديرها، وقد حققت هذه المنتجات قيمة مضافة بـ 35 %.

ثانيا. مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميّز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة مميزات تجعلها تلعب دورا رياديا في تحقيق التنمية الاقتصادية وخلق مناصب شغل وفي ما يلي ملخص لهذه المميزات في عدد من المجالات:

1-في مجال التنظيم والتسيير:

يتميز الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهيكلة بسيطة وأقل تعقيداً من المؤسسات الكبيرة ففي الأولى القرار يتخذ من طرف المالك المسير وعلى هذا الأساس القرار يتخذ بسرعة عكس المؤسسات الكبيرة حيث مجموعة كبيرة من المشاركين يتشاورون قبل اتخاذ القرار النهائي وتطبيقه، ففي اقتصاد ميزته التنافس الشديد

[117] ITC. "**Exportation des PME des PVD**" op-cit, Page 35.

[118] www.promex.dz

والمنافسة فيه لا تقاس بالحجم بل بالسرعة في اتخاذ القرارات وتحمل النتائج ورد فعل سريع على التغيرات والمستجدات الحادثة التي تعزّز مسيرة واستمرارية المؤسسة.

أما من حيث التسيير فغالباً ما يكون مالك هذا النوع من المؤسسات مسيراً لها، فيكون مرتبطا ومندمجاً أكثر بنشاط عمله وبدرجة أعلى من بعض مسيري المؤسسات الكبيرة،كما يعطي مسيرو المؤسسات ص.م أهمية كبيرة للعلاقات مع الزبائن فيعملون دائماً على الإصغاء لحاجياتهم ومتطلباتهم والعمل على تحقيقها، مما يسمح لهم باكتساب حصص سوقية واستغلال الفرص المتاحة.

2-في مجال العمل والتمويل:

أغلب المجالات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بكثافة عنصر العمل واستخدام أدوات إنتاج بسيطة وهي تتماشى مع وفرة اليد العاملة وندرة رأس المال وهما الظاهرتين السائدتين في معظم الدول النامية.

كما تعتبر الحاجة إلى التمويل إحدى مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث نجد في بعض الاقتصاديات بالرغم من وجود قوانين وإجراءات تحث على كيفية التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذه الأخيرة تجد صعوبة في التمويل من طرف البنوك، بالإضافة إلى تحمل عبء الفوائد المرتبطة بالقروض وهي الصفة الغالبة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية.

3-مميزات أخرى:

- تنجح هذه المؤسسات في بعض الأحيان في خدمة الأسواق المحدودة التي لا تجذب إليها المؤسسات الكبرى لطبيعة حجم السوق.
- الفعالية والكفاية سواء من حيث القدرة على تحقيق الأهداف الاقتصادية لأصحابها أو من حيث قدرتها على اشباع رغبات واحتياجات العميل.[119]
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مورداً هاماً بالنسبة للمؤسسات الكبرى (حالة المقاولة من الباطن) بالإضافة إلى أنها تنشط بكفاءة في المجالات التي يستخف بها في المؤسسات الكبرى، وتنويع الإنتاج وتوزيعه على مختلف الفروع الاقتصادية، وتقديم تشكيلة إنتاج متنوعة من السلع والخدمات لتلبية حاجات السكان.
- تتميز هذه المؤسسات بمرونة أكثر واستجابة لمتطلبات السوق مقارنة بالمؤسسات الكبيرة باعتبارها أكثر استعداداً للتكيّف مع التغيرات السريعة لأذواق المستهلكين.

[119] عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، 2001، ص 222.

بناءا على ما تقدم يمكن القول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بهيكلة تنظيمية أقل تعقيداً من المؤسسات الكبيرة، وقدرتها على استيعاب العمالة بالإضافة إلى توجهها إلى الأسواق المحدودة التي لا تثير اهتمام المؤسسات الكبرى.

المطلب الثالث: معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تختلف المشكلات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع إلى آخر ومن دولة إلى أخرى غير أنه بصفة عامة يمكن حصر هذه المشكلات فيما يلي:

أولا. المعوقات التمويلية:

إن عدم كفاية الائتمان والتمويل من العقبات الأساسية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية، إذ تعتمد هذه المشروعات في الجزء الأكبر من احتياجاتها المالية على المدخرات العائلية، وهذا النوع من التمويل ينجم عنه قيود تؤثر على كفاءة المشروع، إذ لاتتوفر المبالغ المطلوبة بالحجم وفي الوقت المناسبين لذلك قد تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى سوق الإقراض غير الرسمي، أين تكون معدلات الفائدة مرتفعة جدا. كما أن معظم هذه المؤسسات لا تملك سجلات ضريبية مما يزيد من مخاطر التعامل معها من قبل البنوك نتيجة عدم القدرة على تقدير الجدارة الإئتمانية لها فالدّراسات التي أعدّها البنك العالمي تثبت بأنّ المؤسسات المالية لم تمد المشروعات الصغيرة في البلدان النامية بأكثر من 1% من احتياجاتها، والبنوك التجارية تفضّل المشروعات الكبرى الأكثر ربحية، وذات السمعة الجيّدة، وذلك لضمان الإيفاء بشروط الاقتراض وتقديم الضمانات، خاصة أن البنوك في الدول النامية لا تملك الخبرة التنظيمية والإدارية الكافيتين في المعاملات البنكية[120].

أمّا فيما يخص قطاع المؤسسات ص و م في الجزائر، فهو يعاني من صعوبات مالية أثّرت على سيره وإنعاشه، فهناك عائق كبير على مستوى البنوك للحصول على القروض، وهذا نظرا للوضعية الراهنة للاقتصاد جل المؤسسات ص و م تعاني عجزا على مستوى الخزينة، كما أنّ هناك مشاكل فيما يخص تمويل الاستثمار سواء كان لاقتناء العتاد في إطار إنشاء المؤسسة أو تجديده، أو توسيع قدرات الإنتاج.

ثانيا. المعوقات الإدارية: وتتمثل فيما يلي

1-زيادة عبء المسؤولية : تنجم غالبا عن مركزية اتخاذ القرارات، حيث يضطلع شخص واحد بجميع المهام واعتماد نمط" المدير المالك غير المحترف"[121] وهذا بسبب صغر حجم المشروع وقلّة رأس المال المستثمر، ومنه لا

[120] فريدة لقرط وآخرون، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي، أوراق عمل الدورة الدولية المنعقدة في 25 – 28 أيار 2003، جامعة فرحات عباس، سطيف 2004، ص122.

[121] عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر، القاهرة، مصر 2002، ص22.

يعتمد على هياكل تنظيمية كبيرة، لأن ذلك سيضطر صاحب المشروع إلى توظيف المزيد من المتخصصين، مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة في الإدارة وبالتالي إضعاف موقفه التنافسي في السوق.

2- **نقص القدرات الإدارية** : وتتمثل في عدم توفر أخصائيين في مجالات الإدارة والمحاسبة، وتظهر هذه المشكلة نتيجة رغبة صاحب المشروع في إدارة المؤسسة بنفسه بالاعتماد على أمواله وخبرته دون اللجوء إلى التأهيل والتدريب، لذلك يعد سوء الإدارة السبب الرئيسي في الفشل بنسبة 90 % أما 10 % فتعود إلى الظروف الاقتصادية والكوارث.

ثالثا.المعوقات الفنية: وتتمثل فيما يلي

1- **نقص اليد العاملة المدربة فنيا وارتفاع أجورها** : يشكل غياب الكفاءات تحديا كبيرا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة وأنها لا تستطيع أن توفرها بمفردها[122]، هذا ما يضطرها للاعتماد على اليد العاملة غير المؤهلة، وهو ما يؤدي إلى إضعاف إنتاجية المؤسسة وقدرتها على الدخول إلى السوق بقوة وهو ما يعرضها لإمكانية الفشل.

2- **عدم استخدام التكنولوجيا المتطورة** : تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معدات ذات مستوى فني متدني وهذا راجع لرخص ثمنها مقارنة بميزانية المؤسسة المحدودة من جهة، وارتفاع تكاليف استخدام التكنولوجيا الحديثة من معدات وأجهزة من جهة أخرى، رغم أن هذه التكنولوجيا ترفع من الإنتاج كمّا ونوعا.

3- **مشكلة توفر الخامات** : تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في استيراد الخامات اللازمة للإنتاج بالأسعار المناسبة لضآلة الكميات المطلوبة، مما يترتب عليه ارتفاع في أسعار منتجاتها وهذا يقلّل من الطلب عليها، مما قد يؤدي إلى توقف المؤسسة عن نشاطها.

4- **نقص المعلومات والبيانات** : لا تتوفر لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعلومات التي تساعدها على التعرف على السوق الخارجي ومصادر الإستيراد والمنشآت المنافسة والأنظمة والقوانين المرتبطة بنشاطها. ويرجع ذلك إلى غياب الوعي بأهمية توفر المعلومة لدى أصحاب هذه المؤسسات، وإن توفر هذا الوعي فلا يصاحبه وجود الأجهزة اللازمة للحصول على هذه المعلومات وتنظيمها.

---

[122] رمضان السنوسي وعبد السلام الدويبي، حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى، ط1، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، منظمة العمل العربية، بنغازي ليبيا 2003، ص49.

رابعا. المعوقات التسويقية: إن إتقان الإنتاج وتحسينه غير كافيين لترويجه إن لم يترافقا مع حسن التوزيع والبيع في الأسواق، وهنا تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مشاكل نتيجة عدم قدرتها سواء من الناحية المادية أو الفنية، ومن أهم هذه المشاكل:

1- **نقص الإمكانيات والمؤهلات** : ندرج ضمنها:

- قصر مفهوم التسويق على البيع والتوزيع فقط، مما أدى إلى عدم الاهتمام بالبحوث التسويقية[123].
- عدم وجود ميزانية خاصة للإعلانات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نتيجة قلة الموارد المادية و الفنية المتاحة.

2-سوء المناخ العام وغياب حوافز التسويق : وندرجها في النقاط التالية:

- غياب الدعم الاقتصادي وخاصة الإعفاءات الجمركية التي تؤثر سلبا على أسعار منتجاتها بالارتفاع مقارنة بالمنتجات المنافسة.
- تفضيل المستهلك للسلع والخدمات الأجنبية مقارنة بالمحلية، وهذا لاعتقاده بأن المنتجات الأجنبية أكثر جودة من المنتجات المحلية.

3-المنافسة الشديدة : تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكثرتها وتشابه أنشطتها وتقاربها جغرافيا، مما يزيد من حدة المنافسة، إلى جانب المنافسة الناتجة عن المنتجات المستوردة، خاصة في ظل الانفتاح والعولمة الذين يؤثران على قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أخذ مكانها في الأسواق العالمية خاصة في الدول النامية[124].

[123] عبد الله شرارة، أهمية تكامل الصناعات الصغيرة مع الصناعات الكبيرة، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد 44، العدد85، إتحاد غرف الصناعة والتجارة، الإمارات العربية المتحدة 2001، ص62.

[124] سمية لوكريز، أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية حول تجربة بنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي 2008، ص26.

المبحث الثاني : واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكانتها في الاقتصاد الجزائري

إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن الماضي أفرزت تغيرات هامة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني، بداية ظهور مؤسسات خاصة في جميع القطاعات، ووجود منافسة هي في مراحلها الأولى والتي اشتدت حدتها بعد الدخول في عقد الشراكة مع الاتحاد الأوربي حيز التنفيذ منذ 01 سبتمبر 2005، فأعطت الدولة أهمية بالغة لهذه المؤسسات بالنظر لما تحققه من نمو اقتصادي واجتماعي ومحاولة تدعيمها وترقيتها إلى مستويات تجعلها قادرة على مواجهة الانفتاح التجاري الذي تتبناه سياسة الدولة.

المطلب الأول: دراسة تاريخية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يمكن توضيح تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من خلال أربعة مراحل أساسية وهي:

أولا: المرحلة الأولى (1963 - 1980)

خلال هذه الفترة ركّزت الجزائر على اختيار استراتيجية للتنمية معتمدة على مبادئ الاقتصاد الموجه وإعطاء القطاع العام الدور الأساسي، واعتماد سياسة الصناعات المصنعة وما يرتبط بها من مؤسسات كبرى باعتبارها رمزا للتطور التكنولوجي والنمو الاقتصادي والاجتماعي، ونتيجة لذلك بقي القطاع الخاص قطاعا ثانويا ومهمشا وهذا ما تؤكده قوانين الاستثمار الخاصة بسنتي (1963 و 1966)[125] . حيث اهتم قانون 1963 فقط بمعالجة عدم استقرار المحيط الذي ميّز الفترة التي تلت الاستقلال مباشرة، ولم يكن له أي تأثير على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء تعلق الأمر بتعبئة رأس المال الوطني أو الأجنبي، أما قانون الاستثمار لسنة 1966 فعلى الرغم من أنه حاول تحديد نظام يتكفل بالاستثمار الوطني الخاص في إطار التنمية الاقتصادية الشاملة، وبناءا على ذلك اعتبر القطاع الخاص مكملا للقطاع العام إلا أنه ساهم في وضع قيود وعراقيل حالت دون تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نظرا لتأكيده على احتكار الدولة للقطاعات الحيوية في الاقتصاد، وكذا إلزام المشاريع الخاصة بالحصول على تصريح من اللجنة الوطنية للاستثمارات على أساس معايير انتقائية.

كما اعتبر القطاع الخاص خلال هذه المرحلة قطاعا استغلاليا، وشددت عليه الرقابة بواسطة الضرائب التي تمنعه من التمويل الذاتي وتكبح تطوره من ناحية العدد والانتاج، إضافة إلى منعه من الإستيراد والتصدير، ولكن ذلك لم يمنع بعض التجار من توجيه رؤوس أموالهم نحو الاستثمار الإنتاجي، حيث وصل عدد المؤسسات الصغيرة

[125] بريبش السعيد ، تقييم تجربة الاقتصاد الموجه والاصلاحات الاقتصادية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية (واقع وآفاق)، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة 2004، ص 87.

والمتوسطة التي تم إنشاؤها سنة 1966 إلى 263 مؤسسة ، توفر 10200 منصب شغل، وارتفع هذا العدد إلى 1086 مؤسسة سنة 1968، ثم إلى 1434 مؤسسة سنة 1973.[126]

ثانيا: المرحلة الثانية (1980 – 1988) في هذه المرحلة حاولت الدولة الجزائرية احداث إصلاحات في الاقتصاد الوطني في ظل استمرار التوجه الإشتراكي، وقد تجسد ذلك في إطار المخططين الخماسيين الأول (1980- 1984) والثاني (1985- 1989)، بإتباع جملة من السياسات التي كان هدفها إعادة الاعتبار للقطاع الخاص والتراجع عن استراتيجية الصناعات المصنعة مقابل تشجيع الصناعات الخفيفة والمتوسطة، ولذلك شهدت هذه الفترة إصدار العديد من القوانين التي كان لها أثر كبير على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهمها:

1- **قانون إعادة الهيكلة العضوية والمالية:** حيث تضمنت عملية إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية التي أقرّها المرسوم رقم 80- 242 المؤرخ في04 أكتوبر 1980، تفكيك وتفتيت هياكل القطاع العام والوحدات الاقتصادية الضخمة التابعة للدولة إلى وحدات صغيرة الحجم، وبذلك انتقل عدد المؤسسات الوطنية من نحو 150 مؤسسة إلى 480 مؤسسة سنة 1982.

2- **قانون الاستثمار الخاص:** ساهمت الدولة من خلال إصدار القانون رقم 82- 11 المؤرخ في 21-08-1982 والمتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص، بتمكين المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة (**PME/PMI**) من الاستفادة من بعض الإجراءات وهي:

- حق التحويل الضروري لشراء التجهيزات والمواد الأولية؛
- الحصول على تصريحات محدودة الاستيراد والاستفادة من نظام الاستيراد بدون دفع.

غير أنه وإلى جانب الإجراءات التي استفاد منها القطاع الخاص، أدى هذا القانون إلى تعزيز بعض العقبات التي حالت دون توسع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:[127]

- فرض الاعتماد الإلزامي للمشاريع الاستثمارية؛
- تحديد مساهمة البنوك بـ30% من قيمة الاستثمارات المعتمدة؛
- تحديد سقف مالي للمشاريع الاستثمارية، لا يتجاوز 30 مليون دج لإنشاء شركات ذات مسؤولية محدودة أو بالأسهم، و10 مليون لإنشاء مؤسسات فردية أو شركات تضامن؛
- منع امتلاك عدة مشاريع من طرف شخص واحد؛

[126] Meliani Hakim et Bouadam Kamel ¨la PME – PMI Algérienne ;Passés présent et perspectives ¨ Session internationale sur : Financement des petits et moyens projets et la promotion de leur rôle dans les économies maghrébines université Ferhat Abbas -Sétif ,25-28 Mai 2003 , p19 .

[127] بوهزة محمد وبن يعقوب الطاهر، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: حالة المشروعات المحلية، سطيف ، الدورة الدولية حول : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، جامعة فرحات عباس – سطيف 25 – 28 ماي 2003 ، ص 238.

وللإشراف على هذه السياسة وتجسيد أهدافها، تم إنشاء ديوان توجيه ومتابعة وتنسيق الاستثمارات الخاصة سنة 1983، إلا أن التدابير التي جاء بها هذا الأخير لم تخلّف أثرا إيجابيا ملموسا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الجديدة منها.

3-قانون استقلالية المؤسسات: أثبتت استراتيجية المؤسسات الكبرى التي اعتمدتها الجزائر خلال الفترة (1963- 1988) فشلها خاصة بعد الأزمة البترولية لسنة 1986، وبذلك تعين القيام بإصلاحات عميقة وجذرية تهدف إلى تصحيح وضعية الاقتصاد، بإعطاء الاستقلالية للمؤسسات وتمهيد الأرضية للانتقال نحو إقتصاد السوق. ولتجسيد ذلك تم إصدار القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12-01-1988[128] المتضمن استقلالية المؤسسات العمومية، والذي انعكست آثاره بشكل كبير على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: المرحلة الثالثة (1988 - 1994)

بعد تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية والاجتماعية منذ سنة 1986، أصبح من الضروري البحث عن طريقة عمل جديدة، تمثلت في الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق القائم على الانفتاح التجاري وتبني إصلاحات هيكلية عميقة في إطار التعاون مع المؤسسات النقدية والمالية الدولية. وقد أدى مسار الإصلاحات إلى ظهور العديد من القوانين التي شجّعت على تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ففي سنة 1990 صدر القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14- 04- 1990 المتعلق بالنقد والقرض، والذي أعطى أهمية كبيرة للاستثمار الخاص في هذا القطاع، وحدد علاقة جديدة لحركة رأس المال مع الخارج بما في ذلك حرية إنشاء المؤسسات الاقتصادية وفروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية[129].

كما دعت الاصلاحات المتعلقة بالاستثمار الوطني بالمصادقة على قانون الاستثمار الصادر في 05 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار، والذي منح امتيازات جديدة لتنمية القطاع الخاص عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال نصّه على مجموعة من المبادئ هي:[130]

- الحق في الاستثمار بحرية؛
- عدم التمييز بين القطاع الخاص الوطني والأجنبي في الحقوق والواجبات؛
- تقليص درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلى أدنى حد، مع ضرورة التخفيف من الضرائب والرسوم لتشجيع الاستثمار؛

---

[128] اسماعيل بوخاوة وسمراء دومي، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مرحلة اقتصاد السوق، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الحاج لخضر- باتنة العدد 6 جوان 2002، ص 90 .

[129] محمد بلقاسم حسن بهلولي ، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، منشورات دحلب، الجزائر2001، ص 173.

[130] سعيد بريبش " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر: دورها ومكانتها في الاقتصاد الوطني، مرجع سابق، ص 29.

- إنشاء وكالة خاصة بترقية الاستثمار ودعمه ومتابعته؛
- دراسة الملفات المتعلقة بالاستثمار في أجل أقصاه 60 يوم.

رابعا: مرحلة الانفتاح (ما بعد 1994)

أدى تفاقم ظاهرة المديونية التي وصلت سنة 1994 حدودا لا تطاق، إلى دفع الجزائر للتوجه إلى الهيئات النقدية والمالية الدولية، بإعتبار العلاقة التي تربطها معها منذ سنة 1989، طالبة إعادة جدولة ديونها مع قبول إحداث تغييرات هيكلية عميقة في طريقة عمل اقتصادها، وبذلك التزمت الحكومة الجزائرية بتطبيق تلك التغييرات من خلال توقيع سلسلة من الاتفاقيات تضمنت تنفيذ مجموعة من البرامج ، وهي:

- برنامج الاستقرار الاقتصادي (1994/04/01 – 1995/05/31) وبرنامج التصحيح الهيكلي (1995/03/31 -1998/04/01) الذين تم الاتّفاق بشأنهما مع صندوق النقد الدّولي
- برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1998 لمدة سنتين، والذي تم توقيعه مع البنك الدولي.

شكلت إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، إضافة إلى اصلاح المنظومة المصرفية وتحرير التجارة الخارجية والأسعار أهم الجوانب الأساسية لهذه البرامج، وإحدى الوسائل المشروطة لتحسين وضعية الاقتصاد الجزائري الذي دخل مرحلة جديدة تحددت ركائزها باحتلال القطاع الخاص المكانة الأولى باعتباره القطاع الأكفأ في قيادة المسيرة التنموية.

وللتقليل من الآثار السلبية لهذه السياسات وتعزيز جوانبها الإيجابية، قامت الدولة باتخاذ العديد من الإجراءات التي تساعد على تطوير المؤسسات الاقتصادية وتحسين أدائها لتكون في مستوى المنافسة الدولية، ومنها إصدار قانون جديد للاستثمار [131] في جوان 2001 (الأمر رقم 01 – 93 المؤرخ في 2001/08/20) والذي كان هدفه الأولي إعادة بناء سلسلة الاستثمار وتحسين المحيط الإداري والقانوني، إضافة إلى القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القانون رقم 01- 18 الصادر في 2001/12/12) والذي يهدف إلى:[132]

- تشجيع ظهور مؤسسات جديدة؛
- رفع مستوى النسيج المؤسساتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات النشاط الإنتاجي؛
- تشجيع الإبداع والابتكار؛
- تشجيع عملية التصدير للمنتجات والخدمات؛
- تسهيل توزيع المعلومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[131] بوهزة محمد وبن يعقوب الطاهر، مرجع سابق، ص 241.

[132] ضحاك نجية" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمس واليوم آفاق: تجربة الجزائر، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف 17 – 18 أفريل 2006 ، ص ص 138 – 139.

كما عملت الحكومة على إنشاء مجموعة من آليات الدعم لهذه المؤسسات مثل صندوق ضمان القروض **(FGAR)**، صندوق ضمان قروض الاستثمار **(CGCI PME)**، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**(AND PME)**، وإلى جانب ذلك تم إنشاء الصندوق الخاص بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعتبر من العوامل المشجعة على تحسين مستوى الإنتاجية لدى هذه المؤسسات والرفع من تنافسيتها في ظل المنافسة الدولية الحادة.

المطلب الثاني : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 1994 – 2014

في إطار التوجه الجديد نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لدفع عجلة التنمية في الجزائر بعدما أثبتت المؤسسات الكبيرة فشلها في تحقيق ذلك، خاصة في الآونة الأخيرة، وبالنظر إلى الإصلاحات والبرامج التأهيلية المسطرة للرقي بهذا القطاع، أدى ذلك إلى زيادة معتبرة في ديموغرافيا هذا النوع من المؤسسات وفقا لما تشير إليه الإحصائيات المدرجة ضمن تقارير الوزارة المعنية، ولتوضيح ذلك أكثر يتم إدراج الجداول التالية:

أولا: تحليل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع القانوني

لقد تطورت منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة الانفتاح من حيث القطاع القانوني، كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول رقم (3- 4): تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاع القانوني خلال الفترة 1994 – 2014.

مؤسسات	1995	1996	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
خاصة	-	-	-	-	-	179893	189552	207949	225449	245842	269806	293946	392013	424818	471634	511856	550511	601583	633891
عمومية	-	-	-	-	-	778	778	788	778	874	739	666	626	591	557	572	557	557	544
حرفية	-	-	-	-	-	-	71523	79850	86732	96072	106222	116347	126887	162085	146881	146881	160764	175676	186303
المجموع	177365	127000	137846	159507	179893	182672	261863	288587	312959	342788	376767	410959	519526	587494	619072	659309	711832	777816	820738
معدل النمو %	-	28.39-	8.54	15.71	12.78	1.545	5.34	10.20	8.44	9.53	9.91	9.07	26.41	13.08	5.37	6.5	7.97	9.27	5.518

المصدر: معطيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار + حسابات شخصية بالنسبة لمعدل النمو.

ملاحظة: معطيات 2014 تخص السداسي الأول فقط.

شكل رقم (3-1): تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاع القانوني خلال الفترة 2001 – 2014.

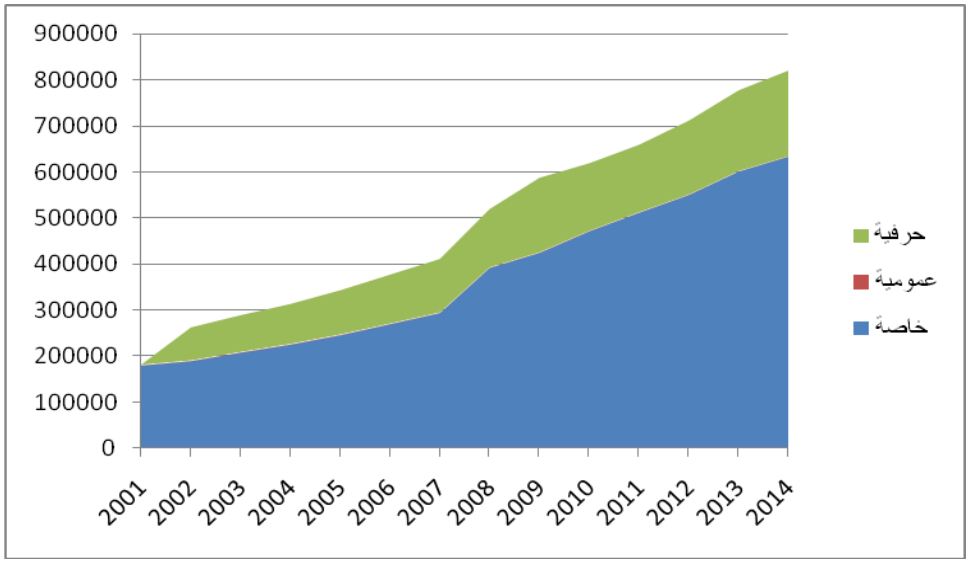

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول (4).

نلاحظ من خلال الجدول رقم 4 والشكل المرافق له أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرف تطورا مستمرا خلال الفترة 1995-2014 بوتيرة نمو متذبذبة، إلا أنها كانت متقاربة خلال الفترة 2003-2013 حيث ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 288587 مؤسسة سنة 2003 إلى 777816 سنة 2013 وهو ما يشكل حوالي ثلاث أضعاف العدد المحقق في سنة 2003، وهذا راجع إلى السياسة المنتهجة من قبل الحكومة في سبيل تفعيل دور هذا القطاع للنهوض بالاقتصاد الوطني، ومن خلال تتبع وتيرة نمو هذا القطاع نلاحظ أنه عرف قفزة نوعية خلال سنة 2008 مسجلا معدل نمو قدر بـ 26.41%، وهذا راجع إلى ضم أصحاب المهن الحرة إلى قائمة المؤسسات الخاصة خلال السداسي الثاني لسنة 2008، وابتداء من سنة 2009 عرف معدل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتيرة نمو متقاربة نسبيا.

هذا و تجدر الإشارة إلى أن القطاع الخاص هو المساهم في هذا النمو في حين يتناقص عدد مؤسسات القطاع العام من سنة إلى أخرى، حيث نلاحظ زيادة هائلة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بنسبة زيادة قدرت بـ355.93% بين سنتي 2001 و2014، في حين نلاحظ تدهو كبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والتي سجلت نسبة انخفاض بـ 30.07%، وفي تقريرنا هذا نرجع ذلك إلى سياسة الانفتاح التجاري المنتهجة والتي أدت إلى تسارع وتيرة الخوصصة، والتي كانت من أهم شروط الاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية التي لجأت إليها الجزائر لتصحيح الاختلالات الاقتصادية وفتحت المجال أكثر للقطاع الخاص، كما أشرنا في الفصل السابق.

ثانيا: تحليل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2000-2014

إن مجرد معرفة تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يسمح بإجراء تحليل نوعي ولاقطاعي لهذه الأخيرة، إذ أنه لا يقدم صورة حول اتجاهات هذا التطور وديناميكية القطاعات، ولا يتيح لمتخذي القرار إدراك مداخل تأثير سياسة الانفتاح التجاري على هذا القطاع، ولذلك ينبغي متابعة نمو عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحسب قطاعات النشاط، والجدول الموالي يعرض هذا التطور.

الجدول رقم (3-5):تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2000-2014

السنوات	البناء والأشغال	التجارة	النقل والمواصلات	الخدمات	الصناعة	السياحة	الفلاحة	المجموع
2001	47203	29798	67122	21889	121065	4798	6347	298222
2002	44275	31975	65391	15329	120347	4987	6237	288541
2003	40553	32147	574382	14978	122102	5103	6223	795488
2004	40739	33088	160589	12862	125946	4490	5903	383617
2005	44263	37514	234091	13194	167093	4530	5973	506658
2006	95075	39554	110318	69782	366882	36491	19012	737114
2007	192203	39789	154333	154327	398483	21749	8577	969461
2008	86999	10032	86357	86357	11669	9169	77175	367758
2009	122238	60138	30871	159444	58803	19282	3642	454418
2010	129762	64962	33848	172653	61228	20401	3806	486660
2011	135752	69837	36620	186157	63890	21251	4006	517513
2012	142222	76050	39426	204049	67517	22590	4277	556131
2013	150910	84484	43241	228592	73037	24684	4616	609564
2014	156311	89454	45531	242532	76000	25634	4885	640347

المصدر: حسابات شخصية بالاعتماد على نشريات المعلومات الاحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أعداد مختلفة.

لتوضيح هذا التطور بصورة أوضح نقوم بعرض الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3-2): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط بين سنتي 2001 و2014

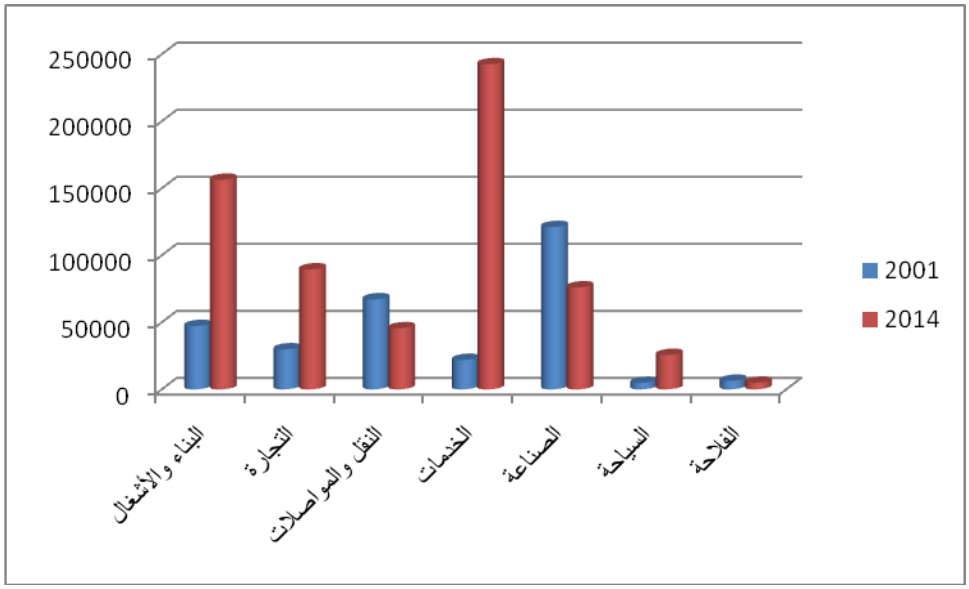

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول رقم (3-5)

من الواضح أن سياسة الانفتاح التجاري التي تبنتها الجزائر مع بداية تنفيذ الاصلاحات الهيكلية أدّت إلى إنكماش لبعض قطاعات النشاط والتوسع في قطاعات أخرى على مستوى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فمن الواضح أن قطاع الخدمات يستحوذ على حصة الأسد من ضمن إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة خلال فترة الدراسة، حيث انتقل عدد هذه الأخيرة التي تنشط في قطاع الخدمات من 21889 مؤسسة سنة 2001 إلى 242532 مؤسسة سنة 2014 محققا بذلك نسبة زيادة قدرت بـ1008% متبوعا بقطاع البناء والأشغال العمومية الذي حقق نسبة تطور قدرت بـ 231.14 % ثم قطاع التجارة بنسبة 200.2% في حين سجلنا تدهور ملحوظا في قطاعي الصناعة والفلاحة بنسبة انخفاض قدرت بـ37.22 % و23.03% على التوالي، وهذا إنما يدل على أن سياسة الانفتاح التجاري التي اتبعتها الجزائر منذ مطلع التسعينات أدّت إلى تغير في طبيعة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي أصبح يتركّز أكثر في القطاع الثالث (التجارة والخدمات) والبناء والأشغال العمومية على حساب القطاع الأول والثاني (الفلاحة والصناعة).

ثالثا: تحليل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم

لقد تطورت منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة الانفتاح من حيث الحجم كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-6): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم خلال السنوات 1999، 2002 2013

	مؤسسة مصغرة(1-9 عامل)		مؤسسة صغيرة (10-49 عامل)		مؤسسة متوسطة (50-250 عامل)	
السنوات	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
1999	148725	93.2	9100	5.75	1682	1.05
2002	177733	94.3	9429	5	1402	0.7
2013	38185	95.81	1223	3.07	446	1.12

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع حسابات شخصية بالنسبة لنسب التطور.

نلاحظ من خلال الجدول (6) أن أكثر من 95.81% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2013 هي عبارة عن مؤسسات مصغرة تضم أقل من 10 عمال، وهي مؤسسات تكتفي بضمان وجودها ولا تريد تحقيق النمو والتوسع، كما أن نسبة محدودة من هذه المؤسسات تركز على النمو وتسعى إلى القيام بدور حيوي في الاقتصاد، وهذه الظاهرة ليست خاصة فقط بالجزائر فالكثير من الدول النامية والمتقدمة تمثل المؤسسات المصغرة فيها أكبر نسبة من حيث العدد فمثلا في فرنسا 93% من مجموع المؤسسات هي مؤسسات تشغل أقل من 10 عمال، كما سجلنا ارتفاع طفيف في نسبة المؤسسات المتوسطة الحجم والتي انتقلت من 1.05 % سنة 1999 إلى 1.12% سنة 2013، وهذا مؤشر جيد لأن هذا يعني أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح مؤخرا يميل إلى كثافة توظيف اليد العاملة، في حين نلاحظ تراجعا في نسبة المؤسسات الصغيرة الحجم حيث انتقلت نسبتها من 5.75% سنة 1999 إلى 3.07% سنة 2013.

المطلب الثالث : الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

من خلال هذا المطلب سوف نقوم باستعراض الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث مساهمتها في القيمة المضافة و في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك من حيث مساهمتها في التصدير وفي توفير مناسب الشغل.

أولا. المساهمة في القيمة المضافة:

ساهم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الرفع من القيمة المضافة في مختلف الأنشطة وعلى مر سنوات فترة الدراسة، وحسب احصائيات 2012 أصبح هذا القطاع يساهم بما يعادل 90% من إجمالي القيمة المضافة التي تولدها مجمل القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، والجدول الموالي يوضح هذه الزيادات المستمرة.

الجدول رقم (3–7): تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 1994 – 2012 (مليار دينار)

لقطاع القانوني	1994		1996		1999	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع الخاص	618	54	1112	54	1240	48
القطاع العام	538	46	936	46	1335	52
المجموع	1156	100	2048	100	2575	100

القطاع القانوني	2001		2002		2003		2004
القطاع الخاص	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	–
	1473.74	84.56	1585.21	84.68	1783.71	83.59	–
القطاع العام	268.98	15.44	286.79	15.32	350.08	16.41	–
المجموع	1742.72	100	1872	100	2133.79	100	2038.84

القطاع القانوني	2005		2006		2007		2008	
القطاع الخاص	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
	2364.5	85.9	2587.681	86.55	2986.07	87.65	3383.57	89.27
القطاع العام	651	14.1	401.86	13.45	420.86	12.35	406.85	10.73
المجموع	3015.5	100	2989.54	100	3406.93	100	3790.42	100

القطاع القانوني	2009		2010		2011		2012	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع الخاص	3954,5	90.15	4450.76	92.89	4895.64	90.26	5553.31	90.42
القطاع العام	432.03	9.85	340.56	7.11	528.51	9.74	588.44	9.58
المجموع	4386.53	100	4791.32	100	5424.15	100	6141.75	100

المصدر: – بالنسبة للفترة 1994-1999 وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بيان المعطيات الاقتصادية، 2002.

– بالنسبة لباقي السنوات نشريات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أعداد مختلفة مع حسابات شخصية.

الشكل رقم (3-3) : تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع القانوني خلال الفترة 1994-2012

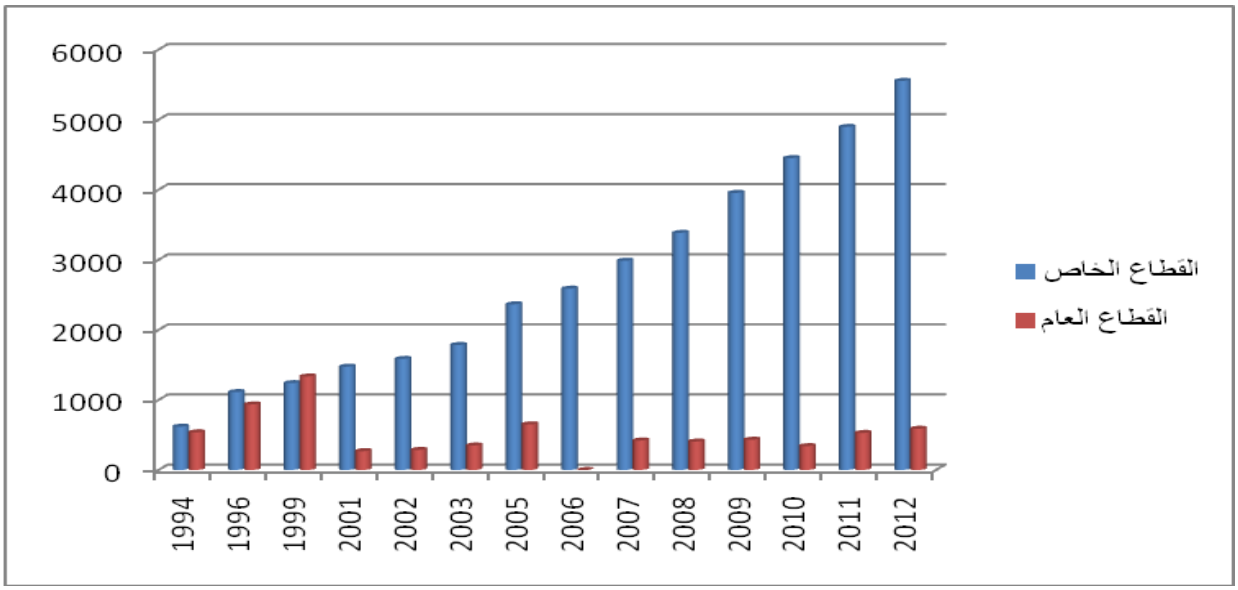

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (7).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (7) والشكل البياني المرافق له بأن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهم في الرفع من القيمة المضافة بصفة مستمرة على طول فترة الدراسة وإن كان بنسب متفاوتة حيث انتقلت هذه المساهمة من 1156 مليار دينار سنة 1994 إلى 6141.75 مليار دينار سنة 2012 محققا بذلك نسبة نمو قدرت بـ 431.29%، وتجدر الإشارة أن هذه الزيادة إنما تعود إلى مساهمة القطاع الخاص والتي انتقلت من 618 مليار دينار سنة 1994 إلى 5553.31 مليار دينار سنة 2012 بنسبة نمو قدرت بـ 798.59%

ثانيا: المساهمة في الناتج الداخلي الخام

يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إجمالا بأكثر من 40 بالمائة في الناتج داخلي الخام، وهي نسبة معتبرة ينبغي ليس فقط المحافظة عليها بل وتنميتها أيضا[133]، إن الناتج الداخلي الخام يولّد من مساهمات الأربع قطاعات الاقتصادية في البلاد وهي : قطاع المؤسسات المالية، المؤسسات الاقتصادية، مؤسسات الجماعات المحلية ومساهمة قطاع العائلات، ويمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن مساهمة قطاع العائلات بنسبة

[133] جمال بلخياط، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، ملتقى دولي حول متطلبات التأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية، جامعة الشلف 17-18 أفريل 2006.

كبيرة[134]، ومن خلال الجدول الموالي نلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص ممثلة في المؤسسات العائلية ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة، تتزايد باستمرار خلال الفترة الممتدة من 1994 – 2012 بالنسبة للناتج خارج قطاع المحروقات، الأمر الذي يعكس أهمية القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تشجيع وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (3–8): تطور الناتج الداخلي الخام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع القانوني خلال الفترة 1999–2012 (الوحدة مليار دينار)

السنوات	1999		2000		2001		2002	
	القيمة	(%)	القيمة	(%)	القيمة	(%)	القيمة	(%)
م ص م خاصة	1288	75.4	1356.8	74.8	1560,2	76,4	1679,1	76,9
م ص م عامة	420	24.6	457.8	25.2	481,5	23,6	505	23,1
المجموع	1708	100	1714.6	100	2041,7	100	2484,1	100

السنوات	2003		2004		2005		2006		2007	
	القيمة	(%)	القيمة	(%)	القيمة	(%)	القيمة	(%)	القيمة	(%)
م ص م خاصة	1884.2	77.31	2146.7	78.2	2364.5	78.41	2740.06	79.56	3153.77	80.80
م ص م عامة	550.6	22.06	598.6	21.8	651	21.59	704.05	20.44	749.86	19.2
المجموع	2434.8	100	2745.4	100	3015.5	100	3444.11	100	3903.63	100

السنوات	2008		2009		2010		2011		2012	
	القيمة	(%)	القيمة	(%)	القيمة	(%)	القيمة	(%)	القيمة	(%)
م ص م خاصة	3534.07	82.45	4162.02	83.59	4681.68	83.59	5137.46	84.77	5813,02	87,99
م ص م عامة	760.92	17.55	816.8	16.41	827.53	15.02	923.34	15.23	793,38	12,01
المجموع	4334.99	100	4978.82	100	5509.21	100	6060.8	100	6606,404	100

المصدر: نشريات المعلومات الإحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أعداد مختلفة.

[134] سليمان ناصر، عواطف محسن، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول، الملتقى الدولي حول : تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات، في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة، يومي 28 و29 أكتوبر2014، ص08.

للتوضيح أكثر ندرج الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3-4): تطور الناتج الداخلي الخام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع القانوني خلال الفترة 1999-2012

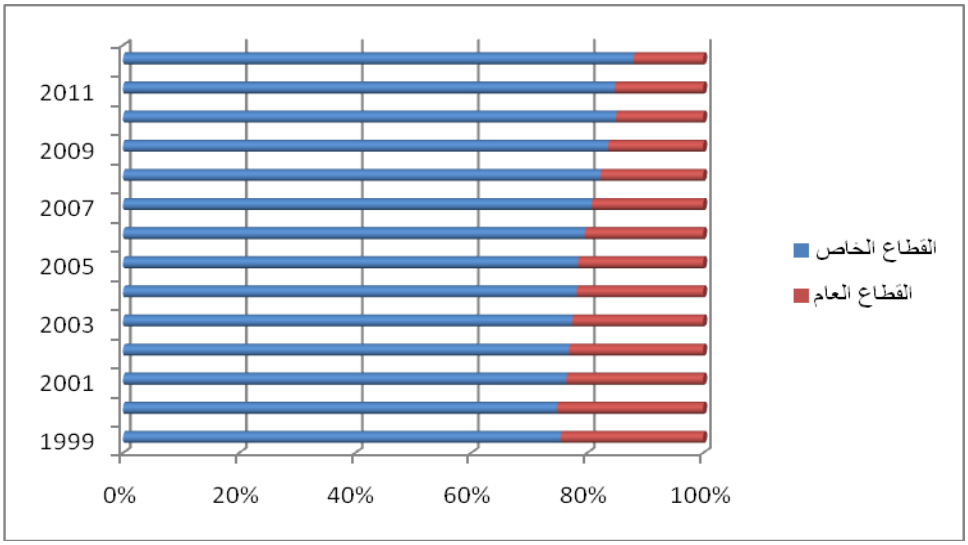

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (8).

من خلال الجدول رقم (8) والشكل البياني المرافق له نلاحظ أن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام **PIB** تتزايد باستمرار خلال الفترة الممتدة من 1999 – 2012، حيث انتقلت من 1708 مليار دينار سنة 1999 إلى 6606.44 مليار دينار سنة 2012 محققة نسبة زيادة قدرت بـ 286.79%، وتجدر الإشارة دائما بأن القطاع الخاص هو المساهم الأكبر في هذه الزيادة، حيث حقق معدل نمو قدر بـ351.32، وهذا ما يفسر بتوجه الدولة نحو تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكذا التوجه نحو اقتصاد السوق خصوصا في ظل الشراكة الأوروبية الجزائرية، بحيث أصبحت الجزائر تسعى دوما للرفع من الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية لهذه المؤسسات وجعلها قادرة على المنافسة في ظل الانفتاح المنشود، وذلك بتبني عدة برامج وإصلاحات.

ثالثا: المساهمة في التصدير

لقد سيطرت صادرات المحروقات بأكثر من 95% من إجمالي الصادرات الوطنية، في حين لم تتجاوز الصادرات خارج المحروقات 5%[135]، وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة في الصادرات خارج الملحروقات والتي بلغت 879.1 % سنة 2014 مقارنة بسنة 1994، إلا أن نسبتها لا تزال هامشية إلى حد الآن إذ تمثل فقط نسبة 4.46% من إجمالي الصادرات الوطنية بقيمة تقدر بـ 2.81 مليار دولار سنة 2014[136]، وهذا مايشكل

[135] سعيدي وصاف، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تنمية الصادرات مع الاشارة لحالة الجزائر**، ملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية، 08-09 أفريل 2002، مخبر العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة عمار الثليجي- الأغواط، ص44.

[136] أنظر الملحق الإحصائي رقم 02.

خطر دائم على الاقتصاد الجزائري، لذلك فقد قامت السلطات العمومية بتشجيع الصادرات خارج المحروقات وذلك من خلال تدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها للعمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية باعتبارها تمثل 99% من مجموع المؤسسات في الجزائر[137].

من خلال الجدول الموالي سوف نحاول عرض أهم المنتجات خارج المحروقات والمصدرة خلال السداسي الأول 2014، والتي تتكون أساسا من[138]:

- منتوجات نصف مصنعة والتي تمثل نسبة 3.34% من القيمة الإجمالية للصادرات، وذلك بقيمة 1.123 مليار دولار أمريكي؛
- السلع الغذائية بنسبة 0.53% أي بقيمة تقدر ب179 مليون دولار أمريكي؛
- المنتوجات الخام بنسبة 0.17% أي بقيمة تقدر ب56 مليون دولار أمريكي؛
- وأخيرا سلع التجهيزات الصناعية وسلع الاستهلاك غير الغذائية بنسبة 0.02%.

الجدول رقم (3–9): تطور قيمة المنتجات المصدرة خلال السداسي الأول 2014 مقارنة بالسداسي الأول 2013

المنتجات	السداسي الأول من سنة 2013		السداسي الأول من سنة 2014		معدل التطور (بالمائة)
	القيمة بالمليون دولار	بالمائة	القيمة بالمليون دولار	بالمائة	
السلع الغذائية	252	0.74	179	0.53	28.97-
الطاقة	32978	96.60	32218	95.92	2.30-
المنتوجات الخام	62	0.18	56	0.17	9.68-
منتجات نصف مصنعة	817	2.39	1123	3.34	37.45
سلع التجهيز الفلاحي	-	-	-	-	-
سلع التجهيز الصناعي	18	0.05	7	0.02	61.11-
سلع الاستهلاك غير الغذائية	11	0.03	6	0.02	45.45-
المجموع الكلي	34138	100	33589	100	1.61-

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية رقم 25، نوفمبر 2014، ص49.

للتوضيح أكثر ندرج التمثيل البياني التالي:

[137] سليمان ناصر، عواطف محسن، مرجع سابق، ص09.

[138] نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 25، نوفمبر 2015، ص49.

الشكل رقم (3-5): تطور الصادرات الجزائرية خلال السداسي الأول 2014 مقارنة بالسداسي الأول 2013 (الوحدة مليون دولار أمريكي)

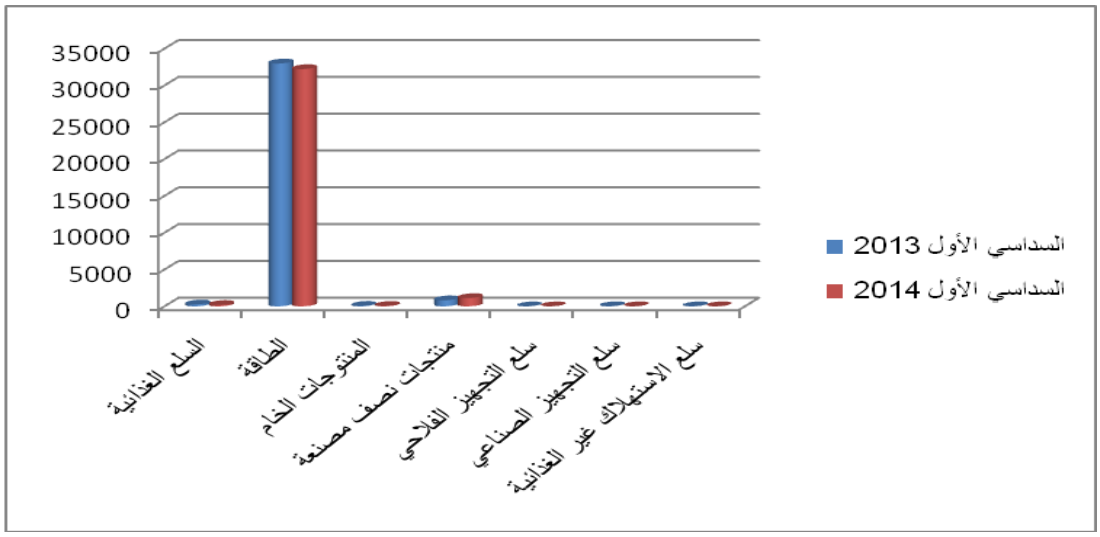

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (9)

رابعا: المساهمة في خلق مناصب الشغل

أدى تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول من سنة 2014 على خلق مناصب شغل جديدة بمعدل معتبر، وخصوصا أن الهدف الأساسي من إنشاء مثل هذا النوع من المؤسسات والذي يعتبر أحد انشغالات الحكومة حاليا، هو تخفيض نسبة البطالة، والجدول الموالي يوضح تطور مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات للسداسي الأول من سنة 2014.

الجدول رقم (3-10): تطور مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات خلال السداسي الأول من سنة 2014 مقارنة بالسداسي الأول 2013

نوعية المؤسسات ص و م		السياسي الأول من عام 2013		السداسي الأول من عام 2014		الزيادة بالمئة
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	
المؤسسات الخاصة	الأجراء	1121976	57,58	1214481	58,32	8,24
	أرباب المؤسسات	747387	02,39	820738	39,42	9,85
المجموع الجزئي		1869363	59,97	2035219	97,74	8,88
المؤسسات ص م العمومية		46132	2,41	47085	2,26	2,07
المجموع		1915495	100	2082304	100	8,72

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 25، نوفمبر 2014، ص13.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد مناصب الشغل المنشأة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدر بـ 2082304 منصب عند نهاية السداسي الأول من سنة 2014 مقابل 1915495 منصب نهاية السداسي الأول من سنة 2013 محققا بذلك معدل تطور قدر بـ 8.72% مقارنة مع السداسي الأول من سنة 2013. وتجدر الإشارة بأن المساهم الأكبر في هذه الزيادة هو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حيث سجل عدد الأجراء نسبة نمو بـ 8.24% وأرباب المؤسسات بـ 9.85%.

ولتوضيح هذا التطور أكثر ندرج التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم (3-6): تطور مناصب الشغل حسب الفئات خلال السداسي الأول 2014 مقارنة بالسداسي الأول 2013

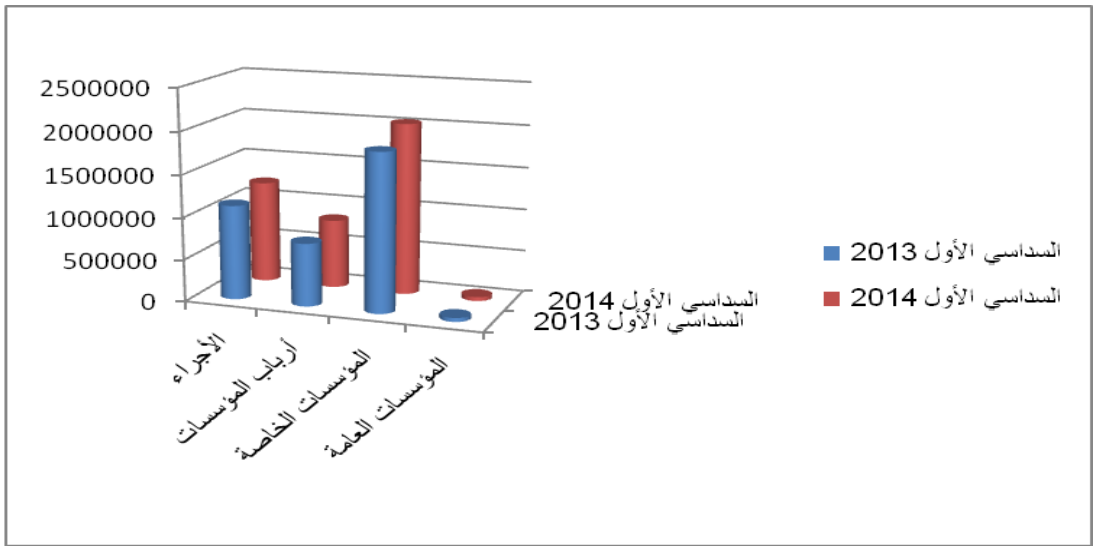

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (10).

المبحث الثالث: انعكاسات الانفتاح التجاري على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سوف نحاول من خلال هذا المبحث أن نستعرض أهم الأثار الإيجابية والسلبية لاتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم نتطرق بعد ذلك إلى إجراءات ومتطلبات تأهيل هذا القطاع، ثم نختم المبحث باستعراض أهم مجالات التعاون الجزائري الدولي للنهوض بهذا القطاع.

المطلب الأول: أثر تطبيق اتفاقية الشراكة على المؤسسات ص و م:

شهد العقدين الأخيرين تطورا جد هام لمنحى الاقتصاد الجزائري، بدأ بالسير من اقتصاد موجه مركزيا تتحكم الدولة بأغلب ما فيه، إلى اقتصاد يسير حسب متطلبات السوق تتحكم فيه وبنسبة كبيرة قاعدة العرض والطلب إثر انسحاب الدولة من كثير القطاعات، وتوج هذا النهج باتفاقية وقعت مع الطرف الأوربي تهدف لخلق فظاء من التبادل الحر بين الضفتين.

حيث يقوم الاتحاد الأوربي والجزائر تدريجيا بإنشاء منطقة للتجارة الحرة تهدف لحرية حركة السلع خلال فترة انتقالية لمدة تصل إلى اثني عشر عاما من تاريخ بدء نفاذ هذا الاتفاق، يتم فيها إلغاء كلي للتعريفة الجمركية إلا على بعض السلع التفضيلية المتعلقة بالقطاع الفلاحي.

كما تهدف هذه الاتفاقية إلى تحرير تجارة الخدمات وانسحاب المؤسسات ذات الطابع العمومي من هذا القطاع (خاصة الخدمات المالية والبنكية والإعلام والاتصال) التي يسوق الاتحاد الأوربي على أنها المحفز الأساسي لقدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، وكذا إعطاء الحق في إنشاء أو تأسيس المؤسسات.

ويتعلق المحور الثاني من الاتفاقية بضرورة موائمة الاقتصاد الجزائري والتنظيمات والمعايير الدولية، فيتعين على الجزائر القيام بإلغاء تدريجي للإعانات المقدمة لبعض القطاعات، وكذا المعاملة التفضيلية للمؤسسات العمومية، كما يجب على الجزائر أن تقوم بإصلاحات تخص قطاعات النقل والإعلام والاتصالات، وكذا المنظومة المحاسبية والخدمات المالية، ولهذا قام الاتحاد الأوربي بتقديم مساعدات تقنية ومالية وذلك ضمن إطار برنامج **MEDA.**

ولحد الآن لم تتمكن الجزائر من استغلال الإعفاءات الواسعة لمنتجاتها والتسهيلات الممنوحة لها لدخول السوق الأوربية بسبب عدم مطابقة المنتج الجزائري للمواصفات الأوربية، حيث لم تتمكن من استهلاك إلا نسبة متواضعة من نظام الحصص ذات المزايا الخاصة، الذي يتعلق بعدد من المنتجات التي يمكن لها تصديرها دون رسوم، إذ استغلت 6 أصناف فقط من مجموع 41 صنف، في حين تمكن الطرف الأوروبي من الاستفادة من معظم المنتجات والحصص المعفاة من الرسوم والتعريفات الجمركية.

ونتيجة لهذا الوضع جاء الميزان التجاري لصالح الطرف الأوربي، فبلغت واردات الجزائر من أوروبا عام 2014 مقدار 29.49مليار دولار أي بنسبة 50.56% من إجمالي الواردات الجزائرية بعدما كانت تقدر بـ 28.72 مليار دولار عام 2013 مسجلة نسبة زيادة قدرت بـ 2.68% مقارنة بنفس السنة، وتكشف الأرقام

بصورة واضحة اعتماد الجزائر الكبير على مختلف الواردات الأوروبية، كما تبقى الجزائر بعيدة تماما عن الأهداف التي رسمتها وهي رفع صادراتها نحو أوروبا من السلع والخدمات غير النفطية، والتي تبقى في حدود 1مليار دولار حسب إحصائيات2014.

كل هذه الأرقام تعتبر مخيفة بالنسبة للاقتصاد الجزائري ككل، ولقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، ففي ذات السياق من شأن هذه الوضعية أن:

- تعرض وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لخطر الإفلاس، بسبب قوة وجودة المنتجات الأوربية المنافسة ونقص الحماية الوطنية نتيجة الإلغاء التدريجي لكثير من القيود الجمركية، مما يؤدي إلى زيادة البطالة.
- التقليص الإجباري لحجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، على اعتبار أن الاتفاقية تنص على ضرورة خصخصة القطاع العام.
- التأثير على إنتاجية المؤسسات، وبالتالي على الاقتصاد الوطني، نظرا لعدم قدرتها على منافسة نظيرتها الأوربية.
- دخول المنتوجات الأجنبية للسوق الجزائرية بأقل تكلفة وأحسن جودة، ممّا تجذب المستهلك الجزائري إليها، وفقدان الثقة في المنتوجات المحلية، مهما كانت جودتها، مما يقضي على المنتوج المحلي وخاصة الصناعات الناشئة .
- ارتفاع التكاليف الانتقالية الناتجة عن طول المدة الزمنية.

بتوفر كل هذه الالتزامات فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مطالبة اليوم وأكثر من أي وقت آخر بزيادة قدرتها على المنافسة لضمان البقاء في السوق خاصة وأن بإمكانها أن تستفيد من :

- تدعيم القطاع بمساعدات مالية من الجانب الأوربي في إطار برنامج **MEDA** نحو 57 مليون أورو مقدمة لإعادة تأهيل وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- فتح أسواق خارجية جديدة أمام القطاع وبالتالي زيادة فرص الربح فقد زاد حجم الصادرات خارج المحروقات1099 مليون دولار أمريكي سنة 2005 إلى 2810 مليون دولار سنة 2014 بنسبة زيادة فاقت 155%.
- انخفاض قيمة المنتجات نصف المصنعة بسبب رفع الجمركة عنها، وبالتالي زيادة قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة من خلال انخفاض التكاليف الإجمالية.
- الجودة الناتجة عن الاحتكاك بالمؤسسات العالمية صاحبة الخبرة والتنظيم الكبيرين في مجال الأعمال والوصول إلى منابع تكنولوجيات الإعلام والإتصال بطرق أكثر يسرا وأقل تكلفة.

- زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من طرف المؤسسات ذات الحجم الكبير وبالتالي إتاحة فرصة المقاولة من الباطن وعمليات الإمداد **logistique** التي تتولاها عادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن تحرير المبادلات التجارية بدون تحسين المنتوج المحلي من حيث الكمية والنوعية وبدون تأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية سيؤدي إلى إجهاض عملية النمو وما يترتب على ذلك من أضرار اقتصادية واجتماعية وفي مقدمتها ارتفاع معدلات البطالة وظهور أنماط استهلاكية دخيلة، تطلب المنتجات الأجنبية وتعزف عن المنتوج المحلي.

وعليه و من خلال ما سبق يمكن القول أنه حتى يكلل إنشاء منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوربي بالنجاح، لا بد من توفير العديد من عناصر النجاح المهمّة على جميع المستويات، منها ضرورة تأهيل الاقتصاد من الناحية النوعية والكمية، وبالخصوص بالنسبة للمؤسسات ص و م، قصد إكسابها المردودية والنجاعة لتتمكّن من منافسة المؤسسات الخارجية، في فترة زمنية لا تتعدى 12 سنة.

المطلب الثاني : إجراءات تأهيل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تجاوز العقبات التي تعترض وتحد من التطور الملائم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتطلب إعداد برنامج للتأهيل يشتمل على المحاور الأساسية التي تعالج المشكلات الكثيرة التي تواجه المستثمرين، وقد حاولت الوزارة المكلفة بالقطاع إعداد هذا البرنامج بقيمة 1 مليار دينار سنويا والذي يمتد لفترة 12 سنة ويشتمل على مرحلتين هما[139] :

- مرحلة التكييف وتمتد على مدى 5 سنوات.
- مرحلة الضبط وتمتد على مدى سبع سنوات.

ويهدف البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية[140]:

- تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال اعتماد أحدث الطرق في مجال التسيير والإدارة والإلتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية المتعلقة بالنوعية.
- ضمان استمرار وتطوير منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الحفاظ على العمالة الموظفة والتخفيف من البطالة.

ولوضيح المسار العام لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ندرج الشكل التالي :

[139] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برنامج تأهيل المؤسسات، جانفي 2002، ص1.

[140] المرجع نفسه، ص2.

الشكل رقم (3-7) : مخطط يوضح المسار العام لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

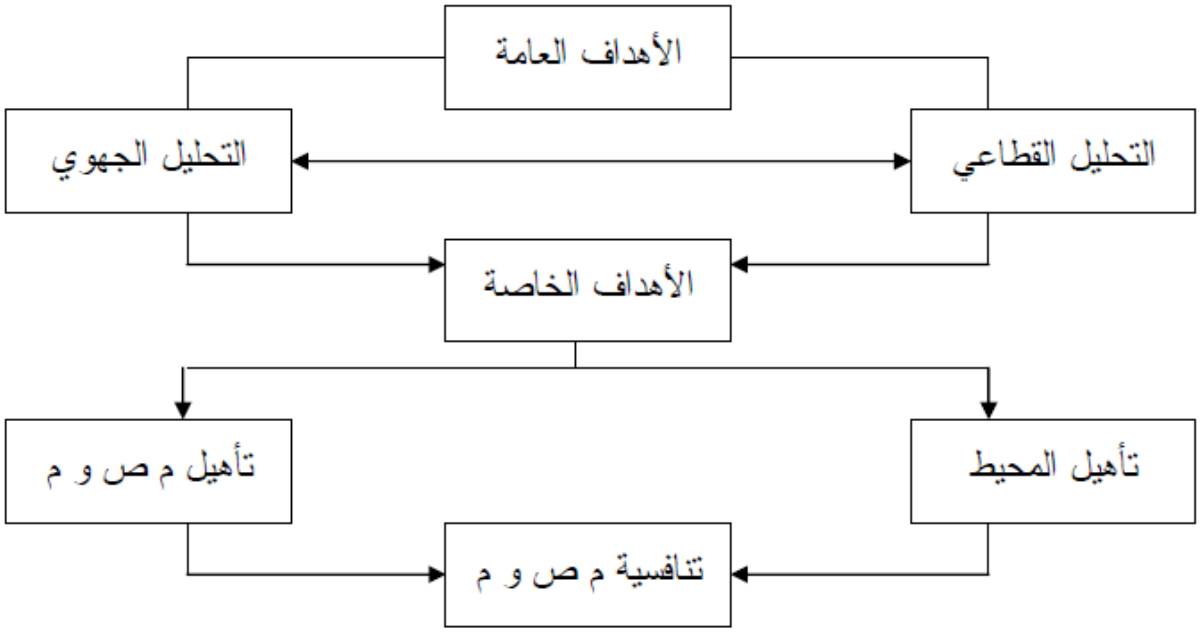

Source : l'accord d'Association Algérie -Union européenne, Ministère de la PME et Artisanat, octobre 2005, p 35.

إن برنامج التأهيل ممول من قبل المساعدات المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي في إطار تأهيل الاقتصاديات المحلية للإندماج في المنطقة الحرة الأورومتوسطية، وتتمحور عمليات التأهيل في مجالات عديدة من أهمها :

أولا: تأهيل الموارد البشرية

يعتبر العنصر البشري أساس العملية الإنتاجية، و بالتالي فهو يحتاج إلى دورات تكوينية وتدريبية لتطوير إمكانياته الفنية والمهارية للاستجابة للاحتياجات المتنوعة والمتزايدة للمتعاملين معه. وباعتبار أن مخرجات النظام التعليمي والتكويني هي مدخلات الجهاز الإنتاجي وجب التركيز على نوعية التعليم والتكوين، إصلاح البرامج وربط المؤسسات التعليمية بالمحيط الاقتصادي مع الاستفادة من الخبرة الأجنبية في هذا المجال، وتبعا لهذا فقد تم رصد 10 ملايين دولار كندي قصد تكوين مسيرين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالاستفادة من التجربة الكندية، حيث تم تجسيد 72 عملية منها 60 عملية خصّت مسيري المؤسسات العمومية التي لها علاقة مباشرة مع القطاع المالي والاقتصادي[141].

[141] شريف بقة، المنظمة العالمية للتجارة والاقتصاد الجزائري، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 20، 2000، ص 88.

ثانيا: تأهيل المحيط الإداري

إن تأهيل المحيط الإداري يتطلب تبسيط الإجراءات الإدارية وتذليل الصعوبات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواءا عند الإنشاء أو أثناء النشاط وحل المشاكل التي تواجهها بالسرعة والكفاءة المطلوبتين، ولن يتأتى هذا إلا بإرفاق كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجهاز واحد توكل له مهمة مراقبة نشاطها وتقديم المساعدات اللازمة لها.

إن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يأتي في هذا السياق، فتمتع هذه الوكالة بالتفويض الكامل يمنح لها مصداقية كبيرة، مما يسمح لها بالمساهمة الفعلية في تطوير هذا القطاع الحساس خاصة مع استفادة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من غلاف مالي مهم في إطار برنامج الإنعاش الوطني.

ثالثا: تدعيم البنية التحتية

إن تدعيم البنية التحتية يساعد على الأداء الإنتاجي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الوظيفة التسويقية للمؤسسة، وفي هذا الإطار تبرز أهمية المشاريع الكبرى المجسدة كالطريق السريع (شرق- غرب) واعتماد مخطط وطني للصيانة المستمرة للطرق والموانئ والمطارات وتجديد الحظيرة الوطنية للسكك الحديدية بالإضافة إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص لفتح ورشات لقطع الغيار ومؤسسات الإشهار.

وعلى صعيد آخر يجب حل مشكلة العقار والتي تشكل عقبة أمام أي مستثمر وتطهير المناطق الصناعية المنتشرة عبر مختلف مناطق الوطن والحسم في مسألة ملكيتها.

رابعا: تأهيل الجهاز المصرفي

يجب تأهيل الجهاز المصرفي وتفعيل دوره في تمويل النشاط الاقتصادي، عن طريق تحسين نوعية خدماته ومستوى موظفيه وإطاراته وإرساء قواعد تسيير شفافة وواضحة تعتمد معايير موضوعية وتجارية في منح القروض البنكية، مع ضرورة الانفتاح على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويل أنشطتها وخاصة مع حل مشكلة الضمانات وهذا مع إنشاء الصندوق الوطني لضمان الاستثمارات وكذا صندوق رأس مال المخاطرة[142]. كما يجب إعادة التفكير في طريقة تسيير البورصة ووضع الآليات المثلى لعملها من أجل جلب المدخرات الأجنبية والمحلية وتمويل المشاريع الاستثمارية بمختلف أحجامها.

[142] جمال بلخباط، جميلة معلم، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة الشلف، يومي 17و 18 أفريل 2006 ، ص 638.

خامسا: زيادة الإنفاق على البحث والتطوير

تعتبر وظيفة البحث والتطوير وظيفة محورية في نشاط أي مؤسسة اقتصادية باعتباره الضمان لاستمراريتها وقدرتها على المنافسة في السوق. فالاختراع والابتكار والتجديد يمكن المؤسسة من تلبية رغبات مستهلكيها والاستجابة لأذواقهم لأن أي منتوج ومهما كانت تقنية إنتاجه فإنه بعد فترة قصيرة سيصبح قديما.

إن تعطل عملية البحث والتطوير والمبادرة في أغلب المؤسسات الجزائرية وضعف إن لم نقل انعدام الانفاق على البحث والتطوير، يجعل هذه المؤسسات تلجأ دائما إلى الأجانب للحصول على التقنيات الحديثة وبتكاليف باهظة، كان بإمكانها الحصول عليها محليا لو عرفت كيف تستغل الطاقات التكنولوجية المحلية، " فعدد طلبات البراءة المودعة لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية قد بلغ 12 ألف طلب دون أن تتاح الفرصة لأصحابها لتجسيدها ميدانيا" [143].

إذن فاحترام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقاعدة (سعر، جودة، مدة) لن يتأتى إلا بتحكمها في عامل التكنولوجيا، وهنا تبرز ضرورة تدخل الدولة لتشجيع مراكز البحث العلمي وتوفير التمويل والإطار الملائم لنشاطها وتجسيد أعمالها ميدانيا.

المطلب الثالث : التعاون الدولي لتأهيل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في ظل الانفتاح التجاري وغزو المنتجات العالمية ذات الجودة العالية للأسواق المحلية أدركت الجزائر الأهمية المتنامية لعنصر الابتكار التكنولوجي ودوره في مواجهة التنافسية في الأسواق العالمية، لذا سارعت لإبرام اتفاقيات دولية وأخرى ثنائية، بغية الاستفادة من الخبرات التقنية والتكنولوجية لمختلف الدول الرائدة في هذا المجال.

أولا: برامج المرافقة الأوروبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

على الصعيد الميداني تم وضع عدة برامج للتعاون الثنائي مع الشركاء الأجانب من أجل تنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجالات تكوين، المعلومات، الاستشارة، ... الخ، ومن بين أهم الأعمال المسجلة ضمن هذا الإطار يمكن ذكر:

1-الشركة المالية الجزائرية-الأوروبية [144] (Finalep) (financiére algéro-européenne de participation

كما يشير اسمها هي شركة مختلطة جزائرية أوروبية للمشاركة برأس مال قدره 73.750.000 دينار جزائري عند نشأتها في 30 أفريل 1991 [145] بين بنوك جزائرية (بنك التنمية المحلية 40% القرض الشعبي

[143] عبد اللطيف بلغرسة ورضا جاوحدو، أثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف، 29-30 أكتوبر 2001، ص05.

[144] SEKAK : Le Partenariat En Algérie "cadre institutionnel et réglementaire" Forum International du Partenariat et de l'investissement en Algérie .Hôtel Hilton "Pins Maritimes" 15an 18 Juin 1993.

[145] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77 بتاريخ السبت 30 رمضان 1422 الموافق لـ 15 ديسمبر 2001 م.

الجزائري 20 %) إلى جانب الوكالة الفرنسية للتنمية بنسبة 40 % كأول المساهمين الأوروبيين، وقد تم الاتفاق على إعطاء الشركة الصبغة القانونية، لينظم بعدها البنك الأوروبي للاستثمار سنة 2002 ليصل رأسمالها حينها إلى 159.750.000 وتتحول النسب كما يلي :

- بنك التنمية المحلية **BDL** بنسبة 40 % والقرض الشعبي الجزائري **CPA** بنسبة 20 % .
- الوكالة الفرنسية للتنمية **AFD** بنسبة 28.74 % والبنك الأوروبي للاستثمار **BEI** 11.26 %

تتمثل مهمة الشركة في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمشاركة الجزائرية-الأوروبية في كل مجالات النشاط الاقتصادي وذلك بالتدخل في:

- إنجاز دراسات ذات مردودية و خوصصة المؤسسات.
- البحث عن مصادر تمويل المشاريع ودعم تأسيس وتنمية المؤسسات.
- تقديم دراسات تقنية اقتصادية (لهندسة التركيبة المالية).
- وضع قروض على شكل حسابات جارية وسندات قابلة للتحويل.

هذه الشركة، تخضع لحكم داخلي خاص يضمن تغطية و توزيع الأخطار، إن مجموع المساهمات في رأس المال الخاص لا يتجاوز 80% من رأس المال الشركة.

2- شركة الخدمات المالية و الاستثمار(La SOFIN) [146]: هذه الشركة وعلى غرار الشركة المالية (**La LEPFINA**)، هي شركة مالية مختلطة ورأسمالها تملكه شركة الاستثمار والتحويل الجزائرية **(IFA)**[147] وأحد أكبر البنوك التجارية الأوروبية تهدف **(La SOFIN)** إلى تقديم خدمات مالية تتعلق بـ :

- إعداد الدراسات التقنية والاقتصادية للمشاريع الصناعية لفائدة المتعاملين الجزائريين أو الأجانب.
- تطوير الشراكة الصناعية **(Partenariat industriel)** بين الجزائر والمجموعة الأوروبية .

3- برنامج ميدا لتنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (MEDA):

تم تسطير هذا البرنامج في إطار التعاون الأورو-متوسطي و الذي يهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق تأهيلها وتأهيل المحيط الاقتصادي حولها، وفي هذا الشأن تم تخصيص ما لا يقل عن 66445000 أورو كغلاف مالي والذي تم من خلاله تحقيق حوالي 500 عملية دعم مباشرة

[42] L. GOUMIRI ; Société de Service financiers et D'investissement . Symposium National sur les opportunities de financement dans partenariat et la PMI Organisé par prospeco-conseil les 9 et 10/11/1992 Hotel El-Aurussi Alger.

43 اليونيدو، تحليل مقارن لاستراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سياسات وبرامج دول مبادرة أوروبا الوسطى- الجزء .www.unido.org/doc/331152

لمختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 57 مليون منه ممولة من طرف الإتحاد الأوروبي والباقي على عاتق الحكومة الجزائرية .

بموجب هذا الاتفاق المبرم بين الطرف الجزائري والاتحاد الأوروبي تتولى لجنة مختصة مكلفة من الاتحاد الأوروبي بمتابعة سير البرنامج منذ أكتوبر 2000 بالجزائر وقد استمر لمدة خمس سنوات أي إلى غاية 2005 تعمل هذه اللجنة المختصة بالتنسيق والتعاون مع المصالح التابعة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المكلفة بمقتضى الاتفاق المالي المبرم في 1999 بين الحكومة الجزائرية واللجنة الأوروبية.

أ–. أهداف برنامج MEDA:

يتمثل الهدف الرئيس في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية[148] بهدف المساهمة أكثر فأكثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وعلى هذا الأساس يرتكز البرنامج على المحاور الأساسية التالية:

- ترقية أداء التسيير الإستراتيجي والعلمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وذلك من خلال تقديم الدعم والتكوين لتحسين مستوى الكفاءات وتأهيل رؤساء وعمال المؤسسات عبر دورات تدريبية وتكوينية لتمكينهم من التحكم في كل التقنيات النوعية ونظم المعلومات، لتقوية مستواهم التنافسي.
- دعم الابتكار التكنولوجي، من أجل اكتساب الميزات التنافسية.
- دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مرافقة الهيئات الحكومية التي تشرف على دعم وتمويل المؤسسات وتوفير محيط مناسب من أجل نمو وتحقيق استمرارية متصاعدة لمسيرة حياة المؤسسة.
- تحسين قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في مجال التكوين والاستشارة والمعلومات... الخ من أجل تحقيق أفضل اندماج لها في اقتصاد السوق.
- تحسين طريقة الحصول على المعلومات الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأصحاب المؤسسات ومختلف المتعاملين الاقتصاديين في القطاع العام والخاص[149].

[148] رحيم حسن ، التحديد التكنولوجي كمدخل إستراتيجي لدعم القدرة التنافسية الجزائرية، الملتقى الدولي حول تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحولات المحيط، جامعة بسكرة، 30/29 أكتوبر 2002، ص 53 .

[149] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77 بتاريخ السبت 30 رمضان عام 1422 هـ الموافق 15 ديسمبر 2001 م.

ب- النتائج المرتقبة من البرنامج :

- تحسين القدرة التنافسية لحوالي 3000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من خلال الرفع من قدرتها التقنية في مجال الاستشارة، تكوين المعلومات ... الخ.
- تأهيل أنظمة جديدة للدعم تتولى تقديم خدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير شبكة وطنية للمعلومات تتولى مهمة تسيير وتوزيع مختلف المعلومات الاقتصادية، المالية والتقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

4- الوكالة الفرنسية للتنمية: AGENCE FRANCAISE DE DEVLOPEMENT (AFD) : هي مؤسسة مالية متخصصة في المساعدة على تطوير وتأهيل المؤسسات الاقتصادية وهي تمثل محور وقوام الشراكة الفرنسية مع الخارج وخاصة دول جنوب المتوسط وغرب أفريقيا ودول جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي وجزر الكاريبي، وهي مؤسسة عمومية فرنسية ذات طابع صناعي تجاري تخضع للقانون المصرفي الفرنسي والأوربي، وهي ممثلة في الجزائر من 1967 إلى غاية 1991[150] ، ثم دخلت للجزائر كممول للعديد من المشاريع التنموية نحدد أهمها في :

- تسهيل تمويل الاستثمارات الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الخاصة.
- وضعت **AFD** ما يسمى بمركز الدراسات الاقتصادية والمالية والمصرفية **CEFEB** تحت تصرف الشركاء حيث يقوم بندوات لصالح الإطارات التي تحوز على تجربة مهنية وتتطلع إلى تعميق معارفها في الميادين الاقتصادية والمالية، وقد وصل عدد المتربصين الجزائريين لدى المركز أكثر من 135 متربص.
- دعم السياسات الهيكلية القطاعية للدولة بخبرتها ومساعدتها التقنية بالإضافة إلى موارد تمويل الاستثمار لتفادي تبعثر مجهوداتها والحصول على أثر ملموس للسياسات المطبقة .
- ترقية وتطوير القطاع الخاص لتحضيره لمرحلة الانفتاح على اقتصاد السوق، ومنح القروض للبنوك وتعبئة الادخار لتحسين مساهمات القطاع البنكي .
- تمويل القرض الشعبي الجزائري بقرض قيمته 15 مليون أورو، ليوجه لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأربع قطاعات تنموية كالزراعة والتغذية والأشغال العمومية والبناء، ساهمت في خلق 358 منصب شغل.

[150] محمد فتحي صقر، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكالية وآفاق التنمية، القاهرة 18-19 جانفي 2004، ص 25.

5. البنك الإيطالي MEDIO CREDITO CENTRAL :

حيث يوجد خط قرض بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR والبنك الإيطالي بموجب القانون 2000/97 المؤرخ في 2000/01/13 يسمح البنك الايطالي بمنح قرض لبنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية بمبلغ 52.500.000.000 ليرة إيطالية (271.139.87.20 أورو) وذلك بالشروط التالية[151]:

- مدة التمويل تتراوح بين 5 إلى 7 سنوات؛
- يخص هذا القرض تمويل السلع والخدمات لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

ويهدف هذا الاتفاق إلى:

- الحيازة على التجهيزات الإيطالية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛
- التحويل التكنولوجي والتكوين والمساعدة التقنية.

ويمول القرض 35 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، سمحت بإنشاء 1000 منصب شغل. وقد استفاد من التمويل 10 مشاريع سنة 2002 و23 مشروع سنة 2003 و2 مشروع سنة 2004، وما يلاحظ عنها أنها مشاريع متنوعة القطاعات الزراعية والصناعية ومنتشرة عبر مختلف ولايات الوطن.

6- التعاون الجزائري الألماني (برنامج التكوين والاستشارة GTZ):

بالتعاون مع الطرف الألماني تم تسخير من الطرف الألماني غلاف مالي قدره 3 ملايين دوتش مارك ألماني قصد تحسين مستوى الأعوان المستشارين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لتطوير فرع الاستشارة الذي يشكل أحد العناصر الجوهرية لتأهيل الـ م ص و م.

يخص هذا البرنامج (برنامج التكوين والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) الذي شرع في تنفيذه منذ شهر أفريل 1988 تكوين 50 مكونا جزائريا بألمانيا سيتولون بدورهم مستقبلا تكوين وتحسين مستوى ما يقارب 250 عون استشاري في الجزائر.

ويهدف المشروع إلى تحقيق الأهداف التالية :

يتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في تدعيم وتقوية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من أجل تحسين فرص استغلال الطاقات العمالية ومنافسة المنتج المستورد ودخول الأسواق الخارجية، أما الأهداف المباشرة فتتمثل في:

[151] مديرية الصناعة والمناجم، تقرير حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2002، ص 7.

– خلق إطار تكويني مؤهل من أجل الاستشارة والتكوين في مجال إدارة الأعمال والتسيير عبر كافة أنحاء التراب الوطني.

– تكوين مستشارين ومكونين بمراكز الدعم والتأطير.

– خلق إطار جيد للاستشارة مختص في إدارة الأعمال في المؤسسات الـ ص و م (من 4 إلى 5 مستشارين لكل مركز دعم).

– تكوين قاعدة حول الاستشارة.

– دفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجوء إلى خدمات مراكز الدعم، ويخص مشروع إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نوعين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: [152]

– المؤسسات المتوسطة الصناعية التي توظف (50 – 250) عامل والتي يتركز نشاطها على الصناعات التالية :

- الصناعات الغذائية؛
- الصناعات الحديدية، ميكانيك وكهرباء (ISMME) ؛
- الصناعات الكيماوية والصيدلانية؛
- صناعة مواد البناء.

– المؤسسات المصغرة التي توظف (1 – 10 عامل) الشباب المؤسسون الجدد للمؤسسات والمستفيدين من إجراءات الدعم الخاصة بوكالتي **L'ANSEJ** ، **L'ANDI** [153].

بالإضافة إلى هذا المشروع هناك مشروع تعاون مع الطرف الألماني في إطار الشراكة والتعاون يقدر بـ 2.3 مليون دوش مارك يخص ترقية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وامتد من 2003 إلى غاية 2006 واستمرار المفاوضات بشأن الاستفادة من البرامج التقنية الألمانية في العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعة التقليدية والترقية السياحية والفندقية إلى غير ذلك من الاستشارات الاقتصادية.

ثانيا: برنامج تنمية وتطوير بورصات معالجة المعلومات

في إطار المشروع الأورو متوسطي (**EUMDIS**) الذي يعد أكبر مشروع أنجز من طرف اللجنة الأوروبية من أجل تنمية المجتمع الدولي في مجال المعلومات، اقترحت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامجا يخص إنشاء

---

[152] وزارة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة، برنامج تأهيل المؤسسات، جانفي 2002 ص 10 .

[153] محمد زيدان وإدريس رشيد، الهياكل الجديدة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006، ص12 .

بورصة أورو متوسطية للتعاون ومعالجة المعلومات (**Une Bourse de sous Traitement)** ضمن إطار التعاون الأورو متوسطي بهدف ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص توفير وتبادل المعطيات ذات الطابع الاقتصادي في إطار تدعيم التعاون الاقتصادي بين بلدان البحر الأبيض المتوسط[154].

هذه البورصة من شأنها أن تتقدم على شكل موقع على شبكة الانترنيت يحتوي على جميع المعلومات الاقتصادية الخاصة بوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل دولة من دول البحر الأبيض المتوسط.

في إطار البرنامج تم إنشاء 04 بورصات لمعالجة المعلومات على مستوى التراب الوطني (شرق، غرب، وسط ، جنوب) مهمتها توفير المعلومات اللازمة حول وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الجهات من الوطن بموجب اتفاقية التعاون المبرمة بين الجزائر واللجنة الأوروبية حتى تستفيد كامل بلدان البحر الأبيض المتوسط من مشروع هذا البرنامج **(EUMEDIS).**

ثالثا: التعاون الجزائري الكندي

في إطار صندوق تطوير القطاع الخاص، تم تخصيص غلاف مالي قدره 10 ملايين دولار كندي [155] من طرف هذا الشريك من أجل تسهيل التعرف المتبادل على القطاعات الخاصة الجزائرية والكندية، دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتمكينه من الحصول على المهارة والخبرة الكندية من أجل تحسين إنتاجه.

وهكذا فمنذ وضع هذا الغلاف المالي فقد تم تجسيد 72 عملية:

60 عملية خصت المؤسسات في كل القطاعات لاكتساب الخبرة والمساعدة التقنية والتكوين وكذا الاستشارات في مجال التنظيم والتسيير مع التركيز أكثر على قطاع الصناعات الغذائية.

10 عمليات خصت المؤسسات العمومية التي لها علاقة مباشرة مع القطاع المالي والاقتصادي كلجنة مراقبة أعمال البورصة ووكالة ترقية ودعم الاستثمارات ومتابعتها وبورصة التنمية والشراكة.

عمليتين خصت علاقات العمل للمقاولين الاقتصاديين لكلا البلدين.

---

[154] زايري بالقاسم وبالحسن هواري، تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية، جامعة الشلف، يومي 18/17 أفريل 2006.

[155] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : تقرير حول وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جويلية 1998، ص9 .

خلاصة الفصل:

حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الرغم من التفاوت في تعريفها بدرجة أكبر من الاهتمام والدراسة، وهناك ملامح وصفات أساسية متفق عليها لتعريفها، وتتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهيكلة تنظيمية أقل تعقيداً من المؤسسات الكبيرة، مما يجعلها قادرة على استيعاب العمالة.

هذا وقد عرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نموا مستمرا خلال فترة الانفتاح، إلا أنه تجدر الإشارة بأن المساهم الأكبر في هذا النمو هو القطاع الخاص، كما أن هذا النمو كان لصالح القطاع الثالث (التجارة والخدمات) على حساب القطاع الأول والثاني (الفلاحة والصناعة)، كما يمكن القول أيضا أن أكثر من 95% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية هي مؤسسات مصغرة (تشغل أقل من 10 عمال) وهي مؤسسات تكتفي بضمان وجودها ولا تسعى إلى تحقيق النمو والتوسع.

ويؤدي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في الاقتصاد الجزائري بحيث يساهم بأكثر من 90% من إجمالي القيمة المضافة التي تحققها القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، كما يساهم بأكثر من 40% في الناتج المحلي الإجمالي وبأكثر من 87 % من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات، بالإضافة إلى الدور الريادي لهذا القطاع في امتصاص البطالة، حيث يساهم بحولي 20% من إجمالي مناصب الشغل.

حتى تكلل سياسة الانفتاح التجاري المنتهجة في الجزائر منذ بداية التسعينات من القرن الماضي بالنجاح لا بد من توفير العديد من عناصر النجاح المهمّة على جميع المستويات، منها ضرورة تأهيل الاقتصاد من الناحية النوعية والكمية، وبالخصوص بالنسبة للمؤسسات ص و م، قصد إكسابها المردودية والنجاعة لتتمكّن من منافسة المؤسسات الأجنبية، في فترة زمنية لا تتعدى 12 سنة.

الفصل الرابع:

تحليل وضعية التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانفتاح التجاري

تمهيد:

لقد سعت الجزائر من خلال السياسة التنموية المنتهجة، إلى تحقيق التنمية الشاملة، ويأتي التشغيل على رأس الأولويات للحد من البطالة، وقد عرفت مرحلة بداية الإصلاحات الاقتصادية تراجعا كبيرا لحصيلة التشغيل بسبب القيود التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية وما صاحبها من حل وخوصصة جل وحدات القطاع العام والتوجه إلى تبني سياسة الانفتاح التجاري التي تعززت أكثر بالتوقيع على اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية والذي دخل حيّز التنفيذ ابتداءا من 1 سبتمبر 2005 بالإضافة إلى مساعي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة كما أشرنا إلى ذلك في الفصل الثاني، وفي ظل هذه المتغيرات عملت الجزائر على تبني جملة من الإجراءات للحد من البطالة، ولعل أهمّها التوسع في الاستثمار العمومي والخاص وفي مقدمته بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعاظم دورها في الاقتصاد باعتبارها الفاعل الأساسي في مجال التنمية وإحداث مناصب شغل.

هذا وتعتبر العلاقة بين العمالة ونظام التجارة العالمية صميم السياسة الاقتصادية للتنمية في السنوات الأخيرة، فأغلبية الأعمال النظرية تصرّ على أن لسياسة الانفتاح التجاري آثارا إيجابية على العمالة في المدى الطويل على الأقل، بيد أن بعض الدراسات التطبيقية تثبت العكس، حيث تصرّ على أن تحرير التجارة على النحو الذي دعت إليه المؤسسات المالية الدولية اتجاه البلدان النامية، قد يؤثر سلبا على مستويات التشغيل. وبناءا على ذلك يتبادر إلينا السؤال التالي: ما هي وضعية التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تبني سياسة الانفتاح التجاري؟

الإجابة على هذا السؤال ستكون ضمن هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: مدخل عام حول مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل؛

المبحث الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر؛

المبحث الثالث: تقييم فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في استحداث والمحافظة على الوظائف.

المبحث الأول : مدخل عام حول مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل.

احتل دور المنشآت ص. م في النمو والتشغيل حيّزا كبيرا في أدبيات التنمية، خاصة من حيث العلاقة بين حجم المنشأة من ناحية ومساهمتها في النمو والتشغيل من ناحية أخرى، حيث أنه لاتوجد نظرية متكاملة وقائمة بذاتها تخص المنشآت الصغيرة والمتوسطة، لكن منذ ظهور الاقتصاديين الكلاسيكيين أمثال آدم سميث وألفريد مارشال، كان هناك تركيز على دور المنشأة الصغيرة وتأثير المناخ الذي تعمل فيه على أدائها ودورها في الاقتصاد.

كما برّر بعض الاقتصاديين منذ عشرينيات القرن الماضي وجود المنشآت الصغيرة والمتوسطة في حالة السلع ذات الطلب المنخفض وذات الطابع الشخصي مثل تلك المصنوعة يدويا، أو بالنسبة للخدمات التي تتطلب القرب من الزبون**(proximity)** وبالتالي فإن حجم المنشأة قد تفرضه طبيعة السلعة أو الخدمة كذلك النطاق الجغرافي للنشاط.

ومنذ أواخر ستينات القرن الماضي ومع ظهور نظريات المنافسة غير الكاملة ونظريات وفورات الحجم الكبير، انتشرت فكرة أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة لا تستطيع العيش في إطار وجود درجة كبيرة من اللايقين ومنافسة شديدة في الأسواق ووجود خاصيات وفورات الحجم الكبير، أي انخفاض التكلفة الحدية للإنتاج مع ارتفاع حجم الانتاج، وحسب هذه النظريات فإن معظم المنشآت الصغيرة يؤول للإختفاء أو الإندماج ضمن منشآت أكبر.

وظلّت القناعة سائدة بارتفاع الأهمية النسبية للمنشآت الكبيرة حتى عقد السبعينات من القرن الماضي مع تراجع عدد المنشآت الكبرى في الولايات المتحدة نتيجة الصدمة البترولية الأولى، واعتبر البعض أن هذه الحقبة تعتبر نهاية الفوردية **(Fordism)** وهو نظام التصنيع المبني على كبرى الشركات وعلى إنتاج سلع نمطية ومنخفضة التكلفة، وعلى دفع مرتبات كافية للعاملين لشراء تلك السلع، وتزامنت فترة السبعينات والثمانينات مع الارتفاع الكبير في عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة، بما دحض الفكر السائد حول هيمنة كبرى المنشآت، وساهم في انتشار ظاهرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية عنصرين إثنين: الأول هو ارتفاع عدد الشباب الطالبين للعمل والتقدم التقني الذي ساهم في انتشار وسائل إنتاج صغيرة الحجم وأقل تكلفة.

وعزّز هذا التوجه ظهور بوادر العولمة واشتداد المنافسة الدولية التي حتّمت على كبرى الشركات إتخاذ أساليب أكثر مرونة في التنظيم من خلال التعاقد **(Outsourcing)** مع منشآت أصغر داخل الحدود أو خارجها لإنتاج بعض مكونات منتجاتها النهائية بغرض التحكم في التكلفة. ونظرا لقيام المنشآت الصغيرة بدور الصناعات المغذية لشركات صناعية أكبر مثل صناعات السيارات والأجهزة الكهربائية والإلكترونيات زادت خلال العقود الماضية مساهمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة والعمالة والنمو.

أما في أدبيات التنظيم الصناعي، فإن الموارد الطبيعية والتكنولوجيا والسياسات والمؤسسات تحدد الهيكل الصناعي لكل اقتصاد وبالتالي الحجم الأمثل للمنشآت.[156]

ومن منطلق نظريات التجارة الخارجية ، قد يكون لبعض البلدان ميزة نسبية في إنتاج السلع التي يتم إنتاجها بكفاءة في المنشآت كبيرة الحجم، في حين أن بلدان أخرى يمكن أن يكون لها ميزة نسبية في إنتاج تلك السلع في المنشآت الصغيرة[157]، من ناحية أخرى بين كيفس وآخرون أن الحجم الأمثل للمنشآت في البلدان المنفتحة أمام التجارة الخارجية يكون في الأغلب أكبر من الحجم الأمثل للمنشآت في البلدان التي هي أقل اندماجا في الاقتصاد العالمي[158].

المطلب الأول: مدخل نظري حول البطالة والتشغيل

يرتبط مفهوم التشغيل ارتباطا وثيقا بعنصر العمل، والذي بدوره يشكل القاسم المشترك بين كافة الأنشطة الإقتصادية، أما البطالة فهي عدم القدرة على تشغيل وتوظيف الطاقات البشرية المتاحة، في إطار نظام متكامل يراعي البعد الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، وقد انتقل الاهتمام لمجال التشغيل في الجزائر في ضوء الإختلالات التي عرفها ومزال يعرفها سوق العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية.

أولا: مفهوم التشغيل

يعتبر التشغيل أو العمل العنصر الأساسي لتشكيل هذا العالم باعتباره وسيلة الإنسان في سعيه ليكون خليفة في الأرض، وأن يكون جديرا بهذا التكليف الإلهي، كما أنه يعد مصدرا لكل إنتاج وثروة، فبواسطته أقام الإنسان علاقاته الإجتماعية ونمت المجتمعات وازدهرت الحضارات وتفرعت عنه عدة مفاهيم حديثة من أهمها: التشغيل البطالة، العدالة الإجتماعية...الخ[159]

هذا و لا يعني التشغيل بمفهومه الحديث أنه عكس البطالة، كما أنه لا يعني العمل فقط، بل يشمل الاستمرارية في العمل وضمان التعيين والمرتب للعامل تبعا لاختصاصه ومؤهلاته، والتي يتوجب على المؤسسة الإعتراف بها، كماأن التشغيل يعطي الحق للعامل في المشاركة والتمثيل في التنظيمات الجماعية وحقه في الخدمات الاجتماعية، وعلى هذا الأساس فإن لهذا المفهوم أهمية بالغة في العمل لكونه أساس تطوير وترقية العمل.

[156] Pierre-André Julien, Trente ans de théorie en PME : de lapproche économique à la complexité Revue internationale PME : économie et gestion de la petite et moyenne entreprise, vol, 21, n°2,2008, pp : 119-144.

[157] YOU, J- L, Small Firms in Economic Theory, cambridge, JOURNAL of Economics19 , 1995, PP: 441-462.

[158] Caves, R .E.M.E. Porter, and M.A. Spence, Competition in the Open Economy: A Model Applied to Canda. Cambridge, MA : Harvard University Press, 1980.

[159] خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي: المشكلة...والحل، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2008، ص: 15.

1-تعريف التشغيل:

حدد الباحث الاقتصادي **(Marc Oliver)** مفهوما دقيقا للتشغيل والذي يعني حسب تحليله عدة مفاهيم أهمها:

« استعمال جزء من عمل اجتماعي يقوم به الفرد، وهذا مناسب لمنصب عمل. وأيضا استخدام قوة العمل التي تتعارض مع البطالة والاستخدام غير الكامل والجزئي لقوة العمل. وبالتالي فإن التشغيل يتعلق بتنظيم استخدامات قوة العمل على أحسن وجه ممكن»

يعرف التشغيل أيضا على أنه "لا يعني العمل فقط، بل يشمل الاستمرارية في العمل وضمان التعيين والمرتب للعامل تبعا لاختصاصاته ومؤهلاته، والتي يجب على المؤسسة الاعتراف بها، كما أن التشغيل يعطي الحق للعامل في المشاركة والتمثيل في التنظيمات الجماعية وحقه في الخدمات الاجتماعية"[160]

فالتشغيل إذن هو استخدام قوة العمل لمختلف الأنشطة الاقتصادية حيث يشترط أن يشارك الشخص المشتغل في العمل، وأن يكون له حق رفع مستوى مؤهلاته عن طريق التكوين والتدريب، وكذا حقه في الامتيازات التي تترتب عن مساره الوظيفي، بما في ذلك الترقية وحق الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والتأمين والتقاعد حسب الشروط التي يحددها قانون العمل.[161]

2-أهمية التشغيل:

يمكن إيجاز أهمية التشغيل في النقاط التالية:

- زيادة عدد السلع و الخدمات التي ينتجها المجتمع ويستمتع بها وذلك بزيادة القوى الإنتاجية.
- تأمين الفرد ضد العوز ودعم الثقة في المستقبل، وهذا المعنى هو الذي يكمن وراء النّص الخاص وراء حق العمل، والذي تتضمنه دساتير بعض البلدان.
- القضاء على فوارق العنصرية أو إضعافها، وتحقيق المساواة بين الأفراد وذلك نتيجة لاشتداد الطلب على العمل من جانب أصحاب العمل.
- العمل يمهد الطريق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو الطريق الذي يمكن فيه تحقيق العمالة والدخل.
- التشغيل يسمح للجميع بإمكانية الوصول إلى الوظائف والدخول وذلك من أجل الحد من الفقر ومن أجل الإستفادة التامة من القدرات البشرية في مجال فرص الدخل والثروة[162].

---

[160] العايب عبد الرحمان، البطالة وإشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي –حالة الجزائر–.رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003 /2004، ص21.

[161] محمد نبيل جامع، البطالة: قنبلة موقوتة، فك شفرتها، وحديث مع الشباب، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص :35.

[162] مكتب العمل الدولي، جنيف، ترجمة جمال البنا، العمالة والتنمية الاقتصادية، الدار القومية، القاهرة، 1966، ص 65 .

3- أنواع التشغيل:

للتشغيل أنواع عديدة من أهمها:

أ- **التشغيل الكامل** : هي الحالة التي يوجد فيها عمل لكل العمال المتاحين، والذين يرغبون في العمل، وهذا يعني أنه يوجد من الوظائف بقدر ما يوجد من العمال، لأنه توجد وظائف شاغرة بقدر ما هناك من عمال ليسوا في وظائفهم[163].

هذا المفهوم هو مفهوم نظري لا يمكن تحقيقه على أرض الواقع، حيث أن العمالة الكاملة ليست كاملة تماما، ولكي تكون العمالة الكاملة هدفا عمليا يمكن إدارته يجب أن نعرّف اللاعمالة بطريقة تتسع للأشخاص غير القادرين وغير الراغبين في العمل[164].

ب- **التشغيل الدائم والمتقطع**: التشغيل الدائم وهو علاقة عقد العمل غير المحدود بين العامل وصاحب العمل، أما التشغيل المتقطع فهو تلك العلاقة المحدودة زمنيا والناجمة عن عقد عمل محدود بين العامل وصاحب العمل، ويظهر بصفة عامة في القطاع الزراعي لأنه مرتبط بمواسم الزراعة، وبصفة أقل حدة في القطاع الخدمي والصناعي، وهذا تبعا لحاجة المؤسسات الإنتاجية[165].

ثانيا: مفهوم البطالة وفقا لأهم الأفكار الاقتصادية

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي واجهت وتواجه اقتصاديات دول العالم، لكونها مشكلة ذات أبعاد تاريخية وجغرافية، بمقدار ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي، وقد حظي هذا الموضوع باهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم على مر الأزمنة، ولعل تنوع أشكال البطالة هو أحد العناصر المفسرة لتعدد التحاليل حول فهمها وتفسيرها، وسنقوم بعرض أهم هذه الأفكار بشيء من الإيجاز في النقاط التالية[166]:

1- تفسير البطالة عند المدرسة الكينزية

يتحقق التوازن وفق هذه النظرية نتيجة للتوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد في آن واحد، إذ أن الطلب على العمل دالة متناقصة بدلالة الدخل، وأن تعظيم الأرباح يتطلب تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع معدل الأجر الحقيقي، أي أن انخفاض معدل الأجور الحقيقية يمكن أن يتيح ارتفاعا في الطلب على العمل

---

[163] المرجع أعلاه، ص65.

[164] WWW .to.org/public/arabic/region/beirut/ruight/12ht.

[165] ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص ص: 83-84.

[166] صلاح عباس، العولمة وأثرها في البطالة والفقر التكنولوجي للعالم الثالث، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية 2006، ص ص: 120- 125.

وبالتالي حجم العمالة، ولرفع مستوى الاستثمارات يرى كينز ضرورة تدخل الدولة من خلال سياسة استثمارية عامة لتعويض نقص الاستثمارات في القطاع الخاص.

2-النظريات النقدية في تفسير البطالة:

يفسر هذا التيار البطالة من خلال العوامل النقدية البحتة، وأن علاجها يكمن في استخدام أدوات السياسة النقدية، بإعطائهم للنقود أهمية بالغة في النشاط الإقتصادي، وأن كل التقلبات التي يعرفها الاقتصاد ناتجة عن تغير عرض النقود.

إضافة إلى ذلك فإنهم يرون أن زيادة إعانات البطالة تعطل من فاعلية سوق العمل، لأن العمال المستفيدين منها لا يبحثون عن عمل بجدية، وبالتالي فالبطالة عندهم اختيارية ولا مكانة للبطالة الإجبارية في تحليلهم، ويرون أن مواجهة البطالة تكمن في: « عدم تدخل الحكومات لحل هذه المشكلة وتركها لكي تحل نفسها بنفسها عبر آليات السوق»

3- التفسير التكنولوجي للبطالة:

يتمثل هذا التفسير في أن العامل التكنولوجي أصبح يلغي الكثير من الوظائف والمهن، مما يؤدي إلى تسريح العمال لكون المبتكرات الجديدة موفرة للوقت والتكاليف، و ترفع من مستوى إنتاجية العمل، إضافة إلى ما تتميز به من دقة وجودة في الإنتاج، ويرى أصحاب هذه النظرية أن : «التكنولوجيا هي ثمن مؤقت يجب أن يتحمله المجتمع في سبيل تحقيق تقدمه الاقتصادي».

ولا يمكن لإعانات البطالة وبرامج الضمان الاجتماعي أن تلعب دورا في زيادة الطلب الفعال، خصوصا في ظل عجز موازنة الدولة خارج المحروقات، وكذا عدم قدرة قطاع الخدمات لاستيعاب فائض العمالة الناتج عن استخدام التكنولوجيا وإحلال الآلة مكان العامل، إلا أن الاتجاه الحالي يرمي إلى توسيع قطاع الخدمات في المجتمع، وفي كافة الأنشطة الإقتصادية بما فيها قطاع التجارة الخارجية والاتصالات...الخ

4-نظرية البطالة الهيكلية:

ظهرت هذه النظرية لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في السبعينات، فنظرا لزيادة التطور التقني الذي طرأ على الصناعة فقد تعرضت بعض الفئات من العمال لظاهرة التعطل بسبب عدم قدرتها على التوافق مع النظريات الحديثة في الفنون الإنتاجية والخدماتية، في حين ظهر فائض في فرص العمل في أعمال ومهن أخرى وفسرت النظرية عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة والمتعطلين بمجموعة من الأسباب أهمها:

-عدم القدرة على الانتقال بمرونة من مكان لآخر؛

-الاعتبارات الشخصية في تفضيل العمال لمهن معينة؛

-عدم توفير فرص تدريب مناسبة للعمال حتى يتمكنوا من القيام بتلك المهن التي فيها الفائض.

المطلب الثاني : انعكاسات العولمة على البطالة والتشغيل

إن عملية العولمة بمظاهرها، خاصة الثورة العلمية والتكنولوجية وتطبيقاتها، وبالشكل الذي تتم به تحت لواء الأفكار النيولبرالية لصالح عدد محدود من الدول الرأسمالية المتطورة والشركات المافوق قومية، كانت لها انعكاسات كبيرة على التشغيل، فالأرقام والإحصائيات، تجمع كلها أن هناك تراجعا في التشغيل، وأن عدد البطالين قد ارتفع في العالم ،كما أن ظروف العمل تعرف تدهورا خطيرا من يوم إلى آخر، وفيما يلي عرض لأهم انعكاسات العولمة على البطالة والتشغيل في العالم :

أولا: التباعد بين مستوى النمو الاقتصادي ومستوى التشغيل

هناك تباعد أكثر فأكثر بين النمو الاقتصادي وبالأخص نمو الإنتاج وبين مستوى التشغيل، فقد كان من بين المسلمات في علم الاقتصاد أن أي زيادة في الاستثمار تؤدي أوتوماتيكيا إلى زيادة في التشغيل، لكن في ظروف الثورة العلمية والتكنولوجية أصبح من الصعب ربط النمو بالتشغيل، فمن الممكن أن ترتفع معدلات النمو ومنه مستويات الإنتاج والإنتاجية دون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى زيادة في التشغيل، والسبب في ذلك يعود إلى عاملين أساسين، الأول يكمن في الوتيرة السريعة لإدخال الألات واستغناء الرأسماليين على عدد متزايد من العمال، وهذه مسألة طبيعية جدا في الظروف العادية لسير الاقتصاد، لكن بالمقابل فإن إدخال التكنولوجيا الحديثة من المفروض، ودائما في ظل المنطق الاقتصادي أن يؤدي إلى الرفع من المردودية ومنه الأرباح، وهذا بدوره من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الاستثمار ومنه التشغيل. ولكن في ظل النظام الرأسمالي ومنطق الربح، فإن الرأسماليين يعمدون دائما إلى التّوجه للقطاعات الأكثر ربحية وإن كانت غير مولدة لمناصب شغل، وهذا هو العامل الثاني في اعتقادنا.

فالباحثة الاقتصادية (**Susan George**) بينت ذلك في دراسة قامت بها حول أهم الشركات المافوق قومية[167]، فقد قسمت هذه الشركات حسب نشاطها الصناعي وقامت بمقارنة رقم مبيعاتها أو رقم أعمالها بمناصب الشغل التي تحدثها، ووصلت إلى الملاحظات التالية :

- بالنسبة لقطاع الإلكترونيك والإعلام الآلي، فإن مبيعات العشرين شركة التي تقع ضمن المائة شركة الأولى في العالم سنوات 1995 و1997 قد ارتفع بنسبة 16%، في حين انخفض التشغيل بها بنسبة 4.3 %.
- في قطاع إنتاج السيارات، ارتفع رقم الأعمال بنسبة 25%، بينما انخفض التشغيل بنسبة 6.85%.

[167]Susan George," L'ampleur de la mondialisation aujourd'hui", International View point, N° 326 Décembre, 2000, p21.

- أما في قطاع البترول، فإن المفارقة تظهر بأكثر وضوح، إذ عرف هذا القطاع ارتفاعا في رقم الأعمال بنسبة 19% ولكن التشغيل انخفض به بنسبة 24.4%.
- ارتفاع التشغيل بنسبة ضئيلة جدا 1% فقط في قطاع الخدمات وأساسا في شركات الوجبات السريعة والتبغ والمشروبات.

ثانيا: تغير محتوى النشاط الإنتاجي وهيكل التشغيل

إن تغير محتوى النشاط الإنتاجي أدى إلى تحول في هيكل العمالة لصالح قطاع الخدمات، فالمدة المخصصة للإنتاج المباشر أصبحت تتقلص لتترك المجال لمجموعة مختلفة من الأعمال الأمامية والخلفية للعمل الإنتاجي، حيث أن مناصب الشغل أصبحت تنخفض في قطاعات الإنتاج المباشر، بينما لاتعوض في مجموعة من الأنشطة المرتبطة بالخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع البطالة وتدهور ظروف العمل، لأن هذه الأنشطة هي الأكثر خضوعا لشروط المرونة التي تطلبها الرأسماليون(العمل بالقطعة، بوقت محدد، والعمل المؤقت...إلخ) فهذه التحولات الجديدة تؤدي إلى تغير في هيكل التشغيل وشروط العمل، حيث أن التطور الكبير في ميدان الإعلام والاتصال قد أدى إلى انتشار ظاهرة التشغيل عن بعد، كما أن تطور الشركات المافوق قومية وتكوين الشبكات، أدى ويؤدي إلى إعادة تشكيل الصناعات (**Reconfiguration**) بشكل يجعل الشركة الأم تركز على نشاطها الأساسي " قلب المهنة" وتترك الأنشطة الأخرى إلى مجموعة من المؤسسات الصغيرة أو المؤسسات العائلية، سواء داخل البلدان الرأسمالية المتطورة أو داخل البلدان النامية، تحت شكل عقود المقاولة الباطنية أو إعادة توطين الصناعات.

والهدف هو دائما تخفيض التكاليف لمواجهة المنافسة المتنامية في اقتصاد مفتوح أكثر فأكثر، وبالطبع ستكون الأجور وتخفيضها الأداة الأساسية، وهو ما يؤدي بشكل عام إلى انتشار عقود العمل المؤقت، وبوقت محدود والعمل بالقطعة وبالمنزل وتشغيل النساء والأطفال...إلخ الأمر الذي انعكس على تدهور ظروف العمل بشكل عام.

كما أن بعض إنعكاسات العولمة على التشغيل والبطالة ستؤدي إلى تفجير العمالة، فالحدود، بين التشغيل والتكوين والبطالة تتقلص، والمرونة بينهم تصبح كبيرة لدرجة يصعب حصر وضع الشخص إن كان يشتغل أو في تكوين أم هو بطال، الشيء الذي يولد نقاشا حادا حول الإحصائيات المتعلقة بالتشغيل والبطالة، فهناك أشخاص في وضع مماثل يعدون في البلدان الأوروبية من تعداد البطالين، بينما في الولايات المتحدة الأمريكية يدخلون ضمن المشتغلين، كما هناك أشخاص توقفوا عن البحث على العمل، سواءا لفقدان الأمل في إيجاد منصب شغل، أو لنقص تأهيلهم ومستواهم التعليمي ولا يدرجون في الإحصائيات ضمن البطالين. والأرقام تصبح محل تلاعب كبير خاصة في البلدان التي تتباهى بمرونة العمالة عندها، والتي شرعت منذ الثمانينات في تطبيق

الوصفات النيوليبيرالية، كما أن البلدان النامية لم تسلم من هذا الوضع حيث تساهم أجهزتها الإحصائية المتخلّفة في إعطاء صورة غير واقعية عن وضع التشغيل والبطالة فيها لأغراض انتخابية أو سياسية.

ثالثا: انعكاسات أخرى للعولمة على البطالة والتشغيل

إن العولمة تدعو إلى تحرير التجارة الخارجية، وفتح الحدود للمنافسة تنكر الفوارق في إنتاجية العمل بين مختلف مناطق العالم، فعندما توضع هذه المناطق في مبارزة شرسة على نفس قدم المساواة، وهذا خلافا لما يدعو إليه " دافيد ريكاردو" بضرورة مراعاة مستوى تطور البلدان التي تقوم بعملية التبادل، فإننا نضع البلدان والمناطق الأقل تطورا في خيار صعب: فإما أن ترقى لشروط المنافسة، وهذا يعني تلبية شروط المردودية التي يفرضها المستثمرون، وهي لاتقل عن 15%، وإما الإنسحاب من المنافسة، لأنهم لايستطيعون تحقيق هذا المستوى من المردودية، وبالتالي فهم يعتقدون أن عملهم غير معترف به باسم مقياس حدد خارج واقعهم وإرادتهم.

فإذا كانت عملية التدويل الكلاسيكية تقوم على أساس نقل الفائض بين مناطق مختلفة ومتباينة، وذلك بمختلف الأشكال المافوق اقتصادية والتبادل غير المتكافئ، فإن العولمة تعمل على خلق نوع من " المنطقة الحرة المعولمة"، أين تسود مقاييس المنافسة الشاملة التي تؤثر بأشكال متداخلة على تسيير اليد العاملة والأجور، في مختلف البلدان التي تدخل المنافسة بغض النظر على الفوارق في إنتاجية العمل، هذه المنافسة التي تمارس ضغطا قويا على البلدان النامية، من أجل تقديم المزايا للشركات المافوق قومية لجلب الاستثمارات، وهو ما يؤدي إلى تسوية نحو الأسفل لتخفيض تكلفة اليد العاملة، وذلك بتفكيك تشريعات العمل وقوانين الحماية الاجتماعية. كما أن البلدان التي فتحت حدودها كاملة للمنافسة كالمكسيك، بلدان أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، والتي اعتبرت كنموذج للإنطلاقة الاقتصادية، والرفع من التشغيل، قد عاشت هذا الوضع.

فالأزمة التي شملت هذه البلدان، خاصة بعد تخفيض قيمة البيزوس الميكسيكي سنة 1994، والأزمات التي عرفتها كل البلدان التي وجهت اقتصادها كلية نحو التصدير، قد بينت أن هذه البلدان كانت كلما زادت من قدراتها التصديرية، كلما زادت وارداتها بقدر أكبر، وهذا ما أدى إلى تفاقم العجز في موازينها التجارية وإلى انهيار العملة المحلية لهذه البلدان، الشيء الذي أدى بأصحاب رؤوس الأموال الأجنبية إلى سحب أموالهم، وبالتالي فمناصب الشغل التي أنشأت في سنوات الرخاء، مع كل ما تتميز به من تدهور في الأجور وشروط العمل غير المواتية، قد تبخرت في أيام معدودات.

ومهما يكن فالعولمة في شكلها الحالي، قد فاقمت أعداد البطالين في العالم، كما أدت إلى تدهور كبير في ظروف العمل والتشغيل، فتقرير مكتب الشغل الدولي[168] حول التشغيل في العالم لسنة 2000 يقول أن هناك 160 مليون بطال عبر العالم من ضمنها 50 مليون في الدول الصناعية الكبرى، وحسب نفس التقرير فإن 500

[168] تقرير حول التشغيل في العالم سنة 2000، مكتب الشغل الدولي، جنيف، ص 56.

مليون شخص يتلقون أجورا بأقل من 01 دولار يوميا. وتأثير العولمة على عالم الشغل يظهر كذلك في الانخفاض المتواصل للأجور الحقيقية، واتساع الفوارق بين الأجور الأعلى والأجور الأدنى.

المطلب الثالث : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل ببعض الدول المتقدمة والنامية.

توصلت العديد من الدراسات أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا إلى نتائج تقول بأنها أي (المؤسسات ص.م) قد برهنت على ديناميكية متفوقة على المشاريع الكبرى فيما يتعلق بخلق فرص العمل الجديدة[169]، وهذا ما يوضحه الجدول الأتي :

جدول رقم(4-1) : نسبة اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي اليد العاملة

البلدان	نسبة المؤسسات ص.م من إجمالي المؤسسات الاقتصادية	اليد العاملة المستغلة في المؤسسات ص.م من إجمالي اليد العاملة
المانيا	99.7	65.7
استراليا	96	45 (1)
بلجيكا	99.7	72
كندا	99.8	66 (2)
الدنمارك	98.8	77.8
اسبانيا	99.5	63.7
الولايات المتحدة	99.7	53.7
فرلندا	99.5	52.6
فرنسا	99.9	69
اليونان	99.5	73.8
ايرلند	99.2	85.6 (1)
ايطاليا	99.7	49 (1)
اليابان	99.5	73.8 (1)
هولند	99.8	57
برتغال	99	79
انجلترا	99.9	67.2
السويد	99.8	56 (2)
سويسرا	99	79.3
كوريا	-	.

Source : OCDE, PME et mondialisation, 1997.

جميع البيانات خاصة بسنة 1991 ماعدا الدانمارك واليابان لسنة 1992.

(1) القطاع الإنتاجي فقط.

[169] لخلف عثمان " دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر"، رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر1995، صفحة 29.

(2) اليد العاملة للقطاع الخاص فقط.

فمن خلال الجدول رقم (1) الذي يبين نسبة العمالة المشتغلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي العمالة لكل دولة، نقف على ما يلي: تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة نسبة 99.7 % من إجمالي المؤسسات وتساهم في توفير نسبة 53.7 % من العمالة، اليابان بلغت بها نسبة العمالة 73.8 % يشتغلون في مؤسسات تستخدم أقل من 100 عامل، أما فرنسا بلغت بها نسبة العمالة بـ 69 % من إجمالي اليد العاملة فقد جاء في تقرير المجلس الأعلى للقطاع العام بفرنسا لسنة 1991 أن تراجع الاستخدام في المشاريع الكبرى هو حقيقة واقعة وأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحدها هي التي تخلق فرص العمل الجديدة والقادرة على امتصاص البطالة.

كما أكدت عدة دراسات القدرة الكبيرة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب عمل جديدة واستيعاب عدد كبير من الطبقة العاملة، ولعل من أبرز العوامل الكامنة وراء ارتفاع تلك القدرات، انخفاض تكلفة فرصة العمل نسبيا، والمساهمة المرتفعة للأجور في جملة القيمة المضافة.

و من أهم هذه الدراسات ما توصل إليه د.ل .بريش **D .L.BRICH** " وجد 66 %من صافي التوظيف خلال الفترة (1969- 1979) تعود للمؤسسات التي توظف أقل من 20 عاملا، و34 % تعود للمؤسسات التي توظف أقل من 100 عامل بالولايات المتحدة الأمريكية، واستخلص أن عدد المناصب يتناسب عكسيا مع حجم المؤسسة، فكلما صغر حجم المؤسسة زادت كثافة مناصب العمل بها.

ونفس النتائج أتى بها اكسافيير قريف "**XAVIER GREFFE**" نتيجة دراسة قام بها في فرنسا، ووجد أن عدد الأفراد الجدد، الموظفين بالمؤسسات التي توظف أقل من 100 عامل، ارتفعت نسبتهم من 39% الى 43% من إجمالي الوظائف الجديدة، ما بين السنوات 1971 و1979، ونفس الحقائق قد تم التوصل إليها في كل من بريطانيا وبلجيكا.

وحسب ما تشير إليه إحصائيات تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "**OCDE**" لنهاية السنة 2000، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت توفر أكثر من 50% من إجمالي عدد الوظائف بمجموع الدول الأعضاء وإن تباينت فيما بينها،كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-1): توزيع اليد العاملة حسب حجم المؤسسة الصناعية مئويا بمنظمة التعاون والتنمية OCDE

Sourse : OCDE, perspectives de l'OCDE sur les PME : publication de l'OCDE, France, 2000, p10.

نلاحظ أن المؤسسة الصغيرة و المتوسطة باليابان توظف 78%من عدد العمال و توظف63.7% في اسبانيا، 78% في تركيا، أما في الاتحاد الأوروبي فتوظف 70مليون عامل، وهو ما يعني أن ثلثي عدد موظفي أعضاء الاتحاد بالصناعة الصغيرة والمتوسطة.

ودائما حسب تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنة 2000، يعود النصيب الأكبر من الكثافة العمالية لقطاع الخدمات وقطاع البناء والتجارة لدى دول الأعضاء، وحسب نفس المصدر 95%من عدد عمال قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتمركزون خارج قطاع الصناعة[170].

وبالدول النامية، بلغت مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبا أكثر، وهذا نتيجة اهتمامها بالمهن الحرفية التي تعتمد على اليد العاملة البسيطة وعدم استخدمها للتكنولوجيا المتطورة لارتفاع ثمنها، فنجد مثلا بالفلبين 74%من الطبقة العاملة تتمركز بالصناعات الصغيرة و المتوسطة أما في اندنوسيا فتصل إلى 88% و78%بالهند ، و58% بغانا، 85% من الصناعات التحويلية بمصر تتمركز بمؤسسات توظف أقل من 50 عاملا ، وتوظف سنويا أكثر من 01 مليون عامل[171].

[170] OCDE, Ibid, p 11.

[171] سمير علام ، ادارة المشروعات الصناعية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، القاهرة 2002، ص 04 .

المطلب الرابع: العوامل المؤدية لزيادة التوظيف في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة عوامل تحشع على التوظيف بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فبالإضافة للسيولة الواجب توفيرها لتمويل مختلف الاحتياجات اللازمة، والمحيط الاقتصادي والقانوني الملائم بشكل عام، نجد عوامل أخرى يمكن حصرها في العناصر التالية:

أولا: **تراجع المؤسسات الكبيرة وتسريح العمال منها**

أدت إعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة ببعض الدول لظهور بدلا عنها مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وفي إطار نفس العملية ونفس النشاط الذي كانت تقوم به المؤسسة الكبيرة بمفردها، وكون هذا النوع من المؤسسات يتميز بالمرونة في التكيف مع الأوضاع الاقتصادية، فنجدها بمختلف مراحل تسلسل العملية الإنتاجية الواحدة سواء بمقدمتها أو مندمجة بوسطها أو متواجدة بنهايتها، حسب طبيعة المؤسسة، في إطار المقاولة من الباطن.

وأفاد أحد الأبحاث، أن الصناعة الثيقلة الفرنسية فقدت حوالي 700 ألف منصب عمل أثناء إجتيازها لأزمة السبعينات، أي 15% من قوة عملها، تحولت 9% منها للصناعات الصغيرة والمتوسطة وفي السياق نفسه، دراسة أجريت ببريطانيا، استخلص منها أن زيادة معدل البطالة بـ 3% يقابله ارتفاع بـ 1% في عمالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[172].

والجدول الموالي يبين معدلات الوظائف المستحدثة والوظائف المتخلى عنها، ببعض دول أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصاية:

الجدول رقم (4-2): معدل صافي التوظيف حسب حجم المؤسسات.

المعدلات / الدول	حجم المؤسسة	معدل إجمالي التوظيف %	معدل المسرحين %	معدل صافي التوظيف %	المساهمة في التوظيف الإجمالي
كندا	م.م.ص	11.5	10.1	1.4+	86.8
	م.كبيرة	1.1	3.8	2.7-	13.2
فرنسا 85-94	م.م.ص	6.9	5.5	1.4+	76.2
	م.كبيرة	1.3	4.6	3.3-	23.8
ايطاليا 90-95	م.م.ص	14.6	12.3	2.3+	78.7
	م.كبيرة	4.7	10.6	5.9-	21.3
هولندا 89-94	م.م.ص	12.1	8.6	3.5+	52.5
	م.كبيرة	2.2	2.4	0.1-	47.5

Source : OCDE, opcit, P12.

[172] P.A. juliem, M. marchesnarg, le petit enterprise edition. G vermette, paris, 1998, p 242.

نستخلص من الجدول رقم (2) أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر من أهم الركائز الأساسية في توظيف العمال واستحداث مناصب عمل جديدة، مقارنة مع المؤسسات الكبيرة، وتحقيق صافي توظيف موجب، هذا ما أدى لارتفاع إجمالي عدد المناصب بهذا النوع من المؤسسات، حيث وصل الى 87% تقريبا بكندا، 79% في إيطاليا، و 53% في هولندا .

ثانيا: تشجيع الحكومات لتأسيس مؤسسات صغيرة ومتوسطة

عمدت بعض الدول لتشجيع المتوقفين عن العمل، بتأسيس مؤسسات صغيرة، إما في إطار فردي أو جماعي كي يندمجوا في الحياة ويساهموا في تنمية الاقتصاد باستعمال آليات مالية وضريبية، ودعمهم بأجهزة تنظيمية فعالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

فنجد ببريطانيا أن 20% من المتوقفين عن العمل أصبحت لديهم مؤسسات صغيرة خاصة بهم، كما أفادت إحدى الإحصائيات أن 66% من المؤسسات الناشئة كانت بمبادرة من أفراد مسرحين، كانوا في السابق إطارات بمؤسسات كبيرة استفادوا من مكافآت نهاية الخدمة واستثمروها بدعم حكومي.

كما يطبق ببعض المؤسسات الكبيرة، نموذج يطلق عليه بآلية توزيع التكنولوجيا، تحفز الإطارات على تأسيس مؤسسات صغيرة، تستهدف التحسين الفني للمنتجات عن طريق الأبحاث والإبتكارات لفائدة المؤسسات الكبيرة .

ثالثا: معامل مقاومة جيد

أثبتت الدراسات بالدول الأوروبية ومنها فرنسا، أثناء أزمة السبعينيات، أن 37% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كان معامل مقاومتها جيد، و 20% منها معامل مقاومتها جيدا جدا، أي 57% من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إستطاع إجتياز سنوات الأزمة دون عثرات كثيرة عكس المؤسسات الكبرى، ويرجع تفسير ذلك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حالة الانكماش أو تراجع النمو، لا تعمد لتقليص مناصب العمل بل إلى الحفاظ عليها، لأن تكاليف الأجور لديها متغيرة ومتناسبة مع حجم نشاطها، فانخفاض معدل النمو يؤدي الى انخفاض مستوى الأجور لا إلى الإستغناء عن أصحابها، عكس المؤسسات الكبيرة التي تجد تكلفة الأجور فيها ثابتة، والتأثير عليها لا يكون إلاّ بقرارات في أجال طويلة.

كما بينت التجارب ببعض الدول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات ربحية أكثر نموا وتطورا مما يؤدي إلى زيادة توفير مناصب العمل، باعتبارها تعتمد على كثافة العمل وقليل من رأس المال الثابت إذا ما توسع نشاطها.[173]

[173] P.A julien, M Marchesnary, opcit, p 243.

المبحث الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجربة حديثة نسيبا في الجزائر، إذ لم تظهر كبديل في مجال التشغيل إلا في سنوات التسعينات من القرن الماضي، بالتزامن مع الضائقة المالية والإنتاجية التي عرفتها مؤسسات القطاع العام، إثر دخول الاقتصاد الوطني في حالة أزمة كبيرة، والتي لم تعد قادرة على الاستمرار في ضمان التشغيل خلافا لكل القواعد الاقتصادية.

وعلى الرغم من جهود الدولة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اعتبار أنها تمثل رافدا حيويا في مجال التشغيل، إلى أن هيمنة القطاع العام لسنوات طويلة، مدد المنطق السلوكي الذي تولد عنها خلال هذه السنوات، ويستمر هذا المنطق بشكل أو بآخر في تشكيل جدار نفسي ما فتئ يؤخر التحولات الهيكلية والتنظيمية لفائدة المبادرة الخاصة ولاسيما المبادرة التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: دراسة تاريخية للتشغيل في الجزائر

قد لا تختلف سوق العمل الجزائرية كثيرا عن باقي أسواق عمل الدول النامية سواء في وضعيتها الحالية أو في تطورها، ففي المرحلة الإستعمارية اعتبرت سوق الدول الخاضعة للاستعمار سوقا للدول المستعمرة لها، ويتم التعامل مع قضاياها حسب ما يناسب مصالح الدولة الاستعمارية، مما أدى إلى تهميش القوة العاملة الجزائرية وعدم تأهيلها بسبب ضعف المستوى التعليمي والتكويني لها، الأمر الذي جعل حظ هذه القوة ضئيل في سوق العمل.

وبعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها في مواجهة إقتصاد مدمر بقوى عاملة غير مؤهلة وأغلبها زراعية مما دعا إلى طلب العمالة الأجنبية لسد احتياجات السوق والعمل على رفع مستويات التعليم والتكوين، ومن جهة أخرى دفع عجلة الاقتصاد لتوفير مناصب عمل جديدة والتي تم ضمنها إنشاء العديد من المصانع والمؤسسات.

وبالرغم من تميز هذه المرحلة بالحركية السريعة إلا أنها قد تميزت بارتفاع نسبة البطالة المقنعة وذلك بسبب انتهاج الجزائر للنظام الاشتراكي الذي تميز بالافراط في التشغيل فوق ما تفرضه الرشادة الاقتصادية، تميزت هذه المرحلة بتغيرات شملت طبيعة العمل، إذ انتقل العمال بنسب عالية من العمل الزراعي إلى العمل الصناعي والخدماتي ضمن القطاع العام بما يتماشى مع السياسات المنتهجة، قصد تنظيم العمل والعلاقات التي تنشأ ضمنه حيث قام المشرع الجزائري بإصدار العديد من القوانين والتشريعات أهمها:

- قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات سنة 1971.
- القانون الأساسي العام للعامل الصادر في 04 أوت 1978.
- القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية لسنة 1988.
- دستور 04 فيفري 1989 الذي أقر مبدأ الديموقراطية والإصلاحات الشاملة.

إضافة إلى العديد من الأوامر والمراسيم.

ولقد كانت المؤسسات العمومية تشغل نسبة كبيرة من العمال، حيث كان لهذه المؤسسات دور اجتماعي وليس اقتصادي بالدرجة الأولى، وبعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي في مرحلة التسعينات الذي استهدف إجراء تغييرات جذرية لهيكل الاقتصاد الجزائري بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية التي اقترحها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما تمت الإشارة إليه في الفصل الثالث، والتي نتج عنها تسريح عدد كبير من العمال الأمر الذي أدى إلى استفحال ظاهرة البطالة والتقليل من اليد العاملة الموظفة، مما أدى إلى تخفيض 405000 منصب منهم 212960 من حاملي شهادات الليسانس الجامعية خلال الفترة (1994-1997)، إضافة إلى انخفاض الأجور والقدرة الشرائية.

وقد تمخض عن أسلوب التعديل الهيكلي للمؤسسات الاقتصادية شيوع حل المؤسسات العمومية، فقد تسارعت وتيرة الحل واستمرت إلى غاية جوان 1998 أي تاريخ نهاية العمل بأسلوب التعديل الهيكلي، وقد كان من نتائج ظاهرة حل المؤسسات العمومية تأثر عالم الشغل، حيث ارتفع معدل البطالة بشكل متسارع نظرا لارتفاع عدد العمال المسرحين من المؤسسات العمومية المنحلة ويظهر تطور عدد المسرحين خلال هذه الفترة كما يلي :

الجدول رقم (4-3) : تطور عدد العمال المسرحين خلال فترة التعديل الهيكلي

المدة	عدد العمال المسرحين
1996-1994	57994
1997-1996	47645
1998	212970
المجموع	318609

المصدر: المعهد الوطني للعمل.

و يشكل هذا العدد نسبة 41% من العدد الإجمالي لعمال المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي وقد تم التكفل بهذا العدد بواسطة عدة أجهزة أهمها الصندوق الوطني للتقاعد المسبق الذي تكفل بأكثر من 17000 عامل والصندوق الوطني للتأمين على البطالة الذي تكفل بـ 47320 مسرح.

ومع ارتفاع وتيرة التسريح عرف سوق العمل (أسلوب التعديل الهيكلي) جمودا في عملية التشغيل بحيث تزايد عدد البطالين ونسبهم كما يلي:

الجدول رقم (4-4): تزايد عدد البطالين ونسبتهم خلال الفترة 1990-2000 (بالملايين)

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
أعداد البطالين	1.16	1.23	1.34	1.52	1.66	2.11	2.20	2.31	2.33	2.52	2.40
النسبة المئوية	19.7	20.3	21.3	23.1	24.4	28.3	28.1	28.3	28.6	29.3	29.8

المصدر : الديوان الوطني للاحصائيات.

وعلى العموم يمكن تلخيص أهم مميزات سوق التشغيل في الجزائر في النقاط التالية:[174]

- عجز في اليد العاملة المؤهلة وضعف التطور بالنسبة للحرف.
- عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات سوق التشغيل.
- ضعف الوساطة في سوق الشغل ووجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب.
- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار.
- صعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع.
- ترجيح النشاط التجاري (الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة) على حساب الاستثمار المنتج المولّد لمناصب الشغل، وترجيح المعالجة الاجتماعية للبطالة لمدة عدة سنوات.
- العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور.

هذا فيما يخص خصائص سوق العمل والسمات التي ميزته في الفترة التي سبقت فترة تبني الجزائر لسياسة الانفتاح التجاري، وفيما يلي نقوم بعرض تطور أهم مؤشرات التشغيل في فترة الانفتاح التجاري وتحليل طبيعة هذا التطور للوقوف على أهم انعكاسات تلك السياسة (سياسة الانفتاح التجاري) على التشغيل بشكل عام.

[174] وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، استراتيجية ترقية التشغيل ومحاربة البطالة، ملف صحفي، 2008.

المطلب الثاني: تطور مؤشرات التشغيل في الجزائر خلال فترة الانفتاح

يرتبط تطور معدل التشغيل بكل من تطور حجم السكان واليد العاملة في سن النشاط والنمو الاقتصادي، وفي ما يأتي صورة عن تطور اليد العاملة النشطة والمشغلة ومعدل التشغيل، مع مقارنة ذلك بنمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

الجدول رقم (4-5): تطور اليد العاملة النشطة والمشغلة ومعدل التشغيل، و معدل الناتج الداخلي الخام الحقيقي خلال الفترة 2000 – 2014

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
اليد العاملة النشطة (10^3)	8860	8568	8700	8762	9500	9500	10100	9969	10315	10544	10812	10661	11423	11964	11453
اليد العاملة المشغلة (10^3)	6240	6493	6890	6700	7800	8100	8868	8594	9146	9472	9735	9599	10170	10788	10239
معدل نمو اليد العاملة المشغلة(%)	-	4	6.1	2.7 –	16.4	3.8	9.4	3 –	6.4	3.5	2.7	1.4 –	5.95	6.07	5.08–
معدل التشغيل[175](%)	-	20.12		21.2	24.4	24.7	26.8	25.5	26.6	26.9	27.2	26	27	28	26
معدل نمو PIB (%) الحقيقي	3.8	3	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6	3.6	2.8	3.3	2.8	

المصدر: بيانات مجمعة من الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر، وزارة المالية. وحسابات شخصية.

يدل تطور حجم اليد العاملة النشطة[176] على تزايد في الطلب على التشغيل[177]، أي على الاستعداد للإنتقال إلى فئة اليد العاملة المشغلة، إلا أن هذا الانتقال ليس متاحا للجميع، فثمة فئة تبقى في عداد العاطلين

[175] معدل التشغيل (Taux d'occupation) : يساوي إلى عدد اليد العاملة المشغلة إلى إجمالي السكان.

[176] تتضمن اليد العاملة النشطة، الأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط لأن يدرجوا ضمن فئة المشغلين أو البطالين، وهي جزء من اليد العاملة التي هي في سن العمل.

[177] يقدر الطلب الإضافي للتشغيل في الجزائر بنحو 300.000 منصب شغل في السنة، منها 120.000 من حاملي شهادات التعليم العالي.

إلى حين، وفي الواقع يمثل تدني الفرق بين اليد العاملة النشطة واليد العاملة المشغلة الهدف الأساسي لأي سياسة تشغيل. ويوضح الشكل البياني التالي تطور الفرق بين هاذين المكونيين:

الشكل رقم (4-2): تطور اليد العاملة النشطة والمشغلة خلال الفترة 2000-2014

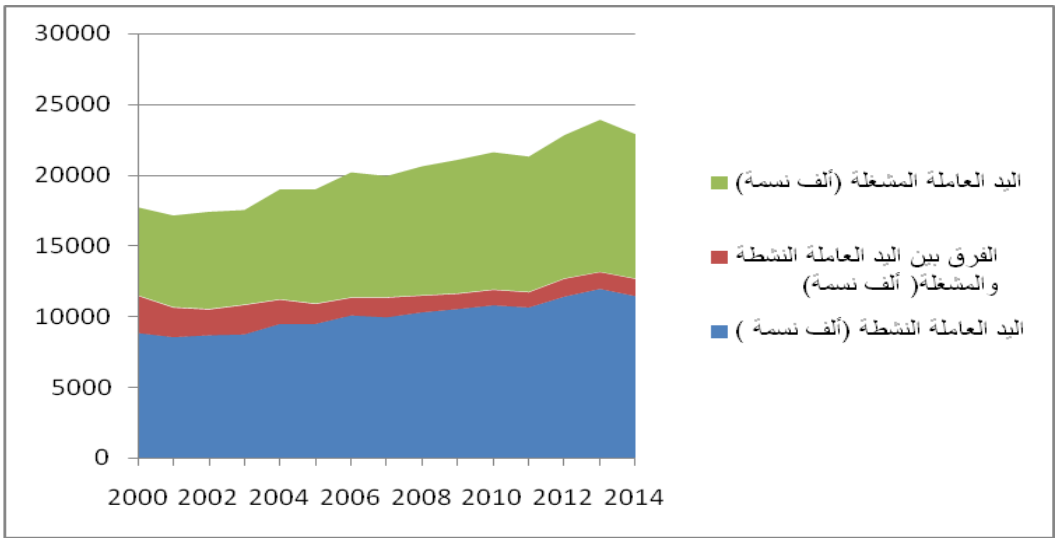

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (05)

الشكل رقم (4-3): تطور معدل التشغيل ومعدل نمو اليد العاملة المشغلة ومقارنتهما بتطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة 2000 – 2014

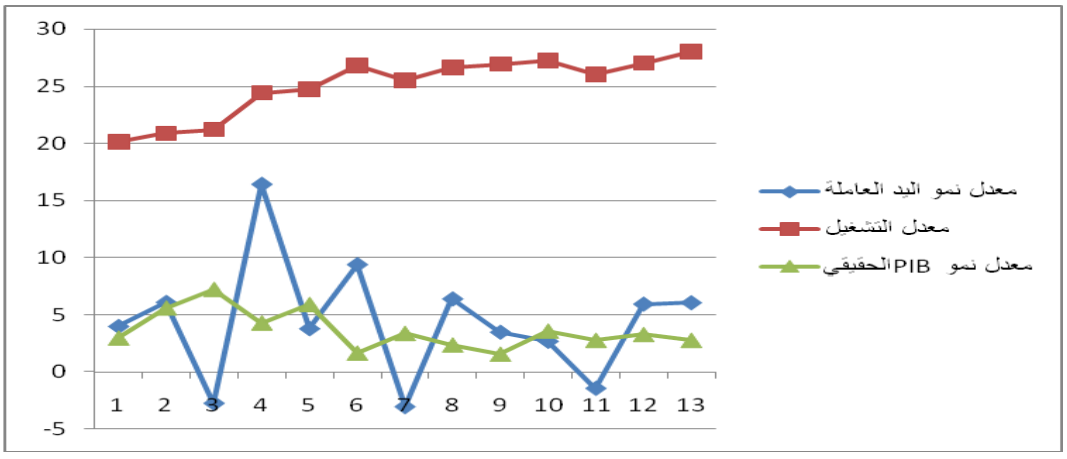

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول رقم (05).

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور نقص التشغيل في اليد العاملة ، فتعدد أبعاد تفشي البطالة له الأثر الكبير في ذلك[178]، وغالبا ما يعزى الاضطراب في تطور مستوى التشغيل إلى ضعف في المرونة من جانب العرض بحيث يكون المستخدمون عاجزون عن مواكبة التطور الحاصل على مستوى الطلب في سوق العمل، ومع ذلك

[178] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد- حالة الجزائر- ديوان المطبوعات الجامعية 2010 الجزائر، ص 251.

ينبغي الإقرار بأن الفرق بين العرض و الطلب ليس مسألة كمية فحسب، فكثيرا ما لا يحصل التوافق ما بين نوعية أو طبيعة فرص العمل المعروضة وبين تلك المطلوبة، وبالإضافة إلى ذلك ينتج من ضعف أنظمة المعلومات المرتبطة بسوق العمل فقدان العديد من فرص العمل المعروضة،[179] على الرغم من وجود طلب عليها، ولذلك فإن مستوى التشغيل المحقق غالبا ما يكون أدنى من حجم الطلب على الرغم من أن الطلب يكون أعلى من العرض.

إن مجرد معرفة تطور مستويات البطالة و التشغيل لا يسمح بإجراء تحليل نوعي ولاقطاعي، إذ أنه لا يقدم صورة حول اتجاهات التشغيل وديناميكية القطاعات، ولا يتيح لمتخذي القرار إدراك مداخل تأثير سياسة الانفتاح التجاري على سلوك الأعوان الاقتصاديين في سوق العمل، ولذلك ينبغي متابعة نمو التشغيل بحسب القطاعات.

الجدول رقم(4-6): تطور التشغيل بحسب القطاعات خلال الفترة 2000- 2014

القطاعات	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
فلاحة	21.06	21.13	20.74	17.2	18.1	13.6	13.7	13.1	13.7	11.7	9	10.6	8.8
صناعة	13.82	12.03	13.6	13.2	14.2	12	12.5	12.6	11.7	14.2	13.1	13	12.6
بناء وأشغال عمومية	10.44	11.97	12.41	15.1	14.2	17.7	17.2	18.1	19.4	16.6	16.6	16.6	17.8
تجارة وخدمات	54.68	54.87	53.25	54.6	53.4	56.7	56.6	56.1	55.2	58.4	61.6	59.8	60.8

المصدر: المنشورات السنوية للديوان الوطني للإحصائيات.

[179] رحيم حسين، مرجع سابق ص 133.

الشكل رقم (4-4): تطور التشغيل بحسب القطاعات خلال الفترة 2001 –2014

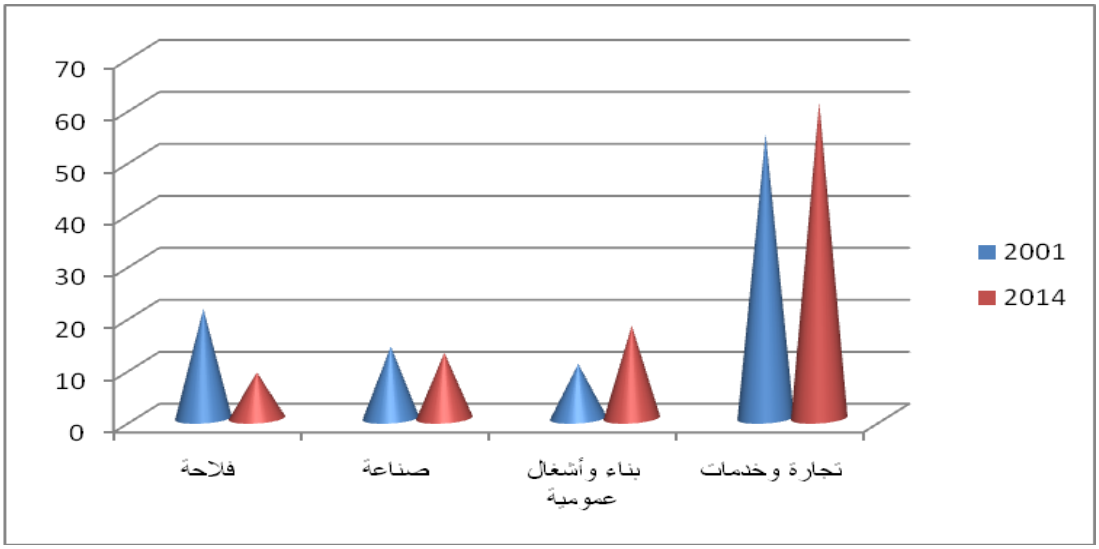

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول رقم (06).

من الواضح أن سياسة الانفتاح التجاري التي تبنتها الجزائر مع بداية تنفيذ الاصلاحات الهيكلية أدّت إلى إنكماش لبعض القطاعات والتوسع في قطاعات أخرى، فمن الواضح أن القطاع الثالث أي قطاع التجارة والخدمات (الخدمات تتضمن النقل والاتصالات والسياحة)، هو الأكثر استقطابا للعمالة خلال فترة الإنفتاح (أكثر من نصف الطبقة المشغلة)، ولكن يجب التنبيه إلى أن قطاع النقل ثم الاتصالات هما المبرران لهذا الاستقطاب، بينما لا تزال السياحة تعاني التدهور، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية، فقد أصبحت الجزائر منذ سنة 2000 بمثابة ورشة كبيرة إن في مجال تشييد البنى التحتية أو في مجال البناء، وبالمقابل يشهد كل من القطاع الأول والثاني (الفلاحة والصناعة) تراجعا مستمرا خلال الفترة نفسها، وهو ما يدل على ضعف الجاذبية في هاذين القطاعين وتناقص نموهما، وينبئ في الوقت نفسه بمخاطر اقتصادية في الأمدين المتوسط والبعيد. وفي ظل هذه المعطيات يتبادر إلينا السؤال التالي : ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التشغيل؟

المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر

لقد نتج عن عملية التصحيح الهيكلي التي مكنت الجزائر من استرجاع التوازنات الاقتصادية والمالية الكلية، تدهور الأوضاع الخاصة بالتشغيل، ويعود ذلك إلى غياب الاستثمارات الجديدة سواء التي تنتمي إلى القطاع العام أو القطاع الخاص، وكذلك إلى فشل السياسات التي ترمي إلى استيعاب العمال المسرحين.

وفي ظل عدم قدرة القطاع العام على استيعاب الأعداد الكبيرة من المتخرجين وطالبي العمل، ونظرا لما تتميز به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تجمع معظم الدراسات الاقتصادية على أن هذه المؤسسات تتميز بقدرتها على توفير فرص العمل في ظل انخفاض معدل الادخار بالدول النامية، وتعتبر أكثر قدرة على امتصاص العمالة لانخفاض تكلفة خلق فرص العمل فيها، كما توفر فرص توظيف للعمالة الأقل مهارة، في ظل تغيير مفاهيم الشباب وخريجي الجامعات ودفعهم إلى العمل الحر وملاءمتها للملكية الفردية والعائلية وشركات الأشخاص التي تتناسب مع أصحاب المدخرات الصغيرة.

وفي الواقع فإن تشجيع ودعم إقامة نسيج من الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد أسلوبا بالغ الأهمية لرفع مستوى المعيشة وامتصاص البطالة، وهو ما يساعد على التخفيف من الضغوط الاجتماعية وتثبيت الاستقرار.

و قد برزت في الجزائر ملامح الاهتمام الجدي بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي للفترة 1994-1998، لما لهذا البرنامج من آثار سلبية على مستوى التشغيل ولكون هذه الآثار تمس بالخصوص الفئة الشابة والمشكلة لغالبية الطالبين للعمل والداخلين الجدد لسوق العمل، الأمر الذي دفع إلى استحداث برامج خاصة لتشغيل الشباب خلال الفترة الممتدة من 1990-1995، ثم برنامجا خاصا في إطار " المؤسسات المصغرة" أو "الميكرو- مؤسسة" بدءا من العام 1995 عن طريق تقديم العديد من التحفيزات (الدعم المالي، الإعفاء من الضرائب،...الخ).

إن مختلف أشكال الدعم و الامتيازات التي تحصل عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تهدف أساسا إلى تشجيع وترقية إنشاء هذه المؤسسات، في محاولة لفتح مجالات جديدة لإنتاج السلع وتقديم الخدمات والتي بدورها تمكن من المساهمة في التوظيف من جهة وتحقيق مداخيل من جهة أخرى.

تسهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر في خلق مناصب الشغل خاصة في ظل التزايد المستمر في عددها من سنة إلى أخرى كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (4-7): تطور مناصب الشغل المصرح بها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2014) حسب الفئات.

	مؤسسات خاصة		مؤسسات عمومية	الصناعات التقليدية	المجموع	معدل النمو
	أجراء	أرباب عمل				
2000	/	/	/	/	634375	/
2001	/	/	/	/	737062	16.18
2002	/	/	/	/	731082	-0.81
2003	/	/	/	/	912949	24.87
2004	592758	/	71826	173920	1063953	16.54
2005	642987	245842	76283	192744	1157856	8.82
2006	708136	269806	61661	213044	1252647	7.72
2007	771037	293946	57146	233270	1355399	7.94
2008	841060	392013	52786	254350	1540209	14.59
2009	908046	586903	51635	/	1546584	0.41
2010	958515	618515	48656	/	1625686	5.11
2011	1017374	658737	48086	/	1724197	6.06
2012	1089467	711275	47375	/	1848117	7.19
2013	1176377	777259	48256	/	2001892	8.32
2014	1214481	820738	47085		2082304	-

المصدر : نشريات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أعداد مختلفة+ حسابات شخصية.

ملاحظة: بالنسبة لسنة 2014 المعطيات تخص السداسي الأول فقط.

والملاحظ من الجدول أعلاه أن عدد مناصب الشغل التي تتيحها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عرف نموا مستمرا طيلة الفترة 2000-2014، وإن كان بمعدلات نمو متذبذبة، حيث انتقل من 634375 منصب سنة 2000 إلى 2082304 منصب في نهاية السداسي الأول من سنة 2014 بمعدل زيادة يقدر بـ228.24% وتجدر الإشارة بأن الفاعل الأكبر في هذه الزيادة هو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، كما نلاحظ أيضا أن معدل نمو عدد المناصب التي يوفرها هذا القطاع عرف قفزة نوعية في سنتي 2003 و2008 حيث سجل على التوالي: 24.87% و14.59% كنسبة زيادة، ونحن في تقريرنا هذا نرجع ذلك إلى ضم الصناعة التقيدية لهذا القطاع (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) في بداية السداسي الأول من سنة 2002 وكذلك إدماج أصحاب المهن الحرة في نهاية السداسي الثاني من سنة 2008، ولتوضيح طبيعة هذا التطور بصورة أوضح ندرج الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (4-5): تطور عدد مناصب الشغل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000-2014

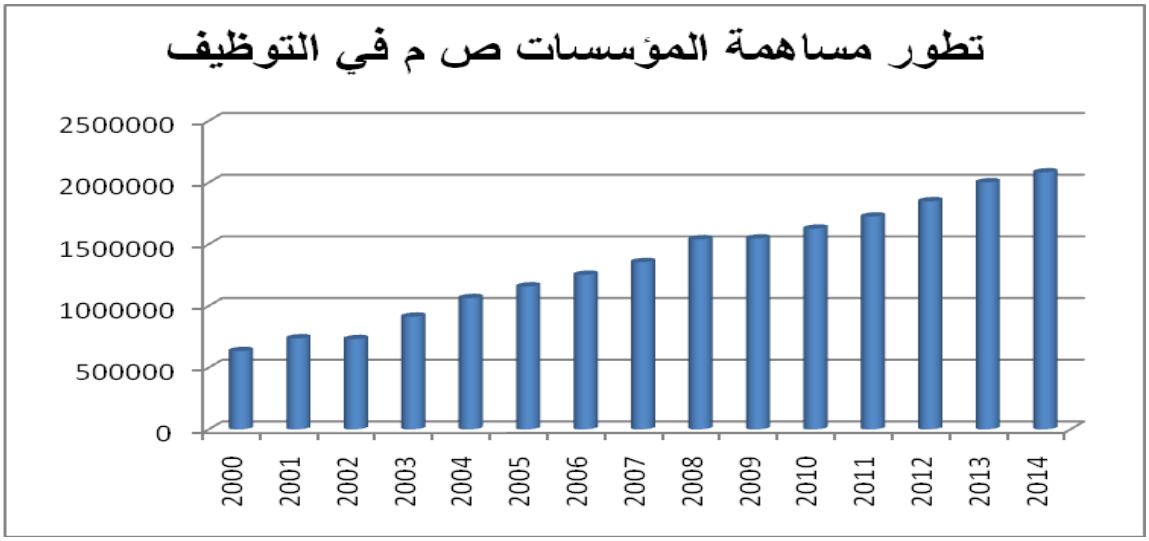

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (07).

و بالتركيز على القطاع الخاص باعتباره الفاعل الأساسي في خلق مناصب الشغل على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما لا حظنا من خلال الجدول (7)، يمكن توضيح حركيته حسب فئة الأجراء من خلال الجدول الآتي :

جدول رقم (4-8) : حركية المؤسسات الخاصة حسب فئة الأجراء نهاية السداسي الثاني 2013

قطاع النشاط		مؤسسة مصغرة خاصة (1-9عمال)	مؤسسة صغيرة خاصة(10-49 عامل)	مؤسسة متوسطة خاصة(50-250 عامل)	مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة
1-	الخدمات	24133	369	41	24543
2-	البناء والأشغال العمومية	8103	517	68	8688
3-	الصناعة	5404	102	14	5520
4-	الفلاحة والصيد البحري	330	10	1-	339
5-	خدمات ذات الصلة بالصناعة	188	18	1	207
المجموع		38158	1016	123	39297

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية رقم 24، أفريل 2014، وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وترقية الاستثمار، ص 13.

من خلال الجدول (8) يتضح أن غالبية مؤسسات القطاع الخاص هي مؤسسات مصغرة بنسبة 97.10% توظف أقل من 10 عمال، كما نلاحظ أن قطاع الخدمات هو الأكثر استقطابا للاستثمارات الخاصة بنسبة 62.45% و بالتالي الأكثر مساهمة في خلق مناصب الشغل و التخفيف من حدة البطالة.

انطلاقا مما سبق يمكن الإجماع على أنه رغم ما يبذل من جهود للرقي بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و تفعيل دوره في الاقتصاد و كذا دوره البارز في خلق مناصب الشغل، ما تزال هذه المساهمة لا ترقى إلى المستوى المطلوب بالنظر إلى حجم المجهودات التي تبذلها الحكومة في سبيل تأهيل هذا القطاع وتعزيز تنافسيته، لا سيما ونحن على مقربة من الدخول في منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي في آفاق 2017.

المبحث الثالث: تقييم فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في استحداث والمحافظة على الوظائف

لتقييم نتائج ودرجة فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ومدى نجاعتها في التوظيف، والمساهمة في التخفيف من البطالة، نلجأ لمؤشرات إحصائية، تسمح لنا بتحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التوظيف، والحكم على السياسات المتبعة، واقتراح التعديلات الممكنة، لزيادة فعاليتها مستقبلا في ظل تحرير التجارة الخارجية واشتداد المنافسة العالمية.

المطلب الأول : تحليل تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثره على حجم عمالتها وعلى إجمالي عدد الوظائف

سوف نحاول من خلال هذا المطلب أن نستعرض أهمية الوظائف التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي عدد الوظائف، بالإضافة إلى تحليل طبيعة العلاقة بين تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور عدد المناصب المنشأة داخل هذه المؤسسات.

أولا: نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الوظائف

يسمح لنا هذا المؤشر بتقدير أهمية الوظائف المتوفرة في هذه المؤسسات من إجمالي الوظائف كما سنوضح ذلك من خلال الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم (4-9) : نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الوظائف للفترة : 2000 – 2014.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد المناصب الإجمالية 10^3	6240	6596	6917	7278	8051	8497	9002	9269	9581	9472	9736	9599	10170	10788	10566
عدد المناصب ل م ص م	634375	737062	731082	912949	1063953	1157856	1252647	1355399	1540209	1546584	1625686	1724197	1848117	2001892	2082304
معدل نمو مناصب الشغل في م ص م	—	16.18	0.81 -	24.87	16.54	8.82	8.18	8.20	13.63	5.11	4.86	5.71	7.18	8.32	4.01
النسبة إلى إجمالي التوظيف	10.16	11.17	10.56	12.54	13.21	13.62	13.91	14.62	16.07	16.32	16.69	17.96	18.17	18.55	19.70

المصدر : بيانات تقارير وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى المنشورات السنوية للديوان الوطني للإحصائيات، بالنسبة لمعدل النمو والنسبة إلى إجمالي التوظيف من اعداد الباحثة.

الشكل رقم (4-6): مقارنة بين العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمالة الإجمالية

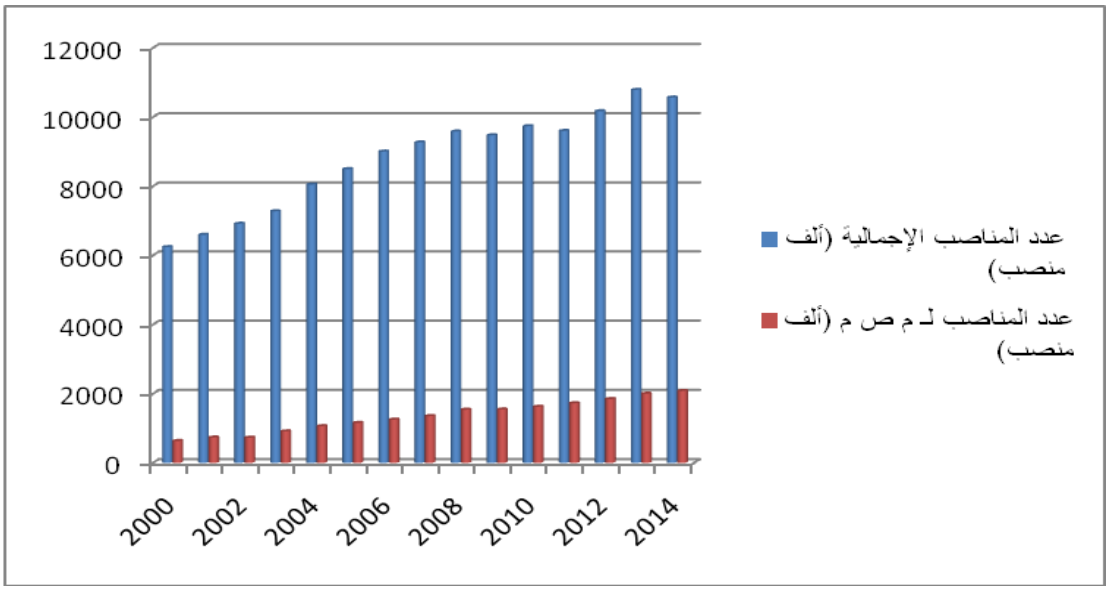

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم (4-9)

الملاحظ من الجدول رقم (4-9) والشكل المرافق له أن عدد مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عرفت تزايد مستمر خلال الفترة 2000-2014، إذا ما استثنينا الفترة 2001-2002 حيث عرفت تراجع طفيف بنسبة 0.81%، وهذا يعود إلى الإجراءات المتخذة من طرف الدولة لتعزيز و تدعيم هذا القطاع باعتباره المفتاح للقضاء على البطالة، وهذا ما نلتمسه من خلال الغلاف المخصص له في مختلف البرامج التنموية المنفذة، وهذا ما تعكسه معدلات نمو التوظيف في هذا القطاع التي كانت موجبة في معظم سنوات الفترة 2000 – 2014، كما يظهر أيضا من الجدول الدور المتزايد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استقطاب المزيد من اليد العاملة فمن توفير حوالي 10.16% من إجمالي مناصب الشغل المتاحة سنة 2000 إلى حوالي 20 % سنة 2014.

وما يمكن استخلاصه هو أنه بالرغم من المجهودات الجبارة التي بذلت في سبيل تدعيم دور هذا القطاع في امتصاص البطالة إلا أن البيانات والأرقام الإحصائية المتوفرة تبين أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي تعداد الوظائف، تبقى بعيدة جدا عما ينتظر منها.

ثانيا: تحليل تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثره على حجم عمالتها

هذا المؤشر يسمح بتحليل الزيادة أو النقصان في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأثره في تغير حجم العمالة خلال فترة زمنية معينة، وتطور كل من العمالة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعددها للفترة 2000-

2014 كفيلان لإجراء هذه الدراسة، وبالاعتماد على معطيات تقارير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يظهر الجدول التالي:

الجدول رقم (4-10) : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد مناصب الشغل فيها للفترة : 2000-2014 .

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد المؤسسات ص م	159507	179893	261863	288587	312959	342788	376767	410959	519526	587494	619072	659309	711832	777816	820738
عدد العمال	634375	737062	731082	912949	1063953	1157856	1252647	1355399	1540209	1546584	1625686	1724197	1848117	2001892	2082304

المصدر : تقارير وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن التطور الذي حدث في مناصب العمل خلال الفترة قيد الدراسة بلغ 1447929 منصبا في سنة 2014، أي بنسبة 228.24% كزيادة مقارنة مع سنة 2000.

هذه النسبة إذا ما قمنا بتحليلها عبر السنوات، ومقارنتها بالزيادة الحاصلة في عدد المؤسسات سنويا، يمكننا استخراج التغيرات المتتالية التي طرأت على عدد الوظائف، نتيجة تغير عدد المؤسسات، بالاستعانة بالجدول التالي :

الجدول رقم(4-11): تطور متوسط عدد المناصب لكل مؤسسة خلال الفترة 2000 – 2013

طبيعة التغير / السنوات	تطور المؤسسات		تطور العمالة		متوسط عدد المناصب لكل مؤسسة
2001	20386	3.08	102687	7.09	5.037
2002	81970	12.4	5980 –	0.41–	0.07 –
2003	26724	4.04	181867	12.56	6.8
2004	24372	3.68	151004	10.43	6.19
2005	29829	4.51	93903	6.48	3.14
2006	33979	5.14	94791	6.55	2.78
2007	34192	5.17	102752	7.09	3
2008	108567	16.42	184810	12.76	1.7
2009	67968	10.28	6375	0.44	0.09
2010	31578	4.77	79102	5.46	2.5
2011	40237	6.08	98511	6.8	2.45
2012	52523	7.94	123920	8.56	2.35

2013	65984	9.98	153775	10.62	2.33
2014	42922	6.49	80412	5.55	1.87
المجموع	661231	100	1447929	100	2.18

ملاحظة: تطور المناصب وعدد المؤسسات سنويا .

المصدر: بيانات الجدول رقم (10) والنسب والفوارق والمتوسطات من إعداد الباحثة.

الملاحظة الأولية من الجدول رقم (11) أن كل 100 مؤسسة منشأة وفرت 218 منصب عمل جديد كمتوسط للفترة (2000-2014)، وإذا قمنا بتمثيل كل من معدلات تطور العمالة ومعدل تطور مجتمع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم المعدل النسبي لهما سنويا، نحصل على الشكلين المواليين:

الشكل رقم (4-7): مقارنة تطور العمالة و تطور عدد المؤسسات ومتوسط عدد المناصب للفترة 2000-2014.

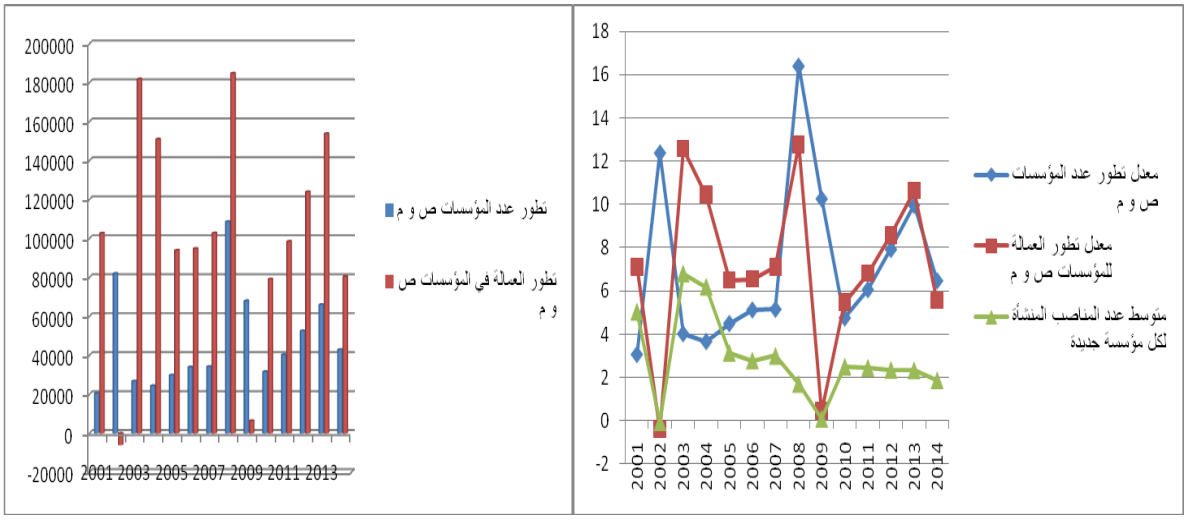

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى بيانات ونتائج الجدول رقم(11) .

من البيانين نلاحظ عدم تجانس بين طبيعة معدلات تطور عدد المؤسسات وطبيعة تطور حجم العمالة بأغلب السنوات.

- في سنة 2001 معدلات موجبة لتطور عدد المؤسسات وتطور العمالة معا، بمعدل كل مؤسسة منشأة وفرّت 5 مناصب عمل جديدة.
- في سنة 2002 هناك زيادة معتبرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (12.4%) وهذا راجع إلى إلحاق قطاع الصناعة التقليدية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بداية هذه السنة، ولكن مع ذلك سجّل معدل عمالة سالب وإن كان طفيفا جدا (-0.41%) صافي توظيف سالب، أي انضمام 7 أشخاص لفئة العاطلين عن العمل، مقابل إنشاء كل100مؤسسة جديدة، نتيجة تسريح العمال

بالمؤسسات العامة، وهذا مايشير إلى أن معظم المؤسسات المنشأة هي مؤسسات فردية، عاجزة عن استيعاب أكثر من فرد.

- نسجل في سنة 2003 معدلات موجبة لتطور عدد المؤسسات وتطور العمالة معا، إلا أن معدل تطور العمالة كان أكبر من معدل تطور عدد المؤسسات الذي تراجع بشكل كبير مقارنة بسنة 2002، هذا يعني أن طبيعة المؤسسات المنشأة أصبحت تميل إلى كثافة التوظيف بمعدل 7مناصب لكل مؤسسة جديدة.
- نسجل في سنة 2004 نفس الملاحظة للسنة السابقة، لكن بوتيرة أقل، حيث تراجع تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أقل من درجة تراجع معدل التوظيف، بمعدل 6 مناصب لكل مؤسسة جديدة.
- في سنة 2005 نلاحظ زيادة طفيفة في تطور عدد المؤسسات مقابل تراجع كبير في معدل التوظيف بمعدل 3 مناصب لكل مؤسسة جديدة هذا يعكس اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو الفردية أكثر.
- في سنة 2006 نسجل زيادة طفيفة لمعدل المؤسسات ولمعدل التوظيف، ولكنها لم تؤثر على عدد المناصب المنشأة والتي بقيت ثابتة بمعدل ثلاث مناصب لكل مؤسسة جديدة.
- في سنة 2007 نسجل زيادة طفيفة في معدل التوظيف مقارنة بمعدل المؤسسات مع ثبات في عدد المناصب المنشأة بمعدل 3عمال لكل منشأة جديدة.
- في سنة 2008 نلاحظ زيادة معتبرة في تطور كل من معدل المؤسسات (16.42 %) وتطور معدل التوظيف (12.76 %)، وهذا يفسر بضم أصحاب المهن الحرة إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول من هذه السنة، ولكن هذا لم ينعكس على عدد المناصب المنشأة الذي كان ضعيفا بمعدل حوالي عاملين لكل منشِأة جديدة، وهو ما يفسر بميل طابع المؤسسات ص و م نحو الفردية.
- في سنة 2009 سجلنا انخفاض معتبر في معدل تطور عدد المؤسسات مقابل تدهور تام في معدل التوظيف بنسبة 0.44% وهو ما انعكس على عدد المناصب المنشأة والذي تراجع إلى حوالي 9 مناصب لكل 100 مؤسسة جديدة.
- في سنة 2010 سجلنا استمرار في تراجع معدل تطور عدد المؤسسات مقابل تحسن ملحوظ في معدل التوظيف والذي ارتفع إلى 5.46% وهو ما انعكس على عدد المناصب المنشأة، والذي انتقل إلى 25 منصب لكل 10 مؤسسات جديدة.

- في سنة 2011 سجلنا زيادة طفيفة في كل من معدل تطور المؤسسات ومعدل التوظيف، مع استقرار في عدد المناصب المنشأة.
- في سنتي 2012 و2013 سجلنا استمرار في تحسن كل من معدل المؤسسات ومعدل التوظيف و إن كان طفيفا، إلا أن ذلك لم ينعكس على عدد المناصب المنشأة والذي عرف تراجعا طفيفا بمعدل 23 منصب لكل 10 مؤسسات جديدة.
- وفي سنة 2014 سجلنا تراجع معتبرا في كل من معدل المؤسسات ومعدل الوظائف، وهو ما انعكس على عدد المناصب المنشأة والذي انتقل إلى أقل من منصبين لكل مؤسسة جديدة.

من التحليل السابق نلاحظ أن متوسط عدد المناصب المنشأة لكل مؤسسة جديدة في كل سنوات الفترة 2000-2014 أقل من 10 مناصب، وهو ما يقودنا إلى خلاصة مفادها أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية هي مؤسسات ذات طابع فردي، مما لم يسهم بشكل فعال في التخفيف من البطالة.

المطلب الثاني: تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل حسب طبيعتها القانونية وحسب قطاعات النشاط

يسمح لنا تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل حسب طبيعتها القانونية وكذلك حسب قطاعات النشاط بمعرفة القطاعات الأكثر فعالية في استحداث مناصب الشغل والمحافظة عليها، ومن ثم توجيه المزيد من الدعم إليها لامتصاص المزيد من اليد العاملة.

أولا : تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استحداث مناصب الشغل حسب طبيعتها القانونية

بإستخدامنا لمؤشر متوسط عدد المناصب المستحدثة لكل مؤسسة منشأة جديدة، يمكننا استخلاص مكانة القطاع العام والقطاع الخاص في توفير مناصب الشغل.

فالجدول التالي يفيدنا في مقارنة المؤسسات حسب طبيعتها القانونية، خاصة وعامة مع تطور مناصب العمل في كل منها:

الجدول رقم (4-12) : تطور عدد المؤسسات وعدد المناصب بها حسب طبيعتها القانونية بين السداسي الأول 2012 والسداسي الأول 2013

صفة المؤسسة ص م	السداسي الأول 2012		السداسي الأول 2013		التغير		متوسط عدد المناصب لكل مؤسسة	
	المؤسسات	العمالة	المؤسسات	العمالة	المؤسسات	العمالة	منشأة	مغلقة
المؤسسة الخاصة	711275	1728046	747387	1869363	36112	141317	3.91	_

المؤسسة العامة	**561**	**48415**	**547**	**46132**	**14-**	**2283-**	**-**	**163.07**
المجموع	**711836**	**1776461**	**747934**	**1915495**	**36098**	**139034**	**3.85**	**-**

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية رقم 23، مرجع سابق، ص14، والمتوسطات من إعداد الباحثة.

النتائج المستخلصة من الجدول:

- إن المؤسسات الخاصة بما فيها التقليدية، تعمل على استحداث 4 مناصب عمل لكل مؤسسة ناشئة.
- تراجع تعداد المؤسسات العامة، هذا ما يفسر فشل القطاع العام في توفير مناصب عمل جديدة، بل هناك تراجع في حجم العمالة، ناتج عن عدم تجديد مناصب الأفراد المحالين على التقاعد أو تسريحهم، بمعدل 163 عاملا مسرحا مقابل كل مؤسسة مغلقة. إن تراجع المؤسسات العامة يؤثر بشكل كبير في زيادة حجم البطالة، وإن كان قد أصبح عددها ضعيفا مقارنة مع المؤسسات الخاصة ولا تتجاوز0.07% من تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا ما يوحي بأن الخوصصة في الجزائر قد قطعت شوطا كبيرا بتطور وانتعاش القطاع الخاص.

وبناءا على ماسبق نستخلص أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تميل للمؤسسات التي توظف أقل من 10 عمال(المؤسسات المصغرة).

أما من زاوية الأداء الاقتصادي للقطاع العام والقطاع الخاص، الذي يعتبر الضامن الوحيد لاستمرار المؤسسة وتطورها والذي يحافظ على مناصب العمل، بل قد يساهم في زيادة عددها مستقبلا بالرجوع لاحصائيات 2012، يمكننا ملاحظة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في القيمة المضافة ومقارنتها مع حجم العمالة، لكل نوع منهما من خلال دراستنا للجدول التالي:

الجدول رقم (4-13): مساهمة القيمة المضافة المحققة في القطاع العام والقطاع الخاص في توفير مناصب العمل لسنة 2012.

طبيعة القطاع	قطاع عام	قطاع خاص	المجموع
القيمة المضافة مليار دينار	588.44	5553.31	6141.75
حجم العمالة	47375	1800742	1848117
عدد العمال مقابل 1 مليار دينار في تحقيق القيمة المضافة	81	324	301

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على نشرية المعلومات الإحصائية رقم 22.

النتائج المتوصل إليها توضح:

- كل مليار دينار من القيمة المضافة المحققة بالقطاع العام يساهم فيها 81 عامل، وهذا ما يفسر ضخامة أجور العمال بهذا القطاع.
- كل مليار دينار من القيمة المضافة المحققة بالقطاع الخاص يساهم فيها 324 عامل (أربعة أضعاف القطاع العام).
- كما يشير هذا المقياس لدرجة كثافة رأس المال الثابت بالقطاع العام مقارنة مع اليد العاملة الموظفة عكس القطاع الخاص الذي يتميز بكثافة عنصر العمل، هذا ما يميز المؤسسات الخاصة وقدرتها على امتصاص الفائض من العمالة وبأجور منخفضة.

ثانيا : تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل حسب قطاعات النشاط

يسمح هذا المؤشر بتحديد تأثير الانفتاح التجاري على القطاعات الاقتصادية بحسب مساهمتها في التشغيل هذا الأخير(التشغيل) الذي يسمح للجميع بإمكانية الوصول إلى الوظائف والدخول وذلك من أجل الحد من الفقر ومن أجل الإستفادة التامة من القدرات البشرية في مجال فرص الدخل والثروة[180]. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (4-14) التوزيع القطاعي للتشغيل على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات 2002، 2005 و2013

السنوات	2002		2005		2013	
قطاع النشاط	المؤسسات %	التشغيل %	المؤسسات %	التشغيل %	المؤسسات %	التشغيل %
البناء والأشغال العمومية	28,93	38,9	18	18,93	18,92	29,50
التجارة والخدمات	44,77	20,89	44,04	48,13	65,28	34,85
الصناعة	12,4	7,8	31,53	29,71	14,71	34,44
الفلاحة	13,9	32,41	6,43	3,23	1,09	1,21
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: - بالنسبة لسنة 2002، صالحي صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 03، 2004، ص29.

- بالنسبة لباقي السنوات معطيات مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

لتوضيح تطور مساهمة قطاعات النشاط في التشغيل أكثر ندرج الشكل البياني التالي:

[180] مكتب العمل الدولي، جنيف، ترجمة جمال البنا، العمالة والتنمية الاقتصادية، الدار القومية، القاهرة، 1966، ص 65 .

الشكل رقم(4-8): توزيع التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط للسنوات 2002 و2005 و2013

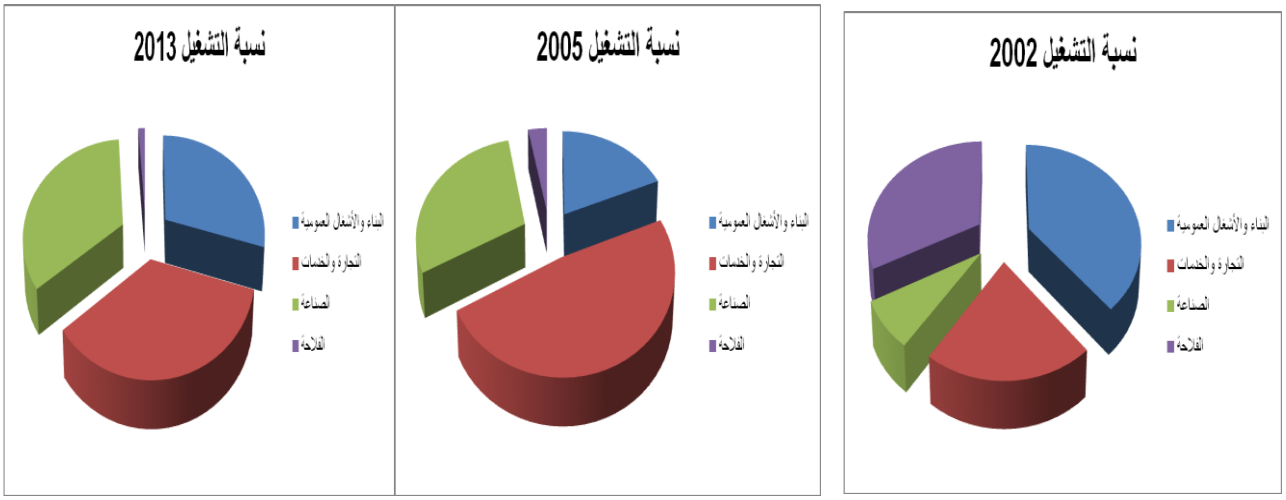

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول رقم (14)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) والشكل البياني المرافق له أن قطاع الخدمات هو المساهم الأكبر في التشغيل على مستوى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل سنة من السنوات المختارة، إلا أننا سجلنا أن تطور التشغيل في قطاع الخدمات كان متذبذبا حيث عرف نموا مطردا خلال الفترة 2002-2005 (حوالي نصف مناصب الشغل التي تتيحها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، إلا أنه عاد ليعرف تراجعا معتبرا خلال الفترة 2005-2013 نظرا لتشبع سوق العمل بهذا النوع من النشاط.

ويأتي قطاع الصناعة في المرتبة الثانية من حيث توفير مناصب الشغل حيث عرف نموا معتبرا طيلة الفترة 2002-2013 وهذا راجع إلى الجهود المعتبرة التي تبذلها الدولة لتدعيم القطاعات المنتجة.

ويأتي قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثالثة في توفير مناصب الشغل على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكنه عرف نموا متذبذبا فقد انخفضت نسبة التشغيل في هذا القطاع خلال الفترة 2002-2005 بشكل ملحوظ، لتعرف ارتفاعا طفيفا خلال الفترة 2005-2013.

أما قطاع الفلاحة فيأتي في المرتبة الأخيرة حيث عرف تدهورا كبيرا في كل السنوات المختارة.

من خلال التحليل السابق يمكن القول أن تبني سياسة الانفتاح أدى إلى توسع لقطاع التجارة والخدمات على حساب قطاع الزراعة، وهي نفس النتيجة التي توصلنا إليها على المستوى الكلي.

للتمييز أكثر بين القطاعات التي تستخدم أساليب كثيفة العمالة عن القطاعات التي تستخدم أساليب كثيفة رأس المال لتدعيم القطاعات كثيفة العمالة، ندرج الجدول التالي الذي يلخص مساهمات أنواع القطاعات الممولة تحت غطاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI** في التشغيل للسداسي الأول 2014.

الجدول رقم (4-15): مساهمة أهم القطاعات في استحداث مناصب العمل لكل مليون دينار مستثمر خلال السداسي الأول 2014.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	عدد العمال	تكلفة الاستثمار(مليون دينار)	عدد مناصب العمل لكل مليون دينار مستثمر 10^{-8}
النقل	2324	13538	63396	21.35
البناء والأشغال العمومية	972	16235	90413	17.95
الصناعة	928	38613	1055922	3.65
الخدمات	529	8347	66428	12.56
السياحة	88	3301	45314	7.28
الصحة	52	1202	9969	12.05
الفلاحة	86	1378	10797	12.76
المجموع	4979	82614	1342239	6.15

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية رقم 25 وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار مع حسابات شخصية.

والنتائج المستخلصة من الجدول السابق هي:

- أن قطاع النقل هو الأكثر استخداما للعمالة، حيث كل مليون دينار مستثمر به يوظف 21 عامل؛
- أما قطاع البناء والأشغال العمومية فيحتل المرتبة الثانية من حيث التوظيف، فكل مليون دينار مستثمر فيه يؤدي إلى استحداث حوالي 18 منصب عمل؛
- قطاع الفلاحة استثمار 1 مليون دينار فيه، يستحدث حوالي 13 منصب عمل؛
- وقطاع الصحة استثمار 1 مليون دينار فيه، يستحدث حوالي 12 منصب عمل.
- قطاع الخدمات، استثمار 1 مليون دينار فيه، يستحدث 12 منصب عمل.
- قطاع السياحة وقطاع الصناعة، استثمار 1 مليون دينار في كل منهما، يوظف حوالي 7 عمال.
- قطاع الصناعة، استثمار 1 مليون دينار، يوظف حوالي 4 عمال.

من خلال التحليل السابق يمكن القول بأن قطاع النقل وقطاع البناء والأشغال العمومية هي قطاعات كثيفة العمالة وبدرجة أقل قطاع الفلاحة وقطاع الصحة والخدمات، في حين يعتبر قطاع الصناعة وكذلك قطاع السياحة من القطاعات الكثيفة رأس المال.

المطلب الثالث: تقييم مساهمة أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

أمام تزايد أعداد العمال المسرحين وجمود عمليات الاستثمار بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة والظروف الأمنية الصعبة، حاولت الدولة إنعاش سوق العمل عن طريق إنشاء وكالات متخصصة لدعم وترقية تشغيل الشباب نذكر أهمها: و كالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الوكالة الوطنية للقرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين على البطالة سنتطرق إليها بإيجاز فيما يلي:

أولا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

تم إنشاء هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، وتتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتعمل على تمويل استثمارات الشباب وتوفير الضمانات المناسبة لهم تجاه البنوك الوطنية، والهدف الأساسي للوكالة هو خلق مناصب عمل للشباب وامتصاص البطالة[181].

وبفضل تدخلات الوكالة لدى البنوك تمكن المستثمرون الشباب من إنشاء أكثر من 24 ألف مؤسسة مصغرة، زيادة على ذلك فقد ساعد التركيب المالي لهذه المؤسسات على إحداث مناصب عمل أخرى إذ تساهم الخزينة العمومية بنسبة تتراوح ما بين 20%و 30% والباقي يغطى بواسطة قرض من 60% إلى 70% ويتحمل الشباب المستثمرون النسبة المتبقية وهي ضعيفة جدا بالمقارنة مع مساهمات الدولة والبنوك.

ولكن الوكالة واجهت عوائق تمثلت في غياب التكوين والتأهيل وسوء التسيير لدى المتقدمين للاستفادة من إعانتها، الأمر الذي أدى إلى إفلاس العديد من المؤسسات الشبابية، ومنه امتناع البنوك عن تقديم القروض. وفي ما يلي مساهمة هذه الوكالة في التشغيل إلى غاية 30جوان 2014 :

الجدول رقم(4-16): مساهمة ANSEJ في التشغيل حسب قطاعات النشاط إلى غاية 30 جوان 2014

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل المنشأة	قيمة الاستثمار (د ج)
الخدمات	93893	222148	291703863329
نقل المسافرين	18750	43268	45898694895

[181] عقيلة خرباشي، سياسة التشغيل في الجزائر بين الحماية الاجتماعية والتضامن الوطني، مجلة دراسات اقتصادية الجزائر: مركز البصيرة، العدد16، جويلية 2010، ص 32.

الصناعة التقليدية	37934	115121	95762837
نقل البضائع	56455	96117	145260801558
الزراعة	37711	92563	120780871558
الصناعة	15761	50047	69465483650
البناء والأشغال العمومية	23856	75230	88215976961
الأعمال الحرة	6671	15411	12599005471
الصيانة	6474	16092	14322527337
الصيد	916	4584	5833617866
الري	500	1932	2967685579
نقل التبريد	12955	23559	32325399615
المجموع	311876	756072	925136765523

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية رقم 25 وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص42.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (16) أن قطاع الخدمات ظفر بالنصيب الأكبر من تمويل هذا الجهاز (نقل المسافرين، نقل البضائع، نقل التبريد)، متبوعا بقطاع الصناعة التقليدية والذي أسهم في إنشاء حصة معتبرة من مناصب الشغل (115121 منصب) بمعدل 15.22% من إجمالي مناصب الشغل التي يوفرها الجهاز.

ثانيا: الوكالة الوطنية للقرض المصغر ANGEM

تم إنشاء الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم14/04 المؤرخ في 22جانفي2004 كهيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية بالتمويل بقروض مصغرة وتقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة، تتراوح القروض التي تقدمها الوكالة بين 50000 دج إلى 400000 دج موجهة لإحداث مشاريع وأنشطة جديدة لاقتناء عتاد صغير و مواد أولية، يتم تسديدها على فترة تتراوح بين سنة وخمسة سنوات، و تقدر بنسبة 95% إلى 97%من كلفة المشروع[182]. ومن أجل الوقوف على إنجازات هذه الوكالة ندرج الجدول التالي:

[182] أحمد طوايبية، القرض المصغر ودوره في مكافحة الفقر، مجلة دراسات اقتصادية الجزائر: مركز البصيرة، العدد16، جويلية 2010، ص 13.

الجدول رقم (4–17): مساهمة ANGEM في التشغيل إلى غاية 30 جوان 2014

نوع التمويل	عدد القروض الممنوحة	مناصب الشغل المنشأة
تمويل شراء المواد الأولية	574459	861688
التمويل الثلاثي بين الوكالة والبنك وحامل المشروع	48022	72033
المجموع	622481	933721

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية رقم 25، مرجع سابق، ص47.

ثالثا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

من ضمن إجمالي المشاريع المنشأة عن طريق هذه الوكالة نجد 99.9% عبارة عن منشآت صغيرة ومتوسطة توظف أقل من 250 عامل أجير، وهذا ما يجعلها في قائمة المؤسسات والأجهزة الأساسية التي تهتم بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وليس الاستثمارات بشكل عام.[183]

يسيطر قطاع النقل والبناء والأشغال العمومية على إجمالي المشاريع التي تمولها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، في حين لا يتواجد قطاع السياحة إلا بنسبة جد ضعيفة من إجمالي المشاريع (0.3%)، إلا أن الغلاف المالي الموجه لهذا القطاع يقدر بحوالي 11% من إجمالي التمويل الممنوح لمختلف المؤسسات عن طريق هذه الوكالة وهذا ما يغير الترتيب القطاعي لاهتمامات الوكالة والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (4–9): التوزيع القطاعي للمشاريع الممولة من طرف ANDI سنة 2012

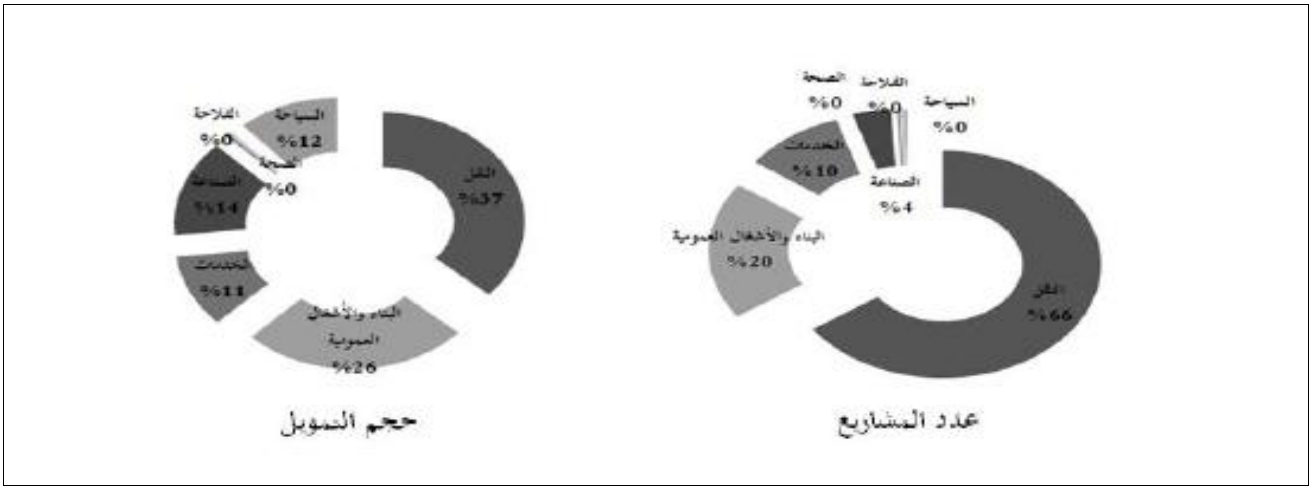

[183] عقيلة خرباشي، سياسة التشغيل في الجزائر بين الحماية الاجتماعية والتضامن الوطني، مرجع سابق، ص 33.

المصدر: فلة عاشور، تأثير تحرير التجارة الخارجية على العمالة الوطنية دراسة حالة الجزائر منذ1994، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة 2012-2013، ص378.

وللوقوف على مساهمة هذا الجهاز في التوظيف ندرج الجدول التالي:

جدول رقم(4-18): توزيع مشاريع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب عدد العمال إلى غاية 30 جوان 2014.

عدد العمال	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دج	%	عدد مناصب الشغل	%
من 0 الى 9	3506	70,42	141639	10,55	10667	12,9
من 10 الى 49	1180	23,7	273201	20,35	22726	27,49
من 50 الى 249	269	5,4	699360	52,10	26064	31,53
أكثر من 249	24	0,48	228038	16,99	23202	28,07
المجمـوع	4979	100	1342238	100	82659	100

المصدر : نشرية المعلومات الإحصائية رقم 25، مرجع سابق، ص 37.

يتضح من الجدول رقم (18) أن الوكالة ساهمت في خلق 4979 مشروعا بقيمة إجمالية قدرت بـ 1342238مليون دج الأمر الذي ترتب عنه تشغيل 82659 عامل يتوزعون بنسب متفاوتة في قطاع مؤسسات صغيرة و متوسطة 70.42 % في المؤسسات المصغرة، 23.7% في المؤسسات الصغيرة و 5.4%في المؤسسات المتوسطة و0.48 % في المؤسسات الكبيرة.

رابعا: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

أنشأ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة **CNAC** بموجب المرسوم التنفيذي المؤرخ في 6 جويلية 1994 وباشر عمله فعليا عام 1996[184].

ويعمل على التخفيف من حدة البطالة على عدة محاور:

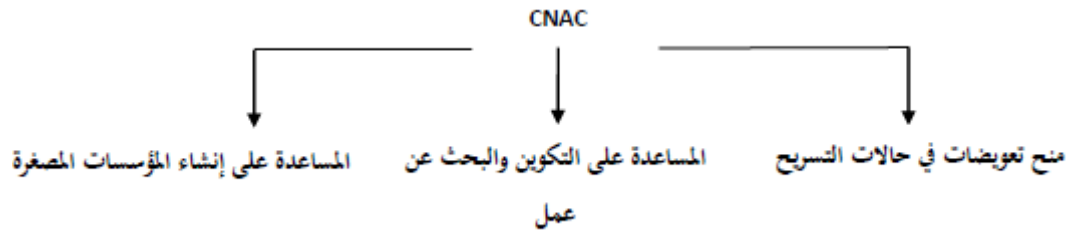

ويعمل الشق الأول الذي يوصف بالخامل، على تقديم منح للعمال الذين تعرضوا للتسريح من مناصبهم. في حالة استيفاء كل الشروط التي من أهمها أن يكون العامل منخرطا في النظام الاجتماعي لمدة لا تقل عن ثلاث

[184] نشرية شهرية للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، العدد 5.

سنوات وأن يكون منخرطا في نظام التأمين على البطالة على الأقل خلال 6 أشهر قبل التسريح، وأن يكون التسريح لأسباب إقتصادية، وأن يكون مسجلا لدى المصالح المعنية على أنه باحث عن عمل، ولم يرفض أي منصب عمل عرض عليه، بينما يعمل الشق النشيط لمهام الصندوق في إطار ما يسمى بجهاز دعم إنشاء النشاطات، حيث يساعد العاطلين عن العمل المسجلين لدى وكالات التشغيل، على إنشاء مشاريع مصغرة من خلال تقديم تمويل بدون فائدة إضافة إلى قرض بنكي بضمان الصندوق في ظل شروط محددة، وتفيد إحدى التقارير بأن حصيلة ما تم إنجازه من مؤسسات مصغرة من خلال هذا الجهاز خلال الفترة 2005-2007 تقدر بحوالي 7569 مشروع، استطاعت خلق ما يقدر بـ 20757 منصب شغل[185]، ويوضح الجدول التالي مساهمة هذا الجهاز في التوظيف حسب القطاعات إلى غاية جوان 2014:

الجدول رقم(4-19): مساهمة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في التوظيف حسب قطاعات النشاط إلى غاية 30 جوان 2014

النشاط	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل	النشاط	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل
الزراعة	7458	17846	الصيد البحري	206	662
الصناعة التقليدية	5216	13775	المهن الحرة	457	974
البناء والأشغال العمومية	5737	18908	الخدمات	21432	45463
الري	238	829	نقل البضائع	44181	67602
الصناعة	7040	20453	نقل المسافرين	11840	17961
الصيانة	569	1377	المجموع	104374	205850

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية رقم25، مرجع سابق، ص48.

ويشير الجدول إلى أنه وحسب عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق يركز على قطاع النقل وبالتحديد نقل البضائع، حيث يمثل 42.33 % من إجمالي المشاريع الممولة من طرف الصندوق. ويتيح القطاع حوالي 33 % من إجمالي مناصب الشغل التي توفرها هذه المشاريع، ويليه مباشرة قطاع الخدمات الذي يمثل أكثر من 20 % من إجمالي المشاريع ويتيح أكثر من 22 % من إجمالي مناصب الشغل.

[185] تقرير وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي 2009.

وبذلك نستطيع القول أن قطاع الخدمات يسيطر على التمويل المقدم من طرف صندوق تأمين البطالة حيث أن نقل البضائع أيضا يعتبر نشاطا خدماتيا.

خامسا: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)

أنشأ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002، المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الاساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004 يهدف الصندوق إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.

ويوضح الجدول الموالي مساهمة الصندوق في التوظيف حسب القطاعات إلى غاية جوان 2014:

الجدول (4-20) : توزيع الملفات المعالجة من طرف (FGAR) حسب قطاعات النشاط منذ 2004 إلى غاية جوان 2014

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	قيمة الضمان	%	عدد مناصب الشغل	%
الصناعة	639	53	*19735411009*	61	29727	62
البناء والاشغال العمومية	328	27	6967789520	22	12455	26
الفلاحة والصيد البحري	12	1	*322242062*	1	536	1
النقل	123	10.2	1427653400	4.4	1241	2.6
الصحة	56	4.7	2408265985	7.5	2176	4.5
السياحة	17	1.4	631244859	2	641	1.3
الصيانة الصناعية	14	1.2	396054697	1.2	225	0.5
تكنولوجيات الإعلام والإتصال	10	0.8	199254934	0.6	661	1.4
الإتصال	3	0.2	66567830	0.2	25	0.1
المجموع الجزئي للخدمات	223	18.5	5129041705	15.9	4969	10.4
المجموع	1202	100	32154484296	100	47687	100

المصدر : نفس المرجع السابق، ص 42.

نلاحظ أن أكبر حصة من الضمانات التي يمنحها الصندوق وجهت لإنشاء أو توسيع 639 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنشط في قطاع الصناعة، بنسبة 53 % من إجمالي المشاريع المضمونة من طرف الصندوق البالغ عددها 1202 مشروع، بمبلغ تجاوز 19 مليار دينار، وهو ما ساهم بإنشاء 29727 منصب شغل بنسبة 62% من إجمالي مناصب الشغل التي ساهم الصندوق في إنشائها والمقدر عددها بـ 47687 منصب. ويأتي في المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 328 مشروع و12455 منصب شغل منشأ، ويأتي في المرتبة الثالثة قطاع الخدمات بـ 223 مشروع و4969 منصب شغل منشأ ، وتأتي الفلاحة والصيد البحري في المرتبة الأخيرة بـ 12 مشروع و536 منصب منشأ.

سادسا: صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME .

صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو هيئة ضمان أنشئت بمبادرة من السلطات العمومية لتغطية مخاطر عدم تسديد قروض الاستثمار التي تتحملها البنوك والمؤسسات المالية بمناسبة تمويل مشاريع استثمارية لإنشاء أو تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنشاءه يهدف إلى تحسين بيئة الاستثمار بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالتسهيل عليهم الحصول على تمويل بنكي .

والجدول التالي يبين قيمة القروض المضمونة من طرف هذا الجهاز وعدد مناصب الشغل المنشأة حسب قطاع النشاط.

الجدول (4-21) : قيمة القروض المضمونة من طرف CGCI-PME وعدد مناصب الشغل المنشأة حسب قطاع النشاط نهاية جوان 2014.

قطاعات النشاط	قيمة القروض المضمونة (مليون دج)	%	مناصب الشغل المنشأة	%
البناء والأشغال العمومية	183	29	2759	30
النقل	105	17	1132	12
الصناعة	241	38	4195	45
الصحة	43	7	567	6
الخدمات	55	9	641	7
المجموع	627	100	9294	100

المصدر : نفس المرجع السابق، ص 44.

نلاحظ تمركز الملفات في ثلاث قطاعات مهمة: الصناعة، البناء و الأشغال العمومية و النقل، الذين يمثلون ما يقارب 84 % من المشاريع المضمونة. وماليا يمثل قطاع الصناعة حوالي النصف، بمعدل 38% متبوعا بقطاع البناء و الأشغال العمومية بمعدل 29 %.

من خلال ماسبق يتضح لنا أن التجربة الجزائرية في تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة هامة وخاصة في الفترة الحالية وقد تبين لنا كيف ساهمت السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر خلال فترة التحولات الاشتراكية في عرقلة تطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي تطلب تبني سياسات جديدة في إطار الانتقال من أساليب الاقتصاد الاداري إلى اقتصاد أكثر انفتاحا، مما ساعد على التخفيف من مشكلات الفقر والبطالة.

الجدول رقم (4-22): ملخص مساهمة أجهزة التشغيل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الوظائف المستحدثة إلى غاية 30جوان 2014

	عدد المشاريع الممولة	عدد مناصب الشغل المستحدثة	النسبة %
الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ	311876	756072	36,31
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC	104374	205850	9,88
الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ANGEM	622481	933721	44,84
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	4979	82659	3,97
صندوق ضمان القروض للمؤسسات ص م FGAR	1202	47687	2,29
صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات ص م CGCI-PME	627	9224	0,44
الباقي	/	47091	2,26
العدد الإجمالي لمناصب الشغل المستحدثة	1045539	2082304	100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرية المعلومات الاحصائية رقم 25 مع حسابات شخصية.

ولتوضيح مساهمة أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل أكثر نعرض الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (4-10): مساهمة أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل إلى غاية 30 جوان 2014

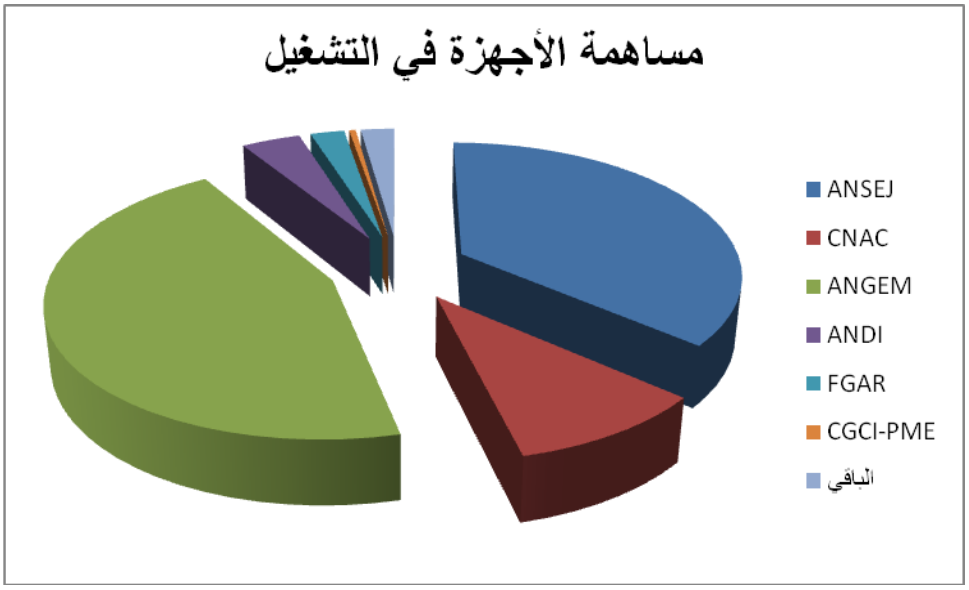

المصدر : من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (22)

واضح من الجدول، أن مساهمة ***ANGEM*** هي الأكبر في توفير مناصب الشغل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 44.84% متبوعة بـ ***ANSEJ*** بنسبة 36.31%، وهذا مايفسر اهتمام أصحاب القرار بالفئات العمرية المحصورة بين 20 و35 سنة، وهذه النتيجة منطقية باعتبار أن غالبية البطالين من فئة الشباب الأقل من 35 سنة.

خلاصة الفصل:

لقد حاولت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين سياسة الانفتاح التجاري والتشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، من خلال تحليل تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد الوظائف التي توفرها

خلال الفترة 2000- 2014 بالإستعانة بعدد من المؤشرات، وقد خلصت الدراسة إلى أن سياسة الانفتاح التجاري التي تبنتها الجزائر في إطار الاصلاحات الهيكلية كان لها دورا مهما في توسيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا سيما بعد صدور قانون خوصصة مؤسسات القطاع العام الذي صدر بموجب الأمر رقم 22-95 المؤرخ في 26 أوت 1995، وهذا ما التمسناه من خلال تحليل معظم المؤشرات التي شملتها الدراسة:

- إن تبني الجزائر لسياسة الانفتاح التجاري أدى إلى توسع لقطاع الخدمات والذي ساهم في أكثر من 50 % من إجمالي الوظائف المنشأة على المستوى الكلي وأكثر من ثلث الوظائف المنشأة على مستوى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طيلة فترة الدراسة، وهذا إنّما يدل على المرونة التي يتمتع بها هذا القطاع والتي جعلته أكثر القطاعات تكيفا مع المتغيرات الجديدة التي فرظتها سياسة الانفتاح التجاري على سوق العمل في الجزائر، متبوعا بقطاع البناء والأشغال العمومية على حساب قطاع الفلاحة الذي عرف تدهورا كبيرا، أما قطاع الصناعة فقد عرف نموا متذبذبا خلال السنوات المختارة إلا أنه قد شهد تحسنا في سنة 2014 نتيجة المجهودات الجبارة التي تبذل للنهوض بهذا القطاع باعتباره البديل الأنسب للاقتصاد الريعي.
- مؤشر النسبة إلى إجمالي الوظائف كان متزايدا في معظم سنوات الفترة 2000-2014، حيث انتقل من10.16 % سنة 2000 إلى حوالي 19.7% سنة 2014، وهذا يدل على الأهمية المتنامية للوظائف التي يوفرها هذا القطاع من إجمالي الوظائف.
- مؤشر متوسط الوظائف المنشأة لكل مؤسسة جديدة للفترة 2000-2014 قدر بـ218 منصب جديد عن كل100 مؤسسة جديدة، وهذا إنما يدل على أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية هي مؤسسات مصغرة ذات طابع فردي معظمها مؤسسات عائلية وهي مؤسسات تسعى لضمان بقائها واستمرارها ولا تسعى إلى النمو والتوسع مما لم يسهم بشكل كبير في امتصاص البطالة.
- فيما يخص مساهمة أجهزة دعم التشغيل وجدنا أن مساهمة ***ANGEM*** و***ANSEJ*** هي الأكبر في توفير مناصب الشغل بأكثر من 81% وهذا مايفسر اهتمام أصحاب القرار بالفئات العمرية المحصورة بين 20 و35 سنة.

الفصل الخامس:

التحليل القياسي للدراسة

تمهيد:

في هذا الفصل سنحاول اختبار العلاقة بين الانفتاح التجاري وتطور التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، اعتمادا على بيانات السلاسل الزمنية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تمثلت في البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة الزمنية (2000-2014)، وذلك حسب توافرها في التقارير والنشريات الرسمية.

ولكن قبل ذلك سوف نحاول اختبار العلاقة بين الانفتاح التجاري وتطور أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، حيث يعتبر هذا العمل تطبيقيا بحتا، إذ أننا سنعتمد على أدوات الاقتصاد القياسي في تقدير هذه العلاقة، حيث تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وباستخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية الحديثة كاختبار السكون أو الاستقرار للسلاسل الزمنية، مع الاعتماد بشكل أساسي على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS- Ordinary Least Square) في تقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

فمن الناحية النظرية يوجد العديد من الدراسات التي تعرضت إلى العلاقة بين الانفتاح التجاري وتطور سوق العمل بشكل عام، إلا أن معظمها لم يتوصل إلى نتائج واضحة حول أثر الانفتاح التجاري على سوق العمل. ونحن من خلال هذا العمل سنظيف إلى ما هو موجود في هذا الشأن تحليلا يخص قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. وذلك من خلال إدماج متغيرة درجة الانفتاح التجاري في دالة الطلب على العمل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قصد معرفة الطلب الإضافي بعد عملية الانفتاح التجاري.

المبحث الأول: قياس أثر الانفتاح التجاري على أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (النموذج العام)

سوف نحاول من خلال هذا المبحث قياس وتقدير أثر الانفتاح التجاري على أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر باستخدام مؤشر: القيمة المضافة الإجمالية لهذا القطاع.

المطلب الأول: الإطار النظري للاختبارات والنماذج القياسية

اتبعت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي لوصف متغيرات الدراسة والمنهج الاقتصادي القياسي لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع محل الدراسة معبرا عنها بالصيغة اللوغاريتمية بهدف الحصول على معاملات خط انحدار المتغيرات المستقلة، حيث تم الاستعانة بمجموعة من الطرق والأساليب الاحصائية والقياسية والتي تمثلت فيما يلي:

أولا. طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS): تعتبر من أشهر الطرق التي تستخدم في تقدير معاملات نماذج الانحدار التي تدرس علاقة متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة بمتغير تابع، ومن خصائص هذه الطريقة أنها تعمل على تدنية مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع[186]، كما أنها تمتاز بدقة تقدير المعلمات بعد تحقق افتراضاتها لكي يتم الحكم على جودة النموذج المقدر والتي تتمثل فيما يلي[187]:

- الأخطاء العشوائية (البواقي) تتبع التوزيع الطبيعي(Normality).
- المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر.
- تجانس تباين حدود الخطأ بمعنى ثبات تباين حد الخطأ (Heteroskedasticity)
- استقلال حدود الخطأ بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي في حدود الخطأ (Autocorrelation).
- عدم وجود تداخل خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity).

ثانيا: خصائص واستقرارية السلاسل الزمنية:

إن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تحتوي على اتجاه زمني قوي تكون فيه السلاسل الزمنية غير ساكنة، وتكون في هذه الحالة غير ملائمة للتحليل، ويتحقق سكونها في حالات كثيرة باستخدام الفروق Greene, (2003).

[186] عطية عبد القادر، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية 2005، ص 256.

[187] Gujarati, Damodar N.,(2004). Basic Econometrics, McGraw companies. 126. Awad, Ibrahim, The Phenomenon of Stagflation in The Egyption Economy ; Analytical Study, 2004, PP : 63- 65

من أجل اختبار سكون السلاسل الزمنية، فهناك مجموعة من الاختبارات القياسية المهمة التي استحوذت على اهتمام الباحثين في مجالات الاقتصاد القياسي التطبيقي، حيث أصبح إخضاع المتغيرات المستخدمة في أي دراسة تحليلية لاختبار السكون(الاستقرار) من الأمور المهمة في الدراسات التطبيقية.

والسلسة الزمنية المستقرة هي السلسلة التي تتحقق فيها الشروط الآتية[188]:

- ثبات المتوسط الحسابي للقيم عبر الزمن.
- ثبات التباين عبر الزمن.
- التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمد اً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يجب عنده التغاير.

وفيما يتعلق بالتباين المشترك لأي قيمتين للمتغير، فإنه يعتمد على فرق الزمن فقط لهاتين القيمتين (Thomas, 1997).

ومن الاختبارات الشائعة والمستخدمة للكشف عن إستقرار السلاسل الزمنية (أو ما يسمى باختبار جذر الوحدة unit root test) التي تستخدم في اختبار المتغيرات في هذا البحث (اختبار ديكي–فولر-Dickey Fuller) والذي يمكن تقديره وفقا للمعادلة (1) بوجود الثابت (C) والاتجاه الزمني (t) للمتغير التابع (Y):

$$\Delta Y = C + \beta_2 t + \beta_3 Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

وقد افترض في هذا النموذج عدم وجود ارتباط ذاتي بين الخطأ (ε_t)، ولكن في حالة وجود ارتباط ذاتي ففي هذه الحالة يصبح النموذج غير ملائم ويجعل نتائج التقدير غير صحيحة.

ومن أجل حل هذه المشكلة في حال وجود الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ فقد تم تطوير هذا النموذج أو توسعته بإضافة قيم إبطاء *(lagged)* للسلسلة الزمنية قيد التحليل، وصار يعرف في هذه الحالة باختبار ديكي فولر الموسع *(Augmented Dickey-Fuller)* وأصبح النموذج يأخذ الصيغة الآتية:

$$\Delta Y = \beta_1 + \beta_2 t + \beta_3 Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

ويعتمد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية على معنوية α_i من خلال مقارنة *(t-Tau Statistic)* المحسوبة مع المجدولة، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية فهذا يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة.

ثالثا .المقاييس الإحصائية الوصفية: تم الاستعانة بالمقاييس الإحصائية بغرض وصف بيانات متغيرات النموذج القياسي، وذلك من خلال حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري وأقل قيمة وأكبر قيمة لكل متغير من متغيرات النموذج على حده، مع الاستعانة بالرسومات البيانية لتوضيح التسلسل الزمني لمتغيرات النموذج.

[188] عطية عبد القادر، مرجع سابق، ص648.

رابعا. البرامج الإحصائية المستخدمة: اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على استخدام برنامج التحليل الاحصائي القياسي **(EViews7)** لتطبيق كافة الأساليب الاحصائية والقياسية، وكذلك تقدير النموذج القياسي بصيغته النهائية.

خامسا: النموذج الاقتصادي القياسي المستخدم في الدراسة (النموذج العام)

سيتم تطبيق هذه الاختبارات الإحصائية على نموذج اقتصادي صيغى في المعادلة الآتية:

$$\mathrm{Ln}VA = c + \beta_1 LnOUV + \beta_2 \mathrm{LnIM} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث:

$\mathrm{Ln}VA$: اللوغريتم الطبيعي لإجمالي القيمة المضافة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأسعار الجارية؛

c: الثابت في المعادلة؛

β_i: معلمات النموذج المجهولة، حيث أن $(\mathrm{i} = 1,2)$؛

ε_t: الخطأ العشوائي؛

$LnOUV$: وتشير إلى اللوغريتم الطبيعي لدرجة الانفتاح التجاري.

وسيتم حساب درجة الانفتاح التجاري (OUV) في الكيفية الآتية (Smith, 2005):

$$OUV = \frac{X + M}{\mathrm{PIB}}$$

حيث :

X: تشير إلى صادرات الجزائر الكلية بالأسعار الجارية؛

M: تشير إلى مستوردات الجزائر الكلية بالأسعار الجارية؛

PIB: الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بالأسعار الجارية؛

LnIM: اللوغريتم الطبيعي لقيمة المستوردات الكلية فوب بالأسعار الجارية.

1- المتغير التابع:

يتمثّل المتغير التابع في النموذج (1) في إجمالي القيمة المضافة كمؤشر أداء لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تناولت دراسة Cobbold (2003) إجمالي القيمة المضافة وقيمة الإنتاج كمؤشرات لقطاع الصناعة التحويلية، وتفرق هذه الدراسة بين مؤشر إجمالي القيمة المضافة والذي لا يحتوي على السلع الوسيطة والتي تستخدم كمدخلات إنتاج، أما قيمة الإنتاج فهي تحتوي على تلك السلع الوسيطة. وتمثل مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يقارب 41 % من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، كما تشير إلى ذلك إحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2012 (6606.404 مليار دينار). وهو ما يعني أن

قياس نمو هذا القطاع الحيوي يمثل قياس للنمو الاقتصادي في الجزائر (حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي للجزائر).

2- المتغيرات المستقلة:

تحتوي هذه الدراسة على المتغيرات المستقلة الآتية:

أ-درجة الانفتاح التجاري: بحسب النظرية الاقتصادية فإن زيادة الانفتاح التجاري ستؤدي إلى زيادة نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ أن الانفتاح على العالم الخارجي من شأنه أن يوفر أسواق لمنتجات هذا القطاع وتوفير الموارد التي يتطلبها هذا القطاع من عنصر عمل ورأسمال ومواد خام (Feenstra, 2002).

درجة الانفتاح التجاري في الجزائر تم حسابها من خلال إيجاد مجموع الصادرات والواردات الكلية بالأسعار الجارية وقسمته على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

ب-المستوردات: يمكن تعريف هذا المتغير على أنه المستوردات الكلية فوب مستثنى منها مستوردات الجهات غير المقيمة. وقد استقت الدراسة بياناتها من قاعدة بيانات البنك الدولي.

أثر المستوردات يعتمد على طبيعتها، فإذا كانت هذه المستوردات تستخدم لأغراض استثمارية ورأسمالية، فسوف تؤثر على أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إيجابا، أما إذا استخدمت هذه المستوردات لأغراض استهلاكية، أو كانت المستوردات ذات كفاءة عالية وقدرة تنافسية مرتفعة مع وجود منتجات محلية لا تقوى على المنافسة، فهذا سوف يؤثر سلبا على أداء القطاع الصناعي (Bhattacharva, 1988).

سابعا: الوصف الإحصائي لمتغيرات النموذج القياسي

1- سلسلة القيمة المضافة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(VA): تتكون السلسلة من 15 مشاهدة، تمتد من سنة 2000 إلى سنة 2014، بمتوسط 50345.55 مليون دولار، وقيمة عظمى 79200 مليون دولار سجلت سنة 2012، وقيمة صغرى 22550 مليون دولار سجلت سنة 2001، وينصف هذه السلسلة وسيط قيمته 50980 مليون دولار، وتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 20501.61[189].

[189]- أنظر الملحق رقم (05).

الشكل رقم(5-1): السلسلة الزمنية لمتغير القيمة المضافة لقطاع المؤسسات ص و م خلال الفترة 2000-2014 (مليون دولار)

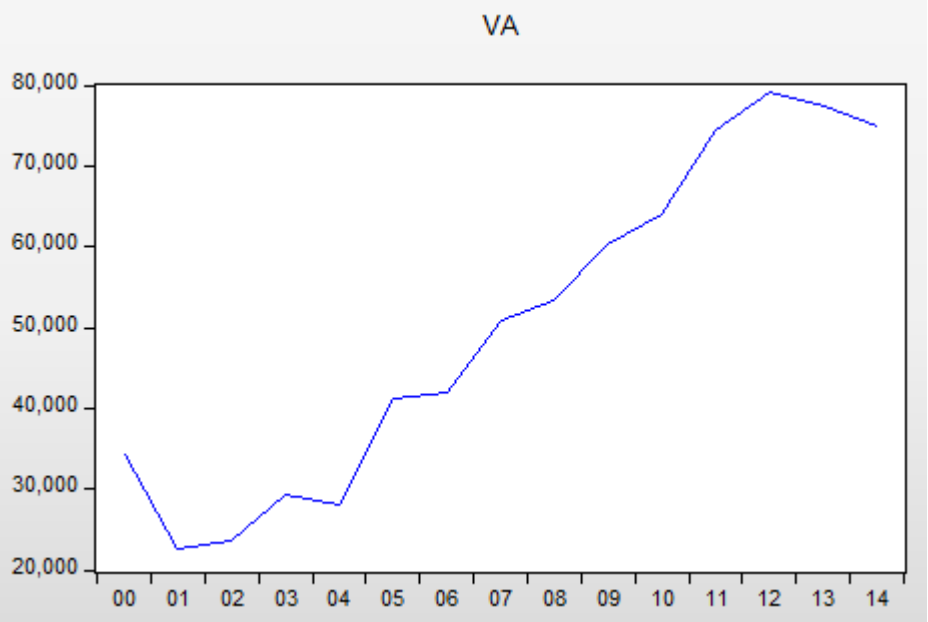

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7

2- سلسلة درجة الانفتاح التجاري (OUV): تتكون السلسلة من 15 مشاهدة، تمتد من سنة 2000 إلى سنة 2014، بمتوسط 0.66، وقيمة عظمى 0.78 سجلت سنة 2012، وقيمة صغرى 0.55 سجلت سنة 2014، وينصف هذه السلسلة وسيط قيمته 0.67، وتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 0.0658[190].

[190]- أنظر الملحق رقم (05).

الشكل رقم (5-2): السلسلة الزمنية لمتغير درجة الانفتاح التجاري خلال الفترة (2000-2014)

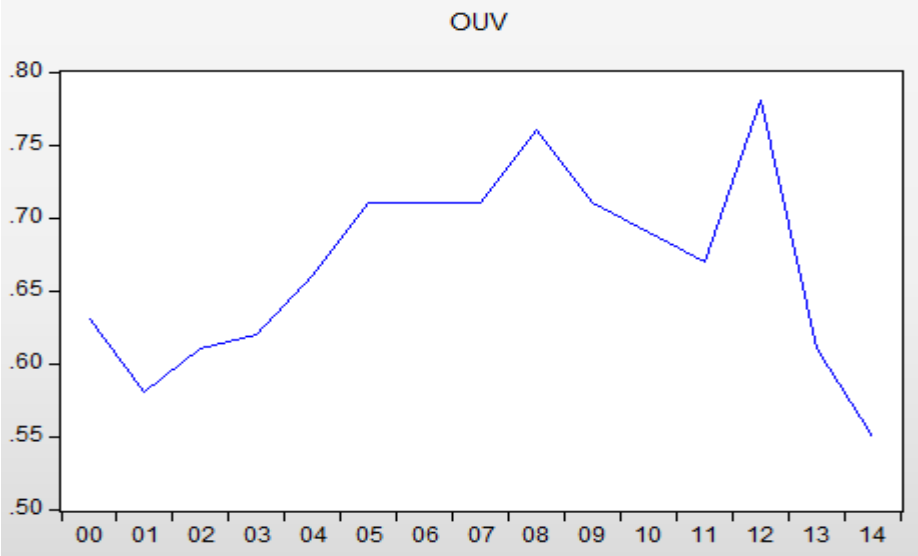

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7

3- **سلسلة المستوردات (IM)**: تتكون السلسلة من 15 مشاهدة، تمتد من سنة 2000 إلى سنة 2014، بمتوسط 28469.9333 مليون دولار، وقيمة عظمى 50010 مليون دولار سجلت سنة 2014، وقيمة صغرى 9045 مليون دولار سجلت سنة 2000، وينصف هذه السلسلة وسيط قيمته 26376 مليون دولار[191].

الشكل رقم (5-3): السلسلة الزمنية لمتغير المستوردات خلال الفترة 2000-2014 (مليون دولار)

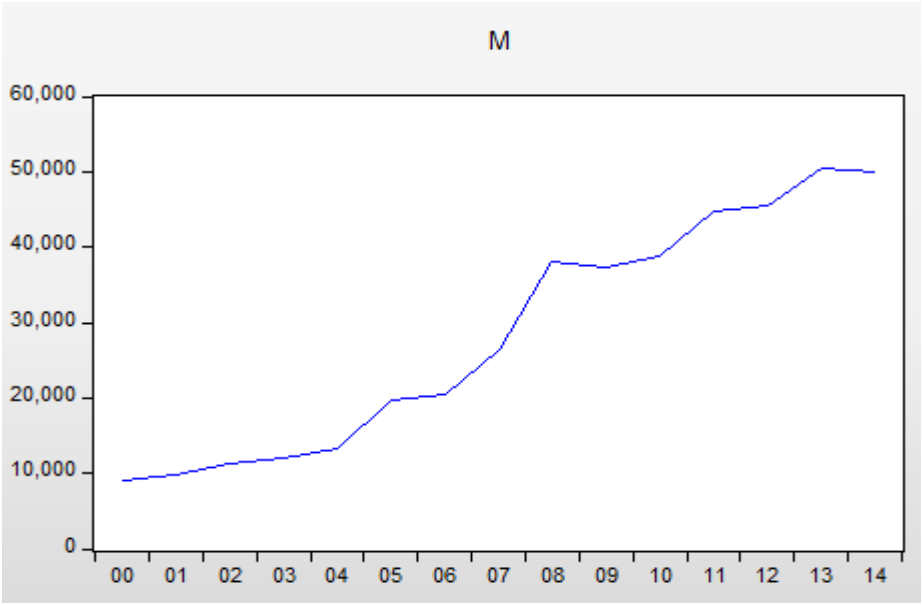

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7

[191]- أنظر الملحق رقم (05).

المطلب الثاني: اختبار استقرارية سلاسل المتغيرات المدروسة

لدراسة الاستقرارية نقوم بإجراء اختبار**ديكي فولر المطور**ADF، وفي حالة عدم تحقق خاصية الاستقرارية يتم اللجوء إلى الفروق من الدرجة الأولى ثم الثانية، وإجراء الاختبار بعد كل مرحلة إلى أن تستقر المتغيرات.

أولا: اختبار استقرارية سلاسل المتغيرات المدروسة عند المستوى

***1*- نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة LNVA:** لاختبار استقرايرية السلسلة **LNVA** يتم إدراج الجدول التالي الذي يوضح نتائج اختبار ديكي فولر المطور لهذه السلسلة كما يلي:

الجدول رقم (5-1): نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة LNVA[192]

السلسلة	النموذج	درجة التأخير	المعامل	إحصائية المعامل	القيمة الحرجة	الاحتمال	القرار
LNVA	3	0	b	-	-	0.9475	نقبل فرضية العدم، أي أن مقدر معامل الاتجاه العام لا يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي نرفض فرضية أن تكون السلسلة من النوع TS.
			$\emptyset$	0.2794-	3.9333-	-	تقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي .
	2	0	c	-	-	0.0310	معامل الثابت يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي نرفض فرضية العدم، إذ أن السلسلة من نوع DS بانحراف.
			$\emptyset$	2.8076 -	3.1753-		تقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي، ومنه فالسلسلة غير مستقرة.
	1	0	$\emptyset$	2.8673	1.9740-	-	تقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي، ومنه فالسلسلة غير مستقرة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7

من خلال نتائج الجدول (5-1) يتضح أن سلسلة القيمة المضافة الإجمالية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **LNVA** غير مستقرة من نوع DS ويتم جعلها مستقرة عن طريق إجراء الفروقات من الدرجة الأولى

[192] أنظر الملحق رقم (06)

كما سيتم ذلك في الفرع الثاني من هذا المطلب، ونسمي السلسلة الجديدة D(LNVA) والتي تعطى بالعلاقة التالية: $D(LNVA) = LNVA - LNVA(-1)$

2-نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة LNOUV: لاختبار استقرارية السلسلة **LNOUV** يتم إدراج الجدول التالي الذي يوضح نتائج اختبار ديكي فولر المطور لهذه السلسلة كما يلي:

الجدول رقم (5-2): نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة LNOUV[193]

السلسلة	النموذج	درجة التأخير	المعامل	إحصائية المعامل	القيمة الحرجة	الاحتمال	القرار
LNOUV	3	0	*b*	-	-	0.1616	نقبل فرضية العدم، أي أن مقدر معامل الاتجاه العام لا يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي نرفض فرضية أن تكون السلسلة من النوع TS.
			∅	0.2406	-3.8753	-	نقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي .
	2	0	*c*	-	-	0.1514	معامل الثابت لايختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي نقبل فرضية العدم، ومنه فالسلسلة من نوع DS بدون انحراف.
			∅	-1.4831	-3.0988		تقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي، ومنه فالسلسلة غير مستقرة.
	1	0	∅	0.0668	-1.9684	-	تقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي، وبالتالي فالسلسلة غير مستقرة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7

من خلال نتائج الجدول (5-2) يتضح أن سلسلة درجة الانفتاح التجاري LNOUV غير مستقرة عند المستوى، ويتم جعلها مستقرة عن طريق إجراء الفروقات من الدرجة الأولى، كما سيتم ذلك في الفرع الثاني من هذا المطلب، ونسمي السلسلة الجديدة D(LNOUV) والتي تعطى بالعلاقة التالية :

[193] أنظر الملحق رقم (07)

$$D(LNOUV) = LNOUV - LNOUV(-1)$$

3- نتائج اختبار ديكي فولر المطور ADF لسلسلة LNIM :

لاختبار استقرارية السلسلة LNIM يتم إدراج الجدول التالي الذي يوضح نتائج اختبار ديكي فولر المطور لهذه السلسلة كما يلي:

الجدول رقم (5-3): نتائج اختبار ديكي فولر المطور ADF لسلسلة LN*IM* [194]

السلسلة	النموذج	درجة التأخير	المعامل	إحصائية المعامل	القيمة الحرجة	الاحتمال	القرار
LNIM	3	0	*b*	-	-	0.3828	نقبل فرضية العدم، أي أن مقدر معامل الاتجاه العام لا يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي نرفض فرضية أن تكون السلسلة من النوع TS.
			∅	1.1093-	3.7911-	-	تقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي .
	2	0	*c*	-	-	0.2103	معامل الثابت لايختلف معنويا عن الصفر، ومنه فالسلسلة من نوع DS بدون انحراف.
			∅	1.1114 -	3.0988-		نقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي، ومنه فالسلسلة غير مستقرة.
	1	0	∅	3.3687	1.9684-	-	تقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي، وبالتالي فالسلسلة غير مستقرة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7

من خلال نتائج الجدول (5-3) يتضح أن سلسلة المستوردات LNIM غير مستقرة من نوع DS ويتم جعلها مستقرة عن طريق إجراء الفروقات من الدرجة الأولى، كما سيتم ذلك في الفرع الثاني من هذا المطلب ونسمي السلسلة الجديدة D(LNIM) والتي تعطى بالعلاقة التالية :

$$D(LNIM) = LNIM - LNIM(-1)$$

[194] أنظر الملحق رقم (08)

ثانيا: اختبار استقرارية سلاسل المتغيرات المدروسة بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى

بما أن كل السلاسل الخام غير مستقرة عند المستوى يتم اللجوء إلى اختبار استقرارية الفروق من الدّرجة الأولى.

***1*- نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة (D(LNVA):** لاختبار استقرارية السلسة D(LNVA) ندرج الجدول التالي الذي يوضح نتائج اختبار ديكي فولر المطور عند إجراء الفروق من الدرجة الأولى كما يلي :

الجدول رقم (5-4): نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة [195]D(LNVA)

السلسلة	النموذج	درجة التأخير	المعامل	إحصائية المعامل	القيمة الحرجة	الاحتمال	القرار
D(LNVA)	6	0	b	-	-	0.3372	نقبل فرضية العدم، أي أن مقدر معامل الاتجاه العام لا يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي نرفض فرضية أن تكون السلسلة من النوع TS.
			$\emptyset$	5.5564-	3.8289-	-	نرفض فرضية العدم بعدم وجود جذر وحدوي، وبالتالي فالسلسلة مستقرة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7

من خلال نتائج الجدول (5-4) يتضح أن سلسلة **D(LNVA)** مستقرة عند إجراء الفروق من الدرجة الأولى وهذا يعني أن سلسلة **D(LNVA)** متكاملة من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 5 %.

$$\mathbf{LNVA} \rightarrow \boldsymbol{I}(\mathbf{1}) \ldots\ldots\ldots \mathbf{5\%}$$

***2*- نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة (D(LNOUV :** لاختبار استقرارية السلسة D(LNOUV) ندرج الجدول التالي الذي يوضح نتائج اختبار ديكي فولر المطور عند إجراء الفروق من الدرجة الأولى كما يلي:

[195] أنظر الملحق رقم (09)

الجدول رقم (5-5): نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة D(LNOUV) [196]

السلسلة	النموذج	درجة التأخير	المعامل	إحصائية المعامل	القيمة الحرجة	الاحتمال	القرار
D(LNOUV)	6	1	b	-	-	0.0583	نقبل فرضية العدم، أي أن مقدر معامل الاتجاه العام لا يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي نرفض فرضية أن تكون السلسلة من النوع TS.
			$\emptyset$	2.8585-	3.8753-	-	نقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي.
	5	0	c	-	-	0.8784	معامل الثابت لايختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي نقبل فرضية العدم، ومنه فالسلسلة من نوع DS بدون انحراف.
			$\emptyset$	3.7649 -	3.1199-		نرفض فرضية العدم بعدم وجود جذر وحدوي، ومنه فالسلسلة مستقرة
	4	0	$\emptyset$	- 3.9250	1.9709-	-	نرفض فرضية العدم بعدم وجود جذر وحدوي، وبالتالي فالسلسلة مستقرة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7

من خلال نتائج الجدول (5-5) يتضح أن سلسلة **D(LNOUV)** مستقرة عند إجراء الفروق من الدرجة الأولى، وهذا يعني أن سلسلة **D(LNOUV)** متكاملة من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 5 %

$$\mathbf{LNOUV} \rightarrow \boldsymbol{I}(\mathbf{1}) \ldots\ldots \mathbf{5\%}$$

3- نتائج اختبار ديكي فولر المطورADF لسلسلة D(LNIM) :

لاختبار استقرارية السلسة D(LNIM) ندرج الجدول التالي الذي يوضح نتائج اختبار ديكي فولر المطور بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى كما يلي:

[196] أنظر الملحق رقم (10)

الجدول رقم (5-6): نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة (LNIM)D [197]

السلسلة	النموذج	درجة التأخير	المعامل	إحصائية المعامل	القيمة الحرجة	الاحتمال	القرار
D(LNIM)	6	1	b	-	-	0.2123	نقبل فرضية العدم، أي أن مقدر معامل الاتجاه العام لا يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي نرفض فرضية أن تكون السلسلة من النوع TS.
			$\emptyset$	2.7908-	3.8753-	-	نقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي.
	5	0	c	-	-	0.0249	معامل الثابت يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي نرفض فرضية العدم، إذ أن السلسلة من نوع DS بانحراف.
			$\emptyset$	3.7337 -	- 3.1199		نرفض فرضية العدم بعدم وجود جذر وحدوي، ومنه فالسلسلة مستقرة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7

من خلال نتائج الجدول (5-6) يتضح أن سلسلة (**LNIM**)**D** مستقرة عند إجراء الفروق من الدرجة الأولى، وهذا يعني أن سلسلة (**LNIM**)**D** متكاملة من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 5 %.

$$\mathbf{LNI}\boldsymbol{M} \rightarrow \boldsymbol{I}(\mathbf{1}) \ldots\ldots\ldots \mathbf{5\%}$$

[197] أنظر الملحق رقم (11)

المطلب الثالث: التكامل المتزامن لـ JOHANSEN: مما سبق وجدنا أن متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى(I(1، أي أن هذه المتغيرات تنمو بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل. وبالتالي إمكانية وجود تكامل متزامن بين المتغيرات المستقرة من نفس الدرجة واردة، والتي نستطيع تأكيدها باستعمال اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن، هذا الأخير الذي يقوم على تحديد درجة التأخير المثلى(Lag Optimal) ثم اختبار التكامل المتزامن.

أولا: تحديد درجة التأخير المثلى : نقوم أولا بتحديد درجة تأخير المتغيرات، ويتم هذا التحديد باستخدام عدة معايير منها ما يلي:

الجدول رقم (5-7): تحديد درجة التأخير المثلى

Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LN_VA LN_OUV LN_M
Exogenous variables: C
Date: 02/17/17 Time: 17:58
Sample: 2000 2014
Included observations: 13

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	17.93227	NA	2.02e-05	-2.297273	-2.166900	-2.324070
1	41.78992	33.03366*	2.18e-06*	-4.583064*	-4.061573*	-4.690254*
2	47.51692	5.286465	4.97e-06	-4.079527	-3.166916	-4.267109

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final predictionerror
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 7.

من خلال المعايير أعلاه ، يتضح لنا أن درجة التأخير المثلى هي الدرجة الأولى لكون أغلب المعايير دلّت على ذلك، باعتبار أن أقل قيمة كانت في الدرجة الأولى و منه سيكون P= 1

ثانيا. اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن JOHANSEN : وجدنا في المرحلة السابقة أن درجة التأخير المثلى هي الدرجة الأولى، و عليه نجري مباشرة اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن، حيث الجدول التالي سيلخص نتائجه:

الجدول رقم (5–8): نتائج اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن[198]

Max-eigenvalue test			Trace test			H1	H0
الاحتمال	القيمة الحرجة %5	القيمة المحسوبة	الاحتمال	القيمة الحرجة %5	القيمة المحسوبة		
0.27	21.13	15.23	0.21	29.79	23.69	**r=1**	**r= 0**
0.64	14.26	5.73	0.41	15.49	8.46	**r= 2**	**r≤ 1**
0.09	3.84	2.72	0.09	3.84	2.72	**r= 3**	**r≤ 2**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 7

يشير الجدول أعلاه إلى قبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تكامل متزامن عند المستوى 5% وهذا حسب قيمة Trace test المحسوبة التي كانت أصغر من القيمة الحرجة في الحالة الأولى، مما يدل على عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات الداخلة في النموذج . و نفس الأمر بالنسبة لاختبار **Max-eigenvalue** (النسبة الاحتمالية العظمى) فقد تم قبول الفرضية الصفرية في الشطر الأول الدالة على عدم وجود متجه للتكامل المتزامن، وبالتالي هذا يعني ويؤكد على عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات الداخلة في النموذج، وعليه نتّجه نحو تشكيل نموذج انحدار خطي متعدد والذي سيتم تقديره في الخطوة التالية.

المطلب الرابع: تقدير العلاقة الانحدارية واختبار ملاءة النموذج

من خلال هذا المطلب سنحاول تقدير العلاقة الانحدارية بين القيمة المضافة الإجمالية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتغيرات المستقلة المتمثلة في درجة الانفتاح التجاري والمستوردات الكلية فوب، ثم اختبار ملاءة النموذج من خلال اختبار تجانس التباين واختبار طبيعة البواقي.

أولا: تقدير العلاقة الانحدارية

بعد إجراء عملية التقدير حصلنا على النتائج التالية[199]:

$$LNVA = \underset{(5.5396)\,**}{0.0565} + \underset{(2.4509)\,**}{0.3262\ LNOUV} + \underset{(3.7759)\,**}{0.2360\ LNIM} - \underset{(-2.4796)\,**}{0.4692\ LNVA_{t-3}} + \varepsilon_t - \underset{(-27.3045)\,***}{0.9999\varepsilon_{t-3}}$$

من خلال النموذج المقدر يتبين أن:

- الثابت C معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 5 % ؛

[198] أنظر الملحق رقم 12.

[199] – أنظر الملحق رقم (13)

** مستوى معنوية 5%

*** مستوى معنوية 1%

– وجود تأثير طردي معنوي إحصائيا لدرجة الانفتاح التجاري على القيمة المضافة الإجمالية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى معنوية 5%، حيث أنه كلما تغيرت درجة الانفتاح التجاري بـ1% تتغير القيمة المضافة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ0.32 % في نفس الاتجاه، وهذا مقبول إقتصاديا ويوافق النظرية الاقتصادية والتي تقول بأن زيادة الانفتاح التجاري ستؤدي إلى زيادة نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ أن الانفتاح على العالم الخارجي من شأنه أن يوفر أسواق لمنتجات هذا القطاع، وتوفير الموارد التي يتطلبها هذا القطاع من عنصر عمل ورأسمال ومواد خام (Feenstra, 2002).

– وجود تأثير طردي معنوي إحصائيا للمستوردات الإجمالية على القيمة المضافة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى معنوية 5%، حيث أنه كلما تغيرت قيمة المستوردات بـ .1% تتغير القيمة المضافة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ0.23 % في نفس الاتجاه. وهذا مقبول اقتصاديا أيضا حيث أن أثر المستوردات يعتمد على طبيعتها، و بما أن تأثيرها على أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان إيجابي، فهذا يعني أن هذه المستوردات تستخدم لأغراض استثمارية ورأسمالية أكثر من استخدامها لأغراض استهلاكية.

– وجود تأثير عكسي معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 1% للبواقي (العوامل الأخرى متأخرة بـ 3 فترات) على القيمة المضافة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أنه كلما تغيرت العوامل الأخرى بـ 1% تغيرت القيمة المضافة بـ 0.99 % في الاتجاه المعاكس. فقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتأثر بعوامل أخرى خارجية ولعلّ أهمها الأزمات المالية وتقلبات أسعار المشتقات النفطية.

– وجود تأثير عكسي معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 5% للقيمة المضافة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نفسها (متأخرة بثلاث سنوات)، حيث أنه كلما تغيرت القيمة المضافة للسنة t بـ 1% تغيرت القيمة المضافة للسنة t+3 بـ 0.46% في الاتجاه المعاكس .وهذا ربما يعود إلى طبيعة المخصصات المالية الموجهة لهذا القطاع في إطار البرامج التنموية المطبّقة خلال الفترة 2000–2014.

ثانيا: اختبار ملاءة النموذج[200]: يتم التأكد من ملاءة النموذج من خلال عدّة اختبارات أهمّها:

$$F = 28.73\,(0.0004),\ R^2 = 0.9503,\quad \overline{R^2} = 0.9173,\quad DW = 2.2530$$
$$JB = 4.8007(0.0906)*,\quad BG = 10.3685(0.0654)*$$
$$LB = 2.4779(0.963)*,\quad ARCH = 0.0058(0.9392)*$$

– المتغيرات المستقلة تؤثر في القيمة المضافة الإجمالية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 95.03% وهي درجة تأثير قوية جدا، أما القيمة الباقية 4.97% فتعود إلى عوامل أخرى خارج النموذج؛

– جميع معلمات النموذج ذات معنوية احصائية؛

[200] أنظر الملحق رقم (14).

* القيم بين قوسين تعبر عن قيم الاحتمالات.

- من خلال اختبار فيشر تتضح المعنوية الكلية لمعلمات النموذج نظرا لأن احتمالها يساوي (0.0004) وهو أصغر من مستوى معنوية 5%.

- إحصائية دربين- واتسون DW تثبت عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء نظرا لوقوع قيمته الإحصائية (2.25) في مجال استقلالية الأخطاء $(1.54 < 2.25 < 2.64)$

- البواقي عبارة عن تشويش أبيض لأن احتمال إحصائية Ljung-Box يساوي 0.963 وهو أكبر من مستوى معنوية 5%.

- البواقي تتبع التوزيع الطبيعي لأن احتمال إحصائية Jarque-Bera يساوي 0.09 وهو أكبر من مستوى معنوية 5%.

- إختبار Breusch-Godfrey يثبت عدم وجود ارتباط داخلي من الدرجة K لأن احتمال الإحصائية B.G يساوي 0.065 وهو أكبر من مستوى معنوية 5%.

- تباين البواقي متجانس لأن إحتمال إحصائية ARCH يقدر بـ 0.93 وهو أكبر من مستوى معنوية 5%.

بناءا على ما سبق نقول أنّ النموذج مقبول إحصائيا واقتصاديا.

المبحث الثاني: قياس أثر الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (النموذج الرّئيسي)

في هذا المبحث سنقوم بتقدير دالة الطلب على العمل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في ظل الانفتاح التجاري، حيث سنعتمد على معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشكيل متغيرات النموذج، دون إدماج متغيرة متوسط الأجر الحقيقي ودون التمييز بين العمل المؤهل والعمل غير المؤهل وذلك لعدم توفر معطيات متعلقة بهذين المتغيرين على مستوى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث سيسمح لنا تقدير النموذج بتفسير سلوك العمالة داخل هذا القطاع بعد الانفتاح التجاري.

المطلب الأول: الطرق المعتمدة في دراسة أثر الانفتاح التجاري على سوق العمل

نميز في هذا الشأن بين طرحين شهيرين، الطرح الأول الذي يعتمد على دالة العرض–الطلب والطرح الثاني يعتمد على دالة التكاليف، ثم نعطي تقديم نظري للنموذج القياسي الذي سنعتمد عليه في تقدير أثر الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

أولا: دالة العرض– الطلب

يعتبر المقال الذي قدمه كل من (Katz & Murphy 1992) المرجع الأول للدراسات والأعمال التي استعملت هذا الطرح، حيث قامت هذه الدراسة بتحليل الاختلالات في سوق العمل، حيث أنه من خلال نموذج بسيط للعرض والطلب قامت هذه الدراسة بتقديم شرحا لبعض حالات التحول في هيكل الأجور في الولايات المتحدة الأمريكية، واعتبرت بأن حركية الطلب على العمل في الصناعات الناشئة يمكن تفسير جزء منها بالتحولات في الطلب على العمالة من القطاعات الأقل تكيفا مع شروط (ظروف) التجارة الدولية إلى القطاعات الأكثر تكيفا، كما يمكن تفسير جزء منها أيضا بالتحولات التكنولوجية[201].

ويمكن تمثيل هذا النموذج بالعلاقات التالية [202]:

عند التوازن يكون عرض العمالة مساوي للطلب على العمالة بكل أنواعه أي:

$$N_t = D(W_t, Z_t) \dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث $D(W_t, Z_t)$ هو شعاع الطلب على العمل، واليد العاملة متجانسة وتتكون من K صنف من العمل، Z_t هو شعاع المتغيرات التي تسبب انتقال للعمال، W_t هو شعاع الأجور لمختلف أصناف العمالة عند إجراء الفروق على المعادلة رقم (1) نحصل على:

$$dN_t = D_w\, dW_t + D_z\, dZ_t \dots\dots (2)$$

[201] Zouhir Mrabet : L'impact de l'ouverture commerciale sur le marché du travail des pays en voie de développement – le cas de la Tunisie- Thèse de DOCTORAT, Soutenue le 12/07/2010, université paris-est, p162.

[202] قديد عبد القادر، مرجع سابق، ص 165.

حيث D_w مصفوفة الأثار المتقاطعة للأجور على الطلب على العمل وهي مصفوفة نصف معرفة سالبة، فبافتراض أن دالة الإنتاج من نوع كوب دوغلاس باستعمال نوعين من العوامل الانتاجية، العمل المؤهل والعمل غير المؤهل، فإن تعظيم الأرباح يعطى بالعلاقة التالية:

$$\mathrm{Ln}\left(\frac{w_s}{w_u}\right) = \mathrm{Ln}\left(\frac{L}{Y}\right) - \frac{1}{\sigma}\mathrm{Ln}\left(\frac{S}{U}\right) \dots\dots\dots\dots (3)$$

حيث تمثل $\left(\frac{S}{U}\right)$ العرض النسبي للعمل المؤهل بالنسبة للعمل غير المؤهل، $\left(\frac{L}{Y}\right)$ هو الطلب على العمل المؤهل بالنسبة للعمل غير المؤهل، $\left(\frac{w_s}{w_u}\right)$ هو الأجر النسبي، σ مرونة الاحلال بين العمل المؤهل وغير المؤهل.

ثانيا: دالة "التكاليف" للإنتاج

يتأسس هذا الطرح على فرضية أن المؤسسات تقوم بتدنية التكاليف استجابة للتحول التكنولوجي للانتاج والأجر النسبي للعمل المؤهل، وتتركز هذه الطريقة على تقدير قياسي لحصة تكاليف العمل المؤهل المشتقة من دالة التكاليف (Berman etal 1994)، فباعتبار حصة الكتلة الأجرية للعمال الأكفاء من الكتلة الأجرية الكلية للقطاع i تكون Sit معرفة كما يلي[203] :

$$S_{it} = \alpha + \beta \mathrm{Ln}\left(\frac{W_s}{W_u}\right)_{it} + \varepsilon \mathrm{Ln}K_{it} + \theta \mathrm{Ln}Y_{it} + \mu \mathrm{Ln}T_{it} \dots\dots (4)$$

حيث$\left(\frac{W_s}{W_u}\right)$ هو العمل المؤهل بالنسبة للعمل غير المؤهل K_{it} رأس المال المستعمل من طرف القطاع i، Y_{it} القيمة المضافة للقطاع i، T_{it} يمكن أن تكون متغيرة لقياس الانفتاح التجاري أو التحول التكنولوجي، وانطلاقا من العلاقة (4) يمكن اختبار ما يمكن أن يحدث بشأن التكنولوجيا المستوردة بسبب الانفتاح التجاري الذي يرفع من حصة العمل المؤهل في الكتلة الأجرية الكلية، ويتم ملاحظة هذه الزيادة من خلال إشارة المعامل μ.

ثالثا: تقديم النموذج النظري

إن التقنية المستعملة في النمذجة في هذا المبحث سبق وأن تم اعتمادها في الكثير من الدراسات، ونحن نتوقف على ذلك استجابة لاختبار الفرضيات المقدمة، حيث يحاصرنا في ذلك النظرية الاقتصادية والمعطيات المتاحة، هناك العديد من الأدبيات التي قامت في هذا الإطار حيث قامت باستعمال دالة الطلب على العمل واشتقاقها، وهناك طرح مماثل يقوم على تقدير معادلات حصة تكلفة العوامل المشتقة من دالة التكاليف، حيث نعتبر النموذج التالي[204]:

$$\varphi t = A_t^{\delta} L_t^{B} H_t^{\alpha} K_t^{\gamma} \dots\dots\dots\dots (5)$$

[203] قديد عبد القادر، مرجع سابق، ص 166.

[204] Zouhir Mrabet : L'impact de l'ouverture commerciale sur le marché du travail des pays en voie de développement – le cas de la Tunisie-op-cit, p170 .

حيث φ الانتاج A المعامل التقني حيادي حسب Hick الذي يقيس الفعالية التقنية، L العمل غير المؤهل، H العمل المؤهل، K مخزون رأس المال، وبافتراض أن سوق السلع وسوق العمل يشتغلان وفق فرضية المنافسة الكاملة، وتمثل δ ،B، α، γ على الترتيب كل من حصة العوامل السابقة في تجزئة الانتاج، و α هي معامل يسمح لباقي العوامل من تقديم فعالية الانتاج، وفق شروط الدرجة الأولى نحصل على العلاقتين:

$$(W_L)_t = \rho \frac{\partial \varphi_t}{\partial L_t} = \rho\beta A_t^{\delta} L_t^{B-1} H_t^{\alpha} K_t^{\gamma} = \rho\beta\varphi_t L_t^{-1} \dots\dots\dots (6)$$

$$(W_H)_t = \rho \frac{\partial \varphi_t}{\partial H_t} = \rho\alpha A_t^{\delta} L_t^{B} H_t^{\alpha-1} K_t^{\gamma} = \rho\alpha\varphi_t H_t^{-1} \dots\dots\dots (7)$$

حيث تمثل كل من: W_L، W_H، ρ، $\frac{\partial \varphi_t}{\partial L_t}$، $\frac{\partial \varphi_t}{\partial H_t}$ على الترتيب العمل غير المؤهل، العمل المؤهل، سعر السلع المنتجة والإنتاجية الحدية لعاملي (L,H)، بقسمة المعادلتين السابقتين نحصل على:

$$\left(\frac{W_L}{W_H}\right)_t = \frac{\beta H_t}{\alpha L_t} \dots\dots\dots (8)$$

وفي دالة الانتاج من نوع كوب دوغلاس يكون التحيز التكنولوجي المحفز للطلب النسبي للعمل المؤهل يرتبط بزيادة النسبة $\frac{\alpha}{\beta}$ حيث أن العلاقة (6) السابقة يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$\frac{H_t}{L_t} = \frac{\alpha}{\beta}\left(W_L/W_H\right)_t$$

ويكون لدينا أيضا العلاقة:

$$H_t = \left(\frac{W_L}{W_H}\right)_t \frac{\alpha L_t}{\beta} \dots\dots\dots (9)$$

فبتعويض H في الصيغة الموجودة في العلاقة (5) نحصل على:

$$\varphi_t = A_t^{\delta} L_t^{B} K_t^{\gamma} \left(\frac{W_L}{W_H}\right)_t^{\alpha} \left(\frac{\alpha}{\beta}\right)^{\alpha} L_t^{\alpha} \dots\dots\dots (10)$$

ومن أجل الطلب المشتق على العمل غير المؤهل يمكننا استعمال اللوغاريتم على العلاقة (10) فنحصل على:

$$L_n L_t = \theta_0 + \theta_1 L_n A_t + \theta_2 L_n \left(\frac{W_L}{W_h}\right)_t + \theta_3 L_n \varphi_t + \theta_4 L_n K_t \dots\dots\dots (11)$$

$$\theta_0 = \frac{\alpha L_n\left(\frac{\alpha}{\beta}\right)}{\beta+\alpha}, \theta_1 = -\frac{\delta}{\beta+\alpha}, \theta_2 = -\frac{\alpha}{\beta+\alpha}, \theta_3 = \frac{1}{\beta+\alpha}, \theta_4 = \frac{\gamma}{\alpha+\beta}$$

وهو مرتبط سلبيا بالأجر النسبي $\frac{W_L}{W_h}$ وحسب Greenamez فإن العامل التقني A_t يمكن اعتباره متعلقا بالانفتاح التجاري حسب العلاقة التالية:

$$\boldsymbol{A_t = e^{n_1 t} LC^{n_2}}\ ,\ \boldsymbol{n_1, n_2 > 0}$$

حيث LC تمثل الانفتاح التجاري، وفي حالة النموذج الذي نعتمده تمثل الكثافة التجارية $\left(\frac{X+M}{PIB}\right)$من أجل العلاقة (11) فإن التوسع في الواردات يمكن أن يرفع المنافسة الدولية على المنتجات الأجنبية في السوق الداخلية و التوسع في الصادرات يمكن أن يرفع المنافسة الدولية على المنتجات الجزائرية في السوق العالمية، ممّا يثير آثارا على الطلب على العمل، وبتعويض عبارة العامل التقني في العلاقة (11) نجد:

$$L_n L_t = \theta_0 + \theta_1(n_1 T + n_2 L_n LC_t) + \theta_2 L_n \left(\frac{W_L}{W_h}\right)_t + \theta_3 L_n \varphi_t + \theta_4 L_n K_t \dots\dots\dots (12)$$

هذه المعادلة تمثل الشكل الدالي لتكنولوجيا الإنتاج والنموذج الذي سوف نستخدمه في قياس أثر الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل اشتقاق معادلة الطلب على العمل لهذا القطاع انطلاقا من الشكل الدالي لتكنولوجيا الإنتاج.

المطلب الثاني: دراسة الخصائص الإحصائية للمتغيرات

سنتناول في هذا المطلب التعريف بالمتغيرات قيد الدراسة مع تقديم دراسة وصفية للسلاسل الزمنية لهذه المتغيرات وذلك خلال الفترة الزمنية 2000- 2014.

أولا: النموذج القياسي والتعريف بمتغيراته

بناءا على ما سبق تم صياغة نموذج انحدار خطي متعدد لتقدير وتقييم أثر الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر كما يلي:

$$L_n LP_t = \theta_0 + \theta_1 L_n VA_t + \theta_2 L_n TO_t + \theta_3 L_n CT_t + \theta_4 L_n K_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

θ_0 : الحد الثابت.

$\theta_4, \theta_3, \theta_2, \theta_1$: تعبر عن معاملات خط الانحدار.

ε_t : الخطأ العشوائي.

وتتمثل المتغيرات المأخوذة فيما يلي:

1- المتغير التابع

LP_t : متغيرة العمل ويقصد بها العدد الإجمالي للعمال على مستوى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- المتغيرات المستقلة

أ-القيمة المضافة (VA_t): يعرف الاقتصاديين المحدثين أمثال ميلتون فريدمان القيمة المضافة بأنها مساهمة عناصر الإنتاج في زيادة قيمة منتج معين، وهي تمثل في النموذج إجمالي القيمة المضافة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويقاس هذا المتغير كقيمة بالمليون دولار.

ب-درجة الانفتاح التجاري(TO_t): وتعرف على أنها تحرير النشاط التجاري من القيود والحواجز الاقتصادية وفي هذه الدراسة سيتم أخذ قيم الصادرات والواردات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع كمؤشر يدل على الانفتاح التجاري[205] $\left(\frac{X+M}{PIB}\right)$.

ج-إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت(K_t): يعرف التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي لمؤسسة أو قطاع ما بقيمة حيازته من أصول جديدة أو مستعملة مخصوماً من تكاليف أصول جديدة أو مستعملة، ويقاس هذا المتغير كقيمة بالمليون دولار.[206]

د-مستوى التغير التكنولوجي (CT_t): مؤشر للتحول التكنولوجي وهو يمثل في حالة الجزائر قيمة الأجهزة والمعدات الصناعية المستوردة سنويا والموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة المأخوذة للدراسة ويقاس هذا المتغير كقيمة بالمليون دولار، وهذا وفق ما هو مستعمل من قبل العديد من الدراسات التطبيقية مثل (PARCHIK 2003). (ROBBINS 1996).

ثانيا: دراسة وصفية للسلاسل الزمنية للمتغيرات:

يستخدم الإحصاء الوصفي بغرض وصف البيانات التي تجمع من مختلف ميادين العلم، ويتضمن أساليب وطرق جمع البيانات وعرضها، كما يتضمن طرق الوصف الحسابي لها بإيجاد بعض المتوسطات ومقاييس التشتت وغيرها. كما يعتبر التحليل الوصفي من الأساليب الهامة في عرض البيانات الاقتصادية، وإعطاء مؤشرات أولية عن طبيعة المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن، وذلك من خلال استخدام الرسومات البيانية وغيرها من الأساليب الوصفية، وفيما يلي عرض تحليلي لهذه المقاييس لكل متغير من متغيرات النموذج على حده:

1- سلسلة العمالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (LP_t):

تتكون السلسلة من 15 مشاهدة، تمتد من سنة 2000 إلى سنة 2014، بمتوسط 1347621 عامل، وقيمة عظمى 2082304 عامل سجلت سنة 2014، وقيمة صغرى 634375 عامل سجلت سنة 2000، وهذا راجع إلى السياسة التوسعية التي انتهجتها الدولة خلال هذه الفترة نتيجة الرخاء المالي(ارتفاع أسعار البترول في السوق

[205] آلاء فؤاد الدويك، أثر الانفتاح التجاري على سوق العمل في قطاع الصناعات التحويلية الأردني، رسالة ماجستير في اقتصاد الأعمال، الجامعة الأردنية أيار 2015، ص36.

[206] محمد مازن الأسطل، العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين الفترة (1996-2012)، رسالة ماجستير تخصص اقتصاديات التنمية، الجامعة الاسلامية بغزة، 2014، ص121.

الدولية)، وهو ما انعكس على زيادة العمالة في هذا القطاع. وينصف هذه السلسلة وسيط قيمته 1355399 عامل، وتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 469821.6[207].

الشكل رقم (5-4): السلسلة الزمنية لمتغير العمالة الإجمالية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000-2014

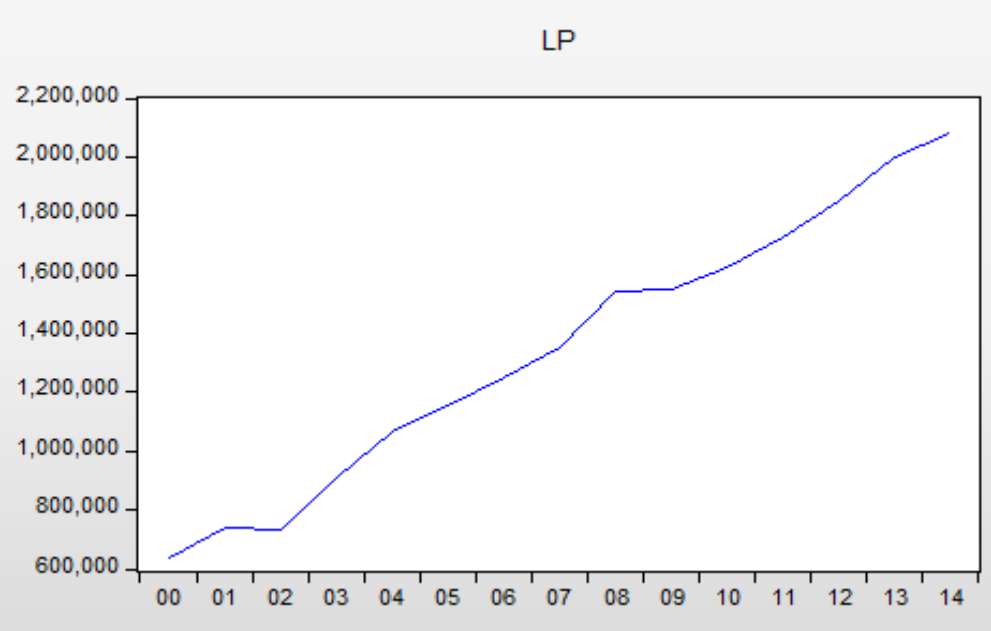

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7

2- سلسلة درجة الانفتاح التجاري لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (TO_t)

تتكون السلسلة من 15 مشاهدة، تمتد من سنة 2000 إلى سنة 2014 بمتوسط 0.516، وقيمة عظمى 0.67 سجلت سنة 2008، - ازداد الميل المتوسط للواردات وتزامن مع دخول اتفاق الشراكة الأورومتوسطية حيز التنفيذ بالإضافة إلى التقدم في مفاوضات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية- وقيمة صغرى 0.39 سجلت سنة 2002، وينصف هذه السلسلة وسيط قيمته 0.51، وتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 0.08[208].

[207]- أنظر الملحق رقم (05).

[208]- أنظر الملحق رقم (05).

الشكل رقم (5-5): السلسلة الزمنية لمتغير درجة الانفتاح التجاري لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2014)

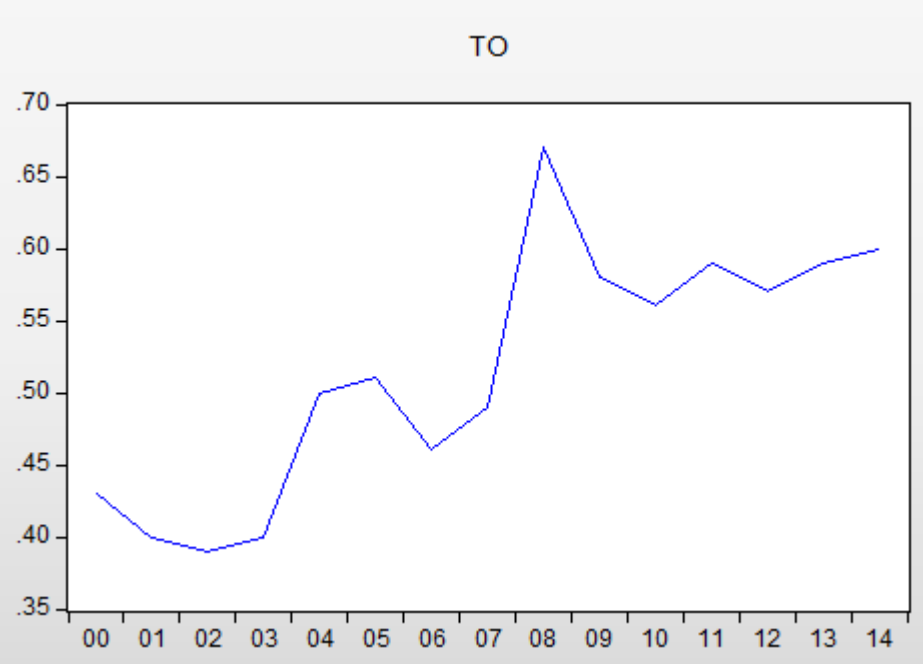

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7

3- سلسلة مستوى التغير التكنولوجي(CT_t):

تتكون السلسلة من 15 مشاهدة، تمتد من سنة 2000 إلى سنة 2014 بمتوسط 19122.87 مليون دولار، وقيمة عظمى 37241 مليون دولار سجلت سنة 2014، وقيمة صغرى 4615 مليون دولار سجلت سنة 2000، وينصف هذه السلسلة وسيط قيمته 17131 مليون دولار، وتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 11723.76[209].

[209]- أنظر الملحق رقم (05).

الشكل رقم (5-6): السلسلة الزمنية لمتغير مستوى التغير التكنولوجي خلال الفترة (2000-2014)

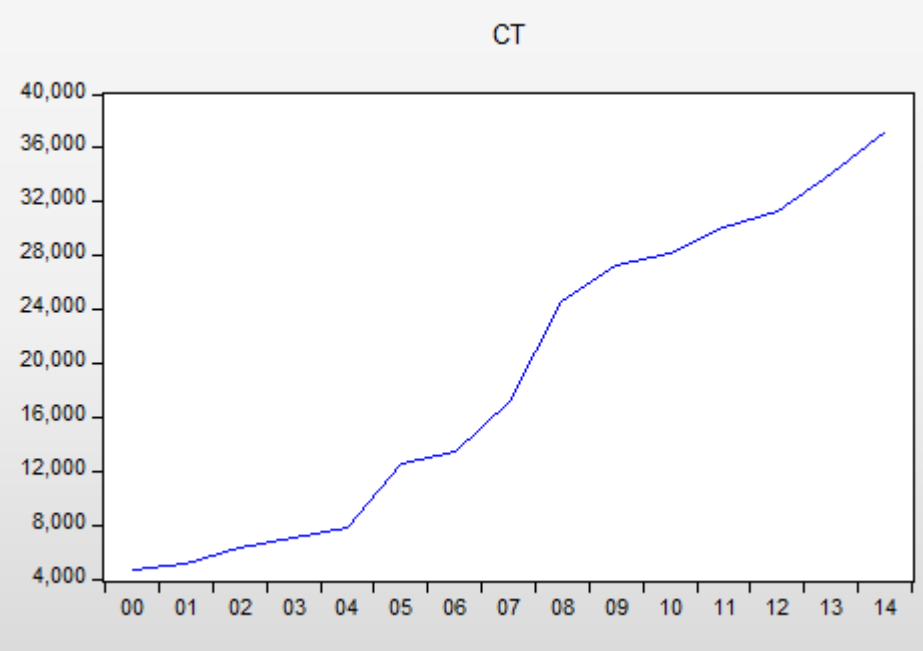

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7

4- سلسلة التكوين الرأسمالي الثابت لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (K_t):

تتكون السلسلة من 15 مشاهدة، تمتد من سنة 2000 إلى سنة 2014 بمتوسط 628722.70 مليون دولار، وقيمة عظمى 964444.8 مليون دولار سجلت سنة 2014، وقيمة صغرى 340789.8 مليون دولار سجلت سنة 2001، وينصف هذه السلسلة وسيط قيمته 599096.1 مليون دولار، وتشتت قيم السلسلة عن متوسطها بانحراف معياري قدره 222338.8[210].

الشكل رقم (5-7): السلسلة الزمنية لمتغير التكوين الرأسمالي الثابت خلال الفترة (2000-2014)

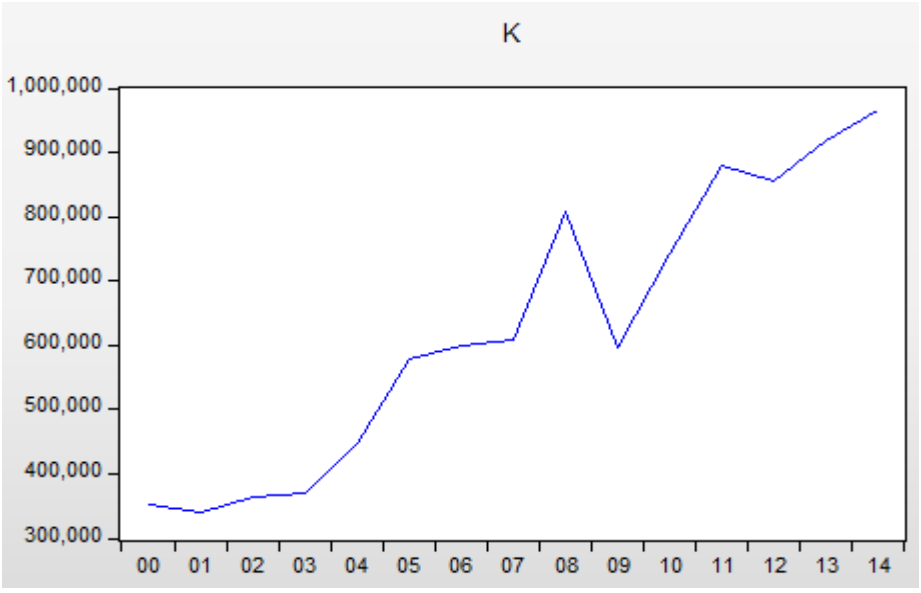

[210]- أنظر الملحق رقم (05).

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7

المطلب الثالث: اختبار استقرارية سلاسل المتغيرات المدروسة

لدراسة الاستقرارية نقوم بإجراء اختبار**ديكي فولر المطور**ADF، وفي حالة عدم تحقق خاصية الاستقرارية يتم اللجوء إلى الفروق من الدرجة الأولى ثم الثانية، وإجراء الاختبار بعد كل مرحلة إلى أن تستقر المتغيرات.

أولا: اختبار استقرارية سلاسل المتغيرات المدروسة عند المستوى

***1*- نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة LNLP:** لاختبار استقرايرية السلسلة LNLP يتم إدراج الجدول التالي الذي يوضح نتائج اختبار ديكي فولر المطور لهذه السلسلة كما يلي:

الجدول رقم (5-9): نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة [211] LNLP

السلسلة	النموذج	درجة التأخير	المعامل	إحصائية المعامل	القيمة الحرجة	الاحتمال	القرار
LNLP	3	0	***b***	-	-	**0.2750**	نقبل فرضية العدم، أي أن مقدر معامل الاتجاه العام لا يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي نرفض فرضية أن تكون السلسلة من النوع TS.
			Ø	**1.5090-**	**3.7911-**	-	تقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي .
	2	0	***c***	-	-	**0.0578**	معامل الثابت لايختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي نقبل فرضية العدم، ومنه فالسلسلة من نوع DS بدون انحراف.
			Ø	**1.9529 -**	**3.0988-**		نقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي، ومنه فالسلسلة غير مستقرة.
	1	0	Ø	**2.9904**	**1.9709-**	-	نقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي، وبالتالي فالسلسلة غير مستقرة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7

[211] أنظر الملحق رقم (15)

من خلال نتائج الجدول (5-9) يتضح أن سلسلة العمالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير مستقرة من نوع DS ويتم جعلها مستقرة عن طريق إجراء الفروقات من الدرجة الأولى، كما سيتم ذلك في الفرع الثاني من هذا المطلب، ونسمي السلسلة الجديدة (D(LNLP والتي تعطى بالعلاقة التالية :

$$D(LNLP) = LNLP - LNLP(-1)$$

2-نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة LNTO : لاختبار استقرارية السلسلة LNTO يتم إدراج الجدول التالي الذي يوضح نتائج اختبار ديكي فولر المطور لهذه السلسلة كما يلي:

الجدول رقم (5-10): نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة LNTO [212]

السلسلة	النموذج	درجة التأخير	المعامل	إحصائية المعامل	القيمة الحرجة	الاحتمال	القرار
LNTO	3	0	***b***	-	-	**0.0389**	نرفض فرضية العدم، أي أن مقدر معامل الاتجاه العام يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي نقبل فرضية أن تكون السلسلة من النوع TS.
			∅	**2.8018-**	**3.7911-**	-	تقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي .
	2	0	***c***	-	-	**0.3752**	معامل الثابت لا يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي نقبل فرضية العدم.
			∅	**1.3644 -**	**3.1449-**		نقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي.
	1	0	∅	**2.0973-**	**1.9740-**	-	نرفض فرضية العدم بعدم وجود جذر وحدوي.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7

من خلال النموذج رقم 3 في الجدول رقم (5-10) نلاحظ أن السلسة LNTO تحتوي على اتجاه عام تحديدي سوف يتم إزالته، وبعد مراحل عملية الإزالة تم الحصول على السلسلة الجديدة الموالية كما يظهر في الشكل رقم (5-8):

[212] أنظر الملحق رقم (16)

الشكل (5-8): السلسلة LNTO بعد إزالة مركبة الاتجاه العام

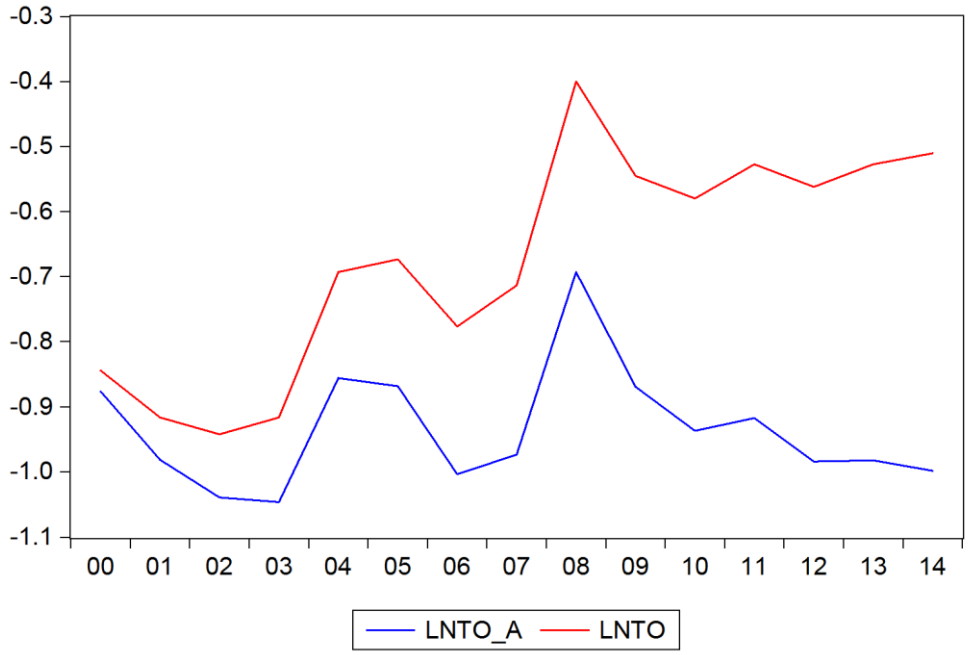

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7

حيث LNTO السلسلة الخامة الأصلية و LNTO_a هي السلسلة الخالية من مركبة الاتجاه العام سيتم اختبار استقراريتها فيما يلي:

الجدول رقم (5-11): نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة [213] LNTO_a

السلسلة	النموذج	درجة التأخير	المعامل	إحصائية المعامل	القيمة الحرجة	الاحتمال	القرار
LNTO_a	3	0	*b*	-	-	0.8161	نقبل فرضية العدم، أي أن مقدر معامل الاتجاه العام لا يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي نرفض فرضية أن تكون السلسلة من النوع TS.
			∅	2.8018-	3.7911-	-	تقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي .
	2	1	*c*	-	-	0.0124	معامل الثابت يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي نرفض فرضية

[213] أنظر الملحق رقم (17)

							العدم، إذ أن السلسلة من نوع DS بانحراف.
				Ø	**3.0457 –**	**3.1199–**	نقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي وبالتالي فالسلسلة غير مستقرة
	2	**0**	Ø	**0.0282–**	**1.9740–**	**–**	نقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي وبالتالي فالسلسلة غير مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7

من خلال نتائج الجدول (5-11) يتضح أن السلسلة LNTO_a غير مستقرة من نوع DS ويتم جعلها مستقرة عن طريق إجراء الفروقات من الدرجة الأولى، كما سيتم ذلك في الفرع الثاني من هذا المطلب، ونسمي السلسلة الجديدة(D(LNTO_a والتي تعطى بالعلاقة التالية :

$$D(LNTO_a) = LNTO_a - LNTO_a(-1)$$

***3*- نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلةLNK:** لاختبار استقرارية السلسلة LNK يتم إدراج الجدول التالي الذي يوضح نتائج اختبار ديكي فولر المطور لهذه السلسلة كما يلي:

الجدول رقم (5-12): نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة LNK [214]

السلسلة	النموذج	درجة التأخير	المعامل	إحصائية المعامل	القيمة الحرجة	الاحتمال	القرار
LNK	**3**	**0**	***b***	**–**	**–**	**0.0117**	نرفض فرضية العدم، أي أن مقدر معامل الاتجاه العام يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي نقبل فرضية أن تكون السلسلة من النوع TS.
			Ø	**3.1858–**	**3.7911–**	**–**	تقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي .
	2	**0**	***c***	**–**	**–**	**0.2702**	معامل الثابت لا يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي

[214] أنظر الملحق رقم (18)

							نقبل فرضية العدم.
				Ø		**3.1449–**	نقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي، ومنه فالسلسلة غير مستقرة.
	1	**0**	Ø	**2.5040**	**1.9709–**	**–**	نقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي، وبالتالي فالسلسلة غير مستقرة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7

من خلال النموذج رقم 3 في الجدول رقم (5–12) نلاحظ أن السلسلة LN*K* تحتوي على اتجاه عام تحديدي سوف يتم إزالته، وبعد مراحل عملية الإزالة تم الحصول على السلسلة الجديدة الموالية كما يظهر في الشكل رقم (5–9):

الشكل (5–9): السلسلة LNK بعد إزالة مركبة الاتجاه العام

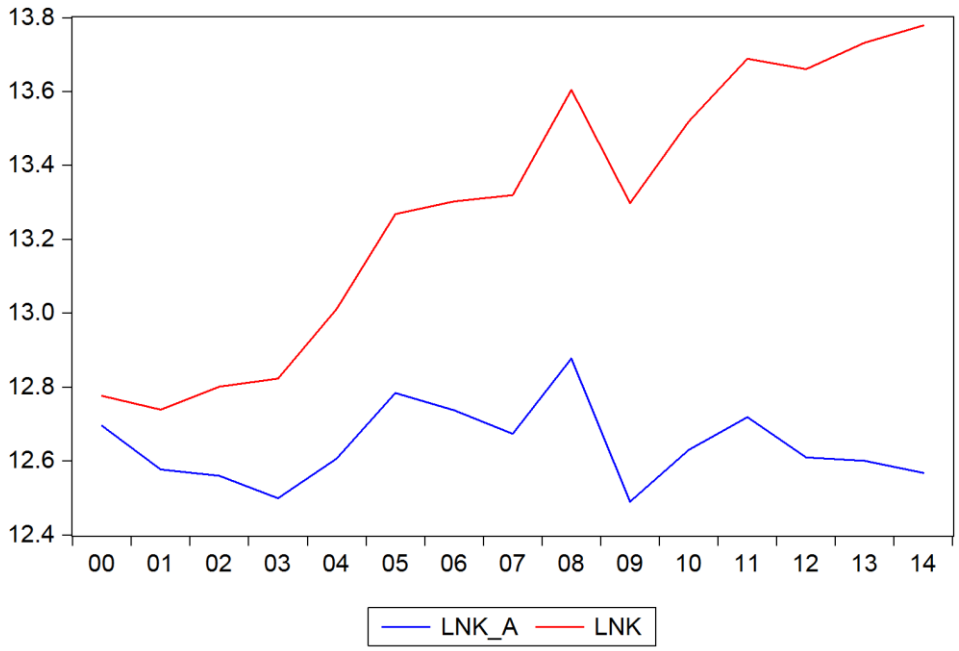

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7

حيث LNK السلسلة الخامة الأصلية و LNK_a هي السلسلة الخالية من مركبة الاتجاه العام سيتم اختبار استقراريتها فيما يلي:

الجدول رقم (5-13): نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة LNK_a [215]

السلسلة	النموذج	درجة التأخير	المعامل	إحصائية المعامل	القيمة الحرجة	الاحتمال	القرار
LNK_a	3	0	*b*	-	-	0.8355	نقبل فرضية العدم، أي أن مقدر معامل الاتجاه العام لا يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي نرفض فرضية أن تكون السلسلة من النوع TS.
			∅	3.1858-	3.7911-	-	تقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي .
	2	0	*c*	-	-	0.0896	معامل الثابت لا يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي نقبل فرضية العدم، إذ أن السلسلة من نوع DS بدون انحراف.
			∅	1.8646 -	3.0988-		تقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي، ومنه فالسلسلة غير مستقرة.
	1	1	∅	0.1117-	1.9709-	-	تقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي، وبالتالي فالسلسلة غير مستقرة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7

من خلال نتائج الجدول (5-13) يتضح أن السلسلة LNK_a غير مستقرة من نوع DS ويتم جعلها مستقرة عن طريق إجراء الفروقات من الدرجة الأولى، كما سيتم ذلك في الفرع الثاني من هذا المطلب، ونسمي السلسلة الجديدة D(LNK_a) والتي تعطى بالعلاقة التالية :

$$D(LNK_a) = LNK_a - LNK_a(-1)$$

***3-* نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة**LNCT : لاختبار استقرارية السلسلة LNCT يتم إدراج الجدول التالي الذي يوضح نتائج اختبار ديكي فولر المطور لهذه السلسلة كما يلي:

[215] أنظر الملحق رقم (19)

الجدول رقم (5-14): نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة LNCT [216]

السلسلة	النموذج	درجة التأخير	المعامل	إحصائية المعامل	القيمة الحرجة	الاحتمال	القرار
LNCT	3	0	*b*	-	-	0.5826	نقبل فرضية العدم، أي أن مقدر معامل الاتجاه العام لا يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي نرفض فرضية أن تكون السلسلة من النوع TS.
			∅	0.8184-	3.7911-	-	تقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي .
	2	0	*c*	-	-	0.1259	معامل الثابت لايختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي نقبل فرضية العدم، أي أن السلسلة من نوع DS بدون انحراف.
			∅	1.3206 -	3.0988-		تقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي، ومنه فالسلسلة غير مستقرة.
	1	0	∅	4.0714	1.9684-	-	تقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي، وبالتالي فالسلسلة غير مستقرة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7

من خلال نتائج الجدول (5-14) يتضح أن السلسلة LNCT غير مستقرة ويتم جعلها مستقرة عن طريق إجراء الفروقات من الدرجة الأولى، كما سيتم ذلك في الفرع الثاني من هذا المطلب، ونسمي السلسلة الجديدة D(LNCT) والتي تعطى بالعلاقة التالية :

$$D(LNCT) = LNCT - LNCT(-1)$$

ثانيا: اختبار استقرارية سلاسل المتغيرات المدروسة بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى

بما أن كل السلاسل الخام والسلاسل الجديدة (الخالية من مركبة الاتجاه العام) غير مستقرة عند المستوى يتم اللجوء إلى اختبار استقرارية الفروق من الدرجة الأولى.

[216] أنظر الملحق رقم (20)

***1*- نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة (D(LN*LP*:** لاختبار استقرارية السلسلة (D(LN*LP* ندرج الجدول التالي الذي يوضح نتائج اختبار ديكي فولر المطور بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى لهذه السلسلة.

الجدول رقم (5-15): نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة [217](D(LN*LP* :

السلسلة	النموذج	درجة التأخير	المعامل	إحصائية المعامل	القيمة الحرجة	الاحتمال	القرار
D(LN*LP*)	6	0	b	-	-	0.1394	نقبل فرضية العدم، أي أن مقدر معامل الاتجاه العام لا يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي نرفض فرضية أن تكون السلسلة من النوع TS.
			$\emptyset$	4.6581-	3.8289-	-	نرفض فرضية العدم بعدم وجود جذر وحدوي، ومنه فالسلسلة مستقرة.
	5	3	c	-	-	0.0099	معامل الثابت يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي نرفض فرضية العدم، إذ أن السلسلة من نوع DS بانحراف.
			$\emptyset$	4.0923 -	3.1199-		نرفض فرضية العدم بعدم وجود جذر وحدوي، ومنه فالسلسلة مستقرة
	4	3	$\emptyset$	- 2.0611	1.9709-	-	نرفض فرضية العدم بعدم وجود جذر وحدوي، ومنه فالسلسلة مستقرة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7

من خلال نتائج الجدول (5-15) يتضح أن سلسلة (D(LN*LP* **:** مستقرة عند إجراء الفروق من الدرجة الأولى وهذا يعني أن سلسلة (D(LN*LP* **:** متكاملة من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 5 %.

$$\mathrm{D(LN}LP\mathrm{)}: \rightarrow \boldsymbol{I(1)} \ldots\ldots \mathbf{5\%}$$

***2*- نتائج اختبار ديكي فولر المطور ADFلسلسلة** (D(LNK_a : لاختبار استقرارية السلسلة (D(LNK_a ندرج الجدول (5-16) الذي يوضح نتائج اختبار ديكي فولر المطور عند إجراء الفروق من الدرجة الأولى لهذه السلسلة كما يلي:

[217] أنظر الملحق رقم (21)

الجدول رقم (5-16): نتائج اختبار ديكي فولر المطورADF لسلسلة (D(LNK_a [218]

السلسلة	النموذج	درجة التأخير	المعامل	إحصائية المعامل	القيمة الحرجة	الاحتمال	القرار
D(LNK_a)	6	1	b	-	-	0.4233	نقبل فرضية العدم، أي أن مقدر معامل الاتجاه العام لا يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي نرفض فرضية أن تكون السلسلة من النوع TS.
			$\emptyset$	3.8959-	3.8753-	-	نرفض فرضية العدم بعدم وجود جذر وحدوي، ومنه فالسلسلة مستقرة.
	5	0	c	-	-	0.9221	معامل الثابت لايختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي نقبل فرضية العدم والسلسلة من نوع DS بدون انحراف.
			$\emptyset$	5.4734 -	3.1199-		نرفض فرضية العدم بعدم وجود جذر وحدوي، ومنه فالسلسلة مستقرة
	4	0	$\emptyset$	- 5.7157	1.9709-	-	نرفض فرضية العدم بعدم وجود جذر وحدوي، وبالتالي فالسلسلة مستقرة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7

من خلال نتائج الجدول (5-16) يتضح أن سلسلة (D(LNK_aمستقرة عند إجراء الفروق من الدرجة الأولى، وهذا يعني أن سلسلة (D(LNK_a متكاملة من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 5 %

$$LNK_a \rightarrow \boldsymbol{I(1)} \ldots\ldots \mathbf{5\%}$$

***3*-نتائج اختبار ديكي فولر المطور ADFلسلسلة** (D(LNTO_a : لاختبار استقرارية السلسلة (D(LNTO_a ندرج الجدول (5-17) الذي يوضح نتائج اختبار ديكي فولر المطور عند إجراء الفروق من الدرجة الأولى لهذه السلسلة كما يلي:

[218] أنظر الملحق رقم (22)

الجدول رقم (5-17): نتائج اختبار ديكي فولر المطورADF لسلسلة (D(LNTO_a [219]

السلسلة	النموذج	درجة التأخير	المعامل	إحصائية المعامل	القيمة الحرجة	الاحتمال	القرار
D(LNTO_a)	6	1	b	-	-	0.3531	نقبل فرضية العدم، أي أن مقدر معامل الاتجاه العام لا يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي نرفض فرضية أن تكون السلسلة من النوع TS.
			$\emptyset$	4.7508-	3.8753-	-	نرفض فرضية العدم بعدم وجود جذر وحدوي وبالتالي فالسلسلة مستقرة
	5	1	c	-	-	0.9602	معامل الثابت لا يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي نقبل فرضية العدم والسلسلة مستقرة من نوع DS بدون انحراف.
			$\emptyset$	4.6815 -	3.1449-		نرفض فرضية العدم بعدم وجود جذر وحدوي، ومنه فالسلسلة مستقرة.
	4	0	$\emptyset$	4.9386-	1.9740-	-	نرفض فرضية العدم بعدم وجود جذر وحدوي، وبالتالي فالسلسلة مستقرة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7

من خلال نتائج الجدول (5-17) يتضح أن السلسلة (D(LNTO_a مستقرة عند إجراء الفروق من الدرجة الأولى، وهذا يعني أن السلسلة (D(LNTO_a متكاملة من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 5 %.

$$\text{LNTO_a} \rightarrow \boldsymbol{I(1)} \ldots\ldots \mathbf{5\%}$$

***3*- نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة** $D(LNCT)$ **:** لاختبار استقرارية السلسلة (D(LNCT ندرج الجدول (5-18) الذي يوضح نتائج اختبار ديكي فولر المطور عند إجراء الفروق من الدرجة الأولى لهذه السلسلة كما يلي:

[219] أنظر الملحق رقم (23)

الجدول رقم (5-18): نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة $D(LNCT)$ [220]

السلسلة	النموذج	درجة التأخير	المعامل	إحصائية المعامل	القيمة الحرجة	الاحتمال	القرار
$D(LNCT)$	6	1	b	-	-	0.1835	نقبل فرضية العدم، أي أن مقدر معامل الاتجاه العام لا يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي نرفض فرضية أن تكون السلسلة من النوع TS.
			$\emptyset$	2.5917-	3.8753-	-	نقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدوي.
	5	0	c	-	-	0.0236	معامل الثابت يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي نرفض فرضية العدم، إذ أن السلسلة من نوع DS بانحراف.
			$\emptyset$	3.4328 -	3.1199-		نرفض فرضية العدم بعدم وجود جذر وحدوي، ومنه فالسلسلة مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7

من خلال نتائج الجدول (5-18) يتضح أن سلسلة $D(LNCT)$ مستقرة عند إجراء الفروق من الدرجة الأولى، وهذا يعني أن سلسلة $D(LNCT)$ متكاملة من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 5 %.

$$LNCT \rightarrow I(1) \dots\dots 5\%$$

ثالثا: اختبار التكامل المتزامن أو المشترك لـ JOHANSEN: مما سبق وجدنا أن متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$، أي أن هذه المتغيرات تنموا بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل، وبالتالي إمكانية وجود تكامل متزامن بين المتغيرات المستقرة من نفس الدرجة واردة، غير أنه في ظل قلّة عدد المشاهدات (14) وكذلك كثرة المتغيرات (4 متغيرات مستقلة) الخاصة بنموذجنا فإنه لا يمكن تطبيق واستعمال اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن (وفق برنامج EVIEWS 7.)، وعليه يتم الاتجاه مباشرة نحو

[220] أنظر الملحق رقم (24)

تشكيل نموذج الانحدار الخطي المتعدد لعدم امكانية القيام باختبار جوهانسن للتكامل المشترك وفق برنامج EVIEWS 7).

المطلب الرابع: تقدير العلاقة *الانحدارية* واختبار ملاءة النموذج الرئيسي

من خلال هذا المطلب سنحاول تقدير العلاقة الانحدارية بين العمالة الإجمالية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتغيرات المستقلة المتمثلة في: (القيمة المضافة، درجة الانفتاح التجاري، مخزون رأس المال الثابت مستوى التغير التكنولوجي) لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم اختبار ملاءة النموذج من خلال اختبار تجانس التباين واختبار طبيعة البواقي.

أولا: تقدير العلاقة الانحدارية

بعد إجراء عملية التقدير حصلنا على النتائج التالية[221]:

$$LNLP = \underset{(3.5036)**}{0.0903} + \underset{(0.9668)}{0.1846}\ LNVA + \underset{(4.2196)**}{0.4047}\ LNTO + \underset{(-0.5715)}{0.2229}\ LNK - \underset{(-2.4802)**}{0.2495} LNCT + \underset{(1.2179)}{0.5038}\ LNLP_{t-2}$$

من خلال النموذج المقدر يتبين أن:

- الثابت C معنوي إحصائيا عند 5%؛

- وجود تأثير طردي غير معنوي إحصائيا للقيمة المضافة على مستوى العمالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا يتوافق مع الواقع الاقتصادي للجزائر كما لاحظنا ذلك في التحليل الوصفي (الفصل الرابع) حيث أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية هي مؤسسات فردية ذات طابع عائلي (أكثر من 90%) تسعى إلى ضمان وجودها وبقائها ولاتطمح إلى التوسع والنمو.

- وجود تأثير طردي معنوي إحصائيا لدرجة الانفتاح التجاري على مستوى العمالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى معنوية 5%، حيث أنه كلما تغيرت درجة الانفتاح التجاري بـ .1% يتغير مستوى العمالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ0.40 % في نفس الاتجاه. وهذا مقبول اقتصاديا ويتوافق مع النظرية الاقتصادية، إذ أن الانفتاح على العالم الخارجي من شأنه أن يوفر أسواق لمنتجات هذا القطاع، وفي تقريرنا هذا نرجع ذلك إلى المساعدات المالية المعتبرة التي خصصت من طرف الإتحاد الأوروبي لإعادة تأهيل وتطوير هذا القطاع في إطار برنامج ميدا (نحو 57 مليون أورو).

---

[221]- أنظر الملحق رقم (25)

** مستوى معنوية 5%

*** مستوى معنوية 1%

– وجود تأثير طردي غير معنوي إحصائيا لمخزون رأس المال المادي على مستوى العمالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا مقبول إقتصاديا ويمكن تفسيره بتعثّر المشاريع الاستثمارية الممولة عن طريق أجهزة دعم التشغيل (ANSEJ, CNAC, ANDI, ANGEM) عند مرحلة التنفيذ.

– وجود تأثير عكسي معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 5% لمستوى التغير التكنولوجي على مستوى العمالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أنه كلما تغيرت قيمة الأجهزة والعتاد المستورد الموجه لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ .1% تغير مستوى العمالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ0.24 % في الاتجاه المعاكس. وهذا مقبول اقتصاديا، حيث أن تحرير التبادلات التجارية يجبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على تحديث عتادها الكثيف بالتكنولوجيا والذي لايستدعي يد عاملة كثيفة، مما يجبرها على الاستغناء عن جزء من عمالتها وخاصة العمالة غير المؤهلة.

– وجود تأثير طردي غير معنوي إحصائيا لمستوى العمالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نفسها (متأخرة بسنتين)، حيث أن اتباع الدولة لسياسة توسعية خلال الفترة 2000-2014 (نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات) زاد في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما انعكس إيجابيا على مستوى عمالتها، وهذا ما لاحظناه من خلال التحليل الوصفي(الفصل الرابع).

ثانيا: اختبار ملاءة النموذج:[222] يتم التأكد من ملاءة النموذج من خلال عدّة اختبارات أهمّها:

$$F = 3.77\ (0.0684)\quad R^2 = 0.7586\quad \overline{R^2} = 0.5574\quad DW = 1.8746$$
$$JB = 1.2263(0.5416)\ *\quad BG = 2.4968(2.2870)\ *$$
$$LB = 8.7407(0.557)\ *\quad ARCH = 4.1668(0.1245)$$

– المتغيرات المستقلة تؤثر في مستوى العمالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 75.86% وهي درجة تأثير كبيرة، أما القيمة الباقية 24.14% فتعود إلى عوامل أخرى خارج النموذج، ولعل أهمها متغيرة الأجور ومتغيرة نوعية العمالة (مؤهلة وغير مؤهلة) والتي لم ندرجها في النموذج رغم أهميتها التفسيرية لعدم توفر معطيات حولها على مستوى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– جميع معلمات النموذج ذات معنوية احصائية ماعدا $\theta 1$ (معامل القيمة المضافة)، و$\theta 3$ (معامل مخزون رأس المال الثابت)؛

– من خلال اختبار فيشر تتضح المعنوية الكلية لمعلمات النموذج نظرا لأن احتمالها يساوي (0.068) وهو أصغر من مستوى معنوية (10%)؛

[222] أنظر الملحق رقم (26).

* القيم بين قوسين تعبر عن قيم الاحتمالات.

– إحصائية دربين– واتسون DW تثبت عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء نظرا لوقوع قيمته الإحصائية (1.87) في مجال استقلالية الأخطاء $(1.414 < 1.87 < 2.586)$

– البواقي عبارة عن تشويش أبيض لأن احتمال إحصائية Ljung-Box يساوي 0.557 وهو أكبر من مستويات المعنوية الثلاث 1%، 5%، 10% وهذا مؤشر واضح جداً على جودة النموذج المقدر.

– البواقي تتبع التوزيع الطبيعي لأن احتمال إحصائية Jarque-Bera يساوي 0.54 وهو أكبر من مستويات المعنوية الثلاث1%، 5%، 10%، وهذا بدوره مؤشر واضح جداً على جودة النموذج المقدر.

– إختبار Breusch-Godfrey يثبت عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي من الدرجة K لأن احتمال الإحصائية B.G يساوي 0.2870 وهو أكبر من مستويات المعنوية الثلاث1%، 5%، 10%، وهذا بدوره مؤشر واضح جداً على جودة النموذج المقدر.

– تباين البواقي متجانس لأن إحتمال إحصائية ARCH يقدر بـ 0.1245 وهو أكبر من مستويات المعنوية الثلاث 1%، 5%، 10%، وهذا بدوره مؤشر واضح جداً على جودة النموذج المقدر.

بناءا على ما سبق نقول أنّ النموذج مقبول إحصائيا واقتصاديا.

خلاصة :

كان الهدف من هذا الفصل هو محاولة تقدير أثر الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحليل اقتصادي قياسي لهذه العلاقة، وقد استهلّ هذا الفصل بنموذج عام حاولنا من خلاله تقدير أثر الانفتاح التجاري على أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، مجسدا بالقيمة المضافة الإجمالية لهذا القطاع، حيث أننا توصلنا إلى بعض النتائج التي كانت عبارة عن استخلاصات تصبّ في صلب الإشكال المطروح.

فقد تمّ التوصل إلى أن هناك علاقة طردية بين الانفتاح التجاري الإجمالي و مستوى أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ممثلا بالقيمة المضافة الإجمالية لهذا القطاع، ووجود علاقة طردية بين المستوردات فوب ومستوى أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هذا فيما يخص النموذج العام، أما فيما يخص النموذج الرئيسي للدراسة والذي كان عبارة عن تقدير دالة الطلب على العمل لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانفتاح التجاري، فقد أوضح بأن هناك علاقة تأثير طردية بين الانفتاح التجاري لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومستوى عمالة هذا القطاع، وهذا يعود إلى المساعدات المالية المعتبرة التي خصصت من طرف الإتحاد الأوروبي لتأهيل هذا القطاع في إطار إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، كما توصلنا أيضا إلى وجود تأثير عكسي معنوي إحصائيا لمستوى التغير التكنولوجي ومستوى العمالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن تحرير التبادلات التجارية يجبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على تحديث عتادها الكثيف بالتكنولوجيا والذي لايستدعي يد عاملة كثيفة، مما يجبرها على الاستغناء عن جزء من عمالتها وخاصة العمالة غير المؤهلة.

خاتمة

خاتمـــــة:

من خلال ما سبق يمكن القول بأن سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر كانت متداولة في نظر السياسيين قبل اصطدامها بالواقع، وذلك من خلال العمليات الدورية لتقييم أداء الاقتصاد الوطني خاصة مع مطلع الثمانينات، والشروع في الإصلاحات الاقتصادية على مستوى المؤسسات الاقتصادية العمومية، ولكن ذلك لم يكن ليعلن صراحة إلا بعد لجوء الحكومة الجزائرية لصندوق النقد الدولي، ووفق البرنامج المقدم من طرف هذا الصندوق تبين أن الجزائر تمضي قدما نحو التخلي عن احتكار تسيير التجارة الخارجية وكذا الاقتصاد الموجه، لتتبنى اقتصاد السوق كبديل عن الاقتصاد الموجه، وتشرع في سياسة الانفتاح التجاري والتي بدأت بشكل فعلي مع مطلع سنة 1994.

وكانت تهدف هذه السياسة إلى ترشيد استخدام الموارد المالية المتاحة، وضمان تموين مستمر ودائم للاقتصاد الوطني بكل مستلزماته، وإضفاء طابع المنافسة داخليا حتى تتمكن المؤسسات الوطنية من مسايرة التطور التكنولوجي، وتتحمّل مسؤولياتها كاملة في ظل قواعد السوق، وهذا كله لضمان وتسهيل عملية دمج الاقتصاد الوطني ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية الجديدة، حيث أنها وقّعت اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي مطلع الألفية الثالثة، وهي مقبلة على انفتاح تجاري واسع في حال تحقق انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، ومما لاشك فيه هو حصول آثار في كامل الاقتصاد بسبب هذا الانفتاح، غير أنه يصعب تحديد أبعاده في ظل التغيرات التي طرأت بالموازات مع ذلك، ومن أجل ذلك أثرنا الإشكال حول علاقة الانفتاح التجاري بالتشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالنظر إلى الأهمية الكبيرة التي حظي بها هذا القطاع لكونه يتميز بهيكلة تنظيمية أقل تعقيدا من المؤسسات الكبيرة جعلته أكثر قدرة على استيعاب العمالة.

ولقد تمت معالجة الإشكال المطروح في خمسة فصول انقسمت بين عمل نظري وتطبيقي، وكان محور البحث ممثلا في محاولة إجراء دراسة تحليلية قياسية لأثر الانفتاح التجاري على التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة أن سياسة الانفتاح التجاري التي اعتمدتها الجزائر في إطار الاصلاحات الهيكلية تؤثر إيجابيا على مستويات التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي شهد نموا كبيرا ولا سيما بعد صدور قانون خوصصة مؤسسات القطاع العام الذي صدر بموجب الأمر رقم 22-95 المؤرخ في 26 أوت 1995، وهذا ما التمسناه من خلال قياس وتحليل معظم المؤشرات التي شملتها الدراسة.

من خلال ما سبق يمكن تقديم حوصلة نتائج هذا البحث وتوصياته وآفاقه على النحو التالي:

خاتمـــــة:

أولا: نتائج البحث:

استطاعت الدراسة الوصول إلى عدة نتائج كان بعضها نتائج نظرية والبعض الآخر نتائج قياسية:

1-النتائج النظرية: ويمكن تقديمها في النقاط التالية:

- أظهرت الدراسة أن درجة الانفتاح التجاري للاقتصاد الجزائري تجاوزت 50% في المتوسط للفترة 2000-2014، وهي درجة عالية من الانفتاح مع العالم الخارجي، مما يدل أن الجزائر تسعى لتطبيق مبدأ الحرية التجارية.
- توصلت الدراسة إلى ارتفاع درجة الانفتاح التجاري للجزائر على العالم الخارجي، واعتماد هيكل الصادرات الجزائرية على الموارد الطبيعية (النفط والغاز) بصورة كبيرة وهو ما يعني أن الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحا على الموارد الطبيعية بحكم أنه يمتلك ميزة نسبية كبيرة فيها وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- أظهرت الدراسة أيضا أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عرف نموا متزايدا خلال فترة الانفتاح، وتجدر الإشارة بأن المساهم الأكبر في هذا النمو هو القطاع الخاص، كما أن هذا النمو كان لصالح قطاع (التجارة والخدمات) على حساب قطاع (الفلاحة والصناعة).
- أظهرت الدراسة أيضا أن أكثر من 95% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية هي مؤسسات مصغرة (تشغل أقل من 10 عمال) وهي مؤسسات تكتفي بضمان وجودها ولا تسعى إلى تحقيق النمو والتوسع.
- توصلت الباحثة أيضا إلى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يؤدي دورا هاما في الاقتصاد الجزائري بحيث يساهم بأكثر من 40% في الناتج المحلي الإجمالي وبأكثر من 87 % من إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات، بالإضافة إلى الدور الريادي لهذا القطاع في امتصاص البطالة، حيث يساهم بحوالي 20% من إجمالي مناصب الشغل.
- إن إعتماد الجزائر سياسة الانفتاح التجاري أدى إلى توسع قطاع الخدمات والذي ساهم في أكثر من 50 % من إجمالي الوظائف المنشأة على المستوى الكلي وأكثر من ثلث الوظائف المنشأة على مستوى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طيلة فترة الدراسة، وهذا إنّما يدل على المرونة التي يتمتع بها هذا القطاع والتي جعلته أكثر القطاعات تكيفا مع المتغيرات الجديدة التي فرضتها سياسة الانفتاح التجاري على سوق العمل في الجزائر متبوعا بقطاع البناء والأشغال العمومية على حساب قطاع الفلاحة الذي عرف تدهورا كبيرا، أما قطاع الصناعة فقد عرف نموا متذبذبا خلال السنوات المختارة إلا أنه قد شهد تحسنا في سنة 2014 نتيجة المجهودات الجبارة التي تبذل للنهوض بهذا القطاع باعتباره البديل الأنسب للاقتصاد الريعي.

خاتمـــــة:

- نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي الوظائف كانت متزايدة في معظم سنوات الفترة 2000-2014، حيث انتقلت من10.16 %سنة 2000 إلى حوالي 20% سنة 2014، وهذا يدل على الأهمية المتنامية للوظائف التي يوفرها هذا القطاع من إجمالي الوظائف.

- بالنسبة لمتوسط الوظائف المنشأة لكل مؤسسة جديدة للفترة 2000-2014 قدر بـ218 منصب جديد عن كل100 مؤسسة جديدة، وهذا إنما يدل على أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية هي مؤسسات مصغرة، مما لم يسهم بشكل كبير في امتصاص البطالة.

- بالنسبة لمساهمة أجهزة دعم التشغيل وجدنا أن مساهمة ***ANGEM*** و***ANSEJ*** هي الأكبر في توفير مناصب الشغل بأكثر من 81% وهذا مايفسر اهتمام أصحاب القرار بالفئات العمرية المحصورة بين 20 و35 سنة.

2- النتائج القياسية: ويمكن تقسيمها إلى جزئين كما يلي:

أ-النتائج القياسية للنموذج العام:

- المتغيرات المستقلة (درجة الانفتاح التجاري الإجمالي والمستوردات فوب) تؤثر في المتغير التابع (القيمة المضافة الإجمالية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) بنسبة 95.03% وهي درجة تأثير قوية جدا، أما القيمة الباقية 4.97% فتعود إلى عوامل أخرى خارج النموذج؛

- وجود تأثير طردي معنوي إحصائيا لدرجة الانفتاح التجاري على القيمة المضافة الإجمالية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى معنوية 5%، حيث أنه كلما تغيرت درجة الانفتاح التجاري بـ1% تتغير القيمة المضافة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ0.32 % في نفس الاتجاه، وهذا مقبول إقتصاديا ويوافق النظرية الاقتصادية، يمكن إرجاع ذلك إلى المساعدات المالية التي خصصت لهذا القطاع في إطار الشراكة الأورومتوسطية حيث تدعّم هذا القطاع بمساعدات مالية من الجانب الأوربي في إطار برنامج MEDA نحو 57 مليون أورو مقدمة لإعادة تأهيل وتطوير هذا القطاع، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية .

- وجود تأثير طردي معنوي إحصائيا للمستوردات الإجمالية على القيمة المضافة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى معنوية 5%، حيث أنه كلما تغيرت قيمة المستوردات بـ .1% تتغير القيمة المضافة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ0.23% في نفس الاتجاه. وهذا مقبول اقتصاديا أيضا حيث أن أثر المستوردات يعتمد على طبيعتها، و بماأن تأثيرها على أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان إيجابي، فهذا يعني أن هذه المستوردات تستخدم لأغراض استثمارية ورأسمالية أكثر من استخدامها لأغراض استهلاكية.

- وجود تأثير عكسي للعوامل الأخرى متأخرة بـ 3 فترات على القيمة المضافة لقطاع المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، فقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتأثر بعوامل أخرى خارجية ولعلّ أهمها الأزمات المالية وتقلبات أسعار المشتقات النفطية.

ب- النتائج القياسية للنموذج الرئيسي:

- المتغيرات المستقلة (القيمة المضافة، درجة الانفتاح التجاري، مخزون رأس المال الثابت، مستوى التغير التكنولوجي) تؤثر في مستوى العمالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 75.86% وهي درجة تأثير كبيرة، أما القيمة الباقية 24.14% فتعود إلى عوامل أخرى خارج النموذج، ولعل أهمها متغيرة الأجور ومتغيرة نوعية العمالة (مؤهلة وغير مؤهلة) والتي لم ندرجها في النموذج رغم أهميتها التفسيرية لعدم توفر معطيات حولها على مستوى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- وجود تأثير طردي غير معنوي إحصائيا للقيمة المضافة على مستوى العمالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا يتوافق مع الواقع الاقتصادي للجزائر كما لاحظنا ذلك في التحليل الوصفي (الفصل الرابع) حيث أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية هي مؤسسات فردية ذات طابع عائلي (أكثر من 90%) تسعى إلى ضمان وجودها وبقائها ولاتطمح إلى التوسع والنمو.
- وجود تأثير طردي معنوي إحصائيا لدرجة الانفتاح التجاري على مستوى العمالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى معنوية 5%، حيث أنه كلما تغيرت درجة الانفتاح التجاري بـ .1% يتغير مستوى العمالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ0.40 % في نفس الاتجاه. وهذا مقبول اقتصاديا ويتوافق مع النظرية الاقتصادية، إذ أن الانفتاح على العالم الخارجي من شأنه أن يوفر أسواق لمنتجات هذا القطاع، وفي تقريرنا هذا نرجع ذلك إلى المساعدات المالية المعتبرة التي خصصت من طرف الإتحاد الأوروبي لإعادة تأهيل وتطوير هذا القطاع في إطار برنامج ميدا (نحو 57 مليون أورو)، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
- وجود تأثير طردي غير معنوي إحصائيا لمخزون رأس المال المادي على مستوى العمالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا مقبول إقتصاديا ويمكن تفسيره بتعثّر المشاريع الاستثمارية الممولة عن طريق أجهزة دعم التشغيل (ANSEJ, CNAC, ANDI, ANGEM) عند مرحلة التنفيذ.
- وجود تأثير عكسي معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 5% لمستوى التغير التكنولوجي على مستوى العمالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أنه كلما تغيرت قيمة الأجهزة والعتاد المستورد الموجه لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ .1% تغير مستوى العمالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ0.24 % في الاتجاه المعاكس. وهذا مقبول اقتصاديا، حيث أن تحرير التبادلات التجارية يجبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على تحديث عتادها الكثيف بالتكنولوجيا والذي لايستدعي يد عاملة كثيفة، مما يجبرها على الاستغناء

عن جزء من عمالتها وخاصة العمالة غير المؤهلة، وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الرابعة.

ثانيا: الاقتراحات:

بعد معاجتنا لهذا الموضوع توصّلنا إلى أن سياسة الانفتاح التجاري التي اعتمدتها الجزائر منذ منتصف التسعينات أدت إلى تحسن مستويات التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكنّها أدّت كذلك إلى انتقال للعمالة من القطاعات المنتجة (الفلاحة) إلى القطاعات غير المنتجة (التجارة والخدمات)، وهذا أثر سلبي وحتى تكلل هذه السياسة في الجزائر بالنجاح، لا بد من توافر جملة من عناصر النجاح المهمّة على جميع المستويات، ندرج أهمها كتوصيات في النقاط التالية:

- ضرورة تأهيل الاقتصاد من الناحية النوعية والكمية، وبالخصوص بالنسبة للمؤسسات ص و م قصد إكسابها المردودية والنجاعة لتتمكّن من منافسة المؤسسات الأجنبية، في فترة زمنية لا تتعدى 12 سنة.
- لا بد من توجيه المزيد من الدعم إلى الاستثمارات المنتجة الموجهة للتصدير على مستوى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكون هذه الأخيرة تميل إلى التوظيف بكثافة أكبر وهو ما يؤدي إلى القضاء على البطالة.
- جذب رأس المال البشري، من خلال تشجيع عودة الأدمغة، فقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحاجة إلى مثل هذه الكفاءات من أجل قيادة قاطرة التنمية.
- دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تحالفات مع الشركات التنافسية قصد تحقيق قيمة مضافة لأنشطتها، وتحقيق المزيد من التعلم المتبادل بين الطرفين إلى أقصى درجة والاستفادة من الخبرات الدولية.
- تحديد المجالات التي يستطيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التميّز فيها وتدعيمها بكل الوسائل التي تجعلها أكثر تنافسية في السوق العالمي.
- مراقبة المنتجات الصناعية المستوردة من طرف الجزائر من حيث سياساتها الإغراقية وعلى وجه الخصوص الواردات التي لها مثيل محلي مثل بعض الصناعات الكهربائية والصناعات الكيمياوية والتنبّه للتوقيت المناسب لتحرير تلك الواردات ومراجعة الرسوم الجمركية بصفة مستمرة.

خاتمـــــة:

- التدرج في سياسة الانفتاح بما يتناسب وطبيعة المشكلات التي تواجه كل قطاع فرعي في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيجب مراعاة ظروف ومشاكل تلك الصناعات ودراستها بعناية ومن ثم رسم سياسات تحرير التجارة بجداول زمنية تخص كل صناعة فرعية، لتوفيق أوضاعها، سعيا للمنافسة التي لا تؤدي بهذه الصناعة إلى الفناء.

ثالثا: آفاق البحث

في ظل التطورات الاقتصادية العالمية التي نعيشها، والتي يميزها انتصار الليبرالية المجحفة والقاسية على البلدان الضعيفة المجبرة كرها على إتباع هذا النهج الجديد ومن بينها الجزائر، وحسب الدراسة التي قمنا بها وفي ظل النتائج المتوصل إليها، يبقى هذا الموضوع يثير عدّة تساؤلات، لذا نقترح دراسة الإشكاليات التالية في البحوث المستقبلية:

1- هل تستطيع الجزائر أن تبني استراتيجية متكاملة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمكن هذا الأخير من مجابهة سلبيات تطبيق اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة بعد انضمامها لها ؟

2- كيف يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أن تصنع مزايا تنافسية تمكنها من اقتحام الأسواق العالمية؟

هذه بعض الأسئلة المرتبطة بالموضوع والتي تستحق البحث حتى يتمكن باحثونا من تنوير النخبة في البلاد عن حقيقة ما يجري حولنا، وكيف يمكننا التعامل معه في عالم لا مكان فيه للضعفاء أو الفقراء.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

➢ الكتب:

- أحمد جامع وصفوت عبد السلام عوض الله، دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة 1993.
- أحمد فاروق غنيم، حول تحرير التجارة، مركز المشروعات الدولية، واشنطن 2006.
- أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، درا النهضة العربية، القاهرة 1980.
- العيسوي ابراهيم، قياس التبعية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة الأمم المتحدة 1989.
- العشري حسين درويش، التجارة الخارجية، مكتبة عين شمس، القاهرة 1976.
- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر 1996.
- خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج، عمان 2006.
- دو منيك سلفاتور، نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، سلسلة ملخصات شوم في الاقتصاد ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- رمضان صديق، محاضرات في مشكلات التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة 1999.
- رمضان السنوسي وعبد السلام الدويبي، حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى، ط1، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، منظمة العمل العربية، بنغازي ليبيا، 2003.
- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1992.
- زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية 1996.
- زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، بيروت 2004.
- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الأول الدار المصرية اللبنانية القاهرة 1993.
- سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية، مطبعة الإسراء، الطبعة 3، مصر 2003.
- سلوى علي سليمان السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، الكويت 1973.
- سمير علام، ادارة المشروعات الصناعية، كلية التجارة جامعة القاهرة، القاهرة 2002.
- صلاح عباس، العولمة وأثرها في البطالة والفقر التكنولوجي للعالم الثالث، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية 2006.
- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية

الجزائر 2005.

- طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات، دار وائل للنشر، الأردن 2004.
- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت 2003.
- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دراسة لمظاهر ومشكلات الاقتصاد الدولي وفقا للتطورات الطارئة على النظام الاقتصادي الجديد والمستجدات ذات العلاقة بمعالمه النقدية والمالية والتجارية، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية 2000.
- عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2003.
- عبد الباسط وفا سياسة التجارة الخارجية، دار النهضة العربية، القاهرة 2000.
- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، 2001.
- عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر، القاهرة، مصر2002.
- عطية عبد القادر، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية 2005.
- عكاشة محمود، مبادئ الإحصاء، جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين، غزة 1999 .
- علي عبد الفتاح، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، عمان2007.
- عمر صقر، سياسات التجارة الخارجية، مكتبة عين شمس، القاهرة 1993.
- مصطفى عز العرب، سياسات وتخطيط التجارة الخارجية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 1988.
- محمد عبد العزيز عجمية ومدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت 1980.
- محمد بلقاسم حسن بهلولي، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، منشورات دحلب الجزائر2001.
- محمد نبيل جامع، البطالة: قنبلة موقوتة، فك شفرتها، وحديث مع الشباب، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.
- م. سعيد أوكيل، اقتصاد وتسيير الإبداع التكنولوجي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
- مكتب العمل الدولي، جنيف، ترجمة جمال البنا، العمالة والتنمية الاقتصادية، الدار القومية، القاهرة 1966.

- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد- حالة الجزائر- ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

➢ **البحوث والمجلات والتقارير:**

- أحمد طوايبية، القرض المصغر ودوره في مكافحة الفقر، مجلة دراسات اقتصادية الجزائر: مركز البصيرة العدد16، جويلية 2010.
- أحمد باشي، الآثار المختلفة لاتفاق الشراكة الأوربية الاقتصادية الجزائرية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، 2004.
- اسماعيل بوخاوة وسمراء دومي، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مرحلة اقتصاد السوق، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 6، جامعة الحاج لخضر- باتنة جوان 2002.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من السنة 2004، الدورة العامة العادية 25 ديسمبر2004.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير: من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، جوان 2002.
- برنامج التنمية الخماسي 2010 – 2015، بيان اجتماع مجلس الوزراء، الجزائر 24 ماي 2010.
- بن بوزيان محمد وآخرون، قياس أثر الاصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف الجزائر على مشكلة البطالة و التشغيل، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر، جوان 2008.
- بوهزة محمد وبن يعقوب الطاهر، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: حالة المشروعات المحلية سطيف، الدورة الدولية حول : تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس – سطيف 25 – 28 ماي 2003.
- جمال الدين زروق، تحرير التجارة الخارجية والتشغيل في الدول العربية، دراسات اقتصادية، العدد1 صندوق النقد العربي أبو ضبي الإمارات العربية المتحدة، 2007.
- جمال بلخياط، جميلة معلم، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية جامعة الشلف يومي 17و 18 أفريل 2006.
- رحيم حسن ، التجديد التكنولوجي كمدخل إستراتيجي لدعم القدرة التنافسية الجزائرية، الملتقى الدولي حول تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحولات المحيط، جامعة بسكرة، 30/29 أكتوبر 2002.

- زايري بالقاسم وبالحسن هواري، تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية، جامعة الشلف، يومي 18/17 أفريل 2006.
- سامي عفيفي حاتم: " تجارب بعض الدول في مجال المشروعات الصغيرة "، الندوة القومية الأولى للمشروعات الصغيرة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان – ابريل 1989.
- سعود البريكان وآخرون، المؤسسات والنمو الاقتصادي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي 2006.
- سعيد بربيش " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر: دورها ومكانتها في الاقتصاد الوطني، مجلة أفاق، جامعة باجي مختار- عنابة، العدد 5 مارس 2001.
- سعيدي وصاف، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تنمية الصادرات مع الاشارة لحالة الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، 08-09 أفريل 2002، مخبر العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة عمار الثليجي- الأغواط.
- سليمان ناصر، عواطف محسن، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول، الملتقى الدولي حول : تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات، في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة يومي 28 و29 أكتوبر2014.
- شريف بقة، المنظمة العالمية للتجارة والاقتصاد الجزائري، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 20 2000.
- صالح صالحي، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأول، الدار الخلدونية، الجزائر 1999.
- صالحي صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 03، جامعة سطيف 2004.
- ضحاك نجية" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمس واليوم آفاق: تجربة الجزائر، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف 17 – 18 أفريل 2006.
- عبد الخالق بوعتروس، الانعكاسات الاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي في الدول العربية-حالة الجزائر- الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي والمسألة الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، يومي 29-

30 ماي 2000.

- عبد القادر العلالي، استقلالية المؤسسات العمومية عبر الإصلاحات الاقتصادية، مجلة جامعة الجزائر مارس 1994.
- عبد الله شرارة، أهمية تكامل الصناعات الصغيرة مع الصناعات الكبيرة، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد 44 العدد85، إتحاد غرف الصناعة والتجارة، الإمارات العربية المتحدة 2001.
- عبد اللطيف بلغرسة ورضا جاوحدو، أثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف، 29-30 أكتوبر 2001.
- عقيلة خرباشي، سياسة التشغيل في الجزائر بين الحماية الاجتماعية والتضامن الوطني، مجلة دراسات اقتصادية الجزائر: مركز البصيرة، العدد16، جويلية 2010.
- فريدة لقرط وآخرون، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو-مغاربي، أوراق عمل الدورة الدولية المنعقدة في 25 – 28 أيار 2003، جامعة فرحات عباس، سطيف 2004.
- فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، عدد 11 / 2012.
- كمال بوصافي، حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة (1990 – 2002) مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 14، جامعة الجزائر 2006.
- كمال رزيق، مسدور فارس، انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البليدة، يومي 20-21 ماي 2002.
- مازن شيحا، تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة آفاق اقتصادية، العدد 88، ديسمبر 2001.
- محمد حسام السعدني، المشاكل و المعوقات التي تواجه قيام السوق العربية المشتركة، ورقة مقدمة في حلقة العمل القومية حول متطلبات تعزيز إقامة السوق العربية المشتركة المنعقدة بالجزائر ما بين 11-13 نوفمبر 2000.
- محمد زيدان وإدريس رشيد، الهياكل الجديدة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006.
- محمد فتحي صقر، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن

العربي: الإشكالية وآفاق التنمية، القاهرة 18-19 جانفي 2004.
- مديرية الصناعة والمناجم، تقرير حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2002.
- مكتب الشغل الدولي، تقرير حول التشغيل في العالم، جنيف 2000.

- منظمة العمل العربي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة والثلاثون، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، 23 فيفري – 1 مارس 2008.

- نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأعداد 18، 20، 22، 23، 24 25، الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- نور الدين بوكروح، النظام التجاري المتعدد الأطراف وملف انضمام الجزائر إلى (OMC)، مجلة الفكر البرلماني، العدد 4، أكتوبر 2003.

- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : تقرير حول وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جويلية 1998.

- وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة و المتوسطة، برنامج تأهيل المؤسسات، جانفي 2002.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد77 ديسمبر 2001.

➢ المذكرات والأطروحات:

- ألاء فؤاد الدويك، أثر الانفتاح التجاري على سوق العمل في قطاع الصناعات التحويلية الأردني رسالة ماجستير تخصص إقتصاد الأعمال، الجامعة الأردنية، 2015.

- العايب عبد الرحمان، البطالة وإشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي –حالة الجزائر– .رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2003 /2004.
- بريبش السعيد، تقييم تجربة الاقتصاد الموجه والاصلاحات الاقتصادية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية (واقع وآفاق)، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة 2004.

- بوشنافة الصادق، الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية – حالة مجمع صيدال- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تخطيط، جامعة الجزائر 2006 / 2007.
- سمية لوكريز، أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة تطبيقية حول تجربة بنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي، 2008.
- عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول – دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان 2011/2010.
- قديد عبد القادر، أثر الانفتاح التجاري على سوق العمل – دراسة تحليلية قياسية مطبقة على حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه تخصص إقتصاد وإحصاء تطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر 2015.
- عزة فؤاد نصر إسماعيل، أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة القاهرة 2004- 2005.
- فلة عاشور، تأثير تحرير التجارة الخارجية على العمالة الوطنية دراسة حالة الجزائر منذ 1994 أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة 2012-2013.
- لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003.
- لخلف عثمان " دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر" رسالة ماجيستير غير منشورة، جامعة الجزائر1995.
- محمد مازن الأسطل، العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين الفترة (1996-2012) رسالة ماجستير تخصص اقتصاديات التنمية، الجامعة الاسلامية بغزة، 2014.
- معاوية عبد الرؤوف عطيات، أثر الانفتاح التجاري على قطاع الصناعة التحويلية في الأردن رسالة ماجستير ، تخصص إقتصاد أعمال، الجامعة الأردنية 2014.

➢ المواقع الإلكترونية:

www.caci.com.dz/U.E/association-UE.htm.
www.centronord sud.it/ materiale/country-algeria.html.
www.algérie- dz.com/ article 1802. html.
www.PMEPMI.dz
http:// www.pmeart-dz.org/ar/donnéséconomique

- اليونيدو، تحليل مقارن لاستراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سياسات وبرامج دول مبادرة أوروبا الوسطى.www.unido.org/doc/331152

www .to.org/public/arabic/region/beirut/ruight/12ht.
www.ons.dz

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- André GREJEBINE : la nouvelle économie international, éd PUF ,Avril 1982.
- Barnard Hugonnier, Investissements directs coopération international et firmes multinationales, (Economica, PARIS, 1984).
- Bernard Guillochons, Théories de l'échange international, P.U.F, 1976.
- B.S.MINHAS: An international comparison of factor costs and factor use, North Holland publishing company, Amsterdam 1963.
- Caves, R .E.M.E. Porter, and M.A. Spence, Competition in the Open Economy: A Model Applied to Canda. Cambridge, MA : Harvard University Press, 1980.
- Cardebat Jean Marie, Ouverture commercial ET le Marché de Travail, centre Thucydide, 2001, p03.
- DEBBOUB YOUCEF, le Nouveau Mécanisme Economique en Algérie, O.P.U. Alger, 1995.
- D.B. KEESSING : The impact of research and dev .on us-trade. Journal of political Economy. Fev 1967.
- Feliciano, Zadia M(2001), Workers and Trade liberalization : The Impact of Trade Reforms in Mexico on Wages and Employment, Industrial and Labor Relations Review, Vol 55, N0 .1.
- Gujarati, Damodar N.,(2004). Basic Econometrics, McGraw companies. 126. Awad, Ibrahim, The Phenomenon of Stagflation in The Egyptian Economy ; Analytical Study, 2004.
- G, NIYONGABO : POLITIQUES D'OUVERTURE COMMERCIALE ET DEVELOPPEMENT ECONOMIQUE, Université d'Auvergne, Clermont-Ferrand I, Centre d'Etudes et de recherches sur le Développement International, Thèse Doctorat en Sciences Economiques, 2010.
- Hoekman, B and Winters L. Alan, 2005, Trade and Employment: Stylized Facts and Research Findings, DESA Working.
- H.G. Johnson: Comparative costs and commercial policy: theory for a developing world

economy, Stockholm, wicksell lectures, 1968.

- ITC. "**Exportation des PME des PVD**" service de Développement du commerce GENEVE, 1997.
- Jean – louis Mucchielli : Principes d'économie Internationale, Ed. Economica, Paris 1985.
- Jean, Marc Siroen, " L'ouverture commerciale est-elle mesurable ? " CERESA, Université Paris Dauphine, Colloque Ouverture économique et développement, Tunis, 22-23-24 juin 2000.
- J .François, Nelson, R. Douglas, Trade, technology and wages : General Equilibrium Mechanics, The Economic journal, VOL 108 , 1998.
- john Stuart Mill: Principles of political economy , London,1929.
- Josette PEYRARD, Gestion financière Internationale, 4éme édition, ed- Vuibert, Paris 1999.
- J. S Juneja, Development of Small § medium Entreprises in the Indian Economy third Arab Conference on Small§ medium Entreprises, Feb, Muscat 2004.
- LASARY, le commerce international à la portée de tous, ouvrage imprimé à compte dauteur, 2005.
- L. GOUMIRI ; Société de Service financiers et D'investissement . Symposium National sur les opportunities de financement dans partenariat et la PMI Organisé par prospeco-conseil les 9 et 10/11/1992 Hotel El-Aurussi Alger.
- Lionel Fontagné, Mondher Mimouni, Openness, Trade performance and Economic Development, CEPII, Paris, 2000.
- Medjkoun Mohamed, Ajustement structurel emploi et chômage en Algérie, les cahiers du Créad, N°46/47, 1998-1999.
- Med E. BENISSAD: L'Ajustement structurel, objectifs et expériences, ALIM- ed, Alger 1994.
- Meliani Hakim et Bouadam Kamel ¨la PME – PMI Algérienne ; Passés présent et perspectives ¨ Session internationale sur : Financement des petits et moyens projets et la promotion de leur rôle dans les économies maghrébines université Ferhat Abbas -Sétif ,25-28 Mai 2003.
- Missions Economique : Principaux indicateurs économiques et financiers de l'Algérie Ambassade de France en Algérie, juin 2015.
- NACHIDA M. BOUZIDI : la Transition vers l'Economie de Marché- le cas commerce extérieur, Revue de I.S.E, N°4, 1992.
- Nachida M Bouzidi : 5 essais sur l'ouverture de l'économie algérienne, ed- Enag Alger 1998.
- OCDE, Perspectives Economiques en Algérie, 2004
- OCDE, PME et mondialisation, 1997
- OCDE, perspectives de l'OCDE sur les PME : publication de l'OCDE, France, 2000.
- P .A .SAMUELSON: les Grands courants de la pensée économique, O.P.U ALGER 1993.

- P.A. juliem, M. marchesnarg, le petit enterprise edition. G vermette, paris, 1998.
- Pierre-André Julien, Trente ans de théorie en PME : de lapproche économique à la complexité Revue internationale PME : économie et gestion de la petite et moyenne entreprise, vol, 21, n°2,2008.
- Qamar Saleem, Overcoming Constraints to SMEs Development in Arab Countries, paper presented during the Second Arab Development Symposium Kuwait, June 18-19 2012.
- RABAH- BETTAHER : le Partenariat et la Relance des Investissements, ed- BETTAHER Alger 1992
- Romain Wacziarg, Karen Horn Welch ,Trade Liberalization And Growth : New Evidence National Bureau Of Economic Research 1050 Massachusetts Avenue Cambridge, December 2003.
- Sahar Nasr and Douglas Pearce, SMEs for job Creation in the Arab World : SME Access to Financial Services, World Bank, 2012.
- Saib Musette, Nacereddine Hamouda, Evaluation des effets du PAS sur le marché du travail en Algérie, les cahiers du CREAD (centre de recherche en économie appliquée pour le développement), Alger, N°46/47, 1998/1999.
- S. B .linder : An Essay on trade and transformation, Almquist and Wicksell, Stockholm 1967.
- Sebastian Edwards, openness, Trade liberalization and growth Developing countries, journal of economic literature, london, 1993.
- SEKAK: Le Partenariat En Algérie "cadre institutionnel et réglementaire" Forum International du Partenariat et de l'investissement en Algérie .Hôtel Hilton "Pins Maritimes" 15an 18 Juin 1993.
- Susan George," L'ampleur de la mondialisation aujourd'hui", International View point, N° 326 Décembre, 2000.
- Workers In An Integrating World Development Report 1995.
- World Bank (1980) Education Sector Policy Review, Washington: World Bank
- YOU, J. - L, Small Firms in Economic Theory, Cambridge, JOURNAL of Economics19 1995
- Zarrouk, Jamel, A Survey of Barries to Trade and Investment in Arab Countries, in Arab Economic integration, Between Hope and Reality Egyptian Center for Economic Studies, Cairo and Barookings Institutions press, Washington, D.C 2005.
- Zouhir Mrabet : L'impact de l'ouverture commerciale sur le marché du travail des pays en voie de développement –le cas de la Tunisie- Thèse de DOCTORAT, Soutenue le 12/07/2010 université paris-est.

الملاحق

الملحق رقم (1): تطور الصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 2000-2014

Produit Intérieur Brut (SCN) et son affectation

En millions de DA

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
Consommation Finale Individuelle des Ménages	1 771 418,0	1 847 731,2	1 989 324,1	2 126 300,2	2 371 024,5	2 553 030,1	2 695 579,6	2 963 819,6	3 333 265,8	3 743 018,6	4 115 566,1	4 548 233,7	5 210 990,1	5 769 702,6	6 264 724,7
Consommation Finale des Administrations Publiques	560 133,9	624 559,1	700 447,4	777 521,8	846 096,2	865 079,1	954 867,8	1 089 103,0	1 458 510,4	1 809 366,2	2 065 757,5	3 015 170,3	3 203 471,3	3 185 708,1	3 543 478,8
Formation Brute du Capital Fixe	832 620,7	965 462,5	1 111 309,3	1 265 164,5	1 476 902,6	1 691 640,3	1 869 457,9	2 402 124,4	3 228 543,2	3 811 419,1	4 350 022,3	4 620 306,8	4 992 413,0	5 600 864,4	6 311 828,4
Variations de Stocks	119 052,4	169 139,4	278 075,1	328 434,5	568 511,4	702 212,6	935 534,8	761 767,0	896 807,4	861 238,3	617 217,7	919 097,1	1 344 082,3	1 529 813,1	1 534 883,1
Exportations de Biens et Services	1 734 750,7	1 550 899,4	1 605 789,6	2 008 951,3	2 462 910,6	3 569 640,3	4 149 706,9	4 402 251,8	5 298 034,0	3 535 855,1	4 610 102,5	5 658 617,1	5 979 800,5	5 828 756,9	5 252 595,9
(-) Importations de Biens et Services	857 221,9	930 677,5	1 159 170,1	1 524 041,2	1 977 137,7	1 820 427,1	1 869 501,3	2 326 059,4	3 170 777,2	3 583 772,0	3 768 602,8	4 172 993,0	4 612 074,7	5 061 121,5	5 302 434,6
Affectation du Produit Intérieur Brut	4 123 543,9	4 227 113,1	4 525 775,3	5 282 221,1	6 149 116,7	7 561 984,3	8 901 635,8	9 292 986,4	11 043 783,5	9 968 825,3	11 991 563,3	14 588 531,9	16 208 696,4	16 643 923,6	17 205 186,3
Production Intérieure Brute (S.C.E.A)	3 698 683,7	3 754 970,8	4 023 413,8	4 780 048,4	5 545 883,5	6 930 153,4	7 923 794,6	8 554 266,0	9 968 800,8	8 779 886,4	10 484 470,8	12 210 580,1	13 560 557,5	14 092 638,1	14 489 710,3
Valeurs Ajoutées des Services Non Productifs	522 646,2	590 170,6	626 412,2	686 866,1	761 934,3	822 271,4	947 197,6	1 107 746,1	1 573 280,9	1 713 742,7	2 119 879,6	2 970 315,8	3 260 461,3	3 176 314,6	3 354 457,2
V.A Administrations Publiques	401 706,9	440 569,9	470 618,5	502 149,4	584 304,4	612 255,6	652 256,8	777 113,0	1 057 429,5	1 180 794,4	1 569 307,6	2 368 273,4	2 634 957,3	2 558 308,2	2 700 369,8
V.A Institutions Financières	80 323,7	98 415,1	108 310,5	110 955,5	128 921,5	155 925,6	235 340,7	246 383,4	448 103,0	459 875,7	470 847,1	516 337,8	527 760,7	534 637,3	523 724,5
V.A Ménages Immobilières	40 615,6	51 185,6	47 483,2	45 449,1	48 628,4	54 192,1	59 600,2	64 250,8	67 756,4	73 072,6	80 024,2	85 704,6	97 794,3	103 340,1	110 362,7
(-) Achats de Services Non Productifs	35 782,9	41 123,6	51 978,6	43 827,9	51 992,0	57 511,1	66 044,0	74 726,5	97 663,0	112 183,5	126 634,3	155 501,8	160 313,1	169 038,1	172 307,8
Ajustement pour Services Imputés Bancaires	-82 183,1	-76 864,7	-75 074,0	-100 751,5	-106 677,1	-132 925,4	-203 312,4	-314 399,3	-401 451,2	-404 340,3	-406 151,2	-436 862,2	-452 007,6	-496 091,0	-446 663,5
Produit Intérieur Brut	4 123 543,9	4 227 113,1	4 525 775,3	5 282 221,1	6 149 116,7	7 561 984,3	8 901 635,8	9 292 986,4	11 043 783,5	9 968 825,3	11 991 563,3	14 588 531,9	16 208 696,4	16 643 923,6	17 205 186,3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ONS.DZ

الملحق رقم (2): تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1994-2014 (مليون دولار أمريكي)

السنوات	الصادرات خ م	صادرات المحروقات	إجمالي الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	السنوات	الصادرات خارج المحروقات	صادرات المحروقات	إجمالي الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1994	287	8053	8340	9365	1025 -	**2005**	1099	43937	45036	20048	24989
1995	731	9731	10462	10761	299 -	**2006**	1158	53456	54613	21456	33157
1996	881	12494	13375	9098	4277	**2007**	1332	58831	60163	27631	32532
1997	511	13378	13889	8687	5202	**2008**	1937	77361	79298	39479	39819
1998	358	9855	10213	9403	810	**2009**	1066	44128	45194	39294	5900
1999	438	12084	12522	9164	3358	**2010**	1526	55527	57053	40473	16580
2000	623	18952	19575	9201	10374	**2011**	2062	71427	73489	47247	26242
2001	648	18484	19132	9940	9192	**2012**	2062	69804	71866	47490	24376
2002	722	17698	18420	11749	6671	**2013**	2165	63752	65917	54852	11065
2003	664	23172	23836	13008	10828	**2014**	2810	60146	62956	58330	4626

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS

الملحق رقم: (**03**) التوزيع السلعي للصادرات خلال الفترة 1994-2013(مليون دولار أمريكي)

السنوات / البيان	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة
مواد غذائية	33	110	136	37	27	24	30	28	39
مواد خام	23	41	44	40	45	41	42	37	50
م. نصف مصنعة	198	496	496	387	254	281	477	504	539
سلع التجهيز الفلاحي	02	05	03	01	07	25	12	22	20
سلع التجهيز الصناعي	09	18	46	23	09	47	47	45	49
سلع استهلاكية غير غذائية	22	61	156	23	16	20	15	12	25
المجموع	287	731	881	511	358	438	623	648	722
طاقة ومحروقات	8053	9731	12494	13378	9855	12084	18952	18484	17698
المجموع الكلي	8340	10462	13375	13889	10213	12522	19575	19132	18420

Tab. 41 - Evolution des exportations de marchandises par groupe d'utilisation

En Millions de DA

Libellés	2003	2004	2005	2006	2007	2008
Alimentation, boissons, tabac	3 702,7	4 749,0	4 942,0	5 327,1	6 136,3	7 657,3
Energie & lubrifiants	1 850 000,0	2 276 827,0	3 355 000,0	3 895 736,2	4 121 790,4	4 970 025,1
Matières premières	756,4	408,4	370,7	1 369,7	897,7	507,1
Produits bruts	3 098,9	6 457,8	9 433,9	12 793,7	10 859,7	21 035,2
Demi-produits	39 419,1	44 311,6	47 725,6	57 385,1	68 842,6	89 308,4
Equipements agricoles	42,8	24,4	34,4	64,7	42,2	67,7
Equipements industriels	2 290,8	3 582,7	2 642,7	3 162,6	3 188,9	4 334,5
Biens de consommation	2 742,8	1 087,0	1 398,9	3 161,9	2 405,4	2 084,4
Total	**1 902 053,5**	**2 337 447,8**	**3 421 548,3**	**3 979 000,9**	**4 214 163,1**	**5 095 019,7**

Tab. 41(suite) - Evolution des exportations de marchandises par groupe d'utilisation

En Millions de DA

Libellés	2009	2010	2011	2012	2013
Alimentation, boissons, tabac	8 193,1	23 405,5	25 880,9	24438,3	31921,0
Energie & lubrifiants	3 270 227,5	4 220 106,0	5 223 836,8	5527736,5	5057546,9
Matières premières	392,6	803,8	1 444,2	825,8	696,6
Produits bruts	11 909,7	6 173,2	10 272,9	12176,9	7953,3
Demi-produits	50 258,7	78 567,6	108 993,9	118126,9	115349,2
Equipements agricoles	19,5	58,8	25,7	92,1	30,9
Equipements industriels	3 075,4	2 235,1	2 561,1	2493,5	2269,4
Biens de consommation	3 559,4	2 237,4	1 115,7	1479,5	1332,5
Total	**3 347 636,0**	**4 333 587,4**	**5 374 131,3**	**5687369,4**	**5217099,8**

Tab. 41 (bis) - Evolution de la structure des exportations de marchandises par groupe d'utilisation

(En %)

Libellés	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
Alimentation, boissons, tabac	0,2	0,2	0,1	0,1	0,1	0,2	0,2	0,5	0,5	0,4	0,6
Energie et lubrifiants	97,3	97,4	98,1	97,9	97,8	97,5	97,7	97,4	97,2	97,2	96,9
Matières premières	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Produits bruts	0,2	0,3	0,3	0,3	0,3	0,4	0,4	0,1	0,2	0,2	0,2
Demi-produits	2,1	1,9	1,4	1,4	1,6	1,8	1,5	1,8	2,0	2,1	2,2
Equipements agricoles	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Equipements industriels	0,1	0,2	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,0	0,0	0,0
Biens de consommation	0,1	0,0	0,0	0,1	0,1	0,0	0,1	0,1	0,0	0,0	0,0
Total	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2015

الملحق رقم(04): التوزيع السلعي للواردات خلال الفترة 1994-2013(مليون دولار أمريكي)

البيان	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
مواد غذائية	2816	2753	2601	2544	25.33	2307	2415	2395	2678
مواد خام	619	789	498	499	540	469	493	478	542
م. نصف مصنعة	2143	2372	1788	1564	1722	1547	1681	1872	2344
سلع التجهيز الفلاحي	33	41	41	21	43	72	87	155	148
سلع التجهيز الصناعي	2428	2937	3022	2833	3120	3219	2983	3435	4318
سلع استهلاكية غير غذائية	1270	1751	1038	1094	1319	1396	1386	1466	1590
المجموع	9309	10643	8988	8555	9277	9010	9.95	9801	11220
طاقة ومحروقات	56	118	110	132	126	154	106	139	129
المجموع الكلي	9365	10761	9098	8687	9403	9164	9201	9940	11749

Tab.5 -Evolution des importations de marchandises par groupe d'utilisation de 2003 à 2013

En Millions de DA

Libellés	2003	2004	2005	2006	2007	2008
Alimentation, boissons, tabac	207 283,7	259 428,6	263 207,8	276 026,2	343 661,3	507 947,5
Energie et lubrifiants	8 795,0	12 082,5	15 536,5	17 748,4	22 494,8	38 460,0
Matières premières	49 996,2	51 471,3	47 002,0	52 448,7	78 013,6	81 115,6
Produits bruts	3 350,6	4 711,9	8 101,1	8 779,0	13 880,7	9 409,5
Demi-produits	221 100,7	262 313,0	299 932,8	358 387,2	492 874,5	652 452,7
Equipements agricoles	9 958,5	11 999,9	11 723,1	6 968,2	10 137,0	11 269,7
Equipements industriels	383 509,4	512 186,5	620 175,1	619 446,4	695 517,9	988 340,8
Biens de consommation	163 447,3	200 206,1	227 966,4	218 736,9	260 249,4	283 037,6
Total	**1 047 441,4**	**1 314 399,8**	**1 493 644,8**	**1 558 540,8**	**1 916 829,1**	**2 572 033,4**

(Suite)

Libellés	2009	2010	2011	2012	2013
Alimentation, boissons, tabac	425 967,7	450 807,5	717 688,1	699 707,6	760 514,7
Energie et lubrifiants	39 861,5	71 100,4	84 777,4	384 249,5	348 147,8
Matières premières	79 937,6	96 987,2	121 969,7	135 091,0	138 155,4
Produits bruts	7 262,4	7 851,5	7 925,4	7 560,7	7 989,6
Demi-produits	738 552,8	751 436,3	778 557,0	824 361,8	897 861,7
Equipements agricoles	16 926,0	25 405,8	28 195,7	25 573,6	40 320,7
Equipements industriels	1 210 590,9	1 282 234,0	1 323 142,6	1 358 310,7	1 581 371,0
Biens de consommation	335 706,5	325 985,0	380 245,6	472 217,0	594 187,4
Total	**2 854 805,3**	**3 011 807,6**	**3 442 501,6**	**3 907 071,9**	**4 368 548,4**

Tab. 5 bis - Structure des importations de marchandises Par groupe d'utilisation de 2003 à 2013

libellés	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
Alimentation, boissons, tabac	19,8	19,7	17,6	17,7	17,9	19,7	14,9	15,0	20,8	17,9	17,4
Energie et lubrifiants	0,8	0,9	1,0	1,1	1,2	1,5	1,4	2,4	2,5	9,8	8,0
Matières premières	4,8	3,9	3,1	3,4	4,1	3,2	2,8	3,2	3,5	3,5	3,2
Produits bruts	0,3	0,4	0,5	0,6	0,7	0,4	0,3	0,3	0,2	0,2	0,2
Demi-produits	21,1	20,0	20,1	23,0	25,7	25,4	25,9	24,9	22,6	21,1	20,6
Equipements agricoles	1,0	0,9	0,8	0,4	0,5	0,4	0,6	0,8	0,8	0,7	0,9
Equipements industriels	36,6	39,0	41,5	39,7	36,3	38,4	42,4	42,6	38,4	34,8	36,2
Biens de consommation	15,6	15,2	15,3	14,0	13,6	11,0	11,8	10,8	11,0	12,1	13,6
	100	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات 2015.

الملحق رقم (05): التحليل الوصفي لمتغيرات النماذج خلال الفترة (2000-2014)

	CT	K	LP	OUV	TO	VA
Mean	19122.87	628722.7	1347621.	0.666667	0.516000	50345.55
Median	17131.00	599096.1	1355399.	0.670000	0.510000	50980.00
Maximum	37241.00	964444.8	2082304.	0.780000	0.670000	79200.00
Minimum	4615.000	340789.8	634375.0	0.550000	0.390000	22550.00
Std. Dev.	11723.76	222338.8	469821.6	0.065864	0.086586	20501.61
Skewness	0.105204	0.071356	-0.032459	-0.038067	-0.045048	0.080447
Kurtosis	1.446330	1.595647	1.809753	2.131405	1.879625	1.563001
Jarque-Bera	1.536352	1.245359	0.888063	0.475159	0.789599	1.306783
Probability	0.463858	0.536505	0.641445	0.788534	0.673815	0.520278
Sum	286843.0	9430841.	20214312	10.00000	7.740000	755183.2
Sum Sq. Dev.	1.92E+09	6.92E+11	3.09E+12	0.060733	0.104960	5.88E+09
Observations	15	15	15	15	15	15

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7

الملحق رقم (6): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع عند المستوى لسلسة LNVA

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNVA

Null Hypothesis: LNVA has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.279497	0.9768
Test critical values:	1% level	-5.124875	
	5% level	-3.933364	
	10% level	-3.420030	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 11

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNVA)
Method: Least Squares
Date: 08/26/16 Time: 23:22
Sample (adjusted): 2004 2014
Included observations: 11 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNVA(-1)	-0.188721	0.675215	-0.279497	0.7911
D(LNVA(-1))	-0.469094	0.737056	-0.636442	0.5525
D(LNVA(-2))	0.356894	0.512560	0.696297	0.5173
D(LNVA(-3))	0.297993	0.168872	1.764608	0.1379
C	2.172281	6.492578	0.334579	0.7515
@TREND(2000)	-0.005606	0.081056	-0.069158	0.9475

R-squared	0.763502	Mean dependent var	0.085212
Adjusted R-squared	0.527003	S.D. dependent var	0.124286
S.E. of regression	0.085478	Akaike info criterion	-1.778671
Sum squared resid	0.036532	Schwarz criterion	-1.561637
Log likelihood	15.78269	Hannan-Quinn criter.	-1.915480
F-statistic	3.228361	Durbin-Watson stat	1.258265
Prob(F-statistic)	0.112104		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNVA

Null Hypothesis: LNVA has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.807673	0.0886
Test critical values:	1% level	-4.200056	
	5% level	-3.175352	
	10% level	-2.728985	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 11

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNVA)
Method: Least Squares
Date: 08/26/16 Time: 23:22
Sample (adjusted): 2004 2014
Included observations: 11 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNVA(-1)	-0.234985	0.083694	-2.807673	0.0309
D(LNVA(-1))	-0.423900	0.311342	-1.361526	0.2223
D(LNVA(-2))	0.382185	0.328009	1.165164	0.2882
D(LNVA(-3))	0.302177	0.143995	2.098522	0.0806
C	2.615707	0.932724	2.804373	0.0310

R-squared	0.763275	Mean dependent var	0.085212
Adjusted R-squared	0.605459	S.D. dependent var	0.124286
S.E. of regression	0.078067	Akaike info criterion	-1.959533
Sum squared resid	0.036567	Schwarz criterion	-1.778671
Log likelihood	15.77743	Hannan-Quinn criter.	-2.073541
F-statistic	4.836480	Durbin-Watson stat	1.241651
Prob(F-statistic)	0.043642		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNVA

Null Hypothesis: LNVA has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.867328	0.9965
Test critical values:	1% level	-2.771926	
	5% level	-1.974028	
	10% level	-1.602922	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNVA)
Method: Least Squares
Date: 08/26/16 Time: 23:22
Sample (adjusted): 2003 2014
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNVA(-1)	0.014072	0.004908	2.867328	0.0186
D(LNVA(-1))	-0.536825	0.319455	-1.680441	0.1272
D(LNVA(-2))	-0.035101	0.202770	-0.173107	0.8664

R-squared	0.221609	Mean dependent var	0.096792
Adjusted R-squared	0.048634	S.D. dependent var	0.125107
S.E. of regression	0.122027	Akaike info criterion	-1.156827
Sum squared resid	0.134016	Schwarz criterion	-1.035600
Log likelihood	9.940962	Hannan-Quinn criter.	-1.201709
Durbin-Watson stat	1.206172		

الملحق رقم (7): نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة LNOUV عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNOUV

Null Hypothesis: LNOUV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.240602	0.9944
Test critical values:	1% level	-4.992279	
	5% level	-3.875302	
	10% level	-3.388330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNOUV)
Method: Least Squares
Date: 08/26/16 Time: 23:26
Sample (adjusted): 2003 2014
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNOUV(-1)	0.162059	0.673555	0.240602	0.8168
D(LNOUV(-1))	-0.748725	0.686506	-1.090632	0.3115
D(LNOUV(-2))	-0.579169	0.593414	-0.975994	0.3616
C	0.251310	0.362311	0.693630	0.5103
@TREND(2000)	-0.021774	0.013915	-1.564853	0.1616

R-squared	0.432344	Mean dependent var	-0.008628
Adjusted R-squared	0.107968	S.D. dependent var	0.101722
S.E. of regression	0.096074	Akaike info criterion	-1.553063
Sum squared resid	0.064611	Schwarz criterion	-1.351018
Log likelihood	14.31838	Hannan-Quinn criter.	-1.627867
F-statistic	1.332851	Durbin-Watson stat	2.299172
Prob(F-statistic)	0.346359		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNOUV

Null Hypothesis: LNOUV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.483180	0.5122
Test critical values:	1% level	-4.004425	
	5% level	-3.098896	
	10% level	-2.690439	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNOUV)
Method: Least Squares
Date: 08/26/16 Time: 23:27
Sample (adjusted): 2001 2014
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNOUV(-1)	-0.432787	0.291797	-1.483180	0.1638
C	-0.181372	0.118383	-1.532070	0.1514

R-squared	0.154919	Mean dependent var	-0.009700
Adjusted R-squared	0.084496	S.D. dependent var	0.097183
S.E. of regression	0.092986	Akaike info criterion	-1.781164
Sum squared resid	0.103758	Schwarz criterion	-1.689870
Log likelihood	14.46814	Hannan-Quinn criter.	-1.789614
F-statistic	2.199824	Durbin-Watson stat	1.656627
Prob(F-statistic)	0.163809		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNOUV

Null Hypothesis: LNOUV has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.066886	0.6877
Test critical values:	1% level	-2.740613	
	5% level	-1.968430	
	10% level	-1.604392	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNOUV)
Method: Least Squares
Date: 08/26/16 Time: 23:27
Sample (adjusted): 2001 2014
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNOUV(-1)	0.004304	0.064351	0.066886	0.9477

R-squared	-0.010381	Mean dependent var	-0.009700
Adjusted R-squared	-0.010381	S.D. dependent var	0.097183
S.E. of regression	0.097686	Akaike info criterion	-1.745370
Sum squared resid	0.124053	Schwarz criterion	-1.699723
Log likelihood	13.21759	Hannan-Quinn criter.	-1.749595
Durbin-Watson stat	2.126139		

الملحق رقم (08): نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة LNM عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNM

Null Hypothesis: LNM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.109323	0.8891
Test critical values:	1% level	-4.800080	
	5% level	-3.791172	
	10% level	-3.342253	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNM)
Method: Least Squares
Date: 08/26/16 Time: 23:29
Sample (adjusted): 2001 2014
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNM(-1)	-0.320811	0.289195	-1.109323	0.2910
C	3.042612	2.581113	1.178798	0.2633
@TREND(2000)	0.039648	0.043615	0.909064	0.3828

R-squared	0.156691	Mean dependent var	0.122144
Adjusted R-squared	0.003363	S.D. dependent var	0.130319
S.E. of regression	0.130100	Akaike info criterion	-1.053616
Sum squared resid	0.186186	Schwarz criterion	-0.916676
Log likelihood	10.37531	Hannan-Quinn criter.	-1.066293
F-statistic	1.021931	Durbin-Watson stat	1.910643
Prob(F-statistic)	0.391675		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNM

Null Hypothesis: LNM has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.111457	0.6796
Test critical values:	1% level	-4.004425	
	5% level	-3.098896	
	10% level	-2.690439	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNM)
Method: Least Squares
Date: 08/26/16 Time: 23:29
Sample (adjusted): 2001 2014
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNM(-1)	-0.063107	0.056778	-1.111457	0.2881
C	0.755122	0.570548	1.323502	0.2103

R-squared	0.093336	Mean dependent var	0.122144
Adjusted R-squared	0.017781	S.D. dependent var	0.130319
S.E. of regression	0.129156	Akaike info criterion	-1.124035
Sum squared resid	0.200174	Schwarz criterion	-1.032741
Log likelihood	9.868243	Hannan-Quinn criter.	-1.132486
F-statistic	1.235336	Durbin-Watson stat	2.278428
Prob(F-statistic)	0.288145		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNM

Null Hypothesis: LNM has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.368775	0.9989
Test critical values:	1% level	-2.740613	
	5% level	-1.968430	
	10% level	-1.604392	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNM)
Method: Least Squares
Date: 08/26/16 Time: 23:29
Sample (adjusted): 2001 2014
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNM(-1)	0.011902	0.003533	3.368775	0.0050

R-squared	-0.039011	Mean dependent var	0.122144
Adjusted R-squared	-0.039011	S.D. dependent var	0.130319
S.E. of regression	0.132837	Akaike info criterion	-1.130639
Sum squared resid	0.229394	Schwarz criterion	-1.084992
Log likelihood	8.914474	Hannan-Quinn criter.	-1.134865
Durbin-Watson stat	2.141804		

الملحق رقم (09): نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة (LNVA)D بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNVA)

Null Hypothesis: D(LNVA) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.556418	0.0038
Test critical values:	1% level	-4.886426	
	5% level	-3.828975	
	10% level	-3.362984	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNVA,2)
Method: Least Squares
Date: 08/26/16 Time: 23:22
Sample (adjusted): 2002 2014
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNVA(-1))	-1.099219	0.197829	-5.556418	0.0002
C	0.174231	0.080628	2.160938	0.0560
@TREND(2000)	-0.009444	0.009368	-1.008147	0.3372

R-squared	0.784746	Mean dependent var	0.029731
Adjusted R-squared	0.741695	S.D. dependent var	0.241864
S.E. of regression	0.122924	Akaike info criterion	-1.155320
Sum squared resid	0.151104	Schwarz criterion	-1.024947
Log likelihood	10.50958	Hannan-Quinn criter.	-1.182118
F-statistic	18.22839	Durbin-Watson stat	2.933690
Prob(F-statistic)	0.000462		

الملحق رقم (10):): نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة (LNOUV)D بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى

Null Hypothesis: DLNOUV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.858551	0.2080
Test critical values:	1% level	-4.992279	
	5% level	-3.875302	
	10% level	-3.388330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLNOUV)
Method: Least Squares
Date: 10/10/16 Time: 12:29
Sample (adjusted): 2003 2014
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLNOUV(-1)	-2.242542	0.784503	-2.858551	0.0212
D(DLNOUV(-1))	0.573522	0.508159	1.128628	0.2918
C	0.110210	0.052699	2.091294	0.0699
@TREND("2000")	-0.012514	0.005670	-2.207203	0.0583

R-squared	0.752540	Mean dependent var	-0.007500
Adjusted R-squared	0.659743	S.D. dependent var	0.106184
S.E. of regression	0.061939	Akaike info criterion	-2.464142
Sum squared resid	0.030691	Schwarz criterion	-2.302506
Log likelihood	18.78485	Hannan-Quinn criter.	-2.523985
F-statistic	8.109491	Durbin-Watson stat	2.277468
Prob(F-statistic)	0.008262		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNOUV)

Null Hypothesis: D(LNOUV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.764964	0.0166
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNOUV,2)
Method: Least Squares
Date: 08/26/16 Time: 23:28
Sample (adjusted): 2002 2014
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNOUV(-1))	-1.142411	0.303432	-3.764964	0.0031
C	-0.004439	0.028337	-0.156645	0.8784

R-squared	0.563058	Mean dependent var	-0.001604
Adjusted R-squared	0.523336	S.D. dependent var	0.147931
S.E. of regression	0.102133	Akaike info criterion	-1.584440
Sum squared resid	0.114743	Schwarz criterion	-1.497525
Log likelihood	12.29886	Hannan-Quinn criter.	-1.602305
F-statistic	14.17496	Durbin-Watson stat	1.804915
Prob(F-statistic)	0.003128		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNOUV)

Null Hypothesis: D(LNOUV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.925041	0.0009
Test critical values:	1% level	-2.754993	
	5% level	-1.970978	
	10% level	-1.603693	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNOUV,2)
Method: Least Squares
Date: 08/26/16 Time: 23:28
Sample (adjusted): 2002 2014
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNOUV(-1))	-1.141148	0.290735	-3.925041	0.0020

R-squared	0.562083	Mean dependent var	-0.001604
Adjusted R-squared	0.562083	S.D. dependent var	0.147931
S.E. of regression	0.097894	Akaike info criterion	-1.736058
Sum squared resid	0.114999	Schwarz criterion	-1.692601
Log likelihood	12.28438	Hannan-Quinn criter.	-1.744991
Durbin-Watson stat	1.803438		

الملحق رقم (11): نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة (D(LNM بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNM)

Null Hypothesis: D(LNM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.790887	0.2267
Test critical values:	1% level	-4.992279	
	5% level	-3.875302	
	10% level	-3.388330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNM,2)
Method: Least Squares
Date: 08/26/16 Time: 23:29
Sample (adjusted): 2003 2014
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNM(-1))	-1.483842	0.531674	-2.790887	0.0235
D(LNM(-1),2)	0.188918	0.337366	0.559980	0.5908
C	0.337300	0.151675	2.223830	0.0568
@TREND(2000)	-0.017298	0.012761	-1.355488	0.2123

R-squared	0.642231	Mean dependent var	-0.012163
Adjusted R-squared	0.508067	S.D. dependent var	0.209026
S.E. of regression	0.146606	Akaike info criterion	-0.740931
Sum squared resid	0.171947	Schwarz criterion	-0.579296
Log likelihood	8.445586	Hannan-Quinn criter.	-0.800774
F-statistic	4.786930	Durbin-Watson stat	1.872265
Prob(F-statistic)	0.034037		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNM)

Null Hypothesis: D(LNM) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.733783	0.0175
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNM,2)
Method: Least Squares
Date: 08/26/16 Time: 23:30
Sample (adjusted): 2002 2014
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNM(-1))	-1.158869	0.310374	-3.733783	0.0033
C	0.146393	0.056417	2.594833	0.0249

R-squared	0.558962	Mean dependent var	-0.007001
Adjusted R-squared	0.518867	S.D. dependent var	0.200990
S.E. of regression	0.139414	Akaike info criterion	-0.962093
Sum squared resid	0.213800	Schwarz criterion	-0.875178
Log likelihood	8.253603	Hannan-Quinn criter.	-0.979958
F-statistic	13.94113	Durbin-Watson stat	1.939354
Prob(F-statistic)	0.003302		

الملحق رقم (12): اختبار التكامل المتزامن لجوهانسنJOHANSEN

Date: 02/17/17 Time: 18:19
Sample (adjusted): 2002 2014
Included observations: 13 afteradjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LN_VA LN_OUV LN_M
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.690197	23.69815	29.79707	0.2135
At most 1	0.356699	8.464515	15.49471	0.4171
At most 2	0.189395	2.729662	3.841466	0.0985

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.690197	15.23363	21.13162	0.2729
At most 1	0.356699	5.734852	14.26460	0.6475
At most 2	0.189395	2.729662	3.841466	0.0985

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم (13): نتائج تقدير العلاقة الانحدارية للنموذج العام

Dependent Variable: D(LNVA)
Method: Least Squares
Date: 09/20/16 Time: 22:55
Sample (adjusted): 2004 2014
Included observations: 11 after adjustments
Convergence achieved after 18 iterations
MA Backcast: 2001 2003

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNOUV)	0.326275	0.133121	2.450960	0.0497
D(LNM)	0.236057	0.062515	3.775994	0.0092
C	0.056522	0.010203	5.539639	0.0015
AR(3)	-0.469246	0.189238	-2.479662	0.0478
MA(3)	-0.999975	0.036623	-27.30455	0.0000

R-squared	0.950388	Mean dependent var	0.085212
Adjusted R-squared	0.917313	S.D. dependent var	0.124286
S.E. of regression	0.035739	Akaike info criterion	-3.522191
Sum squared resid	0.007664	Schwarz criterion	-3.341329
Log likelihood	24.37205	Hannan-Quinn criter.	-3.636198
F-statistic	28.73442	Durbin-Watson stat	2.253048
Prob(F-statistic)	0.000470		

Inverted AR Roots	.39+.67i	.39-.67i	-.78
Inverted MA Roots	1.00	-.50-.87i	-.50+.87i

الملحق رقم (14): اختبار ملاءة النموذج العام

Correlogram of Residuals

Date: 09/20/16 Time: 22:57
Sample: 2004 2014
Included observations: 11
Q-statistic probabilities adjusted for 2 ARMA term(s)

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.169	-0.169	0.4096	
		2	0.123	0.097	0.6512	
		3	0.013	0.050	0.6541	0.419
		4	-0.261	-0.275	2.0459	0.360
		5	-0.089	-0.198	2.2341	0.525
		6	-0.016	0.006	2.2411	0.692
		7	-0.075	-0.033	2.4427	0.785
		8	-0.023	-0.136	2.4673	0.872
		9	0.004	-0.103	2.4687	0.929
		10	-0.008	-0.028	2.4779	0.963

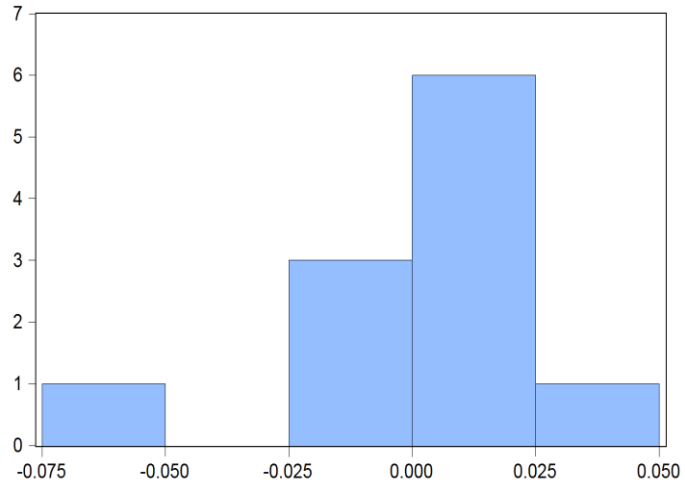

Series: Residuals	
Sample 2004 2014	
Observations 11	
Mean	-0.002965
Median	8.52e-06
Maximum	0.028678
Minimum	-0.071769
Std. Dev.	0.027508
Skewness	-1.384281
Kurtosis	4.676103
Jarque-Bera	4.800703
Probability	0.090686

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	3.328625	Prob. F(5,1)	0.3928
Obs*R-squared	10.36856	Prob. Chi-Square(5)	0.0654

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.004651	Prob. F(1,8)	0.9473
Obs*R-squared	0.005810	Prob. Chi-Square(1)	0.9392

الملحق رقم (15): نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة LNLPعند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNLP

Null Hypothesis: LNLP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.509089	0.7757
Test critical values:	1% level	-4.800080	
	5% level	-3.791172	
	10% level	-3.342253	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNLP)
Method: Least Squares
Date: 08/26/16 Time: 23:19
Sample (adjusted): 2001 2014
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNLP(-1)	-0.321089	0.212770	-1.509089	0.1595
C	4.422009	2.843007	1.555399	0.1481
@TREND(2000)	0.021689	0.018881	1.148705	0.2750

R-squared	0.322459	Mean dependent var	0.084899
Adjusted R-squared	0.199270	S.D. dependent var	0.061437
S.E. of regression	0.054976	Akaike info criterion	-2.776419
Sum squared resid	0.033246	Schwarz criterion	-2.639478
Log likelihood	22.43493	Hannan-Quinn criter.	-2.789096
F-statistic	2.617588	Durbin-Watson stat	2.336608
Prob(F-statistic)	0.117529		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNLP

Null Hypothesis: LNLP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.952971	0.3014
Test critical values:	1% level	-4.004425	
	5% level	-3.098896	
	10% level	-2.690439	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNLP)
Method: Least Squares
Date: 08/26/16 Time: 23:20
Sample (adjusted): 2001 2014
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNLP(-1)	-0.081276	0.041617	-1.952971	0.0745
C	1.223914	0.583411	2.097857	0.0578

R-squared	0.241183	Mean dependent var	0.084899
Adjusted R-squared	0.177949	S.D. dependent var	0.061437
S.E. of regression	0.055703	Akaike info criterion	-2.805986
Sum squared resid	0.037234	Schwarz criterion	-2.714692
Log likelihood	21.64190	Hannan-Quinn criter.	-2.814437
F-statistic	3.814096	Durbin-Watson stat	2.677340
Prob(F-statistic)	0.074541		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNLP

Null Hypothesis: LNLP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.990434	0.9975
Test critical values:	1% level	-2.754993	
	5% level	-1.970978	
	10% level	-1.603693	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNLP)
Method: Least Squares
Date: 08/26/16 Time: 23:21
Sample (adjusted): 2002 2014
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNLP(-1)	0.006608	0.002210	2.990434	0.0123
D(LNLP(-1))	-0.155014	0.290919	-0.532840	0.6047

R-squared	-0.000508	Mean dependent var	0.079889
Adjusted R-squared	-0.091463	S.D. dependent var	0.060896
S.E. of regression	0.063620	Akaike info criterion	-2.531127
Sum squared resid	0.044523	Schwarz criterion	-2.444212
Log likelihood	18.45232	Hannan-Quinn criter.	-2.548992
Durbin-Watson stat	1.552310		

الملحق رقم (16): نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة LNTO عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNTO

Null Hypothesis: LNTO has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.801857	0.2193
Test critical values:	1% level	-4.800080	
	5% level	-3.791172	
	10% level	-3.342253	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNTO)
Method: Least Squares
Date: 08/26/16 Time: 23:23
Sample (adjusted): 2001 2014
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNTO(-1)	-0.836054	0.298393	-2.801857	0.0172
C	-0.765961	0.287856	-2.660918	0.0222
@TREND(2000)	0.028727	0.012255	2.344005	0.0389

R-squared	0.416473	Mean dependent var	0.023796
Adjusted R-squared	0.310377	S.D. dependent var	0.120487
S.E. of regression	0.100056	Akaike info criterion	-1.578757
Sum squared resid	0.110124	Schwarz criterion	-1.441816
Log likelihood	14.05130	Hannan-Quinn criter.	-1.591433
F-statistic	3.925442	Durbin-Watson stat	1.764125
Prob(F-statistic)	0.051682		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNTO

Null Hypothesis: LNTO has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.364458	0.5631
Test critical values:	1% level	-4.121990	
	5% level	-3.144920	
	10% level	-2.713751	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNTO)
Method: Least Squares
Date: 08/26/16 Time: 23:23
Sample (adjusted): 2003 2014
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNTO(-1)	-0.295045	0.216236	-1.364458	0.2096
D(LNTO(-1))	-0.174466	0.271903	-0.641648	0.5390
D(LNTO(-2))	-0.443857	0.261227	-1.699124	0.1277
C	-0.141198	0.150350	-0.939127	0.3752

R-squared	0.493742	Mean dependent var	0.035899
Adjusted R-squared	0.303895	S.D. dependent var	0.126244
S.E. of regression	0.105329	Akaike info criterion	-1.402253
Sum squared resid	0.088754	Schwarz criterion	-1.240617
Log likelihood	12.41352	Hannan-Quinn criter.	-1.462096
F-statistic	2.600738	Durbin-Watson stat	2.429352
Prob(F-statistic)	0.124409		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNTO

Null Hypothesis: LNTO has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.097372	0.0393
Test critical values:	1% level	-2.771926	
	5% level	-1.974028	
	10% level	-1.602922	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNTO)
Method: Least Squares
Date: 08/26/16 Time: 23:24
Sample (adjusted): 2003 2014
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNTO(-1)	-0.096705	0.046108	-2.097372	0.0654
D(LNTO(-1))	-0.280264	0.245839	-1.140032	0.2837
D(LNTO(-2))	-0.534930	0.240964	-2.219958	0.0536

R-squared	0.437929	Mean dependent var	0.035899
Adjusted R-squared	0.313025	S.D. dependent var	0.126244
S.E. of regression	0.104636	Akaike info criterion	-1.464339
Sum squared resid	0.098538	Schwarz criterion	-1.343112
Log likelihood	11.78603	Hannan-Quinn criter.	-1.509221
Durbin-Watson stat	2.404393		

الملحق رقم (17): نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة LNTO_a عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNTO_A

Null Hypothesis: LNTO_A has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.801893	0.2193
Test critical values:	1% level	-4.800080	
	5% level	-3.791172	
	10% level	-3.342253	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNTO_A)
Method: Least Squares
Date: 09/20/16 Time: 22:44
Sample (adjusted): 2001 2014
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNTO_A(-1)	-0.836060	0.298391	-2.801893	0.0172
C	-0.798433	0.287855	-2.773734	0.0181
@TREND(2000)	0.001587	0.006662	0.238265	0.8161

R-squared	0.416479	Mean dependent var	-0.008666
Adjusted R-squared	0.310385	S.D. dependent var	0.120485
S.E. of regression	0.100055	Akaike info criterion	-1.578788
Sum squared resid	0.110121	Schwarz criterion	-1.441847
Log likelihood	14.05151	Hannan-Quinn criter.	-1.591464
F-statistic	3.925543	Durbin-Watson stat	1.764119
Prob(F-statistic)	0.051678		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNTO_A

Null Hypothesis: LNTO_A has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.045724	0.0566
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNTO_A)
Method: Least Squares
Date: 09/20/16 Time: 22:44
Sample (adjusted): 2002 2014
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNTO_A(-1)	-1.148824	0.377193	-3.045724	0.0123
D(LNTO_A(-1))	0.405541	0.288377	1.406287	0.1899
C	-1.071598	0.351960	-3.044660	0.0124

R-squared	0.496701	Mean dependent var	-0.001272
Adjusted R-squared	0.396041	S.D. dependent var	0.122054
S.E. of regression	0.094854	Akaike info criterion	-1.673777
Sum squared resid	0.089973	Schwarz criterion	-1.543404
Log likelihood	13.87955	Hannan-Quinn criter.	-1.700574
F-statistic	4.934452	Durbin-Watson stat	1.843171
Prob(F-statistic)	0.032295		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNTO_A

Null Hypothesis: LNTO_A has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.028208	0.6533
Test critical values:	1% level	-2.771926	
	5% level	-1.974028	
	10% level	-1.602922	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNTO_A)
Method: Least Squares
Date: 09/20/16 Time: 22:44
Sample (adjusted): 2003 2014
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNTO_A(-1)	-0.000970	0.034390	-0.028208	0.9781
D(LNTO_A(-1))	-0.309406	0.265906	-1.163592	0.2745
D(LNTO_A(-2))	-0.560957	0.259276	-2.163555	0.0587

R-squared	0.375787	Mean dependent var	0.003438
Adjusted R-squared	0.237073	S.D. dependent var	0.126242
S.E. of regression	0.110267	Akaike info criterion	-1.359506
Sum squared resid	0.109429	Schwarz criterion	-1.238279
Log likelihood	11.15704	Hannan-Quinn criter.	-1.404388
Durbin-Watson stat	2.306050		

الملحق رقم (18) :نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة LNK عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNK

Null Hypothesis: LNK has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.185811	0.1267
Test critical values:	1% level	-4.800080	
	5% level	-3.791172	
	10% level	-3.342253	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNK)
Method: Least Squares
Date: 08/26/16 Time: 23:24
Sample (adjusted): 2001 2014
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNK(-1)	-0.971533	0.304956	-3.185811	0.0087
C	12.34608	3.851747	3.205319	0.0084
@TREND(2000)	0.080177	0.026575	3.017038	0.0117

R-squared	0.480088	Mean dependent var	0.071705
Adjusted R-squared	0.385559	S.D. dependent var	0.151099
S.E. of regression	0.118441	Akaike info criterion	-1.241402
Sum squared resid	0.154310	Schwarz criterion	-1.104462
Log likelihood	11.68982	Hannan-Quinn criter.	-1.254079
F-statistic	5.078721	Durbin-Watson stat	1.892140
Prob(F-statistic)	0.027391		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNK

Null Hypothesis: LNK has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.095610	0.6801
Test critical values:	1% level	-4.121990	
	5% level	-3.144920	
	10% level	-2.713751	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNK)
Method: Least Squares
Date: 08/26/16 Time: 23:24
Sample (adjusted): 2003 2014
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNK(-1)	-0.148920	0.135924	-1.095610	0.3051
D(LNK(-1))	-0.579767	0.307569	-1.884996	0.0962
D(LNK(-2))	-0.330694	0.297654	-1.111001	0.2988
C	2.139765	1.806556	1.184444	0.2702

R-squared	0.419282	Mean dependent var	0.081498
Adjusted R-squared	0.201512	S.D. dependent var	0.160644
S.E. of regression	0.143548	Akaike info criterion	-0.783090
Sum squared resid	0.164849	Schwarz criterion	-0.621455
Log likelihood	8.698541	Hannan-Quinn criter.	-0.842933
F-statistic	1.925347	Durbin-Watson stat	2.079369
Prob(F-statistic)	0.204040		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNK

Null Hypothesis: LNK has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.504025	0.9935
Test critical values:	1% level	-2.754993	
	5% level	-1.970978	
	10% level	-1.603693	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNK)
Method: Least Squares
Date: 08/26/16 Time: 23:25
Sample (adjusted): 2002 2014
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNK(-1)	0.008405	0.003357	2.504025	0.0293
D(LNK(-1))	-0.443555	0.265773	-1.668922	0.1233

R-squared	0.194673	Mean dependent var	0.080022
Adjusted R-squared	0.121461	S.D. dependent var	0.153897
S.E. of regression	0.144248	Akaike info criterion	-0.893928
Sum squared resid	0.228882	Schwarz criterion	-0.807013
Log likelihood	7.810531	Hannan-Quinn criter.	-0.911793
Durbin-Watson stat	2.355521		

الملحق رقم (19): نتائج اختبار ديكي فولر المطور ADF لسلسلة LNK_a عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNK_A

Null Hypothesis: LNK_A has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.185834	0.1267
Test critical values:	1% level	-4.800080	
	5% level	-3.791172	
	10% level	-3.342253	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNK_A)
Method: Least Squares
Date: 01/01/07 Time: 00:38
Sample (adjusted): 2001 2014
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNK_A(-1)	-0.971540	0.304956	-3.185834	0.0087
C	12.26536	3.851746	3.184365	0.0087
@TREND(2000)	0.001677	0.007888	0.212648	0.8355

R-squared	0.480092	Mean dependent var	-0.009095
Adjusted R-squared	0.385563	S.D. dependent var	0.151100
S.E. of regression	0.118442	Akaike info criterion	-1.241385
Sum squared resid	0.154312	Schwarz criterion	-1.104444
Log likelihood	11.68969	Hannan-Quinn criter.	-1.254061
F-statistic	5.078795	Durbin-Watson stat	1.892139
Prob(F-statistic)	0.027390		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNK_A

Null Hypothesis: LNK_A has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.864613	0.3374
Test critical values:	1% level	-4.004425	
	5% level	-3.098896	
	10% level	-2.690439	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNK_A)
Method: Least Squares
Date: 09/20/16 Time: 23:00
Sample (adjusted): 2001 2014
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNK_A(-1)	-0.451932	0.242373	-1.864613	0.0869
C	6.093840	3.299604	1.846840	0.0896

R-squared	0.224645	Mean dependent var	-0.009095
Adjusted R-squared	0.160032	S.D. dependent var	1.706190
S.E. of regression	1.563719	Akaike info criterion	3.863574
Sum squared resid	29.34260	Schwarz criterion	3.954868
Log likelihood	-25.04502	Hannan-Quinn criter.	3.855124
F-statistic	3.476782	Durbin-Watson stat	1.728671
Prob(F-statistic)	0.086870		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNK_A

Null Hypothesis: LNK_A has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.111747	0.6262
Test critical values:	1% level	-2.754993	
	5% level	-1.970978	
	10% level	-1.603693	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNK_A)
Method: Least Squares
Date: 01/01/07 Time: 00:39
Sample (adjusted): 2002 2014
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNK_A(-1)	-0.000352	0.003148	-0.111747	0.9130
D(LNK_A(-1))	-0.442341	0.263422	-1.679212	0.1213

R-squared	0.204114	Mean dependent var	-0.000778
Adjusted R-squared	0.131760	S.D. dependent var	0.153898
S.E. of regression	0.143402	Akaike info criterion	-0.905697
Sum squared resid	0.226204	Schwarz criterion	-0.818781
Log likelihood	7.887028	Hannan-Quinn criter.	-0.923562
Durbin-Watson stat	2.367152		

الملحق رقم (20): نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة LNCT

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNCT

Null Hypothesis: LNCT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.818462	0.9373
Test critical values:	1% level	-4.800080	
	5% level	-3.791172	
	10% level	-3.342253	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNCT)
Method: Least Squares
Date: 09/09/16 Time: 23:15
Sample (adjusted): 2001 2014
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNCT(-1)	-0.193879	0.236882	-0.818462	0.4305
C	1.826855	1.961682	0.931270	0.3717
@TREND(2000)	0.023573	0.041630	0.566262	0.5826

R-squared	0.151627	Mean dependent var	0.149150
Adjusted R-squared	-0.002623	S.D. dependent var	0.129237
S.E. of regression	0.129406	Akaike info criterion	-1.064307
Sum squared resid	0.184206	Schwarz criterion	-0.927366
Log likelihood	10.45015	Hannan-Quinn criter.	-1.076984
F-statistic	0.982998	Durbin-Watson stat	1.986749
Prob(F-statistic)	0.404788		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNCT

Null Hypothesis: LNCT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.320636	0.5889
Test critical values:	1% level	-4.004425	
	5% level	-3.098896	
	10% level	-2.690439	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNCT)
Method: Least Squares
Date: 09/09/16 Time: 23:16
Sample (adjusted): 2001 2014
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNCT(-1)	-0.062621	0.047417	-1.320636	0.2113
C	0.748138	0.454803	1.644973	0.1259

R-squared	0.126897	Mean dependent var	0.149150
Adjusted R-squared	0.054138	S.D. dependent var	0.129237
S.E. of regression	0.125690	Akaike info criterion	-1.178431
Sum squared resid	0.189576	Schwarz criterion	-1.087137
Log likelihood	10.24902	Hannan-Quinn criter.	-1.186882
F-statistic	1.744080	Durbin-Watson stat	2.202144
Prob(F-statistic)	0.211256		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNCT

Null Hypothesis: LNCT has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		4.071451	0.9997
Test critical values:	1% level	-2.740613	
	5% level	-1.968430	
	10% level	-1.604392	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 14

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNCT)
Method: Least Squares
Date: 09/09/16 Time: 23:16
Sample (adjusted): 2001 2014
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNCT(-1)	0.015166	0.003725	4.071451	0.0013

R-squared	-0.069983	Mean dependent var	0.149150
Adjusted R-squared	-0.069983	S.D. dependent var	0.129237
S.E. of regression	0.133683	Akaike info criterion	-1.117943
Sum squared resid	0.232324	Schwarz criterion	-1.072297
Log likelihood	8.825604	Hannan-Quinn criter.	-1.122169
Durbin-Watson stat	1.937663		

الملحق رقم (21): نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة D(LNLP) بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNLP)

Null Hypothesis: D(LNLP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.658199	0.0142
Test critical values:	1% level	-4.886426	
	5% level	-3.828975	
	10% level	-3.362984	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNLP,2)
Method: Least Squares
Date: 08/26/16 Time: 23:21
Sample (adjusted): 2002 2014
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNLP(-1))	-1.359393	0.291828	-4.658199	0.0009
C	0.171800	0.055352	3.103758	0.0112
@TREND(2000)	-0.007518	0.004682	-1.605791	0.1394

R-squared	0.684832	Mean dependent var	-0.008512
Adjusted R-squared	0.621799	S.D. dependent var	0.095024
S.E. of regression	0.058438	Akaike info criterion	-2.642540
Sum squared resid	0.034150	Schwarz criterion	-2.512167
Log likelihood	20.17651	Hannan-Quinn criter.	-2.669338
F-statistic	10.86458	Durbin-Watson stat	1.668587
Prob(F-statistic)	0.003110		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNLP)

Null Hypothesis: D(LNLP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.092341	0.0094
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNLP,2)
Method: Least Squares
Date: 08/26/16 Time: 23:21
Sample (adjusted): 2002 2014
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNLP(-1))	-1.181639	0.288744	-4.092341	0.0018
C	0.095946	0.030853	3.109762	0.0099

R-squared	0.603564	Mean dependent var	-0.008512
Adjusted R-squared	0.567525	S.D. dependent var	0.095024
S.E. of regression	0.062490	Akaike info criterion	-2.566977
Sum squared resid	0.042955	Schwarz criterion	-2.480062
Log likelihood	18.68535	Hannan-Quinn criter.	-2.584842
F-statistic	16.74726	Durbin-Watson stat	1.547950
Prob(F-statistic)	0.001782		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNLP)

Null Hypothesis: D(LNLP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.061127	0.0418
Test critical values:	1% level	-2.754993	
	5% level	-1.970978	
	10% level	-1.603693	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNLP,2)
Method: Least Squares
Date: 08/26/16 Time: 23:21
Sample (adjusted): 2002 2014
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNLP(-1))	-0.438777	0.212882	-2.061127	0.0616

R-squared	0.255039	Mean dependent var	-0.008512
Adjusted R-squared	0.255039	S.D. dependent var	0.095024
S.E. of regression	0.082016	Akaike info criterion	-2.090005
Sum squared resid	0.080719	Schwarz criterion	-2.046548
Log likelihood	14.58503	Hannan-Quinn criter.	-2.098938
Durbin-Watson stat	2.280748		

الملحق رقم (22): نتائج اختبار ديكي فولر المطور ADF لسلسلة LNK_a بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNK_A)

Null Hypothesis: D(LNK_A) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.895965	0.0485
Test critical values:	1% level	-4.992279	
	5% level	-3.875302	
	10% level	-3.388330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNK_A,2)
Method: Least Squares
Date: 09/20/16 Time: 23:01
Sample (adjusted): 2003 2014
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNK_A(-1))	-2.053083	0.526977	-3.895965	0.0046
D(LNK_A(-1),2)	0.380400	0.304432	1.249537	0.2468
C	0.088451	0.113898	0.776579	0.4597
@TREND(2000)	-0.010489	0.012431	-0.843796	0.4233

R-squared	0.791066	Mean dependent var	-0.001211
Adjusted R-squared	0.712715	S.D. dependent var	0.275225
S.E. of regression	0.147518	Akaike info criterion	-0.728532
Sum squared resid	0.174092	Schwarz criterion	-0.566896
Log likelihood	8.371191	Hannan-Quinn criter.	-0.788375
F-statistic	10.09651	Durbin-Watson stat	2.073646
Prob(F-statistic)	0.004279		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNK_A)

Null Hypothesis: D(LNK_A) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.473431	0.0010
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNK_A,2)
Method: Least Squares
Date: 09/20/16 Time: 23:01
Sample (adjusted): 2002 2014
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNK_A(-1))	-1.442370	0.263522	-5.473431	0.0002
C	-0.003987	0.039823	-0.100116	0.9221

R-squared	0.731435	Mean dependent var	0.006477
Adjusted R-squared	0.707020	S.D. dependent var	0.264962
S.E. of regression	0.143418	Akaike info criterion	-0.905473
Sum squared resid	0.226255	Schwarz criterion	-0.818558
Log likelihood	7.885573	Hannan-Quinn criter.	-0.923338
F-statistic	29.95845	Durbin-Watson stat	2.367308
Prob(F-statistic)	0.000194		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNK_A)

Null Hypothesis: D(LNK_A) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.715782	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.754993	
	5% level	-1.970978	
	10% level	-1.603693	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNK_A,2)
Method: Least Squares
Date: 09/20/16 Time: 23:01
Sample (adjusted): 2002 2014
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNK_A(-1))	-1.441103	0.252127	-5.715782	0.0001

R-squared	0.731190	Mean dependent var	0.006477
Adjusted R-squared	0.731190	S.D. dependent var	0.264962
S.E. of regression	0.137375	Akaike info criterion	-1.058408
Sum squared resid	0.226461	Schwarz criterion	-1.014951
Log likelihood	7.879653	Hannan-Quinn criter.	-1.067341
Durbin-Watson stat	2.366838		

الملحق رقم (23): نتائج اختبار ديكي فولر المطور **ADF** لسلسلة **D(LNTO_a)** عند إجراء الفروق من الدرجة الأولى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNTO_A)

Null Hypothesis: D(LNTO_A) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.750830	0.0141
Test critical values:	1% level	-4.992279	
	5% level	-3.875302	
	10% level	-3.388330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNTO_A,2)
Method: Least Squares
Date: 09/20/16 Time: 22:44
Sample (adjusted): 2003 2014
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNTO_A(-1))	-1.913934	0.402863	-4.750830	0.0014
D(LNTO_A(-1),2)	0.570809	0.258282	2.210018	0.0581
C	0.076284	0.085258	0.894745	0.3970
@TREND(2000)	-0.009176	0.009308	-0.985836	0.3531

R-squared	0.772657	Mean dependent var	0.003511
Adjusted R-squared	0.687403	S.D. dependent var	0.197510
S.E. of regression	0.110428	Akaike info criterion	-1.307696
Sum squared resid	0.097556	Schwarz criterion	-1.146060
Log likelihood	11.84618	Hannan-Quinn criter.	-1.367539
F-statistic	9.063022	Durbin-Watson stat	2.539330
Prob(F-statistic)	0.005945		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNTO_A)

Null Hypothesis: D(LNTO_A) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.681567	0.0041
Test critical values:	1% level	-4.121990	
	5% level	-3.144920	
	10% level	-2.713751	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNTO_A,2)
Method: Least Squares
Date: 09/20/16 Time: 22:45
Sample (adjusted): 2003 2014
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNTO_A(-1))	-1.873103	0.400102	-4.681567	0.0011
D(LNTO_A(-1),2)	0.562862	0.257753	2.183729	0.0568
C	-0.001636	0.031912	-0.051280	0.9602

R-squared	0.745038	Mean dependent var	0.003511
Adjusted R-squared	0.688380	S.D. dependent var	0.197510
S.E. of regression	0.110256	Akaike info criterion	-1.359710
Sum squared resid	0.109407	Schwarz criterion	-1.238483
Log likelihood	11.15826	Hannan-Quinn criter.	-1.404592
F-statistic	13.14969	Durbin-Watson stat	2.307382
Prob(F-statistic)	0.002134		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNTO_A)

Null Hypothesis: D(LNTO_A) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.938679	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.771926	
	5% level	-1.974028	
	10% level	-1.602922	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNTO_A,2)
Method: Least Squares
Date: 09/20/16 Time: 22:45
Sample (adjusted): 2003 2014
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNTO_A(-1))	-1.871966	0.379042	-4.938679	0.0006
D(LNTO_A(-1),2)	0.561903	0.243916	2.303670	0.0440

R-squared	0.744964	Mean dependent var	0.003511
Adjusted R-squared	0.719460	S.D. dependent var	0.197510
S.E. of regression	0.104613	Akaike info criterion	-1.526084
Sum squared resid	0.109439	Schwarz criterion	-1.445266
Log likelihood	11.15651	Hannan-Quinn criter.	-1.556006
Durbin-Watson stat	2.306821		

الملحق رقم (24): نتائج اختبار ديكي فولر المطورADFلسلسلة (LNCT)D عند إجراء الفروق من الدرجة الأولى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNCT)

Null Hypothesis: D(LNCT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.591716	0.2890
Test critical values:	1% level	-4.992279	
	5% level	-3.875302	
	10% level	-3.388330	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 12

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNCT,2)
Method: Least Squares
Date: 09/09/16 Time: 23:16
Sample (adjusted): 2003 2014
Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNCT(-1))	-1.351979	0.521654	-2.591716	0.0320
D(LNCT(-1),2)	0.118254	0.331532	0.356688	0.7306
C	0.373963	0.177002	2.112764	0.0676
@TREND(2000)	-0.019990	0.013730	-1.455880	0.1835

R-squared	0.612424	Mean dependent var	-0.010298
Adjusted R-squared	0.467083	S.D. dependent var	0.197464
S.E. of regression	0.144151	Akaike info criterion	-0.774709
Sum squared resid	0.166236	Schwarz criterion	-0.613074
Log likelihood	8.648255	Hannan-Quinn criter.	-0.834552
F-statistic	4.213707	Durbin-Watson stat	1.922435
Prob(F-statistic)	0.046078		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNCT)

Null Hypothesis: D(LNCT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.432823	0.0294
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LNCT,2)
Method: Least Squares
Date: 09/09/16 Time: 23:16
Sample (adjusted): 2002 2014
Included observations: 13 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNCT(-1))	-1.036965	0.302074	-3.432823	0.0056
C	0.158772	0.060453	2.626353	0.0236

R-squared	0.517211	Mean dependent var	-0.000697
Adjusted R-squared	0.473321	S.D. dependent var	0.192200
S.E. of regression	0.139485	Akaike info criterion	-0.961083
Sum squared resid	0.214016	Schwarz criterion	-0.874167
Log likelihood	8.247037	Hannan-Quinn criter.	-0.978948
F-statistic	11.78427	Durbin-Watson stat	1.932744
Prob(F-statistic)	0.005595		

الملحق رقم (25): تقدير العلاقة الانحدارية للنموذج الرئيسي

Dependent Variable: D(LNLP)
Method: Least Squares
Date: 09/20/16 Time: 22:49
Sample (adjusted): 2003 2014
Included observations: 12 after adjustments
Convergence achieved after 12 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNVA)	0.184691	0.191026	0.966835	0.3710
D(LNTO_A)	0.404747	0.095919	4.219690	0.0056
D(LNCT)	-0.249565	0.100619	-2.480287	0.0478
D(LNK_A)	-0.051459	0.090027	-0.571589	0.5884
C	0.090396	0.025800	3.503675	0.0128
AR(2)	0.503820	0.413662	1.217950	0.2690

R-squared	0.758632	Mean dependent var	0.087225
Adjusted R-squared	0.557491	S.D. dependent var	0.057291
S.E. of regression	0.038111	Akaike info criterion	-3.389800
Sum squared resid	0.008714	Schwarz criterion	-3.147347
Log likelihood	26.33880	Hannan-Quinn criter.	-3.479565
F-statistic	3.771655	Durbin-Watson stat	1.874607
Prob(F-statistic)	0.068476		
Inverted AR Roots	.71	-.71	

الملحق رقم (26): اختبار ملاءة النموذج النموذج الرئيسي

Correlogram of Residuals

Date: 09/20/16 Time: 22:50
Sample: 2003 2014
Included observations: 12
Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term(s)

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.020	0.020	0.0062	
		2	0.234	0.233	0.9228	0.337
		3	-0.104	-0.119	1.1246	0.570
		4	-0.176	-0.240	1.7731	0.621
		5	-0.300	-0.269	3.9270	0.416
		6	-0.223	-0.165	5.3172	0.378
		7	0.065	0.193	5.4604	0.486
		8	-0.162	-0.172	6.5605	0.476
		9	0.183	-0.028	8.4397	0.392
		10	0.004	-0.068	8.4410	0.490
		11	-0.042	-0.225	8.7407	0.557

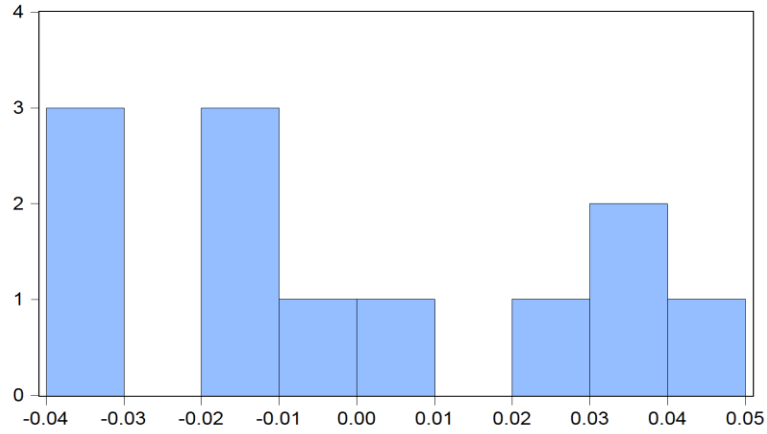

Series: Residuals
Sample 2003 2014
Observations 12

Mean	1.46e-07
Median	-0.007536
Maximum	0.042457
Minimum	-0.031171
Std. Dev.	0.028146
Skewness	0.408093
Kurtosis	1.663408
Jarque-Bera	1.226318
Probability	0.541637

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.525481	Prob. F(2,4)	0.6272
Obs*R-squared	2.496858	Prob. Chi-Square(2)	0.2870

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	2.500214	Prob. F(2,7)	0.1516
Obs*R-squared	4.166875	Prob. Chi-Square(2)	0.1245